

مؤلفات الأستاذ الدكتور

تمام حسان

مقالات في اللغة والأدب

الجزء الثاني

عالم الكتب

مقالات في اللغة والأدب

لسان العرب

مقالات في اللغة والأدب

الأستاذ الدكتور
تمّام حسّان

الجزء الثاني

عالم الكتب

عالم الكتب

نشر . توزيع . طباعة

❖ الإدارة :
16 شارع جواد حسنى - القاهرة
تليفون : 3924626
فاكس : 002023939027

❖ المكتبة :
38 شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة
تليفون : 3926401 - 3959534
ص . ب 66 محمد فريد
الرمز البريدى : 11518

❖ الطبعة الأولى
1427 هـ - 2006 م

❖ رقم الإيداع 22132 / 2005

❖ الترقيم الدولى I.S.B.N

977- 232-493 -8

❖ الموقع على الإنترنت : WWW.alamalkotob.com

❖ البريد الإلكترونى : info@alamalkotob.com



بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويـات

اللغة العربية وتطورها	١١
احتمالات اللبس فى نظام اللغة (دراسة وتطبيق)	٣٢
قرينة السياق	٦٥
المعجم (أ نظام هو أم رصيد من المفردات؟)	٨٧
وضع المصطلح العربى (فى النحو والصرف)	١٠١
المصطلح النقدى بين العُرفية والارتجال	١٢٤
المصطلح البلاغى القديم (فى ضوء البلاغة الحديثه)	١٣٩
الإفادة والعلاقات البيانية	١٨٢
درجات الصواب والخطأ (فى الاستعمال العربى)	
السليقة (بين النحو العربى والنحو التوليدى)	
ظاهرة الترخص عند أمن اللبس (على المستويات المختلفة)	٢١٨
النقد اللغوى للأدب	٢٣٣
موقف النقد العربى التراثى (من دلالات ما وراء الصياغة اللغوية)	٢٥٢
قضايا الحداثة فى اللغة العربية	٢٦٣
إبداع المعنى فى اللغة العربية (من منظور تعدد الحقول المعرفية)	٢٩٥
ألفاظ الحضارة	٣٢٢
بين عبد القاهر الجرجانى ونعام تشومسكى (النظم والبنية العميقة)	٣٣٣

إلى القارئ الكريم

ظهر الجزء الأول من هذا الكتاب فى سنة ١٩٨٥ أثناء عملى بجامعة أم القرى بمكة المكرمة. وقد اشتمل الجزء المذكور على مقالات امتد عهد كتابتها زمنا قبل العام السابق الذكر، فبدأ هذا العهد فى سنة ١٩٥٩ وامتد ظهور الجزء الأول. وكان نشر هذا الجزء بمبادرة من معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى. ولقد ضم هذا الجزء الأول ستة عشر مقالا تنوعت مواضيعها بين تعليم اللغة وعلم اللغة الحديث وبين نقد التراث اللغوى والنقد الأدبى. ولقد سرنى فى ذلك الوقت أن رأيت القراء يستقبلون هذا الجزء من الكتاب استقبالا حسنا لم أكن أتوقعه، فكان من شأن هذا الاستقبال أن يحفزنى إلى الاحتفاظ بعدد من المقالات التالية على نية النشر فى المستقبل فى صورة جزء ثان لهذا الكتاب.

وقد تم لى ذلك بعون الله سبحانه وتعالى، وهذا هو الجزء الثانى من ا ت يتضمن بعض ما كتب بعد عام ١٩٨٥، وبه سبع عشرة مقالة موزعة من الموضع بين اللغة والنقد الأدبى. ولقد كتبت بعض هذه المقالات للمشاركة فى ندوات، وبعضها من أجل طلاب الدراسات العليا، وبعضا ثالث نتيجة جهد تلقائى مصدره التفكير الحر.

أرجو أن يجد هذا الجزء الثانى مثلما وجده أول الجزءين من ترحيب القارئ الكريم.

والله ولى التوفيق،

د. تمام حسان

١ ـ نسبتها ومدلولها:

١ ـ ١ ـ إن اللغة العربية واحدة من مجموعة اللغات التى سادت ربوع غرب آسيا مما يلى جبال طوروس شمالا إلى اليمن والحبشة جنوبا، وقد أطلق الألمانى شلوتزر (١٧٩٨) على هذه المجموعة مصطلح "اللغات السامية" ، ليشمل به العربية والعبرية الكنعانية والآرامية والأكادية وعربية جنوب شبه الجزيرة والحبشية ولغات أخرى متفرعة من ذلك. ويرى الباحثون أن مقارنة بعض اللغات السامية ببعضها الآخر ربما أوحت بأن العربية أقدم هذه المجموعة على الإطلاق، وأقربها إلى الأصل السامى الأول، لا يضاهيها فى ذلك إلا الأكادية على احتمال لدى البعض، وربما انعكس هذا الأمر على الآراء فى الوطن الأول للساميين: أكان فى شبه الجزيرة أم فى جنوب العراق. غير أن ما نعرفه ... جنوب العراق كان أول الأمر موطن السومريين، وأن الأكاديين وفدو... يميل بنا إلى اعتقاد أن الساميين الأوائل نشأوا فى شبه الجزيرة.

١ ـ ٢ ـ وإذا أطلقنا مصطلح "اللغة العربية" دخل فى مفهومه فرعان: أحدهما اللغة العربية الجنوبية التى مرت بفترات مرحلية مثل: السبئية المعينية والقتبانية والحضرمية والحميرية، والثانى هو اللغة العربية الشمالية التى نعرفها، والتى هى موضوع كلامنا الحاضر. ولربما جرى الكلام عن هذه اللغة العربية باعتبارين مرحليين أيضا يشير كل منهما إلى مرحلة من مراحل تطورها. فهناك لغة النقوش من جهة ولغة الشعر الجاهلى من جهة أخرى. فأما النقوش فما عثر عليه منها بالعربية الجنوبية فقد كان بالخط المسند، وما عثر عليه بلغة الشمال فبالخط النبطى. ذلك أن النقوش كانت من نوعين: فالنقوش التى اشتملت على نصوص من العربية الجنوبية هى النقوش اللحيانية والثمودية والصفوية، أما ما

كتب منها بالخط النبطى واشتمل على نصوص من عربية الشمال فهى نقوش النمارة وزيد وأم الجبال ونقش حران.

١ ـ ٣ ـ وعربية النقوش هذه لا يعنينا من أمرها هنا إلا وجود الإشارة إليها، من حيث أردنا أن نشير إلى أن تاريخ اللغة العربية لا يبدأ بظهور الشعر الجاهلى، وإنما يتوغل فيما وراء ذلك من الزمن إلى ما يتجاوز تاريخ هذه النقوش. إن اللحظة التى يبلغها علمنا بوجود شعر جاهلى لم تكن لحظة ميلاد اللغة العربية، بل كانت على العكس قمة نضجها وروعتها وفحولتها، ولا بد أن تكون بدايتها الأولى قد سبقت هذه الفترة بالقرون أو بآلاف السنين، وإلا فما مدلول قول العلماء إنها أقرب أخواتها إلى الأصل السامى، ولماذا جاءت مظاهرها الأولى فى صورة شعر جاهلى مكتمل الشكل والمحتوى؟

٢ ـ اللغة العربية قبل الإسلام:

٢ ـ ١ ـ كانت اللغة العربية قبل الإسلام لغة محلية محدودة الأفق الفكرى؛ وذلك لأسباب منها ما تفرضه الحياة الصحراوية من عزلة تحول بين البدو ومعرفة أحوال الأمم الأخرى، ومنها شظف العيش الذى لا يجد المرء معه متسعا إلا للرعى أو الغارة على الجيران، ومنها العقائد الوثنية وما يرتبط بها من الخرافات والأباطيل، ومنها عدم وجود حكم مركزى يوحد الفكر والأهداف القومية والإرادة الجماعية، إلى غير ذلك من الأسباب والدواعى. ولكن هذه الحياة الصحراوية نفسها على الرغم من نواحى القصور فيها وهبت الفرد العربى اعتدادا بذاته جعله يرى نفسه وكأنه مركز الوجود؛ فلا سلطان لأحد عليه غير رابطة تطوّعية هشة تجعله يطيع أحكام شيخ القبيلة؛ فإن رأى هذه الأحكام جائرة التمس الولاء فى قبيلة أخرى وهجر قومه إليها.

٢ ـ ٢ ـ كانت هذه الفردية ذاتها منجما للشعر الجاهلى بكل ما فيه من فخر بالنفس وبالقبيلة، ومن هجاء للخصم، ومن غزل وخمريات، ومن فروسية وكرم، ومن نخوة وحماية للجار ... إلخ. كان الشاعر يصور نفسه "امرأ" كاملا؛ وصاغت اللغة من لفظ "المرء" صيغة مصدرية هى "المروءة" علقت عليها كل الفضائل التى

يتمنى العربى أن ينتسب إليها وأوضح هذه الفضائل إعجاب المرأة، والشجاعة، وإباء الضَّيم، والكرم ، والفروسية، ولقد لخص عنترة العبسى كل ذلك فى أبيات معلقته [1]:

يـا عبـلُ لـو ابـصرتنى لرأيتنـى ... فـى الحرب أُقْدِم كالهزبر الضَّيْغم
ولقـد أبيتُ علـى الطوى وأظلُّه ... حتـى أنـال بـه كـريم المطعـم
فـإذا شـربت فإننـى مـستهـلك ... مـالى وعِرْضـىَ وافـر لـم يكلـم
وإذا صحوت فما أقصر عن ندًى ... وكمـا علمـتِ شمائلـى وتكرُّمـى
هـلاَّ سـألتِ القـومَ يابنـةَ مـالكٍ ... إن كـنت جاهلـة بمـا لم تعلمـى
يخبرْك مـن شهـد الوقعيـة أننـى ... أغشى الوغـى وأعـف عند المغنم
إذ لا أزال علـى رِحَالـةِ سابـحٍ ... نَهْـدٍ تَعـاوَرُهُ الكُمـاة مكلـم

٢ ـ ٣ ـ إن بناء المجتمع الجاهلى على الحياة القبلية جعل العصبية للقبيلة قطب الرحى فى هذه الحياة. كان على أفراد القبيلة أن يتناصروا بالحق وبالباطل، وكان يكفى أن ينادىَ المرءُ قومه مستغيثا بهم قائلا: "يَالبَنِى كذا "حتى تُشرع السيوف وتَحْتدم المعارك فى نصرته دون سؤال عما أصابه. تلك هى "دعوى الجاهلية" المبنيةُ على ما سماه القرآن الكريم: "حميةَ الجاهلية " فى قوله تعالى: ﴿ إِذْ جَعَلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ ﴾ (الفتح : ٢٦)، كما أن النبى ﷺ سمى اعتزاز المرء بقومه وفَخْرَهُ بهم: "عزاءَ الجاهلية".

٢ ـ ٤ ـ كان الشعر الجاهلى مستودع ألفاظ الحياة وسجل الأفكار والممارسات المذكورة فى (٢ ـ ٣) ، وكان لهذا الشعر جَرْس وحسن صياغة وفحولة أسلوب وتنوع أغراض تشمل وجهة نظر المجتمع الجاهلى قبل أن تُعَبِّر عن أشخاص الشعراء. وكما كان شكل الشعر مضبوطا بقواعد صياغية صارمة كان محتوى

(١) جمهرة أشعار العرب: ٢/ ٤٨١ وما بعدها.

القصيدة يدور حول مثالٍ يخضع لأبعاد مفهوم "المروءة" إيجابا أو سلبا. فالممدوح والمرثى من شأنهما أن تُنْسَبَ إليهما عناصر المروءة حتى إذا لم يكن لأحدهما نصيب منها، والهجاء سلب عناصر المروءة من المهجوّ وإن اتصف بها. والشاعر الفخور بنفسه يَنْسُبُ إلى نفسه من تلك العناصر ما ليس لها ... وهلم جرا. ولهذا وصف القرآن الشعراء بأنهم ﴿ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴾ (الشعراء: ٢٢٦).

٢ ـ ٥ ـ وكان من المعروف أن العزلة الصحراوية (٢ ـ ١) لم تأذن لألفاظ غير عربية ان تجد طريقها إلى الشعر الجاهلى إلا فى أقل القليل كما فى حال أسماء الأعلام الأجنبية. بل إن الأسماء الأعجمية قد يجرى تعريبها على نحو يقطع ما بينها وبين مأخذها الأصلى كما نجد فى معلقة طرفة بن العبد من تعريب لفظ "بنيامين" حتى تحول إلى "ابن يامن" إذ يقول[1]:

كأن حُدُوجَ المالكية غــــدوةً ... خلايا سفين بالنواصف من دَدِ

عَدَوْلِيَّةٍ أو من سفين ابن يامن ... يجور بها الملاح طورا ويهتــدى

ومن هنا لم يكن الشك يتطرق من قريب أو من بعيد إلى عربية ألفاظ الشعر الجاهلى، كما سنرى أثر ذلك فى المحافظة على نصوصه فيما بعد (٣ ـ ٢).

٣ ـ اللغة العربية وظهور الإسلام:

٣ ـ ١ ـ بعث الله بالإسلام نبيا عربى النسب واللسان، وجعل معجزته الدالة على صدق نبوته ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ ﴾ (الزمر: ٢٨). ولقد جاء هذا القرآن معجزا بنصه متحديا للإنس والجن أن يأتوا بمثله ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ (الإسراء: ٨٨). ولم يستطع أحد أن يأتى بمثله. ولكن التهجم تجاوز النص إلى المصدر حينا وإلى نوع النص حينا آخر. فأما من حيث المصدر فأنهم قالوا إن محمدا تلقاه عن عبد نصرانى لبنى الحضرمى يقرأ التوراة

---

(١) جمهرة أشعار العرب: ١/ ٤١٩ وما بعدها.

والإنجيل [1]، وقد رد القرآن عليهم بقوله: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَـٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ ٱفْتَرَىٰهُ وَأَعَانَهُۥ عَلَيْهِ قَوْمٌ ءَاخَرُونَ ۖ فَقَدْ جَآءُو ظُلْمًا وَزُورًا ۝ وَقَالُوٓاْ أَسَـٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾ (الفرقان ٤ ـ ٥). وأما النوع فقالوا فيه إنه ﴿ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ﴾ (الحاقة: ٤١) ﴿ بِقَوْلِ كَاهِنٍ ﴾ (الحاقة: ٤٢) ﴿ سِحْرٌ يُؤْثَرُ ﴾ (المدثر: ٢٤).

٢ ـ ٢ ـ إن نسبة النص القرآنى إلى مصدر أجنبى يتعلم منه النبى وجدت الرد الشافى عليها فى القرآن فى الآية (١٠٣) من سورة النحل بأن المصدر الأجنبى لا يُحْسِن العربية حتى يُعَلم النبى هذا النص المعجز. وكذلك دَفَعَتْ هذه النسبةُ الظالمةُ أوائلَ المسلمين إلى المحافظة على نصوص الشعر الجاهلى التى لا شك فى عربية تراكيبها وألفاظها (٢ ـ ٥) حقا إن الإسلام ألغى عزاء الجاهلية ودعوى الجاهلية وحمية الجاهلية ولِكُلِّ ذلك ظلالُه فى الشعر الجاهلى، ولكن فى الشعر الجاهلى أيضا ما يشير إلى مكارم الأخلاق كالنجدة وحماية الجار وكرم الضيافة ونصرة الضعيف (نظام الولاء) والشجاعة والوفاء.. إلخ. من هنا نجد عمر بن الخطاب يدعو إلى الحفاظ على هذا الشعر وإلى تعليم روايته، ثم وجدنا المدافعين عن عربية النص القرآنى فيما بعد يلتمسون الدليل عليها فى وجود شركة بين الألفاظ هنا وهناك، وبخاصة بالنسبة للغريب من الألفاظ.

٣ ـ ٣ ـ كان للنص القرآنى دوىّ هائل فى أوساط الشعراء فكانوا فيه فئتين: فئة دخلت فى الإسلام فتخلت عن أغراض الجاهليين إلى غرض واحد هو الدفاع عن الإسلام، وقد أدى التزامهم هذا الغرض الواحد إلى تسرب بعض الفتور إلى فحولة شعرهم وبخاصة لِمَا طرأ على حصيلة معجمهم من ترك حصيلة ألفاظ الجاهلية إلى الجديد من ألفاظ الإسلام. يلحظ ذلك مثلا فى شعر حسان بن ثابت شاعر الرسول. والفئة الأخرى بقيت على الوثنية فأبقت على الصياغة الجاهلية والأغراض الجاهلية واتجه هجاؤهم فى الكثير من الحالات إلى

(١) الجامع لأحكام القرآن، الجزء العاشر، المجلد الخامس: ١٧٧.
أيضا: تفسير البحر المحيط: ٥/ ٥٣٤.

المسلمين. فأنت تجد فى قصائدهم المقدمات الغزلية أو الطللية ثم التخلص منها إلى الغرض كما تجد الأغراض الجاهلية فى شعرهم لم تتغير، ولكنهم مع كل ذلك كانوا غير مرتاحين لهذا النص الجديد المعجز الذى أثار حيرتهم ومخاوفهم، ومن انتهى من هؤلاء إلى اعتناق الإسلام وامتداح الرسول كما فعل كعب بن زهير صاغ قصيدة جاهلية لغرض إسلامى فخاطب الرسول كما لو كان أحد شيوخ القبائل إذ بدأ بالغزل وتخلص إلى التوسل. وذلك فى القصيدة التى مطلعها:

بانت سعاد فقلبى اليوم متبول　　　متيم إثرها لم يغد مكبول

٤ ـ القرآن الكريم:

٤ ـ ١ ـ لم يكد القرآن يستقر فى صدور الحفاظ ويجرى على ألسنة الناس حتى بدأت شعلة الحضارة الإسلامية تضىء ما حولها وتتحول معها اللغة العربية من "لغة محلية محدودة الأفق الفكرى" (٢ ـ ١) إلى لغة حضارة جديدة قدر لها أن توحد الشعوب ذوات اللغات المختلفة تحت لوائها، ثم تصبح بمضى الوقت لغة عالمية للعلم والثقافة وشئون الحياة(١). كان من أثر القرآن ظهور إطار فكرى جديد للقيم فأبدل العصبية بالأخوة الإسلامية، واستبدل معيار "التقوى" بمعيار "المروءة" إذ جعل التقوى معيار التفاضل بين الناس " لا فضل لعربى على عجمى ولا لأحمر على أسود إلا بالتقوى" (حديث شريف). بل إن الله سبحانه وتعالى يفاضل بين عباده بهذا المعيار ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ﴾ (الحجرات:١٣).

٤ ـ ٢ ـ كان حرص المسلمين على فهم كتابهم وتعاليم دينهم سببا فى نشأة عدد من فروع الدراسات الإسلامية التى ما كان يمكن أن تقوم بدون الحرص على القرآن. وأول شئ من ذلك تفسير النص القرآنى نفسه سواء من حيث المفردات أو التراكيب أو أسباب النزول أو مرامى النص. وقد بدأ هذا التفسير برواية ما سمعه السامعون من النبى ﷺ من التعليق وإيضاح المقاصد. فإن لم يُؤْثر من ذلك

(١) الدعوة إلى الإسلام، أرنولد.

شئ أصبح الأمر منوطا بمعرفة اللغة العربية ومفرداتها، وكثيرا ما كان المفسر يستشهد على معنى اللفظ ببيت ورد فيه هذا اللفظ فى الشعر الجاهلى (٣ ـ ٢). أو بطرق التركيب ومذاهب الأسلوب العربى بصفة عامة.

٤ ـ ٣ ـ ثم إن النص القرآن بالنسبة للأحكام الدينية المختلفة كان مجملا، فلم يحدد القرآن مثلا عدد الركعات فى كل صلاة من الصلوات الخمس، ولم يُفَصِّل القولَ فى أنواع الزكاة كزكاة العقارات والمنقولات والعروض والثمار والحلى وغير ذلك، ولم يحدد أماكن الإحرام للحج بالنسبة للاتجاهات المختلفة. ومن ثم كانت أقوال النبى وأفعاله أشبه بمذكرة نفسيرية تُفَصِّل ما أجمله القرآن. وكان لابد أن يعنى المسلمون برواية السنة النبوية وأن تتطور هذه الرواية إلى ما عرف باسم علم الحديث سندا ورجالا ونقدا وتوثيقا.

وهكذا أصبحت السنة النبوية عونا على فهم كتاب الله فهما صحيحا كما أصبحت مع القرآن مصدرا من مصادر التشريع الإسلامى منذ وقت مبكر فى تاريخ الحضارة الإسلامية.

٤ ـ ٤ ـ وبحرص المسلمين على النظر فى تعاليم الكتاب والسنة أقاموا صرح دراستين مهمتين إحداهما العقيدة والأخرى الشريعة.

٤ ـ ٥ ـ ١ ـ فأما العقيدة فقد جاء بيانها كاملة بالنص فى المصدرين كليهما على وحدانية الله سبحانه، وأنه ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ (الشورى : ١١)، وأن ذاته تتصف بصفات معينة لا ينفصم فهمها عن فهم الذات، وأن كل استعانة بغير الله شرك ... إلخ . وإذا علمنا أنه "لا اجتهاد مع النص" فما كان يمكن للإلهيات أن تكون عرضة للاجتهاد، وبخاصة فى مجال الغيبيات. حتى حين وقعت الفتنة الكبرى بمتقل عثمان رضى الله عنه، واختصام على ومعاوية، وظهور الخوارج، كان أقصى ما وصل إليه الخلاف فى العقيدة خلافا لا يمس الإلهيات، وإنما كان خلافا على توثيق بعض النصوص، كالحال فى بعض الأحاديث [١] وعلى تمحيص

---

(١) كحديث الغدير.

قول الخوارج "لا حكم إلا الله" . فلما اتسعت رقعة الخلافة عرفت اللغة العربية شكلا من أشكال المناظرة فى العقائد بين المسلمين والنصارى، وكان بعضها يتم فى محضر الخلفاء الأمويين، وكان من المشاركين فى هذه المناظرات من كبار النصارى القديس يوحنا الدمشقى أو يحيى الدمشقى كما يمسيه العرب[1]. حقا إن المواجهات فى العقائد كانت تقوم بين المسلمين والنصارى حتى فى عهد النبى ﷺ ويقضى فيها عن طريق "المباهلة" : ﴿ فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ (آل عمران : ٦١). أما بعد اتساع رقعة الخلافة فقد كان على اللغة العربية أن تتسع لأشكال جديدة من وسائل المناظرة أهمها منطق أرسطو. وكان على المسلمين أن يتعلموا استخدام هذا المنطق فى مناظراتهم للنصارى أولا (٦ ـ ٣)، ثم فى بناء صرح نظرى عقلى على يد المعتزلة ونسبته لعقيدة أهم خصائصها أنها مبنية على النصوص وأنها واضحة المعالم بذاتها.

٤ ـ ٥ ـ ٢ ـ سبق أن ذكرنا أن النص القرآنى مجمل وأن السنة تفصّله (٤ ـ ٣). والله سبحانه وتعالى يقول:﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ (الذاريات: ٥٦) يقول أيضا: ﴿ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ (البقرة: ٣٠). فكان على الإنسان أن يعبد الله ويَعْمُرَ الأرض. وقد عنى الدين الإسلامى بالناحيتين ووضَّحت السنة منهما ما أجمله الكتاب. وهكذا وجد المسلمون أمامهم حقلين من حقول التشريع هما العبادات والمعاملات. فجعلوا يبنون الأحكام الفقهية على الكتاب والسنة وعمل الخلفاء الراشدين، وتهيأ لهم من ذلك قدر كبير من طرق الاستنباط وصور الاستدلال حتى انشأوا علما يسمى "أصول الفقه" [2] يمثل منهجا هاديا للفقيه الساعى إلى استخراج الأحكام، وهو جهد عقلى استدلالى

---

(١) الفكر العربى : ص ١٠٠ .
وكذلك : مسالك الثقافة: ٢١٢ .
(٢) شرح الكوكب المنير، أيضا: الفكر الأصولى.

يقف شامخا أمام الاستدلال المنطقى ويوقف الفقه الإسلامى شامخا أمام الفقه الرومانى . ويمنح اللغة العربية شهادة الخصوبة والثراء.

٤ ـ ٦ ـ قلنا إن نزول القرآن أحدث دويا هائلا فى أوساط الشعراء (٣ ـ ٢)، وإنهم كانوا فيه أول الأمر فئتين. ويُهِمنا هنا أن نتناول موقف الفئة الثانية التى اعتنقت الإسلام ونتطرق منها إلى الشعراء الأمويين ومن جاء بعدهم. لقد كان من الواضح بالنسبة لشعراء عهد النبوة والخلافة الراشدة أنهم تأثروا فى شعرهم بتعاليم الإسلام وألفاظه تأثرا تاما ولكن تأثرهم بالديباجة القرآنية لم يكن واضحا إلى أى حد . ذلك أن هؤلاء الشعراء إذ تأثروا بالإسلام أسقطوا من شعرهم بعض العبارات الشعرية الجاهلية مثل: "خلاك ذم" و "ثكلتك أمك" و "أبيت اللع" و "لا تبعد" و "لا أبالك" و "دع ذا" وكقول الشاعر عن الممدوح "أخو ثقة" وعن المرأة "ظعينة: وعن الحليلة "جارة" الخ. كما أن جرأة الشاعر الإسلامى على التوسع والترخص فى العبارة لا تبلغ مبلغ مثيلتها لدى الشاعر الجاهلى [1]. فلقد كان الجاهليون كثيرا ما يخرجون عن أصول التراكيب إما بعكس الرتبة المحفوظة كما فى قول الفند الزِّمَّانى:

أيا طعنة ما شيخٍ كبيرٍ يَفِنٍ بَالِ

وقول عنترة

يا شاةَ ما قَنَصٍ لمن حلت له حرمت علىَّ وليتها لم تحرمِ

فكلاهما يقدم: "ما" على النكرة مخالفا بذلك أصول التركيب التى تجعل المعنى: أيا طعنة شيخ ما، ويا شاة قنص ما لإفادة تعظيم الشيخ والقنص بواسطة "ما". ولم يُلْقِ أى منهما بالا للفصل ب "ما" بين المتضايفين بدليل جر المضاف إليه. وقد يعدلون عن ذكر صلة الموصول كقول عَبِيد بن الأبرص:

نحن الأولى فاجمع جمو عك ثم وَجِّهْهُم الينا

---

(١)جمهرة أشعار العرب.

وقد يحذفون خبر كاد كقول الأفوه الأودى:

فإن تَجَمَّعَ أوتادُ وأعمدة   وساكن بلغوا الأمر الذى كادوا

أى كادوا يبلغونه، وقد يحذفون الحرف الناصب ويبقون النصب كما فى قول طرفة:

ألا أيهذا الزاجرى أَحَضُرَ الوغى   وأَن أشهد اللذات هل أنت مُخْلِدى

وقد يكسرون النون المفتوحة فى عقود الأعداد الملحقة بجمع المذكر السالم كقول المثقب العبدى:

وماذا تبتغى الشعراء منى   وقد جاوزت حد الأربعينِ

وقول ذى الأصبع العدوانى:

أنى أبىّ أبىّ ذو محافظة   وابن أبىّ أبىّ من أبيينِ

أما فى شعر صدر الإسلام فلا تكاد تعثر على مثل هذه الرخص ولا هذا التوسع.

٤ـ ٧ ـ قلنا إن الإسلام استبدل معيار التقوى فى المفاضلة بين الناس بمعيار المروءة (٤ ـ ١) وندد بدعوى الجاهلية (٢ ـ ٣) فلم نر شاعرا منهم يدعو بدعوى الجاهلية أو يتعزى بعزائها. وظل الأمر كذلك حتى أعاد الأمويون العصبية إلى صورتها الجاهلية فَصَحَتْ شياطين الشعر بعد غفوتها المؤقتة، ورأينا شعر النقائض يمثل ما بعثته هذه الشياطين من دعوى الجاهلية[1]. ولئن كان الشعر الأموى بمضامينه مثلا لدعوى الجاهلية لقد كشف دون شك عن أثر الديباجة القرآنية فى صياغة تراكيبه واختيار مفرداته. فحين يقول النعمان بن بشير الأنصارى لمعاوية:

"وأنت بما تخفى من الأمر عالم"

لا شك أنه قد أخذ ذلك من قوله تعالى: ﴿ وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ﴾ (النمل: ١٤).

---

(١) تاريخ الأدب العربى: ١/ ٣٦١.

وحين يقول الفرزدق:

إن الذى سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه أعز وأطول

قد أخذ ذلك من قوله تعالى: ﴿ رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّىٰهَا ﴾ (النازعات : ٢٨).

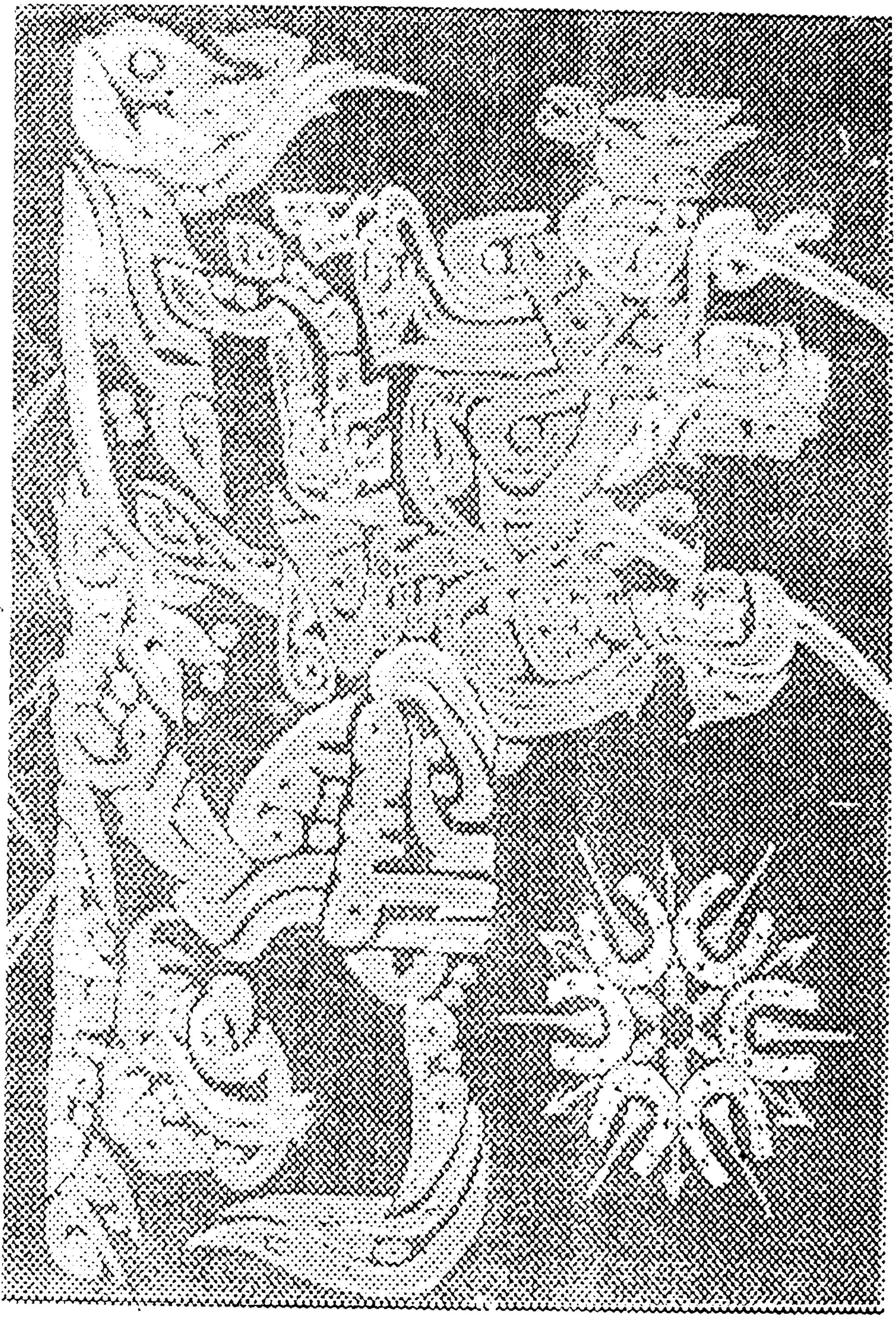
كما أن هذا التأثر بأسلوب القرآن كان بداية لتأثر آخر فى أغراض الشعر بالمضمون الحضارى الإسلامى والقواعد الشرعية الإسلامية. انظر مثلا إلى دفاع الكميت الأسدى عن حق أهل البيت فى وراثة الخلافة:

يقولـون لم يُـورَثْ ولـولا تـراثه لقـد شَـرِكَتْ فـيه بَكِـيلٌ وأرحـبُ
وعَـكٌ ولخـم والـسكون وحمـير وكــندة والحــيّأن بكــر وتغلــب
فإن هى لم تُوَرثْ لقوم سواهمو فـإن ذوى القربــى أحــق وأقــرب

٥ ـ اللغة العربية والفن:

٥ ـ ا ـ ١ كان الفن هو الجانب التطبيقى الذى كانت فيه اللغة العربية صانعة حضارة، وكان ذلك من خلال الخط العربى. فلقد كان لتنوع الخط العربى وفنونه ووظائفه الزخرفية أوفر نصيب فى هذا المجال. وتظهر القيمة الفنية للخط العربى أول ما تظهر من خلال التنوع. فثمة نوع من هذا الخط يسمى "الكوفى" ونوع "مغربى" وآخر "ثلث "ثم: نستعليق " و "فارسى" و "رقعة". و "همايونى" ... الخ. وكذلك تظهر القيمة الفنية لهذا الخط من خلال مرونة الشكل والمقاييس، مما يمنح الخط العربى طاقة زخرفية لا يمكن تجاهلها . وحسبنا لبيان هذه المرونة والطواعية أن نقارن هذا الخط العربى بقواعد كتابة الحروف اللاتينية التى تعد فيها نسبة الأطوال بين أجزاء الحرف الكتابى شرطا لا غنى عنه يسمى "التوحيد القياسى". ومن هنا كانت الحروف اللاتينية ذات طاقة زخرفية محدودة. أما الخط العربى فحسبنا أن ننظر إلى ما نراه منه مستعملا فى زخرفة المساجد وفى تصوير الأشكال الزخرفية كالطغرة مثلا، وفى إمكان تشكيل الصور الدائرية والمربعة بواسطة مجموعات الكلمات.. إلخ. (انظر المثال المرفق).

إذا فقد المسمار فقدت الحدوة، وإذا فقد الحصان الحدوة فقد الفارس الحصان والقدرة وفقد معركة فقد حركة الوطن،



مخطوط عربي نادر.. أين المحققون؟!

لقد كان الخط العربى رسول الثقافة الإسلامية إلى المسلمين من غير العرب، ومن هنا وجدنا اللغات الإسلامية غير العربية تستعمله لكتابة نصوصها. وكان للترك نصيب من إثراء هذا الخط باختراع نوعين منه هما الرقعة والهمايونى، كما كان لهم نصيب فى تجويده حتى إننا لنجد أسماء الخطاطين منهم ترد على رأس القائمة حين يذكر المشتغلون بهذا الفن فى العصور الإسلامية المتأخرة.

٥ ـ ٢ ـ وهناك جانب فنى آخر تفخر به العربية بوصفه نقطة ساطعة فى تاريخها الحضارى. إن نظرة واحدة فى بحور الشعر العربى لتدل على الثراء الموسيقى لهذا الشعر (وهو مادة الغناء العربى)، كما تكشف عن الطواعية الإيقاعية للغة العربية نفسها. ولقد عرف العرب فى الدولة الإسلامية نظامهم الموسيقى الخاص، وحددوا لعناصره المصطلحات كما حددوا له طرق الأداء. وإن نظرة واحدة فى كتاب الأغانى لأبى الفرج الأصفهانى [1] لتكشف بوضوح عن تعدد طرق الأداء لهذا الغناء. ولقد أصبحت أسماء الموسيقيين العرب منذ وقت مبكر تجرى على الألسنة مع الإعجاب بعبقرية أصحابها كالموصلى وزرياب وغيرهما من فطاحل الموسيقيين. ويرى البعض أن موسيقى زرياب بعد هجرته إلى الأندلس قد تركت أثرها فى الموسيقى الأوروبية ولا سيما أن العرب عرفوا نوعا من أنواع تسجيل الموسيقى كما يشى بذلك كتاب الأغانى.

٦ ـ اللغة العربية والفلسفة والعلوم:

٦ ـ ١ ـ كان للثقافة الهلينية (وهى الطور الأخير من الثقافة اليونانية) عدد من مراكز الإشعاع منها الإسكندرية وأنطاكية وجنديسابور. وكانت الإسكندرية أهم هذه المراكز وأوثقها صلة بالمنابع الأولى لأن تناول التراث اليونانى كان يتم فيها بواسطة اللغة اليونانية ذاتها، ولأن الإسكندرية كانت مهد الأفلاطونية الحديثة، ولأنها مزّجت التراث المصرى القديم بما كان فى يدها من تراث اليونان وعبرت عنه باللغة اليونانية. وليس من همنا هنا أن نفصّل القول فى أن عمل

(١) كتاب الأغانى.

الإسكندريين ولغة بحوثهم قد ألقيا ظلا كثيفا من الإغفال والإهمال على العنصر المصرى من مزيج ثقافتهم فحرموا من جاء بعدهم من معرفة العطاء المصرى القديم كما وكيفا [١]. ويُرْوَى أن أحد نصارى الإسكندرية وكان يسمى "أبجر" [٢] امتاز بدراسته لكاهن مصرى يقال له "هرمس" ، وكان هذا الكاهن مسئولا عن تحويل العلم المصرى إلى طريق السحر. وكان لأبجر هذا تلميذ رومانى يسمى "ماريانوس" اعتكف بعد موت أستاذه فى دير قريب إلى بيت المقدس. وقد تتلمذ لهذا الرومانى خالد بن يزيد الأموى المتوفى سنة ٨٥ هـ ، إذ تلقى عنه الطب والكيمياء والفلك.

٦ ـ ٢ ـ ويقال إن من تلاميذ خالد بن يزيد الأموى هذا جابر بن حيان [٣] وينسب البعض إلى جابر نبوغة فى الرياضيات والكيمياء حتى ليعدونه فى الكيمياء ندا لأرسطو فى المنطق [٤] وكان من همه تحويل المعادن الخسيسة إلى الذهب، أى أن عمل جابر كان من القبيل الذى يسمى **alchemy** وليس من قبيل **chemistry** أى الكيمياء بمعناها الحديث. ولقد كان لقصد الكيميائيين العرب أن يحولوا المعادن الرخيصة إلى ذهب أن عمدوا إلى كتمان أمر تجاربهم عن العامة. حقا إنهم لم ينجحوا فى تحويل المعادن إلى الذهب ولكنهم تقدموا بالكيمياء تقدما لا يزال العالم يعترف لهم به.

٦ ـ ٣ ـ كانت المناظرات الدينية فى عهد الأمويين بين المسلمين والنصارى منذ وقت مبكر سببا فى تنبيه المسلمين إلى وجود أداة صورية للاستدلال فى أيدى النصارى لم تكن فى أيدى المسلمين. ولم تكن هذه الأداة إلا منطق أرسطو (٤ ـ ٥ ـ ١). وما كان النصارى ليرضخوا للأدلة النصية المأخوذة من القرآن والحديث، فكان على المسلمين أن يتعلموا المنطق ليبرهنوا من خلاله على صدق عقيدتهم. ولكن

---

(١) الفكر العربى ومكانه فى التاريخ: ١٢٦.
(٢) الفكر العربى: ٩٧.
(٣) الفكر العربى: ١٣٤.
(٤) المرجع والصفحة.

تعلمهم المنطق لم يبدأ بواسطة ترجمته إلى العربية أولا، لأن المنطق كان مُمكِنَ التَّعَلُّمِ من خلال المخالطة بين العرب ومن كان يقيم بينهم من السريان الذين يحذقون العربية.

٦ ـ ٤ ـ لقد ذكرنا (٢ ـ ١) أن العربية كانت قبل الإسلام محدودة الأفق الفكرى، ولكنها على الرغم من ذلك كانت تتميز بطاقات تعبيرية كامنة كشفت عن نفسها حالما واتتها فرصة الاحتكاك الحضارى، عندما بدأت الترجمة عن اللغات الأخرى ذات العلوم والفلسفات. وأول ما ترجم إلى العربية كتاب هندى تحت عنوان: "سانتاهانتا" وقد قام بترجمته إبراهيم الفزارى بعنوان: "السندهند" وموضوع هذا الكتاب الفلك والرياضيات. لقد كان هذا الكتاب فاتحة خير، لأن العرب عرفوا من خلاله الأرقام الهندية [١] بعد أن كانوا يكتبون الأعداد بالكلمات. ثم انتهوا بعد ذلك إلى ابتكار الصفر الحسابى الذى تتغير قيمته بحسب موقعه.

٦ ـ ٥ ـ ترجم أبن المقفع عن البهلوية كتاب "كليلة ودمنة" ، وقد جاءت هذه الترجمة بأسلوب جميل يشى بأن عمل ابن المقفع كان نقلا للمحتوى وليس ترجمة للنص. وذلك لخلوه خلوا تاما من أثر الصياغات التركيبية والأسلوبية للغة البهلوية. ولعل "كليلة ودمنة" هو الكتاب الأدبى الوحيد الذى ترجم إلى العربية. وذلك لأن موضوع الكتاب أقرب إلى التأديب والتهذيب الذى لا يتنافى مع مضمون العقيدة الإسلامية. بخلاف الأدب اليونانى الملئ بالميثولوجيا الوثنية والكلام عن تعدد الآلهة.

٦ ـ ٦ ـ وَيُعَدُّ عصرُ المأمون البداية الحقيقة للترجمة [٢]. فقبل أن ينشئ المأمون "بيت الحكمة" كتب له جبرائيل بن جورجيس بن بختيشوع مدخلا للمنطق، ورسالة فى الأطعمة والأشربة، كما كتب متنا فى الطب أسسه على مادة يونانية، ثم كتابا فى العطور. وفى سنة ٢١٧ هـ أسس المأمون بيت الحكمة ، وجعله تحت إشراف

---

(١) المرجع نفسه.

(٢) تلخيصا من : الفكر العربى ومكانه فى التاريخ: ص ١٢٠ وما بعده.

يحيى بن ماسوية الذى كان يحسن العربية والسريانية واليونانية . وكان أهم إنتاج هذه المؤسسة من أعمال تلاميذ هذا الرجل، من أمثال حنين بن اسحق وابنه اسحق وابن أخته حبيش.

٦ ـ ٧ ـ ترجم حنين كتاب إقليديس وأجزاء من جالينوس وبقراط وأرشميدس وأبولونيوس، كما ترجم لأفلاطون قوانين الجمهورية وتيماووس، ولأرسطو المقولات والطبيعات والأخلاق الكبرى، وترجم الإنجيل إلى العربية أيضا. وألف ابنه إسحق مؤلفات أصيلة فى الطب، ووضع ترجمات عربية للسوفوسطائى لأفلاطون، ثم الميتافيزيقا والنفس والكون والفساد والعبارة لأرسطو.

٦ ـ ٨ ـ وفى موقع آخر هو مدينة "حران" نشأت طائفة من المترجمين منهم ثابت بن قرة وابنه أبو سعيد سنان وحفيداه إبراهيم وأبو الحسن ثابت، وحفيدا ابنه وهما إسحق وأبو الفرج. وهؤلاء جميعا من الصابئة الحرانية. كان ثابت بن قرة يعرف العربية والسريانية واليونانية. وقد أنتج كتبا عديدة فى المنطق والرياضيات والتنجيم والطب، وكذلك فى طقوس دينه الوثنى الذى ظل على ايمانه به.

٦ ـ ٩ ـ ويعد القرن الرابع الهجرى بعد ذلك هو العصر الذهبى للترجمة العربية، فثمة أبو بشر متى بن يونس الذى ترجم لأرسطو القياس والشعر، كما ترجم تعليقات الإسكندر الأفروديسى على الكون والفساد، وتعليق ثامسطيوس على الكتاب الثلاثين من الميتافيزيقا. وهنا أيضا يحيى بن عدى التكريتى تلميذ حنين الذى وضع ترجمات للمقولات والسفسطة والشعر والميتافيزيقا لأرسطو، كما ترجم القوانين وتيماووس لأفلاطون، وكذلك تعليقات الإسكندر الأفروديسى على المقولات، وتعليقات ثيوفراسطوس على الاخلاق. وهناك كذلك أبو على عيسى بن زرعة الذى ترجم المقولات والتاريخ الطبيعى وأعضاء الحيوان مع تعليق يوحنا فيلويونوس (أو يحيى النحوى الاسكندرى) كما كان يعرف.

٦ ـ ١٠ ـ يُعَدُّ ما عرفه العرب من التراث اليونانى فى حقل الطب راجعا إلى مصدر إسكندرى هلينى خلط بين العلم اليونانى والتراث المصرى. ومهما يكن أمر

نساطرة جنديسابور وآل بختيشوع فإن الذى لا شك فيه أن أبا الطب العربى الحقيقى هو أبو بكر الرازى الذى اشتملت ثقافته على الموسيقى والفلسفة والأدب والطب، فلا ينافسه فى موقعه هذا إلا ابن سينا الذى يمتاز على الرازى بالعناية الفائقة فى كتبه بتنظيم المادة العلمية.

٦ ـ ١١ ـ ما كان للغة العربية أن تطيق كل هذه المادة العلمية والحضارية والفكرية الدخيلة عليها وأن تستوعبها ترجمة وتعريبا، وأن تهضمها وتضيف إليها إلا لما كمن فى بنيتها من طواعية ومرونة وعبقرية. لم يمض وقت طويل على دخول هذه المادة تراث العربية حتى رأينا الفكر العربى الأصيل يظهر فى كل اتجاه سواء من ذلك ما كان متصلا بالدراسات العربية والإسلامية، وما كان متصلا بالدراسات الفلسفية والعقلية وما اتصل بعد ذلك بالدراسات العلمية التطبيقية. ولقد بنت اللغة العربية من كل ذلك صرحا حضاريا ما زال إلى اليوم موضع التقدير والإعجاب.

٧ ـ حاضر اللغة العربية:

٧ ـ ١ ـ من أوضح ما جد على موقف العرب من لغتهم عدة أمور يمكن أن نوجزها فيما يلى:

أ ـ الاعتراف بحق التعليم لكل فرد فلم تعد المعرفة حكرا على الصفوة من الناس ولا عرضة للكتمان.

ب ـ انشاء عدد من المجامع اللغوية المعنية برصد تطور اللغة العربية وتوجيهه.

ج ـ ما تزال اللغة العربية حية على المنابر وفى العلم والإعلام.

د ـ كثرة الوافدين من أبناء المسلمين على المعاهد العربية مما يؤدى إلى انتشار اللغة العربية بين المسلمين.

٧ ـ ٢ ـ ولكن كل واحد من هذه الأمور ما يزال بحاجة إلى العناية لما يحيط بناحيته التطبيقية من القصور:

أ ـ على رغم الطابع الالزامى للتعليم ما تزال نسبة الأمية عالية، كما أن الأعداد الكبيرة للتلاميذ تمثل خطرا على مستوى الأداء وعلى الحصيلة النهائية للعملية

التعليمية، فالكم والكيف لا يتفقان فى هذا الصدد. والأمر بحاجة إلى مضاعفة عدد المدارس والمعلمين، وإعادة النظر فى المناهج التى نشأت فى عصر الاستعمار الغربى، وتصحيح النسبة بين ساعات تعليم النحو وساعات تعليم الأداء اللغوى.

ب ـ وإذا كان إنشاء المجامع أمرا مطلوبا فإن تعددها يعطل أثرها وذلك بسبب اختلاف الرؤية وتعارض الأقيسة. أضف إلى ذلك أن المجمع فى أى بلد ليس لديه قدرة على الزام الناس بما يراه فى حقل اللغة. ولعل أفضل شئ أن يتحول اتحاد المجامع العربية إلى هيئة واحدة تسمى : "مجمع اللغة العربية" وتلغى المجامع المحلية فى كل بلد، وأن يكون المجمع المقترح هيئة تابعة لجامعة الدول العربية.

ج ـ على الرغم من حياة اللغة العربية على المنابر وفى العلم والإعلام، ما يزال بعض المعلمين أو أكثرهم يستعملون اللهجة العامية فى قاعة الدرس، وما زال أكثر الجامعات يستعمل اللغات الأجنبية لتعليم بعض العلوم كالطب. وفى حقل الإنتاج الأدبى نجد بعض الظواهر التى تمثل خطرا على مقومات الأدب العربى كالصرعة الجديدة فى نَظْم الشِّعر، وكإجراء النقد الأدبى فى ضوء معايير لا يخضع لها الأدب العربى، وفى العلم ظاهرة خطيرة هى تعدد الترجمة للمصطلح الجديد الواحد مما يهدد بالقضاء على الوحدة الفكرية فى العلم.

د ـ أما فى معترك الحياة العامة الاجتماعية والاقتصادية فأننا نجد من الأوضاع ما يدعو إلى الخشية على مستقبل اللغة العربية بصورتيها الفصحى والعامية ـ كلتيهما. لقد تعود الناس بسبب ضعف الاقتصاد فى بعض البلاد العربية أن يطلقوا أسماء أجنبية على مؤسساتهم سواء الأسماء العرفية والمنحوتة وذلك للتمويه على المستهلك، ودغدغة مشاعره التى تحترم المستورد ولا تمنح الثقة للإنتاج الوطنى. هذا من الناحية الاقتصادية. أما من الناحية الاجتماعية فالأمر نفسه ملحوظ فى أسماء البنات التى لم تعد تلتزم بتقاليد الأسماء العربية وإنما تستعمل أسماء أجنبية مثل "لندا" و "ماجى" ونحوهما.

١ـ٢ ـ أما الظاهرة التى تدعو إلى التفاؤل فهى أن استقلال الدول الإسلامية قد مكنها من التبادل الثقافى بين أقطارها، واستعمال المنح الدراسية فى هذا المجال، وهكذا نرى مئات الآلاف من الشباب المسلم ينتقل من بلده ليتعلم فى بلد إسلامى آخر، ورأينا المؤسسات التعليمية الإسلامية والعربية تفتح أبوابها واسعة لاستقبال الوافدين من الطلاب المسلمين. سواء فى ذلك ما قام به الأزهر فى مصر من إنشاء مدينة كاملة تسمى مدينة البعوث الإسلامية، وما تقوم به المملكة العربية السعودية من منح طلاب العالم الإسلامى منحا يتعلمون بها فى أراضيها أو إنشاء معاهد تعليم اللغة العربية فى بلاد إسلامية وغير إسلامية فى الشرق والغرب. والمأمول أن يكون لذلك ولما تقوم به دول أخرى أثره عند رجوع هؤلاء الطلاب. إلى أقوامهم فى ربط أهليهم بالتراث الإسلامى الدينى والحضارى.

والله المستعان.

المراجـــع

أ ـ القرآن الكريم:

ب ـ المؤلفات:

١ ـ أرنولد: سيرتوماس ١٩٥٧. الدعوة إلى الإسلام، بحث فى تاريخ نشر العقيدة الإسلامية نقله إلى العربية الدكتور حسن إبراهيم ورفيقاه، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

٢ ـ ابن النجار : محمد بن أحمد الحنبلى ١٩٨٠، شرح الكوكب المنير، مركز البحث العلمى ـ جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٣ ـ أبو حيان: محمد بن يوسف الأندلسى ١٩٨٣، تفسير البحر المحيط ٥/ ٥٣٤، دار الفكر، بيروت.

٤ ـ أبو سليمان: الدكتور عبد الوهاب ١٩٨٣، الفكر الأصولى، دار الشروق، جدة.

٥ ـ الأصفهانى: أبو الفرج على بن الحسين ١٩٦٣، كتاب الأغانى، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة.

٦ ـ القرشى: أبو زيد محمد بن أبى الخطاب ١٩٨١، جمهرة أشعار العرب فى الجاهلية والإسلام، لجنة البحوث والتأليف والترجمة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

٧ ـ القرطبى : أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى ١٩٦٦، الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث، بيروت.

٨ ـ أوليرى: ديلاسى، ١٩٦١، الفكر العربى ومكانه فى التاريخ، نقله إلى العربية الدكتور تمام حسان، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، وزارة الثقافة والإرشاد القومى، القاهرة.

٩ ـ أوليري: ديلاسى، ١٩٥٧، مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب، نقله إلى العربية الدكتور تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

١٠ ـ فروخ: الدكتور عمر ١٩٨٤، تاريخ الأدب العربى، دار العلم للملايين، بيروت.

اعترف العلماء منذ القدم بأن اللغة نظام وإن تفاوتت عباراتهم الشارحة لهذا الاعتراف من حيث الوضوح والقصد المباشر إلى هذا المعنى. ويكفى أن أشير إلى مصطلح عبد القاهر "النظم" للدلالة على إدراك الأقدمين لهذه الحقيقة. ولكن الاعتراف المفصل بأن اللغة نظام جاء على لسان اللغوى السويسرى فرديناند دى سوسير. وإذا كان نظم عبد القاهر يتصور اللغة سطرا مكتوبا فإن نظام سوسير يتصورها جدولا مرتبا. فرآها نظاما مركبا من أنظمة فرعية مثلها مثل الجسم الإنسانى الذى هو جهاز أكبر مركب من أجهزة فرعية كالجهاز الهضمى والدورى والأفرازى إلخ، أو مثل الدولة التى تنبنى من هيئات مختلفة كل هيئة منها نظام فى ذاته يتضافر مع غيره من الأنظمة الفرعية لهذه الدولة. ففى اللغة نظام من الأصوات ونظام من المقاطع ونظام من أقسام الكلم ونظام من الأصول ونظام من الزوائد ونظام من الصيغ الصرفية ونظام للاشتقاق ونظام النحو بأبوابه وقرائن ابوابه ونظام للظواهر الموقعية ونظام لأنواع التراكيب ومعانيها وينشأ من تضافر هذه الأنظمة جميعا نظام أكبر يسمى نظام اللغة.

ومن الأمور البديهية أن الذاكرة الإنسانية ذات طاقة محدودة ومن ثم تنعكس محدوديتها على كمية المبانى اللغوية. ففى اللغة العربية ثمانية وعشرون حرفا للهجاء وعدد أقل من ذلك من الضمائر وعدد قليل من حروف الجر وعدد محدود من الإشارات والموصولات وحروف المعانى الخ أما الأسماء والأفعال فمهما كثر عددها فإنها لا تتعدى أن تحصرها جلدتا معجم. فإذا وضعنا هذه الكلمات المحدودة من المبانى إزاء ما يريد الإنسان أن يعبر عنه من المعانى ظهر البون شاسعا لأن المعانى غير متناهية ولا محدودة. فإذا أريد للمبانى المحدودة أن تعبر عن المعانى

غير المحدودة فلابد من استعمال هذه المبانى استعمالا اقتصاديا من طرق متعددة منها:

أ ـ تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد كتعدد معانى "ما" بين الموصولية والنفى والشرط والمصدرية والتعجب والنكرة غير الموصوقة والزيادة إلخ.

ب ـ النقل كاستعمال أعلام أصلها المصادر أو الصفات أو نحوها وكالمجاز اللغوى.

جـ ـ المعاقبة كنيابة حروف الجر بعضها عن بعض ونيابة بعض العناصر اللغوية عن المصدر.

د ـ التضمين كاستعمال اللازم فى موضع المتعدى والعكس.

وهلم جرا مما يسمح للمبنى أن يحمل من عناصر المعنى أكثر من عنصر واحد.

وبين مبانى اللغة نوعان من العلاقات: النوع الأول هو العلاقات الوفاقية أو المشابهات والثانى هو العلاقات الخلافية أو الفروق. فإذا نظرنا إلى تعدد معانى "ما" وجدنا ان بين "ما" النافية فى "ما أحسن زيد" و "ما" التعجبية فى "ما أحسن زيدًا" علاقة وفاقية: أشرنا ولكن بين التركيبين على تدانيهما فرقا يتضح فى الحركة الإعرابية التى استحقها "زيد". ومن شأن العلاقات الوفاقية أن تدعو إلى "اللبس" كما أن من شأن العلاقات الخلافية أو الفروق أن تعين على أمن اللبس. ولقد اشتملت اللغة من القرائن على ما تتحقق به الفروق فيتضح به المعنى وهذه هى التى تسمى القرائن اللفظية، وقد ذكرنا من ذلك فى مكان آخر[1]: البنية الصرفية والعلاقة الإعرابية والربط والمطابقة والرتبة والتضام. ثم ذكرنا قرينة ترد فى الكلام المنطوق وهى النغمة. غير أن الاتفاق قد يعرض بين البنية والبنية أو بين الإعراب والإعراب أو حتى بين التركيب والتركيب فى صورتهما التامة، فينشأ عن ذلك اللبس إلاّ أن تقوم قرينة سياقية أو خارجية بالحيلولة دون ورود هذا اللبس. وسيكون من همنا فيما يلى أن نورد نماذج من العلاقات لعلاج الحالة التى تؤدى إلى

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها.

احتمال اللبس فى معنى البنية الصرفية أو فى معنى اللفظ المفرد أو فى معنى التركيب النحوى:

أولا: فى البنية الصرفية:

١ ـ الصيغ الثلاثية المشتركة بين الأسماء والصفات . وهذه الصيغ هى:

رقم	الصيغة	ضبطها	مثالها من الأسماء	مثالها من الصفات
١ ـ	فَعْل	بفتح فسكون	سطر	شهم
٢ ـ	فَعَل	بفتح ففتح	جبل	بطل
٣ ـ	فَعِل	بفتح فكسر	عقب	حذر
٤ ـ	فَعُل	بفتح فضم	عضد	يقظ
٥ ـ	فِعْل	بكسر فسكون	سرب	جلف
٦ ـ	فِعَل	بكسر ففتح	عنب	زيم (متفرق)
٧ ـ	فِعِل	بكسر فكسر	إبل	بلز (ضخمة)
٨ ـ	فِعُل	بكسر فضم	مهمل	
٩ ـ	فُعْل	بضم فسكون	قفل	حلو
١٠ ـ	فُعَل	بضم ففتح	صرد	حطم
١١ ـ	فُعُل	بضم فضم	عنق	جرز
١٢ ـ	فُعِل	بضم فكسر	دُئِل	

وأود أن أشير هنا إلى أمرين:

أ ـ أن ابن مالك قد جمع هذه الصيغ فى قوله:

وغير آخر الثلاثى افتح وضم   واكسر وزد تسكين ثانيه تعم

ب ـ أن الصيغة رقم ٨ مهملة فلا يأتى على مثالها أى من مفردات اللغة وأن الصيغة رقم ١٢ خصصت للأفعال دون الأسماء والصفات ومن ثم لم يأت على مثالها إلا اسم واحد هو "دئل" (اسم حشرة) وأشار ابن مالك إلى ذلك بقوله:

وفِعُلٌ أهمل والعكس يقل   لقصدهم تخصيص فِعّل بِفُعِلِ

ولا شك أن اتفاق الصيغة فى الاسم والوصف من شأنه أن يدعو إلى الخلط بينهما إلا أن تقوم قرينة توضح أحدهما من الآخر. بل إن الكلمة الثلاثية ذاتها قد تستعمل اسما حينا ووصفا حينا آخر كما نلاحظ فى كلمات مثل عدل وندب وحدث وسلم إلخ قارن مثلا:

- العدل أساس الملك
- هو الحكم العدل اللطيف الخبير
- سرنى ندبك لهذه المهمة
- إنه رجل ندب
- هذا حدث عظيم لا يتكرر كثيرا
- هذا غلام حدث لا يؤاخذ
- السلم شجر شوكى ينبت فى الصحراء
- "ورجلا سلما لرجل"

فإذا قلت: "أهذا عدل" أو "لا شئ" أحب إلىّ من هذا الندب" أو "تجاوز عن هذا الحدث" لم يعرف عند النظر إلى الكلمة ذاتها ما إذا كانت الكلمة اسما أو وصفا فالمعنيان محتملان دون مرجح وهذا هو اللبس فإذا قامت قرينة سياقية على أحد المعنيين مثل قولك: "هذا عدل وهذا ظالم" أو "هذا عدل وهذا ظلم" أو "الندب خير من الإعارة" أو "زيد ندب وعمر وغبى" إلخ أو قامت قرينة خارجية كالموقف الذى يقال فيه الكلام المشتمل على هذه الصيغة زال اللبس واتضح المعنى.

٢ ـ تعدد المعانى للصيغة الواحدة:

وهذا مدخل آخر من مداخل اللبس الذى يسمح به نظام اللغة إذ يأتى اللبس عن اتحاد الصيغة وتعدد معانيها الوظيفية ولامراء فى أن هذه التعدد معناه احتمال إرادة كل واحد من المعانى المتعددة وأن هذا الاحتمال عند تسلله إلى الاستعمال لابد أن يكون هو اللبس بعينه ذلك إذا لم يفطن المتكلم إلى موطن اللبس فيصطلح من القرائن السياقية أو الخارجية ما يتضح به المعنى.

وسنورد الآن عددا من الصيغ ذوات المعانى المتعددة لنرى كيف يمكن أن يتطرق اللبس إلى هذه الصيغ.

أ ـ افتعل: تدل على المطاوعة كعدلته فاعتدل وعلى التشارك كاختصم زيد وعمرو وعلى الاتخاذ كاختتم أى اتخذخاتما وعلى الاجتهاد فى الطلب كاكتسب وعلى الإظهار كاعتذر أى أظهر عذره وورد على قصد المبالغة فى معنى الفعل كاقتدر. فإذا قلنا هذه دية محتملة لم ندر إن كان المعنى أن الحكم منها متوقع أو أن جهة ما قد حملتها عن القائل فأدّتها إلى ولىّ الدم.

ب ـ استفعل: تدل على الطلب كاستغفر وعلى المطاوعة كأقمته فاستقام وعلى الصيرورة كاستنوق الجمل وعلى اعتقاد الشئ على صفة ما كاستصغر الامر أى عده صغيرا واستحل دمه أى عده حلالا فإذا قلنا استقل الرجل فى سيره فلا ندرى إن كان المعنى أقلّته دابته أو أنه مشى وحده غير تابع لأحد.

ج ـ أفعل: وتتعدد معانى هذه الصيغة أيضا فتدل على صيرورة فاعلها ذا شئ نحو أغدّ أى صار ذاغدة وعلى الدخول فى الشئ نحو أعرق وأشأم وأنجد وعلى الاستحقاق نحو أحصد أى استحق الحصاد وعلى التعريض نحو أرهن أى عُرض للرهن وعلى التمكين كاحضر فإذا قال قائل أسلم فلان فلا يدرى إن كان المعنى دخل فى الإسلام أو استسلم.

وحسبنا هذه النماذج الثلاثة لتعدد معانى الصيغة لأن الموضع ليس موضع استقصاء.

٣ ـ الأمر من فاعل واسم الفاعل من الثلاثى:

اللبس هنا مشروط بأمرين أولهما أن يكون اسم الفاعل مجردا من أداة التعريف والثانى أن يكون موقوفا عليه بالسكون. فإذا قلنا "عَاقِبْ كُلَّ مذنب وقَاتِل" أصبح لفظ "قاتل" بحاجة إلى قرينة تدل على المعطوف عليه فإذا كان معطوفا على "عاقب" كان فعل أمر وإذا كان معطوفا على مذنب فهو اسم فاعل.

٤ ـ الماضى والأمر من تفاعل وتفعّل عند اسنادهما إلى الألف و الواو أو النون:

وذلك نحو:

	الماضى	الأمر	الماضى	الأمر
هما	تقاتلا	أنتما تقاتلا	هما تعلما	أنتما تعلما
هم	تقاتلوا	أنتم تقاتلوا	هما تعلموا	أنتم تعلموا
هن	تقاتلن	أنتن تقاتلن	هن تعلمن	أنتن تعلمن

ويتضح تشابه الفعلين فى قوله تعالى: ﴿ قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴾[١] فلولا أن ما تحمله الآية من القرائن السياقية كالتناقض فى موقف القائلين فى فعلهم وقولهم قد أوضحت أن الموقف موقف مكيدة وأن كل واحد منهم أراد أن بستوثق من كتمان الآخرين فطلب منهم القسم فأصبح واضحا أن "تقاسموا" فعل أمر ولو لم يكن فعل أمر لكان ماضيا بدلا من الفعل "قالوا" الذى سبقه فى الكلام ولا لتبس المعنى.

٥ ـ أنت تفعل وهى تفعل:

ويمكن للبس أن يتطرق إلى صيغة "تَفْعَل" فلا يدرى معه إن كانت الصيغة مسندة إلى المخاطب أو إلى الغائبة (وهى جهنم) ولولا القرائن السياقية فى قوله تعالى ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ ﴾[٢] ما عرفنا الفاعل ولكن قوله تعالى بعد ذلك ﴿ كُلَّمَا أُلْقِيَ

---

(١) النمل: ٤٩.

(٢) الملك: ٨.

﴿ فِيهَا فَوْجٌ ﴾ أبان أن الفعلين مسندان إلى الغائبة وذلك بالإضافة إلى قرائن أخرى سبقت الفعلين.

٦ ـ اتفاق بعض المصادر والجموع:

"القيام" يصلح مصدرا كما يصلح جمع "قائم" و "الجلوس" يصلح للأمرين أيضا و "القعود" مثلهما وكذلك "الحضور" ولولا القرينة فى قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ﴾ [١]ما اتضح معنى الجمع ويصلح اللفظ أن يكون مصدرا منصوبا على نزع الخافضين أى فى قيام وفى قعود ولكن قوله "وعلى جنوبهم" جعل القيام والقعود من قبيل أوضاعهم أثناء الذكر أى جمعا لقائم وقاعد،

ومثل ذلك ما نراه فى قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيدٍ ﴾ [٢]فاللفظ صالح لأن يكون جمع "يد وأن يكون من "الأَيْدِ" بمعنى القوة ومنه التأييد أى التقوية. والقرائن تدل على أن المراد هو المعنى الثانى لأن القرآن عندما أراد ذكر اليد قال ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴾ [٣] فجعلهما اثنتين بقطع النظر عن الخوض فى الحقيقة والمجاز وإذا كان القرآن يفسر بعضه بعضا فمن الواضح أن لفظ "أيد" هنا لا يراد به جمع يد.

٧ ـ تاء التأنيث وتاء المبالغة:

وصف على رضى الله عنه الدنيا بأنها أكّالة غوّالة ووصف أصحاب المتون كلا من شيوخهم بأنه علامة فهّامة فتشابهت الصيغ والتاءات فلو فرضنا أننا قرأنا نقدًا لنص أدبى فقلنا ونحن لا نعلم إن كان الكاتب رجلا أو امرأة: "هذا كلام ذواقة" لخفى علينا معنى التاء. فإن كان الناقد رجلا فهى تاء المبالغة وإن كانت أنثى فهى للتأنيث والأمر بحاجة إلى قرينة توضح المراد وإلا وقع اللبس. ومن ذلك أيضا ما

---

(١) آل عمران: ١٩١.
(٢) الذاريات: ٤٧
(٣) ص: ٧٥

ثار حول التاء فى لفظ "كافة" من قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ [1] أتكون التاء للمبالغة فيكون المعنى "أرسالناك لتكف الناس" أم للتأنيث فيكون معناها" وما أرسالنك إلا لجميع الناس" ويتوقف على ذلك ما إذا كان الدين الإسلامى للناس جميعًا أو للعرب فقط وهم الذين لقيهم النبى صلى الله عليه وسلم وكفّهم عن الكفر. فإذا كان القرآن يفسر بعضه بعضا فإن "كافة" معناها "جميعا" بدليل قوله تعالى: ﴿ وَقَٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً ﴾ وفى هذا شاهد على عموم الرسالة".

ثانيا: فى معانى المفردات المعجمية:

١ ـ المعنى الحقيقى: لبعض المفردات عدد من المعانى المعجمية الحقيقة التى لا يتعين أحدها إلا بقرينة ففى "رأى" على سبيل المثال أنها إما بصرية أو ظنية أو حلمية وفى "بدا" أن معناها "ظهر" أو "سكن البادية" وفى "حَلَّ" أن يكون معناها ضد "عقد" أو يكون ضد "حرم" أو يكون ضد "رحل" . وإذا تعدد المعنى على هذا النحو أصبحت القرينة ضرورية لتحديده فإذا نظرنا إلى طريقة القرآن فى تحديد معنى "رأى" وجدناه يتبعها بما يعين المراد منها كما فى قوله تعالى: ﴿ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْىَ ٱلْعَيْنِ ﴾ [2]. أو ﴿ إِنِّىٓ أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ إِنِّىٓ أَخَافُ ٱللَّهَ ﴾ [3] أو "ما أريكم إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد" أو ﴿ إِنِّىٓ أَرَىٰ فِى ٱلْمَنَامِ أَنِّىٓ أَذْبَحُكَ ﴾ [4] أو ﴿ إِنِّىٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِى فِى رُءْيَٰىَ ﴾ [5] وكذلك يحدد معنى "بدا" بما يتبعها فى قوله تعالى ﴿ بَادِىَ ٱلرَّأْىِ ﴾ [6] وقوله ﴿ يَوَدُّوا۟ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِى ٱلْأَعْرَابِ ﴾ [7] ولو لم تقم القرينة على المعنى فى كل ذلك لاستحكم اللبس.

(١) سبأ: ٢٨
(٢) آل عمرن: ١٣
(٣) الأنفال: ٤٨
(٤) الصافات: ١٠٢
(٥) يوسف: ٤٣
(٦) هود: ٢٧
(٧) الإحزاب: ٢٠

٢ ـ المعنى المجازى: يتطلب المجاز التجاوز عن المعنى الحقيقى إلى معنى لم يكن للفظ بالوضع ووسيلة ذلك إنشاء علاقة ما بين اللفظ ومعناه الجديد ورصد قرينة تمنع السامع من ربط اللفظ بمعناه الحقيقى أى الأصلى. فإذا ضعفت العلاقة أو وهنت القرية نشأ اللبس. فإذا كان لك كرسى ضخم وثير التنجيد فقلت أثناء الجلوس عليه: "ركبت الدب" فإن العلاقة بين الكرسى والدب غير كافية لاستعارة أحدهما للآخر مهما اشتركا فى الضخامة والسمنة لأن وجه الشبه إنما يظهر حين يكون مما يختص به المشبه به أو يعرف به معرفة خاصة . ومن هنا تكون الاستعارة ملبسة غير واضحة المعنى.

٣ ـ الكناية: وتقوم الكناية على علاقة اللزوم وهى علاقة عقلية فى الأساس تقوم بين معنيين يلزم أبعدهما عن أقربهما ولكنه لا ينفيه ولا يلغيه. فيمكن لقول الخنساء "طويل النجاد" أن نفهم المعنى القريب (الحرفى) لذلك وهو أن نجاد سيف أخيها صخر كان طويلا بل إن المعنى البعيد الذى قصدته الخنساء وهو الكناية عن طول القامة لا يمكن أن يتحقق إلا مع التسليم بالمعنى القريب الذى يستلزمه. ذلك لأن طبائع الأشياء تنفى أن يحمل القصير من الرجال سيفا ذا نجاد طويل لأن السيف عند ذلك يلامس الأرض أو يستقر عليها تماما. تلك هى أبعاد الكناية فكيف يحدث اللبس فيها؟ الجواب أن علاقة اللزوم إذا ضعفت أمكن للمعنى القريب أن يؤدى إلى أكثر من معنى بعيد . فليس يلزم عن قولنا: "فلان عنده مكتبة قيمة" أن فلانا هذا عالم ولا عن قولنا: "فلان ينفق الكثير" أنه كريم إذ يحتمل أن يكون الأول بائع كتب أو هاو لجمع الكتب وأن يكون الثانى مبذرا متلافا. وكذلك لا تنسب التقوى إلى امرئ لمجرد أنه "كث اللحية" ولا الزهد إليه لمجرد "سعيه فى الأسمال" وعلى ذلك قس.

٤ ـ التورية: وفى التورية معنيان أيضا أحدهما قريب والآخر بعيد ولكنهما لا تربط بينهما علاقة اللزوم كما فى قول الشاعر:

فقلت هل صادفت منه يدا   تشكرها قلت ولا راحة

فالتورية فى لفظ "راحة" ومعناها القريب راحة اليد والبعيد عكس التعب وإنما جعل القريب قريبا ذكر لفظ اليد قبله وما فى واو العطف من معنى المشاركة الذى يتوقع معه نوع من الصلة بين المتشاركين ولا شك أن الصلة بين اليد وراحة اليد أقوى من الصلة بينها وبين عكس التعب. من هنا ينشأ فى التورية للوهلة الأولى قدر من اللبس سرعان ما يزول بمعونه قرينة السياق التى منها الغرض الذى قيل الشعر من أجله. ولعل ما تثيره التورية من متعة عند القارئ يرجع فى أساسه إلى ما يحسه من انتصار على اللبس. بين المتجانسين بسبب علاقة اتفاق الصورة المكتوبة أو المنطوقة. فبين "حمل" (فعل ماض) و "حمل" (كبش) وكذلك بين "قرن" (فعل أمر مسند إلى نون النسوة) و "قرن" (أحد القرنين) اتفاق فى الصورة دون النطق لأن النطق يفرق بين كل زوج منهما ببناء الفعل وتنوين الاسم. ولكن بين "أَنْصفَا زيدا".و "أَنْ صِفَا زيدًا" تشابها فى النطق دون الصورة المكتوبة ثم انظر إلى قول الشاعر:

إذا ملك لم يكن ذا هبة   فدعه فدولته ذاهبة

تجد أن بين "ذاهبة" و "ذاهبة" شبها فيهما حققته القافية المقيدة. ومرة أخرى نقول إن منشأ الاستمتاع بالجناس حدوث لبس سريع الزوال يسر القارئ أن يتغلب عليه بسرعة زواله بواسطة قرينة السياق.

٦ ـ الإلغاز: وهذا هو القصد المتعمد إلى اللبس الذى لا يزول إلا مع جهد وتأمل والإلغاز أنواع بعضها عقلى وبعضها لفظى والذى يهمنا هنا هو البعض اللفظى وأكثره قائم على المشترك اللفظى الذى يتبادر أحد معانيه إلى الفهم بسبب ما ولكنه غير مقصود أما المعنى المقصود فيخفى إلى حين حتى يمكن الوصول إليه بالنظر والتأمل. من ذلك قوله.

يأيها العطار أعرب لنا   عن اسم شئ قل فى سومك
تراه بالعينين فى يقظة   كما يرى بالقلب فى نومك

فى البيتين طباق بين اليقظة والنوم وهذا الطباق يدعو إلى أن نفهم من لفظ "القلب" الجارحة التى فى الصدر لأنه يقابل العينين بمعنى أن العينين أداة الرؤية فى

اليقظة ،ان القلب أداة الرؤيا فى النوم فإذا استقررنا على قبول هذا المعنى لم نجد فى المرئيات شيئا يتحتم أن يرى فى النوم وهنا تأتى العقدة. ثم تنحل العقدة عندما نعثر على معنى آخر للمشترك اللفظى "قلب" هو جعل الأول آخرًا والآخر أولاً ونسلط ذلك على كلمة "نومك" فنحصل على لفظ "كموّن" . ومن ذلك أيضًا:

ما اسم شئ تركيبه من ثلاث   وهو ذو أربع تعالى الإله

فإذا ما قلبته وأخذت الثـ...   لث منه يكون لى ثلثاه

ثالثا: فى معنى التركيب النحوى:

ربما كان اللبس فى معانى التراكيب العربية نتيجة لتعدد الاحتمالات بالنسبة لاثنتين من القرائن اللفظية فى الأغلب الأعم من الحالات وهاتان هما قرينة التضام وقرينة الربط فأما التضام فيشمل ما يسمى الاختصاص ودخول اللفظ على اللفظ وامتناع ذلك كما يشتمل على ما يسمى شروط الأحكام النحوية حين تتعلق هذه الشروط بصورة تركيب الجملة أو الضميمة. ومن أمثلة الاختصاص أن حروف الجر تختص بالأسماء وأن الجوازم تختص بالأفعال ومن أمثلة دخول اللفظ على اللفظ أن "ما" التعجبية لا تدخل إلا على "أَفْعَلَ" وأن العطف بعد همز التسوية يكون بـ "أم" ومن أمثلة امتناع ذلك امتناع إضافة الضمير إلى غيره وكذلك وصفه ومن أمثلة شروط الأحكام ما يشترط لتقديم الخبر أو وجوب تأخيره. ذلك شرح للمقصود بالتضام. وأما المقصود بالربط فهو ما نلاحظه من عود الضمير ووظائف حروف المعانى الداخلة على المفردات والجمل من عطف أو استثناء أو استدراك أو شرط أو تقديم لأحد الأجوبة أو غير ذلك. وإليك الآن ما يرد على معنى كل تركيب من لبس:

١ ـ الخبر والإنشاء:

هذان معنيان مختلفان ولكنهما قد يتفقان فى التركيب النحوى فلا يدرى إلا مع القرينة ما إذا كان المقصود هذا أو ذاك. فليس فى تركيب جملة مثل "بارك الله فيك" ما يدل على أنها لأحد المعنيين دون الآخر فالذى فى الجملة فعل ماض وفاعل وجار

ومجرور يتعلقان بالفعل وهذا النمط لا يختلف فى تركيبه عن قولك "جلس زيد على الكرسى" أو "كتب التلميذ بالقلم" وفى القرآن عبارات مثل ﴿ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ﴾(١)، ﴿ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم ﴾(٢)،﴿ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ ﴾(٣)، ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾(٤)، لا يفهم معناها إلا بما رصده القرآن له من القرائن. وواضح أن جميع ذلك من قبيل الدعاء على الكافرين. بل إن الفعل المضارع أيضا يمكن أن يرد هذا المورد ومثاله قول يوسف لإخوته: ﴿ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾(٥) وقولك للعاطس: يرحمك الله ومثله استعمال الجملة الأسمية "الحمد لله" فكل ذلك من قبيل الإنشاء. أما الأمر والنهى فهما خالصان للإنشاء ولا أرى لهما احتمال إفادة الخبر. والآن إذا قرأت جملة مثل "عوّض الله زيدًا عن ماله الذى أنفقه فى الخبر". فماذا تفهم؟ الخبر أو الإنشاء!.

٢ ـ الاستفهام والإنكار والتقرير:

تقرأ عبارة "ما هذا" فلا تدرى إن كان المقصود طلب العلم أو طلب الكف عن شئ كان المخاطب يفعله فالعبارة صالحة للاستفهام وللإنكار والأمر يحتاج إلى قرينة لإيضاح إرادة أحد المعنيين فإذا دخلت عليك بيتك فرأيتك تآكل فقلت لك "أتأكل" فإن كان ذلك فى شهر شعبان كان استفهاما محضا وإن كان فى نهار رمضان كان إنكارًا لما أراه من أن تتعدى حدود الله . بهذا يكون الوقت هو قرينة المعنى. وإذا دخلت عليك حجرتك فوجدتك منهمكا فى إلقاء خطبة حماسية لا ترجو أن يسمعها أحد من الناس فقلت "أتخطب" فذلك إنكار والقرينة المكان. ومع هذا يمكن أن تنعدم القرينة وبخاصة فى النص المكتوب وينشأ اللبس. وقد يلتبس الاستفهام والتقرير كأن تسمع من رجل يراك تحتج على تأخر فلان. عن الحضور إن

---

(١) البقرة : ١٠
(٢) التوبة: ١٢٧
(٣) المائدة: ٦٤
(٤) البقرة: ٧
(٥) يوسف: ٩٢

يقول: "ألم يحضر فلان" فلا تدرى إن كان يسألك عن الحضور أو أنه يعلم من حضور فلان ما لا تعلم وأنه يتوقع منك: "بلى حضر" ! ولكن القرائن قد تحف بالنص فلا يتسرب إليه اللبس كما فى قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾ [1] وقوله جل شأنه ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ [2].

٣ ـ الاستفهام والتعجب:

إذا وقع "أفعل" بعد ما فلربما وقع اللبس فلا يدرى السامع ما إذا كان المقصود هو الاستفهام أو التعجب ويرد ذلك على قولنا: "ما أسعدك" فهى تحتمل "ما الذى سبب لك السعادة" و "ما أعظم سعادتك". فإذا كان فى النص من القرائن ما يحول دون هـذا اللبس اتضح المعنى كما فى قوله تعالى ﴿ وَمَآ أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ يَـٰمُوسَىٰ ﴾ [3] فإن القرينة قد جاءت فى صورة إجابة على سؤال وذلك قوله : "هم أولاء على أثرى" والتعجب لا يتطلب إجابة ومن ثم اتضح أن التركيب يشتمل على سؤال.

٤ ـ العطف بالواو:

قد يسبق الواو لفظان يصلح كل منهما من حيث التركيب أن يُعطف عليه ما بعد الواو وعندئذ يرد اللبس فلا يدرى على أيهما يكون العطف. فإذا قرأت: "ذهبت إلى أبناء زيد وعمرو" فليس فى التركيب ما يعين على تحديد ما إذا كنت ذهبت إلى أبناء زيد وأبناء عمرو أو أنك ذهبت إلى أبناء زيد وإلى عمرو. فإذا قامت قرينة على المعنى ذهب اللبس واستقر الفهم. يحدث ذلك دائما فى القرآن كما فى قوله تعالى:﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [4] . فالواو يمكن (من الناحية الشكلية الصرف) أن تعطف الملائكة على لفظ الجلالة فيكون الملائكة شاهدين مع الله أو أن تعطف الملائكة على الضمير (تعالى الله عن ذلك) فيكون الملائكة شركاء فى الألوهية ومعهم أولو العلم. ولكن القرينة المانعة عن فهم هذا المعنى جاءت فى صورتين.

---

(١) الحديد:١٦

(٢) الأعراف: ١٧٢

(٣) طه : ٨٣.

(٤) آل عمران: ١٨.

أ ـ أن الحال (قائما بالقسط) جاء على صيغة الافراد وحينئذ فلا شركة ولا شركاء.

ب ـ أن الآية نصت بعد ذلك على تفرد الله تعالى بالألوهية حين قال تعالى: لا إله إلا هو العزيز الحكيم.

ومثل ذلك أن الواو قد تأتى فى بعض صورها بمعنى "أو" فإذا قلت: أنا لا أرتدى الملابس الهندية مطلقا. وإنما أرتدى الملابس الوطنية والأوروبية". فتعطف بالواو وقد علم السامع أنك لا تلبس الملابس الوطنية والأوروبية فى وقت معا، وإنما تلبس إما إحداهما أو الأخرى. وهكذا تكون الواو قد أدت معنى "أو" . وقد يكون لى عندك مبلغ من المال فأقول لك: أريدك أن تقضينى حقى ثلاثين دولارًا فى القاهرة وأربعين إذا التقينا بالإسكندرية. فلا يدرى عندئذ إن كان المعنى: إذا دفعت بالقاهرة فادفع ثلاثين أو إذا دفعت بالاسكندرية فادفع أربعين أو إن كان المعنى ادفع سبعين ثلاثون منها بالقاهرة وأربعون بالإسكندرية. ولقد قال تعالى: ﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ [1] . والآية عند هذا الحد لا تكشف عن معنى الواو وما إذا كان هذا المعنى هو الجمع أو التخيير. ولذا تأتى القرينة التى تحدد معنى الجمع فيقول تعالى: "تلك عشرة كاملة".

وقد يرد على الواو معنى العطف ومعنى الشرط فى وقت واحد إلا أن تقوم قرينة تحدد أحدهما. انظر إلى قوله تعالى: ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا ﴾ [2] عند هذا الحد يمكن أن نفهم من جملة "ومن رزقناه" إلخ معنى الشرط ويكون الجواب "فهو ينفق منه" وذلك كله بعد أن استوفت الجملة السابقة "ضرب الله مثلا" مقومات الجملة التامة. ولكن قوله تعالى : "هل يستوون" حدد للواو معنى العطف لأن التساوى لا يكون إلا بين أثنين أو أكثر ولا يتحقق بأحدهما دون الآخر. واللذان لا يستويان هنا هما العبد المملوك الذى ليس لديه ما ينفقه والحر الذى رزقه الله رزقا حسنا فهو ينفقه منه سرا وجهرًا.

---

(١) البقرة: ١٩٦

(٢) النحل: ٧٥

٥ ـ معانى اللام:

يذكر النحاة للام الجارة عددا من المعانى ولكن اللام تتعدد معانيها خارج نطاق الجر بها كذلك إذ قد تكون للجحود وقد تكون للأمر وتدخل على الأجوبة الخ. وفى قوله تعالى :﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا ﴾ (١) نجد أن عبارة "لتعلموا" تصلح من حيث شكلها للتعليل وتصلح للأمر. ولكننا نفهم منها التعليل فقط إذا قرأنا قوله "يتنزل الأمر بينهن فهذا هو المسبب وسبب النزول إرادة العلم.

وإذا سمعت منى: "قلت لك" فأنا المتكلم وأنت السامع. ولا يخطر ببالك معنى "قلت عندك" وحين ورد ذلك فى قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ (٢) . كان لابد من القرينة الدالة على معنى "عن" وهو المعنى الذى سيقت له اللام. وقد جاءت القرينة فى قوله تعالى :"لو كان خبرا ما سبقتمونا إليه" إذا لو لم تكن اللام بمعنى "عن" ما كان مقول القول فى صورة : "لو كان خيرا ما سبقونا إليه" ومثله قوله تعالى : "قالت أخراهم لأولاهم ربنا هؤلاء أضلونا" فالقول هو نداء الرب ولكن ليس لكل نص مثل إعجاز القرآن ودقة تركيبه وجمال أسلوبه. فإذا سمعت أو قرأت قول أحدهم "اشتريت مزرعة لزيد" أو "أسكنت دارًا لعمرو" لم تدر ما إذا كان الشراء والإسكان لصالح زيد وعمرو بمعنى اشتريت من أجل زيد وأسكنت الدار لعمرو أو أنك اشتريت مزرعة زيد وأسكنت دار عمرو لساكن غيره.

٦ ـ احتمالات تعليق الظرف والجار والمجرور:

تقول: "استشهد المجاهد فى سبيل وطنه" فلا تدرى إن كان المقصود أن يتعلق الجار والمجرور بالفعل فيكون قد استشهد فى سبيل وطنه أو أن يتعلق الجار

---

(١) الطلاق: ١٢

(٢) الأحقاف: ١١

والمجرور باسم الفاعل فيكون المقصود أن الذى استشهد هو المجاهد فى سبيل وطنه فيكون الاحتمالان القائمان هما:

أ ـ المجاهد استشهد فى سبيل وطنه.

ب ـ المجاهد فى سبيل وطنه استشهد.

وعلى الرغم من أن الحصيلة النهائية تكاد تكون واحدة لا يمكن التغاضى عن الفرق بين احتمال المعنى. وفى قوله تعالى :﴿ هَـٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [1] لا يمنع مانع صناعى من تعليق الجار والمجرور بالفعل :أمنن أو أمسك" أو بالمصدر "عطاؤنا". غير أن القرآن يفسر بعضه بعضا وقد تعلمنا من الأسلوب القرآنى أن تأتى عبارة: "بغير حساب" مع أفعال الرزق إن نقرأ مثلا" يرزق من يشاء بغير حساب" [2] ولما كان العطاء رزقًا من الرزق ﴿ فَسَخَّرْنَا لَهُ ٱلرِّيحَ تَجْرِى بِأَمْرِهِۦ رُخَآءً حَيْثُ أَصَابَ ﴿٣٦﴾ وَٱلشَّيَـٰطِينَ كُلَّ بَنَّآءٍ وَغَوَّاصٍ ﴿٣٧﴾ وَءَاخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِى ٱلْأَصْفَادِ ﴾ [3] فأعطاه بغير حساب وخيرّه فى جملة معترضة فصلت بين المتعلق والمتعلق أن يمن أو يمسك. ثم فى قوله تعالى :﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۚ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِٱلْبَيِّنَـٰتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [4] لدينا جار ومجرور وهو "بالبينات والزبر" يصلح من الناحية التركيبية البحتة لأن يتعلق بالفعل أرسلنا أو بالفعل نوحى أو بالفعل تعلمون فتكون المعانى المحتملة هى:

أ ـ وما أرسلنا من قبلك بالبينات والزبر إلا رجالا.

ب ـ نوحى إليهم بالبينات والزبر.

ج ـ إن كنتم لا تعلمون بالبينات والزبر

---

(١) ص : ٣٩

(٢) البقرة : ٢١٢

(٣) ص : ٢٦ ـ ٢٨

(٤) النحل: ٤٣ ـ ٤٤

ولكن القرآن كما ذكرنا يفسر بعضه بعضا وما أكثر الآيات القرآنية التى تعبر عن أن الله أوحى بالقرآن إلى عبده محمد صلى الله عليه وسلم وبذلك يكون المعنى المقصود (والله أعلم) هو الثانى. أى (نوحى إليهم بالبينات والزبر) ومرة أخرى أقول ليس كل نص كالقرآن فى دقة تركيبية وجمال أسلوبه.

٧ ـ احتمالات تقدير الحرف المحذوف:

إذا سمعت : "رغب زيد أن يرانا" فلك فى تفسيرها وجهان: أحدهما أن تقدّر "فى" فيكون زيد راغبا فى رؤيتنا والآخر أن تقدر "عن" فيكون زيد راغبا عن رويتنا أى عازفا ومنصرفا عنها. فلا يدرى إلا بقرينة صادقة عن أحد المعنيين أن المقصود هو الآخر وما كان يمكن فى قوله تعالى: ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ (١) أن نصل إلى تحديد أحد المعنيين دون قرينة يمكن أن نستعين بها على هذا التحديد. ولكن المعروف أن الآية تدور حول﴿ يَتَـٰمَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّـٰتِى لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ ﴾ (٢) .فاليتيمة إما أن تكون جميلة ذات مال أو قبيحة ذات مال. فإغراء استدامة المال فى يد وليها لا شك فيه فإن كانت جميلة رغب "فى" نكاحها من أجل المال والجمال جميعا وإن كانت قبيحة رغب "عن" نكاحها وعضلها من أجل المال. فهو مبق على مالها فى الحالين. ولو أن القرآن استعمل أسلوب كتب القانون لقال: (وترغبون فى/ عن أن تنكحوهن) لأن الحرفين صالحان فى وقت واحد للتقدير ولكن أسلوب القرآن شئ آخر غير ذلك ومن هنا جعل حذف الحرفين وسيلة إلى صدق الآية على أى الحالين عند حدوثها فالحذف أمر مقصود ويتم تقدير أى من الحرفين حسب المقام.

ويقول الله تعالى :﴿ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا۟ مَا يُنفِقُونَ ﴾ (٣) ففى الآية "إذا" وهى تحتاج إلى جواب ولدينا فى الآية فعلان يصلحان للإجابة عن إذا ولا يقدم التركيب النحوى قرينة على تعيين أحدهما. أى أن هناك احتمالين للمعنى على النحو التالى:

---

(١) النساء : ١٢٧
(٢) النساء: ١٢٧
(٣) التوبة : ٩٢

١ ـ ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت ... فتولوا

٢ ـ ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم فقلت ... تولوا

فالجواب فى الاحتمال الأول هو "قلت" وتقدر الفاء لعطف "تولوا" على الجواب أما فى الاحتمال الثانى فإن الجواب هو "تولوا" وبذا يكون "قلت" معطوفا على الشرط بفاء مقدرة . والمعنى المقصود فى تقديرى هو الثانى لأن الكلام يدور حول إخلاص هؤلاء الفقراء أولا وآخرا فهم الذين أتوا إلى النبى تطوعا ورغبة فى الجهاد وهم الذين تولوا باكين عند عدم الاستطاعة. أما قوله صلى الله عليه وسلم" لا أجد ما أحملكم عليه" فموقعه موقع التعليل للجواب قبل النص على الجواب ومن ثم يعطف على الشرط ترتيبا وتعقيبا.

٨ ـ احتمالات عود الضمير:

نقرأ فى كثير من النصوص أشياء مثل" أخبر زيد عمرًا أن أباه مريض" وعلى الرغم من قول النحاة إن الضمير يعود إلى أقرب مذكور نظل فى حيرة لا ندرى إن كان المريض أبا زيد أو أبا عمرو ذلك بأن هذه القاعدة التى تعيد الضمير إلى أقرب مذكور لا تصدق دائما والدليل على ذلك قوله تعالى ﴿ لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ ۝٧ إِذْ قَالُوا۟ ﴾ [١] فالواو على قربها من السائلين تعود إلى الإخوة بقرينة "أبينا" التى فى الآية نفسها. وفى قوله تعالى:﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا ۖ فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [٢]. يعود الضمير فى "إليهم" على الرسل بقرينة الرسالة وكونهم اقرب ذكرًا ولكن ليس فى التركيب النحوى الصرف (دون نظر إلى المعنى الكلى) ما يحول دون إرجاعه إلى الذين كفروا بحكم كونهم عمدة فى الجملة ولأن الكلام جار حولهم فى الأصيل ومثله قوله تعالى :﴿ ٱنظُرُوٓا۟ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِۦٓ ﴾ [٣] إلى نبات كل شئ وقد

---

(١) يوسف

(٢) إبراهيم : ١٣

(٣) الأنعام ٩٩

ذكر قبله إذ لا تحول صناعة النحو دون إرجاع الضمير فى "ينعه" إلى "نبات كل شئ" وقد ذكر قبله أو إلى الثمر المذكور فى لفظ "ثمره". ولكن القرية تأتى من اللغة لا من النحو إذ لا يقال: شجرة يانعة وإنما نقول: ثمرة يانعة. ومن ثم يعود الضمير على الثمر. وفى قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ ﴾ (أى لقرآن) ﴿ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾ (أى جبريل) ﴿ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴿٢١﴾ وَمَا صَاحِبُكُم ﴾ (أى محمد) ﴿ بِمَجْنُونٍ ﴿٢٢﴾ وَلَقَدْ رَءَاهُ ﴾ (أى رأى محمد جبريل) ﴿ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ ﴿٢٣﴾ وَمَا هُوَ ﴾ (أى محمد) ﴿ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴿٢٤﴾ وَمَا هُوَ ﴾ (أى القـرآن) ﴿ بِقَوْلِ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ ﴿٢٥﴾ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴿٢٦﴾ إِنْ هُوَ ﴾ (أى القـرآن) ﴿ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾[1] نجد الضمير بعبارة "قول رسول كريم" ولا يوصف بذلك إلا القرآن. وفى قوله "رأه بالأفق" لابد أن يكون جبريل هو المرئى بالأفق ومن ثم يكون محمد صلى الله عليه وسلم هو الرائى. وفى قوله "وما هو على الغيب بضنين" لابد أن يكون "هو" الرسول مأمورًا أن يبلغ الناس عن الغيب وفى قوله: "إن هو إلا ذكر للعالمين" لا يكون المقصود بلفظ الضمير إلا القرآن الكريم. وفى كل ذلك اتضح الضمير بما بعده لا بما قبله واستغنى النص عن إعادة الضمير على مذكور سابق. ولكن القرآن وحده قادر على أمثال هذا التصرف مع النجاة من اللبس.

وفى حديث رواه مسلم بلفظه (أى بلفظ مسلم) عن عمر رضى الله عنه قال: "بينما نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرفه منا أحد حتى جلس إلى النبى صلى الله عليه وسلم فأسند كبتيه إلى ركبتيه ووضع كفيه على فخديه ... إلخ" فالضمير فى ركبتيه الأولى للقادم وفى الثانية للنبى صلى الله عليه وسلم وذلك بحكم اتحاد اللفظين وأن كلا منهما لا يكون له إلا ركبتان وأن المفهوم أن القادم هو الذى يضع وأن اللف والنشر يستحق أن يكون مرتبا إلا أن تقوم قرينة

---

(١) التكوير ١٨ ـ ٢٧

على العكس. أما فى لفظى "ركبتيه" و "فخذيه" فالضمير الأول للقادم دون لبس ولكن اللبس يلحق بالثانى الذى فى "فخذيه" إذ قد يكون الفخذان بحسب المشاكله بين حالى اللف والنشر منسوبين إلى النبى صلى الله عليه وسلم كما يمكن أن يكونا (كما اختار شراح الحديث) للقادم وهو الرجل (جبريل). ولو أن مسلما إذ روى الحديث كان ذا سليقة وقصد ما فهمه الشراح لكان عليه أن يبرز الضمير فيقول "على فخذيه هو" فيعلم عندئذ أن الفخذين للقادم.

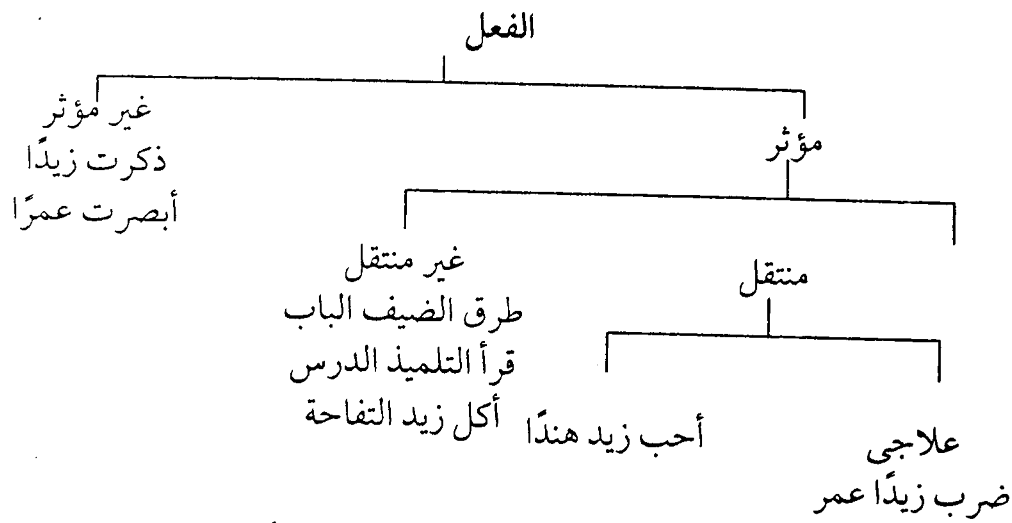
وسيبقى الناس عرضة لأن يقولوا: "اخبر زيد عمرًا أن أباه مريض". ولقد أوجب النحاة فى "زيد عمرو ضاربه هو" إبراز الضمير فى آخر الجملة لأمن اللبس ولكن النحاة لا يستطيعون ولا يستطيع الأدباء ولا الرواة أن يحصوا على اللغة طرق تعرضها للبس. ولو فعلوا ما كان لهم أن يحكموا بإبراز الضمير فى أماكن لا تسمح بإبراز الضمائر. على أن القول بإعادة الضمير على مذكور سابق يجد فى النصوص العربية بعض ما يتحداه أو يطعن فى إطلاقه على الأقل إما بإطراد كالحال فى ضمير الشأن أو فى أسمى النصوص العربية وأفصحها وهو القرآن وحسبنا فى ذلك الصدد أن نقرأ قوله تعالى: ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ۚ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (١) والمعنى: فانظروا كيف بدأ الله الخلق ثم ينشئ النشأة الآخرة. وعلى الرغم من تأخر المرجع تقوم قرينة السياق سياجا دون اللبس لأن الذى بدأ الخلق هو الله تعالى ذكر فى النص أم لم يذكر.

٩ ـ احتمالات فاعل المصدر ومفعوله:

هناك تقسيمات صرفيه للفعل مشهورة كالماضى والمضارع والأمر والثلاثى المجرد والمزيد والذى فوق الثلاثى والسالم والمهموز والمثال والأجوف والناقص إلخ ولكن هناك تقسيما آخر للفعل لا ينظر إلى صورته وإنما ينظر إلى علاقاته بما يقع فى حيزه ومن هذا التقسيم ما هو نحوى الطابع كالمتعدى واللازم ومنه ما هو معجمى الطابع كالتقسيم المبين فيما يلى:

---

(١) العنكبوت: ٢٠



وما دام هذا التقسيم مبنيا على المعنى المعجمى فلابد أن يكون صالحا لجميع مشتقات المادة فيشمل الماضى والمضارع والأمر وأسمى الفاعل والمفعول والمصدر إلخ وإذا كان الأمر كذلك فإن من السهل أن ندرك أن الفعل غير المنتقل غير معرض للبس لوضح فاعله من مفعوله ومن هنا جاز للعرب أن تقول "خرق الثوبُ المسمارَ" وهى آمنة من اللبس على الرغم من رفع المفعول ونصب الفاعل. أى أننا نستطيع أن نقيس على ذلك ثلاثة الأمثلة التى تظهر فى قسم الفعل غير المنتقل فوق هذه الأسطر دون أن نخشى لبسا. وإنما قدمنا بهذا الكلام لما نريد أن نسوقه من تطرق الاحتمال إلى فاعل المصدر المنتقل ومفعوله فى حالى إفراد المصدر وإضافته فمن المصادر المنتقلة مثلا الإعطاء والإيثار والاستئذان والأمر والإنصاف والتأييد والتبرئة والملاحظة والزيارة والترك والقتل والاجتناب والخصام والإجابة والحب والحمل والخشية والخلق والخوف والدعوة والذبح الخ الخ. فإذا سمعت من يقول لصاحبه:" أنت أولى بالانصاف" لم تعرف ما إذا كان المقصود أن يصدر عنه الإنصاف أو أن يصل إليه الإنصاف من غيره. وفى قوله تعالى: ﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَم مَّنْ خَلَقْنَآ ﴾[1] عرفنا أن المصدر المنون فى الآية يتجه إلى مفعوله بقرينة "خلقنا" المذكور بعده والمعنى أجعلهم خلق الله إيّاهم أشد من مخلوقاته الأخرى. أضف إلى هذه القرينة قرينة أخرى من القرآن نفسه وهى أن هؤلاء" لا يخلقون شيئا وهم يخلقون".

---

(١) الصافات: ١١

وهذا بالنسبة للمصدر المفرد غير المضاف أما بالنسبة إلى هذه المصدر المنتقل عند إضافته فلا يخلو الأمر من أحد احتمالين: فإما أن يكون المضاف إليه كافيا بنفسه لتحديد المعنى كان نقول ركوب الدابة فتدل الدابة على أن الإضافة إلى المفعول ومثله حفظ الدرس و ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [1] وخرق الثوب. وقد يكون المضاف دالا على الإضافة للفاعل كضرب المعلم وخرق المسمار ورحمة الله ونصر الله وعلو المئذنة وجمال الوجه وإعجاز القرآن . وفى هذه الحالة يحمل المركب الإضافى فى طيه أمن اللبس فلا حاجة بالسامع إلى قرينة خارجية، وإما ألاّ يكفى المضاف إليه لبيان المعنى فيحتاج التركيب إلى قرينة تعين المراد فإذا لم نوجد هذه القرينة وقع اللبس انظر مثلا إلى الجملة التالية" زيارة الأصدقاء تسعد النفس" وستجد مع عدم القرينة أن "الأصدقاء" قد يكونون فى معنى الفاعل أو فى معنى المفعول لأن المرء يحس سعادة النفس إن زار الأصدقاء أو زاره الأصدقاء. وفى قوله تعالى: ﴿لَّا تَجْعَلُواْ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا﴾ [2] لا يمكن من مجرد التركيب النحوى ان نحدد ما إذا كان الرسول داعيا أو مدعوا (لأن المصدر منتقل كما ذكرنا ولا قرينة فى المضاف إليه). ولكن القرينة الدالة على المعنى تتمثل هنا فى سبب نزول الآية من جهة كما تتمثل من جهة أخرى فى أن المشبه به اشتمل على مفعول به منصوب قصد به أن يقف بإزاء لفظ الرسول الذى فى المشبه" ولولا هذا القصد لا كتفت الآية بعبارة "كدعاء بعضكم" وفى هذه الحالة تكون الإضافة إلى الفاعل فى الحالتين وفى قوله تعالى:﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [3] تتمثل قرينة الإضافة إلى الفاعل فى قوله: :﴿ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ أما فى قوله تعالى : ﴿مَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ ٱللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَأَتٍ﴾ فإن القرينة فى ﴿فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَأَتٍ﴾ إذ أضيف المصدر "لقاء" إلى مفعوله الذى ضرب للقاء موعدًا والناس يسعون إلى هذا اللقاء فهم الملاقون وهو (تعالى) الذى يحدد لهم موعد اللقاء. (ما أعظم إعجاز القرآن!).

---

(١) محمد : ٤
(٢) النور: ٦٣
(٣) الروم: ٣٠

ولقد كان اللبس فى حالتى المصدر (الإفراد والإضافة) مجال تلاعب أصحاب الدعابات بالألفاظ كالذى يقول لضيفه مثلا: لقد قدمت لك القليل الحاضر أما أنت فى الحقيقة فتستحق الذبح.

أو كالذى قال عند سؤاله : لم تضرب زوجتك؟ لأننى أحبها وضرب الحبيب كأكل الزبيب.

والملاحظ أن الكثيرين ممن يمارسون مهنة الاتصال يقعون فى مزالق المصادر الملبسة دون قصد. فإذا أراد النحوى أن يحلل ما قالوا اضطر إلى أن يقول: فيه إعرابان.

١٠ ـ احتمالات صاحب الحال:

قد تسمع من يقول:" غادرته غاضبا لما حدث" فلا تدرى إن كان الغاضب هو مدلول تاء الفاعل أو ضمير المفعول فلقد تحقق شرط صاحب الحال فى كليهما كما تحقق شرط الحال ذاتها بتنكير اسم الفاعل (غاضبا) ولكن هذا التركيب نفسه إذا ورد فى القرآن فلابد أن تكون به قرينة تدل على المعنى. ففى قوله تعالى:﴿ وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ﴾ (١) نجد "حنيفا"وتصلح من الناحية الصناعية البحتة أن تكون حالا من الوجه أو من الكاف التى أضيف إليها الوجه. ولكن القرآن كما سبق أن أشرنا يفسر بعضه بعضا وإذًا لابد أن نفهم تعلق الحال بصاحبها فى ضوء قوله تعالى: ﴿ وَٱجْتَنِبُوا۟ قَوْلَ ٱلزُّورِ ۝ حُنَفَآءَ ﴾ (الحج: ١٢) إذا نظرنا إلى الحال فى هذا الضوء عرفنا أن صاحبها هو الكاف وليس الوجه. هذا بالإضافة إلى أن لفظ "حنيف" ربما وصف به الدين وربما وصف به المتدين ولكن الوجه لا يوصف به وهذه فيما أرى قرينة أخرى تضاف إلى السابقة.

١١ ـ احتمالا المفعولين:

فى قولك: "أحببت يوم الجمعة" لا يدرى إن كان المعنى أنك أحببت اليوم نفسه أو أن الحب وقع فى قلبك فى ذلك اليوم. أى بعبارة أخرى لا يدرى ما إذا كان اليوم

---

(١) يونس: ١٠٥

مفعولا به أو مفعولا فيه. وما كان ينبغى للخلاف حول الإعراب أن ينشأ بصدد قوله تعالى:﴿ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ﴾ [(١)] لأن المظنون هنا شئ هو توقع عدم رجوع النبى عليه السلام سالما ولو ذكر صراحة لكان مفعولا به ولكن الله تعالى أراد أن يظهر بشاعته فوصفه بهذا التركيب الإضافى. ولو أن لفظ "ظن" حذف هنا لكانت الحصيلة "وظننتم السوء" وعندئذ لا ينشأ الخلاف حول كون السوء مفعولا به فالمعنى كيفما جرى تقليبه يشير إلى المفعول به ولا لبس فى الآية ويبقى أن نقول إن الذين فهموا التركيب على معنى المفعول المطلق المبين للنوع خضعوا للصورة الصناعية للتركيب دون النظر إلى قرائن المعنى.

١٢ ـ احتمالات نعت أحد المتضايفين:

إذا قلت "فى دار الكتب المصرية" لم ندر ما إذا كانت المصرية هى الدار أو هى الكتب إلا بقرينة وكذلك الحال فى "بوزير الملك العادل" و "من مدّرسة اللغة العربية" و لجمال وجهها الباهر" وفى حشد من الإمكانات الأخرى لهذا التركيب الإضافى الموصوف عندما يسبق المضاف بحرف جر. وكذلك إذا كان التركيب المذكور من متضايفين نكرتين مع قطع النظر عن الاتفاق فى الإعراب نحو: "إن فى هذا إبراء ذمة للوصى" فلا يدرى عندئذ إن كان المنسوب إلى الوصى هو الإبراء أو الذمة غير أن مثل هذا التركيب بنوعيه المذكورين لا يأتى فى القرآن إلا محفوفا بالقرائن التى تبين معناه.

فمن النوع الأول قوله تعالى : ﴿ وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ ﴾ [(٢)] فلو صح أن تكون "الأيمن" من "اليمن" لا بمعنى الجهة اليمنى لجاز أن يكون الأيمن صفة للجانب أو للطور بمعنى أن كلا منهما ميمون. ولكن هذا المعنى غير وارد لأن آيات أخرى فى القرآن تشير إلى معنى الجهة الغربية منها آية سورة طه ﴿ وَوَٰعَدْنَٰكُمْ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنَ ﴾ [(٣)] بنصب الأيمن صفة للجانب ومنها الآية الأخرى فى القصص

---

(١) الفتح: ١٢
(٢) مريم : ٥٢
(٣) طه: ٨٠

﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ ﴾ [1] فالجانب الأيمن هو جانب الغربى والكلام عن الاتجاه فى كل فلا مجال لعقد صلة اشتقاقية بين الأيمن واليمن وبذلك لا يكون الوصف للطور بل للجانب. وأما على غرار "إن فى هذا إبراء ذمة للوصى" فنجد قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّى وَلَكَ ﴾ [2] فلو نظرنا إلى التركيب نظرة صناعية صرفا لصلح الجار والمجرور أن يصف أيا من المتضايفين فيكون الذى لهاوله إما القرة وإما العين على معنى "العين التى لى والعين التى لك" ولكن الذى يفهم من الموقف أنهما كانا ينشدان "القرة" ولا يريدان إثبات العين لمن تكون أو بمعنى آخر يريدان إبنا يدخل السرور على أنفسهما فيكون قرة لأعينهما فالمعنى إذًا أنه راحة لنفسيهما وسعادة لقلبيهما ولو سكتنا عن ذكر العينين واكتفينا بالنفس والقلبين كما مر منذ قليل لصح المعنى وبهذا يكون الجار والمجرور واصفا للقرة لا للعين.

١٣ ـ احتمالات مقول القول:

قد تسمع رجلا يقول "قال زيد : لقد أعنت عمرًا أكرمه الله" فلا تدرى عندئذ ما إذا كانت الجملة الدعائية: "أكرمه الله" دعاء لعمرو فتكون مما قاله زيد أو كانت دعاء لزيد فتكون مما قاله الراوى عن زيد وهى حينئذ جملة مستأنفة. وفى قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ يَـٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَـٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَـٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾ [3] فرضت التلاوة سكتة قصيرة على "مرقدنا" فكانت قرينة على أن ما بعد السكتة ليس من قولهم. وفى قوله تعالى ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ۘ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ [4] وضع فى رسم المصحف ميم على لفظ "قولهم" للدلالة على الوقف اللازم. وبهذا الوقف يصبح ما بعد ذلك ليس من قولهم وإنما هو جملة مستأنفة. وفى قوله تعالى: ﴿ قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ ۖ أَسِحْرٌ هَـٰذَا ﴾ [5]؟! نرى التركيب من حيث الصورة يأذن بمعنيين أحدهما أن يكون "أسحر هذا؟" هو مقول القول والثانى أن

---

(١) القصص: ٤٤
(٢) القصص: ٩
(٣) يس : ٥٢
(٤) يونس: ٩٥
(٥) يونس : ٧٧

يكون مقول القول محذوفا تقديره "هذا سحر" فيكون السؤال بعد ذلك استفهاما إنكاريا من لفظ موسى وليس من لفظهم هم. وهذا المعنى الثانى يرشحه أن الجملة لو كانت استفهاما على بابه ما كان ذلك كفرا منهم وما كان موسى بحاجة إلى إنكار ذلك عليهم بقوله: "أتقولون... إلخ؟" والدليل على أنهم لم يسألوا وإنما كان كلامهم تقريرا قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ إِنْ هَـٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ (١)وهذه الدعوى إن جاءت من كفار قريش فهى قديمة قدم دعوة موسى عليه السلام.

١٤ ـ احتمالات الاسم المنصوب:

لو قلت: إننى أرى أصدقائى قليلا لم يدر السامع عندئذ ما إذا كنت تراهم قليلين أو تراهم فى مناسبات قليلة أى أن الوصف المنصوب يصلح عندئذ حالا كما يصلح نائبا عن المفعول المطلق ولا دليل يمكن من خلاله ترجيح أحد الاحتمالين وهذا هو اللبس ولقد ورد فى القرآن قوله تعالى: ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَـٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ﴾ (٢)ولكن القرآن لا يترك الاحتمالات دون أن يحسم قضية المعنى. ففى الآية التالية يقول تعالى:" ﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيْتُمْ فِىٓ أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِىٓ أَعْيُنِهِمْ ﴾ (٣) فقوله "ويقللكم" يجعل القلة فى الآية السابقة وصفا للناس (أى الكفار) لا وصفا لفرض الرؤية ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ وَٱدْعُواْ ثُبُورًا كَثِيرًا ﴾ (٤) إذ يصلح لفظ كثيرا من حيث الصناعة البحتة نائبا عن المفعول المطلق أى أدعوا كثيرا بقولكم : "ثبورًا" كما يصلح نعتا للفظ "ثبورًا".

وهذا المعنى الثانى هو المراد وقرينة ذلك قوله فى صدر الآية نفسها: "لا تدعوا اليوم ثبورًا واحدا" فالمقابلة بين الواحد والكثير تجعل الكثير صفة للثبور كما كان الواحد من قبله صفة للثبور أيضا.

---

(١) سبأ: ٤٣
(٢) الأنفال: ٤٣
(٣)الأنفال: ٤٤
(٤) الفرقان: ١٤

١٥ ـ احتمالات التبعية والخبر:

إذا كان لدينا شخصان يسميان زيدًا أحدهما كاتب والآخر شاعر فسئلنا أيهما أفضل قلنا: "زيد الشاعر الأفضل" فلا خلاف فى أن "الشاعر" نعت لزيد و"الأفضل" هو الخبر أى زيد الشاعر هو الأفضل. أما إذا كان زيد وعمرو شاعرين فسئلنا السؤال السابق: "أيهما أفضل"؟ فلا خلاف فى أن "الشاعر" خبر " فقلنا "زيد الشاعر الأفضل . وحين نسبنا كلا من المعنين إلى التركيب "زيد الشاعر الأفضل" جاءت النسبة بناء على قرينة شرحت مع المثال. لكننا إذا فوجئنا بعبارة "زيد الفائز المحتفى به" فإننا لا ندرى مع عدم القرينة ما إذا كان المعنى: "زيد هو الفائز المحتفى به" أو "زيد الفائز هو المحتفى به". وفى القرآن قوله تعالى: "وربنا الرحمن المستعان على ما تصفون[1] ، ولكن المعنى يتضح من المقام إذ هو مقام استعانة بالله على ما يقوله الكافرون وليس مقام إسناد الرحمة إلى الله. فليس المعنى إذًا "وربنا هو الرحمن المستعان" بل المعنى هو "وربنا الرحمن هو المستعان". وكذلك يقول تعالى: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴾ [2] فلو ركزنا النظر على التركيب النحوى فقط لصلحت "الذين يقيمون" أن تكون خبرا مبتدأه "والذين آمنوا" ويكتمل معنى العبارة السابقة عند قوله "ورسوله" فيكون وليهم الله ورسوله فقط دون الذين آمنوا والمعنى الثانى وهو المراد أن تكون "واللذين آمنوا" عطفا على الله ورسوله وقرينة ذلك قوله تعالى فى الآية اللاحقة: "ومن يتولى الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون" بذلك تصبح "الذين يقيمون" بدلاً من الذين آمنوا فترجح التبعية على الخبر.

١٦ ـ احتمالات حذف الضمائر:

إذا قلت: زيد يعطى الهبات أو يلقن القرآن أو يكسو الحرير فلا لبس لأن الهبات والقرآن والحرير لا تصلح أن تكون مفعولا أولا لأعطى وأخواته فالهبات تؤخذ ولا تأخذ والقرآن موضوع التلقين وليس متلقى التلقين والحرير يكون كسوة

---

(١) الأنبياء: ١٢
(٢) المائدة: ٥٥

ولا يكتسى. ومن ثم لا يجد المرء مشقة فى إدراك أن هناك مفعولا أولا مقدرا لكل من هذه الأفعال.

غير أنك تقول أحيانا: أعطيت زيدًا هندًا بمعنى جمعت بينهما بالزواج فلو حذفت أحد المفعولين لاعتاص المعنى على السامع إلا أن تكون قرينة حاضرة. وفى قوله تعالى: "إنما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه" (١) كان من الممكن أن نفهم المعنى أن الشيطان يخوف المنافقين الذين يقيمون بينكم والذين ربما دفعهم الخوف إلى تعويقكم ولكن هذا المغنى لا يصلح لأنه كان يناسبه أن يقول: فلا تطيعوهم. ولكنه بدلا من ذلك قال "فلا تخافوهم" إذًا كان غرض الشيطان أن يجعلهم يخافون أولياءهُ وهم الكافرون الذين يريدون محاربة المسلمين إذ قال لهم "إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم" (٢) ولا يستقيم هذا المعنى إلا مع تقدير ضمير المخاطبين فى محل المفعول الأول أى "يخوّفكم أولياءه فلا تخافوهم وخافون إن كنتم مؤمنين".

ويقول تعالى :﴿ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسۡتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيۡءٍ إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيۡهِ إِلَى ٱلۡمَآءِ لِيَبۡلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦ ﴾(٣) وقد كان من الممكن من وجهة النظر التركيبية أن تكون "الذين" مرجعا للواو فى "يدعون" لولا قرينة فى قوله "لهم" كشفت عن طرف آخر يدعوه الكافرون فلا يستجيب. وفى هذه الحالة يلزمنا أن نقدر ضمير الغائبين ليعود على الذين ويصبح التقدير "والذين يدعونهم من دونه" أى الأصنام وبقية الطاغوت. ومثله قوله تعالى:﴿ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخۡلُقُونَ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ ۝٢٠ أَمۡوَٰتٌ غَيۡرُ أَحۡيَآءٖۖ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ ﴾ (٤) فقد كان من الممكن أن يظن ظان أن الواو فى "يدعون" تعود على الذين لولا قوله "أموات غير أحياء" إذ به انكشف المقصود بالمدعوين وهم الأصنام الميتة غير الحية التى لا تشعر ببعث ولا حساب. وبهذا يكون التقدير "والذين يدعونهم من دونه".

---

(١) آل عمران: ١٧٥
(٢) آل عمران: ١٧٣
(٣) الرعد: ١٤
(٤) النحل: ٢٠

١٧ ـ احتمالات ضمير النصب المنفصل:

قد يقول قائل لجماعة من الناس : إنى أؤدب أبنائى وأحذرهم وإياكم أن تتدخلوا فيما لا يعنيكم" عندئذ يكون من حق السامع أن يفهم أحد معنيين: الأول يجعل الجملة جملتين تنتهى إحداهم (وهى خبرية) عند لفظ "أحذرهم" وتبدأ الثانية (وهى تحذير) بقوله: وإياكم والمعنى الثانى يجعل الجملة واحدة ويعطف ضمير النصب المنفصل "إياكم" على الضمير المتصل فى "أحذرهم" وإذا كان الاحتمالان قائمين معا فذلك هو اللبس. وفى قوله تعالى:﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [١] لا سبيل إلى فهم معنى التحذير من قوله: "وإياكم" لأن هناك قرينة يتعين بها معنى العطف وهى التعارض بين التحذير ولفظ "لكم" فالمرء لا يحذّر من الإيمان بربه فلو زعم زاعم أن هناك جملة تحذير فى هذه الآية لكان الرد عليه أن هذه الجملة تحمل فى طيها تناقضا جذريا بين عناصرها وقد علمنا أن القرآن يخلوا من التناقض وأن العقل لا يقبل هذا التناقض فثبت أن المعنى على العطف.

١٨ ـ احتمالات تقدير المبتدأ المحذوف:

تقول مثلا: "إذا اعتز الناس بقوتهم وبأبنائهم فأشباح مصيرها إلى الزوال" أى منهم أشباح فيكون تقدير المبتدأ المحذوف "هم" فيفهم من ذلك أحد ثلاث معان: ١ ـ هم : الناس ٢ ـ هم : الأبناء ٣ ـ هم : الناس والأبناء وليس ثمة ما يعيّن واحدا من هذه المعانى فينسبه إلى الضمير المقدر .وفى قوله تعالى: "﴿ فَإِن لَّمْ تَعْلَمُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَمَوَٰلِيكُمْ﴾ [٢] تقدير جواب الشروط (فهم إخوانكم) ولئن صلح الضمير من حيث الصناعة أن يعود على الآباء والأدعياء لقد حالت القرينة الماثلة فى النص دون عود الضمير للآباء ويزول اللبس الذى قد يسمح مثل هذا التركيب بمثله.

---

(١) الممتحنة: ١
(٢) الأحزاب: ٥

١٩ ـ احتمالات الحاق العنصر اللغوى بما يسبقه أو يلحقه:

إذا قلت لصديقك: "أرسلت كتابا لك فيه أخبار مفصلة عن كل ما تهتم له" فإن الجار والمجرور "لك" يصلح أن يلحق بما سبقه من عناصر الجملة فيكون متعلقا بصفة الكتاب أو يلحق بما بعده فيكون خبرا مقدما والمبتدأ لفظ "أخبار" وإذا قلت إذا كان زيد يتحمل الأذى فإن زيدا نفسه يؤذى" فإن لفظ "نفسه" يصلح توكيدا معنويا لزيد ومفعولا مقدم للفعل "يؤذى" وليس ثمة من القرائن ما يحدد المعنى فى أى من هذين المثالين: أما فى القرآن فقد قال تعالى: ﴿ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾[١]ولكنه لم يدع الجار والمجرور طافيا على سطح الجملة وإنما حدد معناه بما جاء بعد ذلك مباشرة من قوله ﴿ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾ [٢] وكذلك "لكم منه شراب ومنه شجر فيه تسيمون" [٣]هذا بالنسبة للتركيب الأول أما الثانى فمثله قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ [٤] إذ يصلح لفظ "أنفسهم" لتأكيد الناس كما يصلح مفعولا مقدما ليظلمون. ولكن القرآن مرة أخرى لا يدع اللفظ طافيا على سطح الجملة وإنما يوضح معناه بتراكيب أخرى تؤدى هذا المعنى نفسه ومن ذلك قوله تعالى:﴿ وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ ﴾[٥]إذ لا شك فى أن "أنفسهم"تقع هنا موقع المفعول المقدم مع عزل الأنفس بالواو التى تقدمتها بحيث لا يمكن تأكيدها لما يسبقها حتى لو تطلبها هذا السابق. وكذلك يقول تعالى : ﴿ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ۗ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ۝ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ۝ أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ

---

(١) النحل: ٥
(٢) النحل:٦
(٣) النحل: ١٠
(٤) يونس:٤٤
(٥) الأعراف: ١٧٧

خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِىَ وَجَعَلَ بَيْنَ ٱلْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٦١﴾ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٦٢﴾ أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَمَن يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٣﴾ أَمَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٦٤﴾ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾"[1] فالتركيب من حيث هو صورة من صور الجملة يسمح لعبارة "أإله مع الله" بأحد معنيين الأول: "أيفعل ذلك إله مع الله"؟ والثانى " إله موجود مع الله" فالإله فى المعنى الأول فاعل فعل مقدر مأخوذ مما يلى لفظ "أَمَّنْ" فى كل آية وهو فى المعنى الثانى مبتدأ معتمد على الاستفهام لأنه مؤول بالمشتق أى "أمعبود بحق مع الله" والسؤال هنا إنكارى.

ولكن الذى يحدد المعنى الأول فى كل آيه هو السؤال بلفظ "أَمَّن" التى هى "أم + من فإذا كان السؤال "من يبدأ الخلق ثم يعيده؟" متلوا بسؤال آخر هو "أإله مع الله" فليس فى الأمر إلا أن يكون التقدير : "أيبدؤه إله مع الله" ولا داعى عندئذ للسؤال المطلق عن وجود الشركاء لأن المقام مقام السؤال عن فاعل أمر بعينه. وهكذا نجد القرينة تلحق لفظ (إله) بما سبق وتصرفه عن الدخول مع ما يليه فى تركيب جديد ومن هذا القبيل أيضا ما تراه فى قوله تعالى : "أيبدؤه إله مع الله" ولا داعى عندئذ للسؤال المطلق عن وجود الشركاء لأن المقام مقام السؤال عن فاعل أمر بعينه. وهكذا نجد القرينة تلحق لفظ (إله) بما سبق وتصرفه عن الدخول مع ما يليه فى تركيب جديد ومن هذا القبيل أيضا ما تراه فى قوله تعالى :﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِى ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ ﴿١٠٥﴾ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ

(١) النمل ٥٩ ـ ٦٥

صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [1] فقوله "من كفر بالله" يصلح نحويا أن يكون بدلا من "الذين لا يؤمنون بآيات الله" كما يصلح استئنافا لجملة شرطية جاء بعدها احتراز بالاستثناء أدى إلى إعادة صدر جملة الشرط مرة أخرى بعد استدراك بلكن فكأن "من كفر بالله" هم الذين قيل فيهم بعد قليل "من شرح بالكفر صدرا" والأمر لا يعدو أن يكون تكرارًا لمطلع الآية للتذكير به بعد أن طال الكلام بالاستثناء. وهذا المعنى الأخير هو المقصود والله أعلم لأنه لا فائدة فى إبدال الشيئ من نفسه فالذين "لا يؤمنوا بآيات الله" هم أنفسهم "من كفر بالله" أما الفائدة الجديدة فيمكن الوصول إليها من معنى الشرط.

٢٠ ـ معانى "لا":

تردد فى القرآن قوله تعالى: "لا أقسم ..." فاختلف الناس فى فهمها بين النفى والزيادة والقسم وانقسم القائلون بالنفى بين أن تكون لا جملة تامة يحسن السكوت عليها ثم يبدأ القائلون بالزيادة فالمعنى عندهم على القسم وليست زيادة "لا" إلا من قبيل "زيارة المبنى" التى تدل على "زيادة المعنى" فأما أن "لا" جملة تامة فيلزم القائلين بها أن يخبرونا عن المنفى بهذه الجملة ولا أظنهم يستطيعون الجواب. وأما القائلون بأن النفى سلط على الفعل وأن المعنى "لست أقسم" فعليهم أن يوفقوا بين قولهم وقوله تعالى: ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ [2] فإن لم يستطيعوا التوفيق فقد أصبحت "لا" زائدة للتأكيد وهو المعنى المقصود والله أعلم.

وقد يفزع بعضهم من القول بزيادة لفظ فى القرآن وعلى هؤلاء أن يذكروا أن الزيادة والأصالة مصطلحان نحويان فقط لأن النحوى إذا نظر فى الجملة فوجد ركنتيها ماثلين وإلى جانبها الفضلات التى يسمح بها نمط الجملة كالمفعولين

---

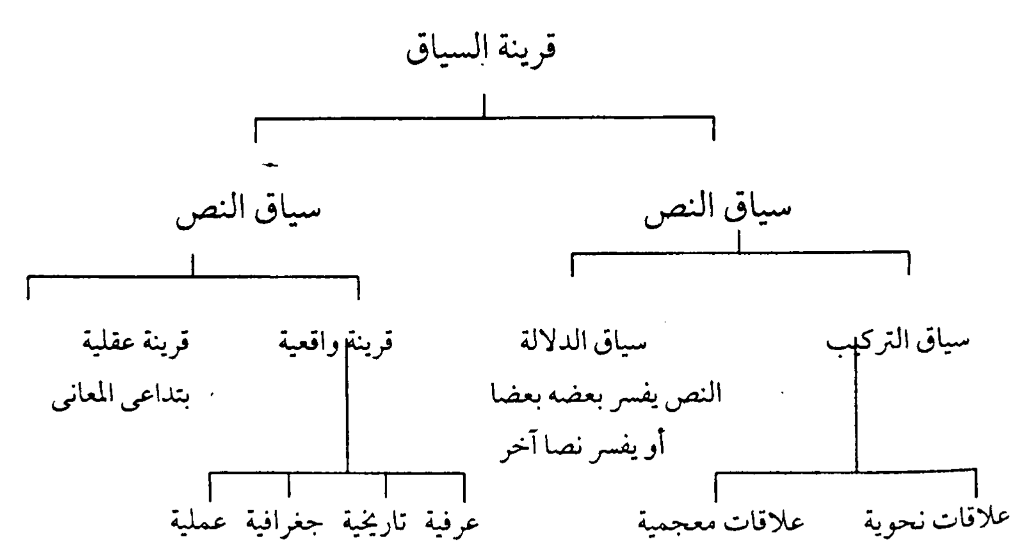
(١) النحل: ١٠٥
(٢) الواقعة: ٧٥

والحال والتمييز رأى الجملة هكذا تامة لا تفتقر إلى ألفاظ أخرى فإذا اطرأ على هذا النمط لفظ لم تتطلبه القاعدة النحوية عدوه زائدا على مطالب النمط النحوى. والذى عده النحاة من قبيل الزيادة حملة البلاغيون وظيفة التوكيد لأن "زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى" فى رأيهم وزيادة المعنى يقصد بها التوكيد. أما الزيادة بمعنى الحشو فحاشا للقرآن أن يشتمل عليها.

هذه عجالة أردت بها أن أبيّن الطبيعة الفضفاضة لتراكيب اللغة نظر لتناهيها إزاء لا نهائية المعانى وكذلك أردت أن أبين أن المتكلم العادى كثيرا ما ينطق العبارة الملبسة ولا يلقى بإلا إلى الملبس بل كثيرا ما يقرأ أو يسمع هذه العبارة ثم يعطيها أول معنى يخطر بباله غير فطن إلى الاحتمالات الأخرى الواردة على معناها. ثم أشرت مع كل تركيب تقريبا إلى ورود نمطه فى القرآن مع إمداد القرآن إياه بالقرائن التى تحدد له معنى واحدا وأخيرا بعد أن بينت ذلك فى جميع التراكيب أرى من حقى أن أعد ذلك من المجاز الأسلوب القرآنى.

والله ولى التوفيق؛

المقصود بالسياق التّوالى، ومن ثم ينظر إليه من ناحيتين: أولاهما توالى العناصر التى يتحقق بها التركيب والسبك، والسياق من هذه الزاوية يسمى: "سياق النص"، والثانية توالى الأحداث التى صاحبت الأداء اللغوى وكانت ذات علاقة بالاتصال، ومن هذه الناحية تسمى السياق: "سياق الموقف". وهناك علاقة طابعها العموم والخصوص بين مصطلحين هما: "دلالة النص" و "قرينة النص". ذلك أن المستفاد من النص فى جميع أنواع الإفادة هو دلالة النص، سواء أكانت هذه الدلالة (كما يقول الأصوليون فى كلامهم عن دلالة المفردات) بواسطة العبارة، أم كانت بواسطة الإشارة أم الإيحاء أم الاقتضاء أم كانت حتى بمفهوم المخالفة. أما فيما عدا دلالة العبارة فإن النص قرينة المعنى المراد بواسطة اللزوم عن العبارة، أى عن الكلام نفسه إذ إن النص عندئذ يشير أو يومئ أو يقتضى معنى لم يرد عنه تعبير صريح. وهكذا يكون المقصود بقرينة السياق أخص من المقصود بدلالة السياق. ويمكن أن نخطط قرينة السياق على النحو التالى:



وبهذا نرى أن سياق النص إما أن يكون قرينة تركيبية أو دلالية؛ والأولى قوامها العلاقات النحوية والمعجمية والثانية قوامها العلاقات النصية. أما سياق الموقف فإما أن يكون قرينة واقعية أو عقلية. والواقعية مبناها على العرف أو أحداث التاريخ أو مواقع الجغرافيا أو العلاقات العملية فى إطار الموقف الذى حدث فيه الكلام. أما العقلية فإنها تنشأ عن تداعى المعانى بحيث يثير بعضها بعضا فى تسلسل منطقى (طبيعى لا صورى). دعنا إذًا نلق نظرة على أنواع قرينة السياق واحدًا بعد الآخر:

أولا ـ العلاقات النحوية:

١ ـ يقول الله تعالى:﴿ طه ۝ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ۝ إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ﴾ (سورة طه الآية:١ ـ ٣). والمعروف أن "إلا" تأتى لمعنى الاستثناء، ولكن السياق هنا لم يقدم لنا مستثنى منه ومستثنى، وإنما جعل بين أوله وآخره علاقة "استدراك" فتحتم فى هذه الحالة أن نفهم "إلا" بمعنى "لكنْ" وذلك بقرينة سياق النص.

٢ ـ ويقول تعالى: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ (سورة يس الآية: ٢٣). دخلت "إنْ" على الاسم المرفوع ولم يكن بعدها ما يصلح للشرط، فبقى لها بعد انتفاء معنى الشرط إما أن تكون مخففة من الثقيلة على زعم قرينة اللام فى "لمّا" وإدعاء زيادة "ما"، فيكون المعنى: وإنّ كلاّ منهم لمحضرون جميعا، وإما أن تكون "إن" للنفى و "لمّا" بمعنى: "إلاّ"، ثم إنه لما كان تشديد "ما" يحول دون القول بزيادتها وكانت الحروف ينوب بعضها عن بعض كان تقدير "لمّا" بمعنى "إلاّ" هو الوجه الأصح للتأويل. فيكون المعنى بعد الاستعانة بقرينة النص: وما كلّ إلا جميع لدينا محضرون. ويقال مثل ذلك فى تقدير قوله تعالى: "إن كل نفس لما عليها حافظ" (سورة الطارق الآية: ٤). أما تقدير "ما" زائدة فهو أوضح (فى قراءة تخفيف"ما") فى قوله تعالى ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَـٰلَهُمْ ﴾ (هود ١١١). وتكون اللام المقترنة بالخبر قد تكررت كما تكرر حرف النداء فى قول الشاعر : "ألا يا اسلمى يادرامىّ على البالى" أى ألا يادارمىّ اسلمى يادارمىّ على سبيل التلذذ بتكرار النداء.

٣ ـ قال الشاعر:

أنا ابن أباة الصنيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن

يذكر النحاة أن "إنْ" تصلح للنفى وللشرط ولأن تكون مخففة من الثقيلة. فلو جعلناها فى هذا البيت نافية لأوقعْنا الشاعر فى التناقض لأنه بهذا يكون قد مدح قومه فى الشطر الأول وهجاهم فى الشطر الثانى. ولو جعلناها شرطية لنسبناه إلى تحصيل الحاصل إذ يبدو كأنه يقول: قومى أباة الصنيم وإن كانوا كرام المعادن. وهكذا لا يبقى لنا بقرينة السياق إلا أن نقول فى:"إنْ" إنها مخففة من الثقيلة، فيكون المعنى الذى قصد إليه الشاعر هو : أنه أحد أبناء آل مالك الذين عرف عنهم إباء الصنيم وإنهم لكرام المعادن.

٤ ـ هناك باب من النحو يسمى: "الإخبار بالذى والألف واللام". والملاحظ فى تراكيب هذا الباب أن الخبر قد يقترن بالفاء إذا تحققت له شروط اقتران جواب الشرط بالفاء، وقد لا يقترن بها حتى مع تحقق هذه الشروط. انظر إلى الفرق بين قوله تعالى:

﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَآ أَنفَقُوا۟ مَنًّا وَلَآ أَذًى لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (سورة البقرة الآية: ٢٦٢).

وقوله تعالى ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (سورة البقرة الآية: ٢٧٤).

فالفرق بين الخبر (لهم ـ فلهم) فى الحالتين أنه مجرد من الفاء فى الآية الأولى لأن الآية نزلت فى عثمان بن عفان إذ جاء بألف دينار لينفقها على جيش العسرة فصبّها فى حجر النبى ﷺ . فلما كان هذا العمل قد وقع فعلا لم يكن فيه مجال لمعنى الشرط فأصبح خبرًا محضا والخبر المحض لا يقترن بالفاء. أما فى الآية الثانية فإن سبب النزول هو الحض والتشجيع على التبرع بعلف خيل الجهاد" فمعنى الآبة مُشْرَب معنى الشرط أى أن "من أنفق فله أجره عند ربه".

ومغزى هذا أن "الذين" أخت "من" و "ما" و "أى" اللاتى ينتقلن من الموصولية إلى استعمال الشرط فيكون لهن شرط وجواب. ولكن "الذين" لا تنتقل إلى استعمال الشرط كما انتقلت أخواتها ولكنها تشرب معناه أحيانا. فحين يتم إشرابها معنى الشرط كما فى الآية الثانية يقترن خبرها بالفاء بالشرو ط التى تذكر لجواب الشرط. أما إذا لم يتم إشرابها معنى الشرط كما فى الآ ية الأولى فلا مجال لإلحاق الفاء بخبرها حتى إن تحققت الشروط التركيبية لهذا الإلحاق. وبذلك يفهم معنى الخبر المحض أو معنى الشرط بقرينة السياق أى بوجود الفاء أو عدمها.

ثانيا: العلاقات المعجمية:

لا يتحقق المعنى بواسطة العلاقات النحوية فقط، إذ قد يستوفى التركيب كل شروط النحو فيصبح صالحا أن يعرب ولكنه يبقى مع ذلك صفرا من المعنى. انظر إلى عبارة مثل: "استوحش الحجر فسلم على المعرفة، فمن اليسير بالطبع أن نعرب هذه العبار ة فيكون إعرابها بيانا للعلاقات النحوية بين مفرداتا، حتى إذا حاولنا أن نفهم معناها لم نجد لها معنى يفهم. لماذا؟

لأن بين مفرداتها مفارقة معجبة؛ فالحجر لا يستوحش ولا يلقى السلام على أحد، وليست المعرفة ممن تلقى إليه التحية، ومعنى هذا أن الفعلين أسندا كما يقول البلاغيون إلى غير من هماله، وأن المفارقة المعجمية تحول دون ظهور المعنى، وأن المناسبة المعجمية بين المفردات فى السياق هى مناط الكشف عن المعنى، وأن العلاقات المعجمية قرينة من قرائن السياق كما يقول المجنون بن جندب: ويبدو فى الشواهد التالية:

١ - محكوكة العينين معطاء القفا   كأنما قدت علـى مـتن الصفـــــا

ترنو إلى متن شراك أعجفــا   كأنما ينشر فيه مصحفـــا

٢ - فى قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ (الأعراف الآية: ٢٦) تبرز المفارقة المعجمية من إضافة اللباس إلى التقوى، لأن التقوى لا لباس لها ولا يشترط للتقىّ أن يلبس لباسا بعينه . ومن ثم يصبح الكشف عن المعنى معلقا بالبحث

عن علاقة معجمية مقبولة بين اللفظين. فإذا بحثنا عن علاقة مقبولة تُفْهِم الإضافة فى ضوئها تبين لنا أن لفظ "لباس" لا يطلق على الملابس فقط، فهو يدل كذلك على مصدر "لابَسَ ـ يلابس ـ لباسا ـ وملابسة" أى خالط وزاول، فإذا ربطنا بين اللفظين بواسطة هذا المعنى استقام لنا المعنى إذ يصبح: "ومزاولة النقوى خير" ومنه قوله تعالى: ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ ﴾ (سورة البقرة الآية: ١٨٧). أى مخالطات لكم وقوله: ﴿ وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِبَاسًا ﴾ (سورة النبأ الآية: ١٠) أى وقتا يجمتع فيه بعضكم مع بعض وقوله تعالى: ﴿ فَأَذَاقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ﴾ (سورة النحل الآية: ١١٢) أى معاناة الجوع والخوف. فاللباس معايشة واجتماع ومعاناة.

ـ قال جل شأنه: ﴿ ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِۦٓ ﴾ (سورة الأنعام الآية: ٩٩) فإذا أردنا إرجاع الضمير الذى فى (ينعه) إلى مرجع سبقه عثرنا فى الآية على "نبات كل شئ" وعلى ما أخرجه الله من هذا النبات من الخَضِر ذى الحب المتراكب وعلى النخل وجنات الأعناب والزيتنون والرمان ولا يقال فى شئ من ذلك إنه "يانع" ولهذا ننصرف عن إعادة الضمير إليه. ولكننا نجد "الينع" مما يوصف به الثمر إذ يقال: ثمرة يانعة فنُعيد الضمير إلى الثمر ونعلم أن العلاقات المعجمية قرينة على السياق وعلى معنى السياق.

ـ قال تعالى: ﴿ هَـٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ (سورة ص الآية: ٣٩). يتحتم تعليق الجار والمجرور (بغير حساب) فى هذه الآية بالمصدر (عطاؤنا) والنأى به أن يتعلق بأحد الفعلين (فامن أو أمسك). فالله سبحانه وتعالى يعطى من يشاء بغير حساب ولا يعقل أن يقال: "أمسك بغير حساب" لما فى ذلك من مفارقة معجمية وعقلية. وهكذا تكون "فامنن أو أمسك"على سبيل الاعتراض.

ـ قال الله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَـٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴾ (الكوثر : ١) وفى كلمة "الكوثر" الأصول الثلاثة التى هى الكاف والثاء والراء. فهى ثلاثية الأصل أضيفت إليها الواو لألحاقها بالرباعى، فالمعنى: إنا أعطيناك الكثير جدا (لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى). وحتى لو نظرنا إلى أن الكوثر نهر من أنهار الجنة فإن تسمية

هذا النهر إنما جاءت للدلالة على غزارة مياهه لأن الإلحاق كما ذكرنا يحمل جرثومة المبالغة فى المعنى. وقد ورد لفظ "كوثر" فى الشعر بمعنى "كثير جدا" كما فى قول لبيد:

وصاحب ملحوب فجعت بيومه وعند الرداع بيت آخر كوثرا

وقول الكميت:

وأنت كثير يابن مروان طيب وكان أبوك ابن العقائل كوثرا

ثالثا: الدلالة:

قد يشتمل النص على ما يشير إلى معنى لم يعبر عنه تعبيرا صريحا، وقد يفسر نص نصا آخر لولاه ما اتضح معناه. فمن النوع الأول ما يلى:

١ ـ قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ (سورة الأنعام الآية: ١).

وقال جل شأنه: ﴿ وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴾ (سورة الأعراف الآية: ١٨١).

فقد ورد فى الآيتين لفظ بعينه لم يتغير وهو لفظ "يعدلون"، ولكن معناه اختلف بحسب ما يحيط به من عناصر أخرى فى الآيتين. فحين نسب العدل فى الآية الأولى إلى "الذين كفروا" وتعلق الجار والمجرور (بربهم) بالفعل (يعدلون) كان المعنى الذى يفهم من السياق: "ثم الذين كفروا يزعمون أن لله عديلا". وحين نسب العدل فى الآية الثانية إلى "أمة يهدون بالحق" كان المعنى: "يهدون بالحق وبه يقسطون". وهكذا كانت دلالة النص رهنا بدلالة بعض عناصره على معناه.

٢ ـ الاستفهام أنواع يميز سياق النص بين معانيها ـ فهناك ما يسمى استفهاما على بابه يساق لطلب العلم بأمر مجهول، وذلك كقول قوم إبراهيم: ﴿ مَن فَعَلَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَآ ﴾ (سورة الأنبياء الآية: ٥٩). ويأتى جواب الاستفهام هنا كشفا عن حقيقة لم تكن معلومة، ولذلك: ﴿ قَالُواْ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ ﴾ (سورة الأنبياء الآية: ٦٠). وقد يكون السائل على علم بما يسأل عنه، ولكنه

يتجاهل الأمر لفرض أسلوبى معين، كما فى قوله تعالى: ﴿ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ (سورة المائدة الآية: ١١٦). فإذا ظن المسئول أن الاستفهام على بابه أجاب إجابة السؤال على بابه. ولذلك نجد عيسى عليه السلام يفزع ويضطرب ويجيب بجمل مقطعة لا تربطها حروف العطف كما يفعل من يخشى طائلة العقاب، وذلك إذ يقول : ﴿ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ ﴾ (سورة المائدة الآية: ١١٦). وقد يكون الاستفهام تقريريا فيشتمل تركيب جملة الاستفهام على حرف النفى ولكن التأويل يأتى بجملة مثبته يغلب أن تبدأ باللام وقد، أو بلفظ "ينبغى" مثل: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ﴾ (الفيل الآية:١)، أى لقد رأيت. ومثل قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى ٱللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُۥ ﴾ (سورة المائدة الآية: ٧٤)، أى "ينبغى لهم أن يتوبوا". وقد يكون الاستفهام إنكاريا فلا يشتمل تركيب جملة الاستفهام على حرف النفى، ولكنه يؤول بجملة منفية مثل: ﴿ وَمَآ أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ (سورة طه الآية: ٨٣)، وهذه الآية نفسها هى التى دعتنا إلى إيراد ما سبق من تقديم القول فى أنواع الاستفهام. أولا لم يقل أحد من الإمامين القرطبى وأبى جيأن وقد رجعت إليهما إن الاستفهام إنكارى ولكن دليلى على معنى لإنكار يأتى من النص نفسه. بناء على ما يلى:

أ ـ اعتذار موسى عن العجلة بقوله : "وعجلت إليك رب لترضى" ولولا الإنكار ما جاء الاعتذار، ولو كان الاستفهام على بابه لكفى للإجابة عنه أن يقول: "هم أولاء على أثرى".

ب ـ أن الإنكار إنما كان بسبب ترك موسى لقومه عرضة للفتنة ولو بقى فيهم ما افتتنوا ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنۢ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ ٱلسَّامِرِىُّ ﴾ أى نحـن بلوناهم وأضلهم السامرى. فالفتنة هنا بمعنى الابتلاء كما فى قوله تعالى:

﴿ وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي وَلَا تَفْتِنِّيٓ ﴾ (سورة التوبة الآية:٤٩)وقوله جل شأنه "وظن داود أنما فتناه"(ص ٢٤): أى علم أننا اختبرناه.

ثانيا: أن موسى رجع إلى قومه غضبان أسفا وأنه أخذ برأس أخيه يجره إليه. فتكرار الحال أو تعددها (غضبان أسفا) يدل على تعدد الأسباب؛ فأما الغضب فمنصبّ على أخيه وقومه وأما الأسف فلما سمعه من إنكار العجلة مما سبب له مزيجا من الحزن والندم.

٣ ـ قال تعالى: ﴿ مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِۚ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًاۚ ﴾ (سورة هود الآية : ٢٤). تكررت واو العطف فى الآية ثلاث مرات فبدا التركيب فى السمع كأنما يتكلم عن أربعة أفراد هم الأعمى والأصم والبصير والسميع. ولكن ذكر "الفريقين" فى أول الشاهد وقوله: "هل يستويان" فى آخره دل على أن موضوع الكلام شخصان لا أربعة: فأما أحد الشخصين فأعمى أصم أى فاقد لحاستى البصر والسمع، وأما الآخر فبصير سميع أى متمتع بهما جميعا. وقد أعان على هذا الفهم ما سبق من إشارتين إلى التثنية مما دل على أن العطف كان للصفات لا للأفراد.

٤ ـ قال تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ (آل عمران الآية: ١٨). فلولا ما اشتمل عليه النص من قوله تعالى: ﴿ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾ (ولم يقل قائمين) وقوله بعد ذلك : ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ لسمح التركيب بصورته أن يعطف لفظ الملائكة على الضمير (تعالى الله عن ذلك) لا على اسم الجلالة الذى قبله. وبهذه القرينة يكون الملائكة وأولو العلم قد شهدوا مع اللبه ولم يشاركوه فى الألوهية.

٥ ـ قال تعالى: ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْۚ ﴾ (سورة النساء الآية: ١٠٣). يصلح قوله : قياما وقعودا للمصدرية ولجمع قائم وقاعد، وفى كلتا الحالتين يكون نصبهما على الحالية. فإذا قرأنا قوله تعالى ما عطف عليهما من عبارة "وعلى جنوبكم" أدركنا أن المراد بهما جمع قائم وقاعد

وأن الإشارة فى الآية إلى أوضاع جسدية كما لو قيل: اذكروا الله قائمين وقاعدين ومضطجعين. ولو كانت المصدرية مقصودة لقال: "واضطجاعا".

٦ ـ قال الله تعالى: ﴿ لِيَأْكُلُوا مِن ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ ﴾ (سورة يس الآية: ٣٥). تصلح "ما" من قوله "وما عملته" للموصولية، فيكون المعنى: ومن الذى عملته أيديهم، وتصلح أيضا للنفى فيكون المعنى: ولم تعمله أيديهم. على أننى أرى (خلا فالجمهور المفسرين) أن الحض على الشكر فى نهاية الآية يجعل معنى النفى أولى من الموصولية لأنهم يأكلون ثمرا لم تعمله أيديهم فهلا شكروا الله على ذلك. وقد أشار أبو حيان فى البحر المحيط إلى معنى النفى إشارة خفيفة ولم يصرّ عليه إذ يقول: ويجوز أن تكون ما نافية على أن الثمر خلق الله ولم تعمله أيدى الناس ولا يقدرون على خلقه.

أما تفسير النص بالاستعانة بنص آخر فمثاله ما يلى:

٧ ـ قال الله تعالى: ﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ (سورة النحل الآية: ٥) فعند قراءة هذه الآية يجد القارئ نفسه بين خيارين لفهمها، الأول: "والأنعام خلقها لكم"، ويشجع على هذا الفهم أن الله سخّر الأنعام فى خدمة الإنسان. والثانى : "والأنعام خلقها"، ثم استئناف الكلام بقوله: "لكم فيها دفء ومنافع". فإذا نظر القارئ إلى ما عطف على هذه الآية من قوله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾ (سورة النحل الآية: ٦)، ثم قوله بعد ذلك : ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ (النحل الآية: ٨) تبين له بقرينة السياق أن الخيار الثانى مما سبق هو المقصود. فالمعنى أن لكم فى الأنعم والدفء والمنافع والأكل والحمل ولكم فى الخيل والبغال والحمير منفعة الركوب والزينة.

٨ ـ قال تعالى: ﴿ إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغُلٍ فَاكِهُونَ ۝ هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ فِي ظِلَالٍ عَلَى الْأَرَائِكِ مُتَّكِئُونَ ﴾ (سورة يس الآيات ٥٥ ـ ٥٦) يلاحظ القارئ إطلاق الأزواج هنا مما قد يوحى بأن أزواج أصحاب الجنة يدخلن الجنة دون قيد أو

شرط. ولكننا إذا ضممنا إلى هذه الآية قوله تعالى: ﴿ جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ وَأَزۡوَٰجِهِمۡ ﴾ (سورة الرعد الآية:٢٣) وقوله تعالى :﴿ كُلُّ ٱمۡرِيِٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٞ ﴾ (سورة الطور الآية: ٢١) علمنا أن المقصود بالأزواج فى آية يس ربما كان بحاجة إلى فضل إيضاح لأن الإسلام شدّد على المسئولية الفردية ولم يبق من المسئوليات الجماعية إلا القليل. فإذا قرأنا قوله تعالى: ﴿ وَزَوَّجۡنَٰهُم بِحُورٍ عِينٖ ﴾ (الدخان الآية: ٥٤)أدركنا أن المقصود بأزواج أصحاب الجنة فى الآية السابقة هن الحور العين أما غيرهن من الأزواج فدخوله الجنة مقيد بالصلاح فلا يحتمل الإطلاق فى التعبير.

٩ ـ قال تعالى: ﴿ وَرَبُّكَ ٱلۡغَفُورُ ذُو ٱلرَّحۡمَةِۖ لَوۡ يُؤَاخِذُهُم بِمَا كَسَبُواْ لَعَجَّلَ لَهُمُ ٱلۡعَذَابَ ﴾ (الكهف الآية: ٥٨). إذا نظرنا إلى هذه الآية الكريمة وجدنا أن بها مبتدأ هو "ربك" ووجدنا لخبر هذا المبتدأ ثلاثة احتمالات أولها "الغفور" فيكون ما بعده وصفا للخبر بالرحمة واستئنافا بـ "لو" وما بعدها، والثانى أن يكون "الغفور" صفة للمبتدأ فيكون الخبر "ذو الرحمة" وما بعده استئناف، والثالث أن يكون "الغفور" و "ذو الرحمة" كلاهما وصفا للمبتدأ فيكون الخبر "لو يؤاخذهم ...". والذى يؤيد هذا الاحتمال الأخير هو اشتمال السياق قبل ذلك على استحقاق هؤلاء للعذاب العاجل لولا مغفرة الله ورحمته وذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلۡنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ أَكِنَّةً أَن يَفۡقَهُوهُ وَفِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَقۡرٗاۖ وَإِن تَدۡعُهُمۡ إِلَى ٱلۡهُدَىٰ فَلَن يَهۡتَدُوٓاْ إِذًا أَبَدٗا ﴾ (الكهف الآية: ٥٧). وهكذا تعين الخيار الأخير بقرينة السياق.

١٠ ـ قال تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ هَمَّتۡ بِهِۦۖ وَهَمَّ بِهَا لَوۡلَآ أَن رَّءَا بُرۡهَٰنَ رَبِّهِۦۚ كَذَٰلِكَ لِنَصۡرِفَ عَنۡهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلۡفَحۡشَآءَۚ إِنَّهُۥ مِنۡ عِبَادِنَا ٱلۡمُخۡلَصِينَ ﴿٢٤﴾ وَٱسۡتَبَقَا ٱلۡبَابَ وَقَدَّتۡ قَمِيصَهُۥ مِن دُبُرٖ وَأَلۡفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلۡبَابِۚ قَالَتۡ مَا جَزَآءُ مَنۡ أَرَادَ بِأَهۡلِكَ سُوٓءًا إِلَّآ أَن يُسۡجَنَ أَوۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴿٢٥﴾ قَالَ هِيَ رَٰوَدَتۡنِي عَن نَّفۡسِيۚ وَشَهِدَ شَاهِدٞ مِّنۡ أَهۡلِهَآ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٖ فَصَدَقَتۡ وَهُوَ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ ﴿٢٦﴾ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٖ فَكَذَبَتۡ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٢٧﴾ فَلَمَّا رَءَا قَمِيصَهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٖ

قَالَ إِنَّهُۥ مِن كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ ﴿٢٨﴾ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ وَٱسْتَغْفِرِى لِذَنۢبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلْخَاطِـِٔينَ ﴾ (سورة يوسف الآيات: ٢٤ ـ ٢٩). رأى القرطبى أن العزيز كان هو الملك، وروى فى الشاهد الذى هو من أهلها أربعة أقوال: الأول أنه طفل فى المهد تكلم، والثانى قَدُّ القميص بما فيه من لسان الحال (ويمنعه قوله "من أهلها")، والثالث أنه خلق من خلق الله ليس بإنسى ولا جنى (ويمنعه أيضا قوله "من أهلها") والرابع أنه رجل حكيم ذو عقل كان الوزير يستشيره فى أموره، وكان من جملة أهل المرأة وكان مع زوجها. وللقرطبى بعد ذلك كلام طويل لا يخرج عن هذا الإطار. ولا يخرج كلام صاحب البحر المحيط عن ذلك أيضا. ولنا على ذلك الملاحظات التالية:

أ ـ أن العزيز لم يكن الملك لأن الملك ذكر بلقبه بعد ذلك فى معرض إخراج يوسف من السجن وأكبر الظن أن لقب العزيز كان لكبير الشرطة فى الدولة أو لوزير الداخلية بحسب عرفنا الحاضر. وبهذا الصدد كان له قدرة على استنباط النتائج من المواقف على نحو ما رأينا فى نص شهادة الشاهد.

ب ـ أن يوسف حين راودته المرأة عن نفسها عرف للعزيز فضله عليه فقال: ﴿ إِنَّهُۥ رَبِّىٓ أَحْسَنَ مَثْوَاىَ ﴾ ثم كان يضعف أمامها لولا أن رأى برهان إما بنقره على الباب أو بتكلمه إلى أحد خارج الباب ومن ثم "ألفيا سيدها لدى الباب" عندما انفتح الباب.

ج ـ حاولت المرأة أن تجعل ما زعمته من عدوان يوسف غير موجه إليها وإنما هو موجه إلى زوجها أذ تقول "ما جزاء من أراد بأهلك سوءا إلا أن يسجن أو عذاب أليم". فرد يوسف التهمه بقوله: "هى راودتنى عن نفسى".

د ـ وقف الزوج يوازن بين الدعويين فجرى تفكيره على نحو ما ورد فى الآية: "إن كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وإن كان قميصه قدمن دبر فكذبت وهو من الصادقين". وقد تكون هذه الشهادة تفكيرا دون تعبير كما يمكن أن يكون الرجل قد ذكر ذلك صراحة أمام يوسف وزوجه.

هـ - حين رأى الزوج ان قميص يوسف قد من دبر عرف بحكم خبرته أن يوسف بريء. وهنا طلب إلى يوسف أن يكتم خبر المراودة ولا يبوح به لإنسان فقال: "يوسف أعرض عن هذا"، وطلب من امرأته الاستغفار من خطيئتها قائلا "واستغفرى لذنبك إنك كنت منم الخاطئين". والمعروف أن الخاطئين هم مرتكبو الخطيئة وأن المخطئين هم مرتكبو الخطأ.

و - يتبين مما سبق أن الشاهد لم يكن طفلا فى المهد ولا حال القميص ولا خلق غير أنس ولا جنى ولا رجل غير العزيز نفسه. فما كان لغير العزيز أن يخاطب امرأته على مسمع منه بأنها خاطئة لأن فى مثل هذا الخطاب إهانة للعزيز نفسه.

١١ - قال تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ (سورة يوسف الآية: ٣٥). لم يذكر أحد من المفسرين - فيما أعلم - سببا لما بداهم، غير أن السبب ماثل فى سياق النص. لقد مرّ بنا قول العزيز ليوسف: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا ﴾ (سورة يوسف الآية: ٢٩). ولا شك أن يوسف لم يبح بشئ مما حدث ولكن الفضائح يصعب كتمانها وبخاصة مع حب الاستطلاع وتجسس الخدم والجيران. فلقد شاع الأمر لسبب ما"﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ ﴾ (سورة يوسف الآية: ٣٠). فأما المرأة فلم يكن لها حياء يمنعها أن تجمع هؤلاء النسوة وأن تؤكد لهن إصرارها على المراودة قائلة: ﴿ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ ﴾ (سورة يوسف الآية: ٣٢). فلما امتنع يوسف عليها مفضلا السجن أخبرت زوجها - على احتمال - أن يوسف لم يحافظ على السر. هنا رأى الرجل حفاظا على سمعة بيته أن يظهر يوسف بمظهر المعتدى فأرسله إلى السجن. وهكذا تشرح قرينة السياق سبب ما بدا لهم.

١٢ - قال تعالى: ﴿ وَقَالَ يَـٰبَنِىَّ لَا تَدْخُلُوا۟ مِنۢ بَابٍ وَٰحِدٍ وَٱدْخُلُوا۟ مِنْ أَبْوَٰبٍ مُّتَفَرِّقَةٍ ﴾ (يوسف الآية :٦٧). يتفق الإمامان القرطبى وأبو حيان على أن إخوة يوسف لما عزموا على الخروج خشى عليهم العين فأمرهم إلا يدخلوا مصر من باب واحد وكانت مصر لها أربعة أبواب. وإنما خاف عليهم العين لكونهم أحد عشر رجلا

لرجل واحد. هذا ما قاله الإمامان. لكن أنّى للعين أن تصيب جماعة من البدو الجياع خرجت بهم الحاجة إلى الطعام من مضاربهم فى كنعان فجاءوا تلتمسون الميرة من بلد فيه الوفرة والحضارة؟ وكيف يتسنى لمن يرى هؤلاء أن يعرف أنهم لرجل واحد؟ ليس الأمر فى رأيى كما قال هذان المفسران. فالذى يقرأ النص كاملا يعثر على قول يعقوب لبنيه: "لتأتننى به إلا أن يحاط بكم" ويفهم من ذلك أن يعقوب قد تسرب الخوف على بنيه إلى نفسه حين سمعهم يروون قول المشرف على خزائن الأرض (يوسف) عند طلب إحضار أخيهم: ﴿ فَإِن لَّمْ تَأْتُونِى بِهِۦ فَلَا كَيْلَ لَكُمْ عِندِى وَلَا تَقْرَبُونِ ﴾ (سورة يوسف الآية: ٦٠). لقد توجس يعقوب خيفة أن يكون فى الأمر مكيدة وأن أبناءه ربما أحيط بهم. فأوصاهم أن يدخلوا من أبواب متفرقة فإن أحيط ببعضهم نجا البعض، بخلاف ما إذا دخلوا من باب واحد.

رابعا - القرينة الواقعية:

أقصد بالقرينة الواقعية اعتماد الفهم إما على العرف السائد أو التاريخ أو الجغرافيا أو العلاقات السائدة بين عناصر الموقف الذى حدث فيه إنتاج النص. وسنحاول فيما يلى أن تكشف عن قيمة كل ناحية من النواحى المذكور فى الإعانة على الكشف عن قيمة كل ناحية من النواحى المذكورة فى الإعانة على الكشف عن مقاصد النص، ونبدأ من ذلك بقيمة العرف السائد:

١- حين نقرأ قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ (سورة النور الآية: ٣٣) نحس فى محاولة فهمه حاجة إلى معرفة عادات بعض السادة من العرب كيلا نظن أن المقصود بالفتيات البنات من الأصلاب. فلقد كان مما يستسيغه بعض السادة كعبد الله بن أُبىّ أن يرغم إماءه على التكسب بالبغاء ليحصل هو على كدّ فروجهن وعلى ما يأتى نتيجةً لذلك من ولد. فلقد كانت له جاريتان يرغمهما على الزنى فشكتاه إلى رسول الله ﷺ . كما أن المعروف مما يرجع إلى هذا العرف أن زياد بن أبيه نسب إلى أبى سفيان

فى عهد معاوية فقط، وأن عمرو بن العاص ألحق بأبيه عن طريق القيافة فيما يُروى.

ـ وحين نقرأ قوله تعالى: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ ﴾ (سورة الأحزاب الآية: ٣٣). نلتمس ما يدلنا على تبرج الجاهلية كيف كان. فإذا رجعنا إلى القرطبى وجدناه يروى عن ابن عطية ما يلى: "والذى يظهر عندى أنه أشار إلى الجاهلية التى لحقنها فأمرن بالنقلة عن سيرتهن فيها وهى ما كان قبل الشرع من سيرة الكفرة، لأنهم كانوا لا غيرة عندهم: وكان أمر النساء. دون حجاب؛ وجَعْلُها أُولى بالنسبة إلى ما كن عليه وليس المعنى أن ثم جاهلية أخرى" بهذا نعلم أن الآية لم تَقْصد بالجاهلية الأولى جاهلية عاد وثمود أو غيرهما لأن حدود التبرج فيها غير معروفة بالنسبة لنساء النبى ﷺ.

ـ وفى قوله تعالى: "ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ... الخ" (سورة المائدة الآية: ١٠٣) إشارة إلى أنواع من الأنعام كانت تترك فلا ينتفع بها رعاية لتعظيم الأصنام فيما يزعمون. فالبحيرة لا تحلب إلا للطواغيت، والسائبة التى ولدت عشر إناث متواليات ليس بينهم ذكر، والوصيلة من الغنم إذا ولدت أنثى بعد أنثى سَيَّبوها، والحامى فحل الإبل إذا انقضى ضِرَابُه جعلوا عليه ريش الطواويس وسَيَّبوه. وهكذا يستعان بالعرف على فهم مدلول النص.

ـ وفى قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً ﴾ (سورة الأنفال الآية:٣٥) إشارة كذلك إلى عادات من عرف الجاهليين. يروى القرطبى عن ابن عباس أن قريشا كانت تطوف بالبيت عراة يصفّقون ويصفّرون فكان ذلك عبادة فى ظنهم. فإذا اعتمدنا على ما روى القرطبى عن ابن عباس من هذه الممارسات العرفية اتضح لنا المعنى من خلال القرينة الواقعية، وهى وجه من وجوه قرينة السياق.

ـ وأحيانا يستند فهم النص إلى وقائع التاريخ. فإذا نظرنا مثلا إلى بعض الآيات كريمة من سورة التوبة وجدناها تشير إلى طوائف من الناس دون أن تحدد

سماءهم فلا نعرف عمن تتكلم الآية إلا بالإلمام بتفاصيل أحداث السيرة النبوية المطهرة. عندئذ ندرك إلى أى حدّ يتوقف بعض النصوص فى فهمه على معرفة أحداث التاريخ. دعنا إذًا ننظر فى نصوص آيات سورة التوبة التى أشرنا إليها منذ قليل:

أ - ﴿ عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَتَعْلَمَ ٱلْكَـٰذِبِينَ ﴾ (سورة التوبة الآية: ٤٣).

ب - ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّى وَلَا تَفْتِنِّىٓ ﴾ (سورة التوبة الآية: ٤٩).

جـ - ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِى ٱلصَّدَقَـٰتِ ﴾ (سورة التوبة الآية: ٥٨).

د - ﴿ وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِىَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ ﴾ (سورة التوبة الآية: ٦١).

هـ - ﴿ يَحْذَرُ ٱلْمُنَـٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِى قُلُوبِهِمْ ﴾ (سورة التوبة الآية: ٦٤).

و - ﴿ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُوا۟ وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُوا۟ بَعْدَ إِسْلَـٰمِهِمْ وَهَمُّوا۟ بِمَا لَمْ يَنَالُوا۟ ﴾ (سورة التوبة الآية: ٧٤).

ز - ﴿ وَمِنْهُم مَّنْ عَـٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ ﴾ (سورة التوبة الآية: ٧٥).

ح - ﴿ فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَـٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﴾ (سورة التوبة الآية: ٨١).

ط - ﴿ وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ وَقَعَدَ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾ (سورة التوبة الآية: ٩٠).

ى - ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَـٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ﴾ (سورة التوبة الآية: ١٠١).

ك - ﴿ وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ ﴾ (سورة التوبة الآية: ١٠٢).

ل - ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ (سورة التوبة الآية: ١٠٦).

م - ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًۢا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبْلُ ﴾ (سورة التوبة الآية: ١٠٧).

ن - ﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ ثُمَّ ٱنصَرَفُوا۟ ﴾ (سورة التوبة الآية: ١٢٧).

فهذه الآيات كلها تحمل إشارات عامة إلى طوائف من الناس إما بواسطة الإضمار أو الوصف، ثم يعتمد فهم هذه الإشارات العامة على معرفة الوقائع التى تشير إليها الآيات بالتفصيل من السيرة والتاريخ والتفاسير. أما بدون تلك المعرفة فإن الآيات تظل غامضة المدلول. ويقال مثل ذلك فى آيات أخرى مثل:

﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ﴾ (سورة الفيل الآية: ١).

﴿ كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا ﴾ (سورة آل عمران الآية: ١١).

﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ (سورة المسد الآية: ١).

﴿ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍۭ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾ (سورة النمل الآية: ٢٢).

وقد يقترن فهم النص أحيانا بمعرفة المواقع الجغرافية التى يرد فيها ذكرها فإن لم تكن معروفة لم يتضح المعنى لدى القارئ. وأنّى لنا أن نحيط بالمعنى إحاطة تامة إذا وصف الموقع الجغرافى بأنه على مسيرة يومين من كذا أو وصف الماء بأنه ماء لبنى فلان ولم يُعيَّن موقعه على الخريطة. غير أننا قد نجد فى النص أحيانا إشارة غير صريحة نستعين بها على تحديد الموقع الجغرافى كما سنرى فيما يلى:

١ - قال تعالى: ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ۖ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا ۖ قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ ۖ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴿٢٣﴾ فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰٓ إِلَى ٱلظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّى لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَىَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴿٢٤﴾ فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِى يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ۚ فَلَمَّا جَآءَهُۥ وَقَصَّ عَلَيْهِ ٱلْقَصَصَ قَالَ لَا

تَخَفْ نَجَوْتَ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٢٥ قَالَتْ إِحْدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ ۝٢٦ قَالَ إِنِّىٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَٰتَيْنِ عَلَىٰٓ أَن تَأْجُرَنِى ثَمَٰنِىَ حِجَجٍ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِندِكَ وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ۝٢٧ قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَىَّ وَٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ ۝٢٨ ۞ فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِۦٓ ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارًا ﴾ (القصص الآيات : ٢٣ـ٢٩).

ويؤخذ من ذلك ما يلى:

أ ـ أن موسى كان هاربا لخوفه من مؤامرة على حياته أخبره بها رجل جاء من أقصى المدينة يسعى.

ب ـ أن الهرب كان من وادي النيل فى اتجاه الشرق حتى انتهى إلى الطور.

جـ ـ أنه فى طريقه من الوادى إلى الطور مر بماء مدين.

د ـ لم تكن التخوم الصحراوية لوداى النيل مسكنا للبدو أيام الفراعنة، وإلا لورد فى تراث الفراعنة ما يشير إلى وجودهم.

هـ ـ ولكن شبه جزيرة سيناء كانت فى ذلك الوقت مسكنا للبدو بدليل أن بنى إسرائيل فى خروجهم "أتوا على قوم يعكفون على أصنام لهم" ولا شك أن هؤلاء كانوا من سكان سيناء.

و ـ إذا كان الأمر كذلك فلا يمنع مانع أن يكون قوم مدين من أهل سيناء وأنهم بَدْو يتجمعون حول ماء لهم.

ز ـ تدل القرائن على أن هذا الماء كان على الشاطئ الشرقى لخليج السويس فى طريق الذاهب إلى الطور.

ح ـ كل هذه الإشارات تتجه إلى المكان الذى يعرف اليوم باسم "عيون موسى" ولأمر ما سمى هذا المكان بهذا الاسم.

هكذا تعين الجغرافيا على فهم النص كما يعين النص على فهم الجغرافيا.

٢ ـ قال تعالى ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِٱلَّيْلِ ﴾ (سورة الصافات الآية: ١٣٧) والضمير فى "عليهم" يعود إلى قوم لوط حيث كانوا يسكنون قرية تسمى "سدوم" فلما أصروا على فعل الفاحشة جعل الله عاليها سافلها فأصبحت أطلالا دراسة. كانت هذه القرية فى مكان ما من صحراء الشام: فإذا قرأنا هذه الآية عرفنا ما يلى:

أ ـ فى قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴾ (الصافات الآية: ١٣٧). دليل على أن هذه القرية تقع فى طريق القوافل.

ب ـ وفى قوله: ﴿ مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِٱلَّيْلِ ﴾ دليل على أنها فى طريق رحلة الصيف إلى الشام لأن الصحراء العربية يصعب أن تسير فيها القوافل نهارًا فكان أصحاب القوافل يريحون نهارهم ويسعون بالليل فقط.

فإذا كان لنا أن نقترح مكانا لهذه القرية فإن أقوى الاحتمالات أنها كانت بقرب بُصْرَى بلد بحيرى الراهب.

٣ – قال تعالى: ﴿ وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا فَٰرِهِينَ ﴾ (الشعراء الآية : ١٤٩)إن كل من يرى مدائن صالح فى الشمال الغربى للمملكة العربية السعودية سيدرك بسهولة معنى الآية إذ يرى البيوت منحوته فى الجبال وسيعرف أين بلّغ صالح رسالته. فالموقع الجغرافى بما اشتمل عليه عون على فهم مجرى السياق.

٤- قال تعالى ﴿ وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِى قَوْمِهِۦ قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِى مِن تَحْتِىٓ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ (الزخرف الآ ية: ٥١). المعروف أن فى مصر نهرّ النيل ومن اقتصر فى هذه الآية وفهْمها على التفكير فى نهر النيل مفردًا فلربما توقف عند قراءة كلمة "الأنهار" فى صيغة الجمع. فإذا استعان بالصورة الجغرافية لمصر فى العصر الفرعونى وجد للنيل فروعا متعددة فى رقعة الدلتا وأن أحد هذه الفروع وصل ما بين النيل والقلزم (السويس الحديثة) زمنا طويلا قبل

أن تعرف مصر خليج أمير المؤمنين فإذا عرفنا هذه الحقيقة الجغرافية أصبح من اليسير أن نفهم كلمة "الأنهار" على وجهها الصحيح ليستقيم فهم النص.

ولعناصر المواقف التى يحدث فيها أداء النص، وهى ما يسمى **Context of situation** دور مهم جدا فى فهم النص. فقد يتوقف الفهم على نوع العلاقة بين المتكلم والسامع. فإذا كان بينك وبين صاحبك مناقشة أردت أن تقنعه فيها بأمر يهمك ولا يهمه فرأيته يكثر من الجدل ثم لا يقتنع برأيك فقد تلوّح له بيدك فى حركة رافضة وتقول: السلام عليكم وأنت تنصرف. هكذا تصبح التحية الإسلامية ذات معنى لا يمت إلى التحية بصلة. إذ تتحول إلى تعبير عن المغاضبة. وقد يتوقف فهم النص على العلاقة بين الأفراد والأحداث. فالمعلم يقف أمام تلاميذه بشرح لهم الدرس مستعملا وسائل الإيضاح. فإذا أمسك بيده إحدى هذه الوسائل فرفع يده بها وقال: "ما هذا" فهم التلاميذ أنهم يطلب إليهم أن يسموا هذا الشئ الذى فى يده، أما إذا رأى أحد تلاميذه يعبث بشئ لا صلة له بالدرس فقال له "ما هذا" وهو ما يزال يحمل فى يده الوسيلة المذكورة فإن هذا التلميذ يفهم من الربط بين الحدث ونغمة الكلام وزمن الدرس أن أستاذه ينكر عليه الانشغال عن الدرس ويتحول الاستفهام عندئذ إلى استفهام إنكارى فى وقت عُبِّرَ عنه بجملة صلحت منذ قليل أن تكون استفهاما لطلب الإجابة بسبب اختلاف العلاقة بين الأشخاص والأحداث.

خامسا – القرينة العقلية:

والمقصود بالقرينة العقلية ما يحتمه العقل من صرف المعنى عن ظاهر النص إلى فهم آخر لولاه لتعذر قبول النص، لما يترتب على ذلك من مفارقات عقلية. وفيما يلى شواهد على دلالة هذه القرينة.

١ – قال تعالى: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ (آل عمران الآية:١٠٢). فظاهر النص نهى مؤكد عن الموت إلا على اعتقاد معين. ولكن الموت والحياة بيد الله، ولا خيار لا مرئ فى أن يموت أو أن يحيا بحسب إرادته، ومن ثم لا يسوغ فى العقل أن يُنْهَى الإنسان عن الموت. وما دام الأمر كذلك فإن ظاهر النص

يستعصى على القبول العقلى. ومن ثم يبدأ العقل عمله فى التوفيق بين الظاهر والقصد أو بين البنية السطحية والبنية العميقة كما يقول التوليديون. وسينتهى الفهم إلى أن المقصود ليس هو النهى عن الموت وإنما هو الأمر بالتمسك بالإسلام حتى الموت.

٢- قال تعالى:﴿ لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ يَحۡفَظُونَهُۥ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ ﴾ (الرعد الآية: ١١). ليس فى النحو ما يحول دون تعليق الجار والمجرور (من أمر الله)بالفعل (يحفظونه)، ولا سيما أن هذا الفعل أقرب إلى الجار والمجرور مما عداه من عناصر الكلام. ولكن العقل يحول دون ذلك لأن أمر الله (وهو قضاؤه وقدره) لا يحفظ منه شئ حتى المعقبات المذكورة فى النص. هنا يتدخل العقل من أجل استنباط المعنى المقصود فيهتدى فى النهاية إلى أن الجار والمجرور متعلق بصفة مقدرة للفظ معقبات، أى ﴿ لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ يَحۡفَظُونَهُۥ ﴾.

٣- قال تعالى:﴿ وَإِذۡ قَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنۡهُمۡ يَٰٓأَهۡلَ يَثۡرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمۡ فَٱرۡجِعُواْۚ وَيَسۡتَـٔۡذِنُ فَرِيقٌ مِّنۡهُمُ ٱلنَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوۡرَةٞ وَمَا هِيَ بِعَوۡرَةٍۖ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارٗا ﴿١٣﴾ وَلَوۡ دُخِلَتۡ عَلَيۡهِم مِّنۡ أَقۡطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُواْ ٱلۡفِتۡنَةَ لَأٓتَوۡهَا وَمَا تَلَبَّثُواْ بِهَآ إِلَّا يَسِيرٗا ﴿١٤﴾ وَلَقَدۡ كَانُواْ عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ مِن قَبۡلُ لَا يُوَلُّونَ ٱلۡأَدۡبَٰرَۚ وَكَانَ عَهۡدُ ٱللَّهِ مَسۡـُٔولٗا ﴿١٥﴾ قُل لَّن يَنفَعَكُمُ ٱلۡفِرَارُ إِن فَرَرۡتُم مِّنَ ٱلۡمَوۡتِ أَوِ ٱلۡقَتۡلِ وَإِذٗا لَّا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾ (الأحزاب الآيات: ١٣ ـ ١٦). فى النص لفظان يمكن أن يتعلق بهما الجار والمجرور ولكل منهما مع التعلق معنى. فأما الأول فهو "الفرار" وأما الثانى فهو "فررتم" فالمعنى على التعلق بالفرار:

إن فررتم فلن ينفعكم الفرار من الموت أو القتل.

وعلى التعلق بالفعل "فررتم":

إن فررتم من الموت أو القتل فلن ينفعكم الفرار.

ومدلول التقدير الأول: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ (سورة آل عمران الآية: ١٨٥) مدلول الثانى : (﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾)(سورة لنساء الآية:٧٨).وعلى الأول يكون يكون الفرار قد حدث وعلى الثانى يكون لكلام تحذيرا من فرار محتمل" يروى ابن عباس أن اليهود قالت لعبد الله بن أبىّ بن سلول وأصحابه من المنافقين: ما الذى يحملكم على قتل أنفسكم بيد أبى سفيان وأصحابه؟ ومن ثم استأذن بنو حارثة ومعهم فى رواية عن النقاش بنو سلمى فى لعودة إلى المدينة وهما الطائفتان اللتان همتا أن تفشلا فى غزوة أحد). قال الضحاك يرجع ثمانون رجلا بغير إذنه (إذن النبى عليه السلام). فهنا يمكن للعقل أن يختار ين تعليق الجار والمجرور إما بالمصدر وإما بالفعل. فإذا اعتمدنا على رواية الضحاك حكم العقل بأن الفرار من الموت أو القتل أما إذا لم نعتمد على رواية الضحاك افترضنا أن الفرار لم يقع حكم العقل بتعليق الجار والمجرور بالفعل لأن فعل لشرط غير واقع. ولأن لفظ إذًا بعد ذلك ظرف يترجح معه تعلق الجار والمجرور الفعل الذى يتشمل معناه على الزمن.

٤- قال رسول الله ﷺ: "إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى". فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه". (أو كما قال).

ووقف أبو الحسن الأشعرى فى مسجد البصرة غداة انشقاقه عن المعتزلة فقال: "من عرفنى فقد عرفنى، ومن لم يعرفنى فأنا أبو الحسن الأشعرى ...".

فى كلا النصين جاء جواب الشرط بألفاظ الشرط نفسه، فبدأ الأمر شبيها بمجئ لخبر عن المبتدأ فى اللفظ والمعنى مثل عبارة: الشرق شرق والغرب غرب، الأطفال أطفال والرجال رجال ونحو ذلك. ولابد فى مثل هذه التراكيب من أن تجاوز العقل حرفية النص إلى معناه الذى وراءه. على النحو التالى:

١- من كانت هجرته إلى الله ورسوله فله ثواب هجرة إلى الله ورسوله.

٢- من عرفنى فلن أكلف نفسى أن أعرّفه من أنا.

- الشرق ذو تقاليد وأفكار والغرب ذو تقاليد مختلفة وأفكار مختلفة.
- الأطفال غير مكلفين فلا يحاسبون والرجال مكلفون فيحاسبون.

هذا هو المقصود بالقرينة العقلية. وقد رأينا أنها تتجاوز ظاهر النص إلى تأويل طوق دائما. وبهذا نرى أن القرائن النحوية المفردة وهى:

الصيغة - والإعراب - والربط - والرتبة - والتضام.

تقف عند القول بصحة التركيب وتقصر دون تحديد دلالة السياق لأن دلالة سياق قد تكون غير مصرح بها فتعتمد على قرينة السياق.

والله ولى التوفيق،

المعجم
أ نظام هو أم رصيد من المفردات؟

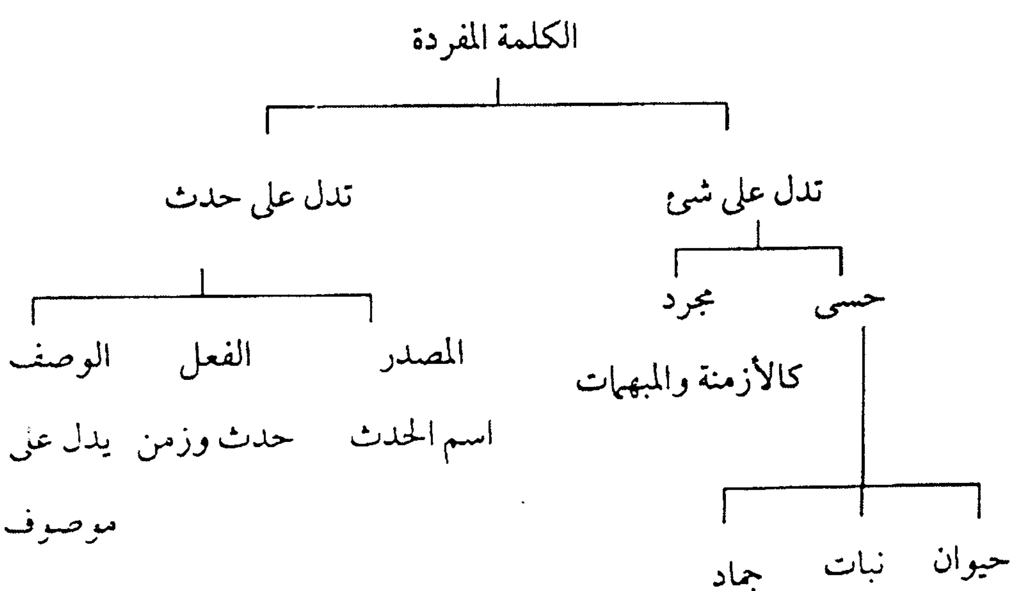
يوصف مفهوم ما بأنه نظام إذا قامت علاقة تكافل بين مكوناته بحيث يتوقف أداء كل منها لوظيفته على طبيعة وظيفة الآخر. فى هذه الحالة ينسب للبنية العامة للمفهوم الخاضع للدراسة أنها نظام أكبر، وأن لهذه البنية العامة أقسام فرعية يعد كل منها نظاما فرعيا. ومن الممكن أن نضرب لذلك مثلا أنظمة الحكم فى الدولة المختلفة؛ إذ تتألف الدولة من مجلس للوزراء يمثل النظام الأكبر للدولة، ثم ينقسم هذا النظام إلى نظم فرعية هى الوزارات المختلفة الوظائف، ثم تنقسم كل وزارة إلى عدد من الإدارات ذات الوظائف المختلفة أيضا، وهلم جرا. وتعتمد كل وحده من وحدات هذه الأنظمة فى أدائها لوظيفتها على تخصص غيرها من الوحدات. من ذلك مثلا أن تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم التابعة لوزارة العدل يقع فى اختصاص وزارة الداخلية، وأن وزارة الزراعة تعتمد فى أداء مهتمها على وزارات أخرى منها وزارة الرى. وهكذا يبدو الأمر فى شأن اللغة؛ إذ كشف اللغويون فيها عن هيئة النظام، وجعلوا لها نظما فرعية كنظام الأصوات ونظام الصرف ونظام النحو، وكشفوا تحت كل واحد من هذه الأنظمة الفرعية عن نظم تتفرع منها. ولكنهم عندما تأملوا طبيعة المعجم لم يلحظوا فيه ما يدعو إلى وصفه بأنه "نظام"، وإنما عدوه حشدا من الكلمات المفردة التى تبدو فى صورة رصيد يجرى الانتفاع به فى الاتصال بمعونة النظم الثلاثة المذكورة: الأصوات والصرف والنحو.

وربما كان هذا الرأى الذى رآه اللغويون فى شأن المعجم مبنيا على نظرتهم إلى طبيعة العناصر التى يتكون منها المعجم، وهى الكلمات المفردة ذات المعانى المفردة أيضا وهى تتغير بحسب المطالب الأسلوبية الفردية. واللغويون يعلمون أن المعنى الدلالى الذى يسعى إليه الاتصال معنى سياقى غير إفرادى. أضف إلى ذلك أن المعانى المفردة يصيبها الخلط أحيانا عن طريق الترادف أو الاشتراك اللفظى أو التضاد أو بعض الظواهر التى تحول دون الثبات الذى هو جزء من طبيعة النظام.

ورأوى كذلك أن محتويات المعجم قد ترفض التصنيف المحكم الذى ينبنى عليه النظام. وكانت وجهة نظرهم هذه سببا فى حكمهم أن المعجم لا يصلح أن يكون نظاما على نحو ما صلحت النظم اللغوية الثلاثة: الأصوات والصرف والنحو.

هناك نوعان من المعانى المفردة: أحدهما وظيفى والآخر معجمى. فأما المعنى الوظيفى فإنه دلالة العنصر اللغوى على معنى عام مثل معانى الضمائر والإشارات والموصولات، أو على وظيفة سياقية كعلاقة الربط بين عناصر السياق، وهذه هى وظيفة الأدوات وحروف المعانى. فوظيفة حرف العطف هى ربط المعطوف بالمعطوف عليه، ووظيفة حرف الجر تتمثل فى ربط المجرور بالمتعلق. ووظيفة أداة الشرط هى ربط الشرط بالجواب، ووظيفة أداة القسم ربط الجواب بجملة القسم، وهلم جرا. ومظنة مكان دراسة المعنى الوظيفى هى كتب النحو ويندر أن ينص عليها المعجم. وقد عمل بعض النحاة على التأليف فى حقل المعانى الوظيفية كما نرى فى كتب مغنى اللبيب لابن هشام، والجنى الدانى للمرادى، ورصف المبانى للمالقى.

أما النوع الثانى من المعانى المفردة فهو المعنى المعجمى الذى تدل عليه الكلمات المفردة ذات الأصول الاشتقاقية والصيغ الصرفية فى الغالب، ومن شأن هذه الكلمات المفردة المذكورة أن تدل على الأشياء والأحداث كما يبدو من التخطيط التالى:



هذان النوعان (الوظيفى والمفرد) يتضافران للكشف عن المعنى الذى تدل عليه الكلمة المفردة من جهة، وتقوم عليهما وظيفة المعجم من جهة أخرى، على الرغم مما سبق من قولنا إن مظنة الكلام عن المعنى الوظيفى هى كتب النحو. فإذا كان الأمر كذلك فبنا أن نعود إلى ما اشتمل عليه عنوان هذا البحث من أن المعجم (الذى رآه اللغويون رصيدا من المفردات) هو فى الحقيقة نظام ذو شبكات وعلاقات وثيقة يقوم المعنى على أساس الاعتراف بها.

وفيما يلى بيان للعلاقات التى تترابط بها محتويات المعجم وهى المبرر لتغيير النظرة إلى طبيعة المعجم والمساعد على تحويل الكيان المعجمى فى افهامنا من كونه رصيدا من المفردات إلى كونه نظاما من أنظمة اللغة:

١ - ترابط المفردات بواسطة أصول الاشتقاق.

٢ - التمايز بواسطة الصيغة الصرفية للكلمات.

٣- بيان معنى الكلمة بواسطة هذين المحورين.

٤ - النظر إلى اصل وضع الكلمة لبيان الأصلى وغير الأصلى من المعانى.

٥ - أثر المسموع فى بيان الأصلى من غيره.

٦ - الحقول المعجمية وأثرها فى تكوين السياق.

٧- المناسبة المعجمية بين ألفاظ من حقل وألفاظ من حقل آخر.

٨- فكرة النقل وأثرها فى مرونة النظام المعجمى.

وسنحاول فيما يلى أن نبين المقصود بكل من هذه الخصائص، وعلاقة ذلك بالاعتراف بأن المعجم نظام:

اللغة نظام أكبر يشتمل على أنظمة فرعية كما أشرنا منذ قليل. وهذه الأنظمة الفرعية بينها علاقة تدريجية؛ فأدناها درجة هو النظام الصوتى ثم النظام الصرفى ثم النظام المعجمى ثم النظام النحوى. وكل واحد من هذه الأنظمة يقوم مما دونه مقام

الثقب الأسود في عالم الفلك. فيمتص ما دونه من نظام حتى يصيره جزءا من تكوينه؛ ليصير النظام الصوتى جزءا من النظام الصرفى، كما يصبح النظام الصرفى جزءا من النظام المعجمى ويصبح مجموع ذلك جزءا من النظام النحوى.

النظام الصوتى أبسط الأنظمة اللغوية، حيث إنه يقتصر اهتمامه على الأصوات المفردة غير المرتبطة بأى سياق تركيبى حتى عندما يتخطى نظرة الأداء إلى تجريد الوحدات الصوتية (الفونيمات). فدراسة الأصوات ودراسة الفونيمات لا تتجاوزان محورى المخارج والصفات، تاركين ما عدا ذلك من دراسات صوتية (كظواهر طلب الخفة: من إدغام وإعلال وإبدال ونقل وقلب وحذف وزيادة) ليكون تناولها فى نطاق النظام الصرفى، لأن هذه الإجراءات لا تكون للصوت المفرد الذى يهتم له النظام الصوتى.

أول ما يعنى به النظام الصرفى هو تقسيم الكلم انطلاقا من دلالاتها وتقلباتها. فأما من حيث الدلالة فالمقصود بها وظائف أقسام الكلم التى تكون لها بينها عند الاستعمال، وهذا التناول الذى ينبنى على وجهة نظر تركيبية هو التناول الوحيد الذى يربط النظام الصرفى بالناحية السياقية وهى فى أساسها سمة من سمات النظام النحوى كما سنرى بعد قليل. أما الأفكار الصرفية الأخرى فهى من قبيل تجريد العناصر المفردة الأصول كأصل الوضع وأصل الاشتقاق وأصل الصيغة ونسبة المعانى الوظيفية إلى الصيغ الصرفية، ولا يقف النظا م الصرفى عند هذا الحد، وإنما يسعمل على إنشاء علاقة بين اصل الوضع وبين بعض الصيغ تسمى: "علاقة العدول" ويربط التحول من الأصل إلى الفرع بطرق إجرائية أدواتها ما مر بنا منذ قليل مما أطلقنا عليه اسم: "ظواهر طلب الخفة" ورايناه هبة من نظام الأصوات لنظام الصرف.

والمعجم هو الثقب الأسود الذى يبتلع نظامى الأصوات والصرف. ففى عنوان المادة المعجمية يتمثل أصل الوضع وأصل الاشتباق كلاهما فى حروف ثلاثة مفرقة، ثم تأتى الكلمة المفردة وما يتصل بها من جمع إن كانت اسما أو من تعدية أو لزوم إن

كانت فعلا مع ضبط حركاتها ومدودها فى كل الحالات ثم علاقاتها بغيرها من مفردات مادة اشتقاقها ومع ما يطرأ على معانيها من تعدد والاستشهاد على كل واحد من معانى الكلمة المفردة... الخ. غير أن أهم ما يدل على أن المعجم نظام بالإضافة إلى ما سبق إنما هو "الحقول المعجمية". والمقصود بالحقول المعجمية أن المفردات التى يشتمل عليها المعجم لا ينتظمها معنى واحد، وإنما تتنوع دلالاتها بحسب تنوع مواقع مدلولاتها فى مجال المدركات. فلو أن قائلا قال: "رأيت" لتوقع السامع أن يكون مفعول الرؤية واحدا مما لا حصر له من الأمور التى يقع عليها البصر. فإذا قال: "رأيت الفضيلة فى جزاء الأجواء" تبين لك أن ثمة تباينا فى الانتماء إلى حقول هذه الظاهرة بأنها "مفارقة معجمية" ويوصف عكسها بأنه "مناسبة معجمية". وسنرى بعد قليل أن المناسبة المعجمية جزء من مفهوم قرينة التضام فى نظام النحو. هذه المناسبة المعجمية وما أشرنا إليه منذ قليل من تعدى الفعل أو لزومه يتنافيان مع الطابع الإفرادى الذى ينسب إلى المعجم وإن كانا لا يبطلانه. أضف إلأى ذلك ضرورة الاستشهاد بالنصوص على المعنى وهو ما يحتمه تعدد المعنى للفظ الواحد.

بهذا تكون الأنظمة الثلاثة السابقة قد هيأت للنحو كل ما يحتاج إليه من وسائل لفظيةو وتركت له العناية بالعلاقات وبالقرائن الدالة على هذه العلاقات. فالنحو يبحث فى أمر علاقات من قبيل الافتقار والاختصاص والمناسبة المعجمية والرتبة والربط ونحو ذلك بعد أن تهيأت له وسائل النظر فى ذلك بواسطة ما قدمته له الأنظمة الثلاثة السابقة.

دعنا بعد ما قدمنا من طبيعة المعجم ننظر فيما يلى:

١ - إذا أردنا أن نبحث عن معنى كلمة فى المعجم فأول ما نصادفه هو رسم الكلمة، ثم يأتى بعدها أصل اشتقاقها فى صورة حروف ثلاثة متقطعة. فإذا كانت الكلمة المطلوبة هى "جاه" مثلا وجدنا بعد رسمها حروفا ثلاثة هى (و ج ٥)، وعرفنا من ذلك أن هذه الحروف تلخص علاقة بين طائفة من المفردات مما يتصل بمعنى

"الوجاهة"، وأن قوله تعالى: "وكان عند الله وجيها" معناه أنه كان عند الله ذا جاه. وسنعرف أيضا من هذه الأصول أن هناك كلمات أخرى تشارك لفظ "جاه" فى اصل اشتقاقها ولكنها تختلف عنه فى المعنى أحيانا، مثل الوجه والجهة والوجهة والتوجيه الخ. وعرفنا أن أصل الاشتقاق ينبئ عن علاقة بين عدد من الألفاظ، وهذه العلاقات تسود فى نظام المعجم لتصبح واحدا من مكونات هذا النظام.

- إذا عرفنا هذا النوع من العلاقات الرابطة بين مكونات النظام فإن من المفيدان ننظر فى علاقات التمايز والفروق وهى علاقات ضرورية لتكوين النظام أيضا. ومن الواضح أن التعبير عن هذا التمايز بين المفردات يكشف عن اختلاف الصيغ الصرفية التى تقع كل منها فى نطاق معنى وظيفى بعينه. فإذا رأينا الفرق بين "قاتل" و "قتال" و "قتيل" الخ (وهى من أصل اشتقاقى واحد) عرفنا أن الفرق يكن فى اختلاف الصيغ. فإحدى الصيغ تدل على محدث للقتل لم يتكرر منه القتل، أو دون اهتمام منا بعدد مرات القتل؛ وأما الصيغة الثالثة فتصف شخصا وقع عليه القتل. تلك هى الفروق التى تتحقق من خلال اختلاف صيغ المفردات.

- والفرق المذكور بين المعنيين يعد وظيفة للصيغة، ولهذا سمى: "معنى وظيفيا" ؛ لأنه لا يشير إلى تباين فى مفاهيم خارجية من قبيل الأشياء والأحداث. وإنما يشير إلى وصف بإجراء الحدث الذى جاء مرة فى صورة اسم الفاعل، ومرة فى صورة المبالغة، وثالثة فى صورة اسم المفعول وهنا تحقق اختلاف المعنى الوظيفى بحسب اختلاف الصيغة. وقد درج النحاة على أن يصفوا المعنى الوظيفى بأنه "معنى عام حقه أن يؤدى بالحرف". ونسبوا إلى هذا المعنى أنه سبب من أسباب البناء (المضاد للإعراب) فى حالة الأدوات وحروف المعانى والضمائر والموصولات والظروف الأصلية (غير المنقولة). أما فى شأن المعجم فإن الصيغة ليس لها وجود مستقل يستدعى البناء فى مثل الصيغ الثلاث المذكورة منذ قليل، ومن هنا لم يكن معناها العام من أسباب البناء فتبنى المفردات الواردة على مثال

بذه الصيغ. وأما أهمية الصيغة فى إطار النظام المعجمى فلكونها تعين (بما لها من واحى الاتفاق والاختلاف) على رؤية علاقات وتصنيفات فى إطار النظام لمعجمى.

كانت المادة الأصلية للدراسة اللغوية العربية هى النصوص المروية عن فصحاء لعرب (ويسمونها: المسموع من كلام العرب وحين تأمل اللغويون هذه المادة لمسموعة وجدوا ظاهرتين: إحداهما تعدد اللفظ للمعنى الواحد كما فى أسماء لأسد والسيف الخ (وسموها الترادف)، والأخرى تعدد المعنى للفظ الواحد كالذى نجده من تعدد معانى "ضرب" على النحو التالى: ضرب زيد عمرا (= صفعه) – ضرب الله مثلا (= أورده) – ضرب فى الأرض (= سعى) ضرب له موعدا (=حدده) – ضرب عليه ضريبة (= فرضها) – ضرب ٥ فى ٦ (= حسبها) – ضرب العملة (= صاغها) الخ. فكان عليهم أن يوازنوا بين هذه الاستعمالات، وأن يعينوا الأصلى منها والأقل أصالة. فاتجهوا إلى تجريد الأصل. ونسبوا هذا الأصلى منها والأقل أصالة. فاتجهوا إلى تجريد الأصل. ونسبوا هذا الأصل إلى الموضع، أو نسبوا المعنى إلى الوضع، وجعلوا ما عدا المعنى الأصلى أحد معنيين:

معنى تنقصه الشهرة والشيوع فى الاستعمال، ولكنه مما ينسب إلى اللفظ كما رأينا فى بعض معانى الفعل "ضرب" منذ قليل.

– ومعنى آخر جاء عن طريق النقل من المعنى الأصلى إلى دلالة أخرى لا يبررها العرف العام، ولكن تقوم قرينة معينة على إرادتها هى دون المعنى الأصلى. والمقصود بالنقل أن يتحول اللفظ فى الاستعمال من القسم الذى ينتمى إليه من أقسام الكلم (بحسب نظام اللغة) إلى قسم آخر فيعامل معاملة هذا القسم الآخر كما يلى:

"إذ" ظرف لما مضى من الزمان بحسب الأصل، ولكنها قد تنقل إلى أحد المعانى التالية:

المصدرية، نحو "ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا" أى بعد أن هديتنا.

التعليل، نحو "وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك قديم" أى لأنهم.

الاستفتاح، نحو "وإذ قال ربك للملائكة إنى خالق بشرا من طين"

أى لقد قال.

* - "إلاّ" من حروف الاستثناء ولكنها قد تنقل إلى ما يلى:

الاستدراك، نحو "ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى إلا تذكرة لمن يخشى"

أى لكن تذكرة.

وكذلك "وما لأحد عنده من نعمة تجزى إلاّ ابتغاء وجه ربه الأعلى" أى لكن.

* - "المصدر" وهو اسم الحدث قد ينقل إلى استعمال الفعل.

* - "ما" موصولة ولكنها تنقل إلى النفى والشرط والاستفهام والتعجب، وهلم جرا. ولكن أوفر صور النقل حظا من الشهرة هى صورة المجاز الذى يعرّف بأنه:

"نقل اللفظ من معناه الأصلى إلى معنى آخر لعلاقة بين المعنيين مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلى".

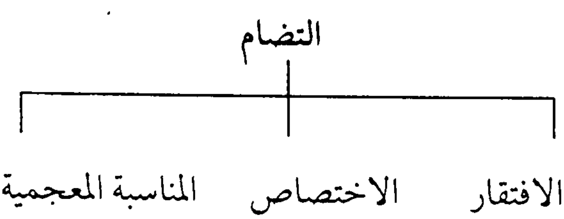
يتضح من ذلك أن ظاهرة النقل لم تلفت نظر النحاة بقدر ما لفتت نظر البلاغيين؛ إذ إن النحاة لم يلحظوها إلا فى بابين من أبواب النحو هما باب اسم العلم (ومنه منقول كفضل وأسد) وباب التمييز المنقول عن الفاعل أو عن المفعول (والفاعل المعنى انصبن بأفعلا).

٥- ولعل أوضح ما يبرر دعوى كون المعجم نظاما فكرة الحقول المعجمية. كلنا يعلم أن الجملة العربية تتكون من مسند إليه ومسند، وقد تضاف إليهما مكملات ذات شروط صياغية معنية. فقد تكون الجملة من فعل وفاعل، وقد تكون من مبتدأ وخبر. ثم إن الفعل قد يكون متعد يا وقد يكون لازما، فيصل

إلى المفعول بحرف جر يخضع للاستبدال بحسب العلاقة بين الحدث الذى فى الفعل وبين مدخول هذا الحرف. هذه الطبيعة فى تكوين الجملة العربية اقتضت أن يكون فعل ما صالحا أن يسند إلى فاعل ذى شروط خاصة، وأن خبرا فى الجملة الأسمية لا يسند إلا إلى مبتدأ ذى شروط معجمية معينة. وأن الحال تتطلب صاحبها لما يمكن وصفه بها (لأن الحال وصف لصاحبها فى المعنى). وهكذا تقوم بين المعانى النحوية علاقة المناسبة المعجمية التى تجعلها صالحة للتضام فى السياق، أو علاقة مفارقة معجمية تنفى أن يكون أحد اللفظين مصاحبا للآخر. فيمكن أن يقال مثلا: " أحس فلان بالحرج أن يرفع صوته بالغناء"، ولا يقبل من قائل أن يقول : أحس البساط بالفرحة تطير فى نسيجه. ذلك أن الفعل "أحس" يتطلب فاعلا ذا قدرة على الإحساس والبساط لا حس له وهو غريب عن فكرة الحرج والفرح. ومن هنا توصف الجملة التى قيلت عنه بالفساد، لأن المفارقة المعجمية حكمت بفسادها، وهذا ما وصفه سيبويه بالإحالة.

وللمناسبة المعجمية درجات أرفعها منزلة أن تكون بين اللفظين مشاركة فى الأصل الاشتبقاقى فيتحقق بذلك عدد من الأواصر بين طرفى المناسبة (الاشتقاق والمشاركة فى المصدر والمشاركة فى أصل المعنى). أنظر مثلا إلى قوله تعالى : "سأل سائل بعذاب واقع للكافرين". أو إلى قوله جل شأنه: "قال قائل منهم لا تقتلوا يوسف" وستجد المناسبة واضحة فى المحاور الثلاثة التى ذكرناها منذ قليل. فهذه أعلى درجات المناسبة بين عناصر الجملة العربية؛ لأن السؤال لا يكون إلا من سائل والقول لا يكون إلا من قائل. وهكذا تقترب المناسبة من الحتمية.

والمناسبة بدرجاتها المختلفة شرط من شروط التضام النحوى؛ فالتضام يتكون من الأمور التالية:



ومعنى الافتقار أن بعض كلمات اللغة لا تفيد إلا إذا ضمت إليها كلمات أخرى بعينها، أو عناصر لغوية أكبر من الكلمة المفردة. فحرف الجرمفتقر إلى مجرور، والموصول مفتقر إلى جملة الصلة، و "يا" النداء مفتقرة إلى منادى، وأداة الشرط مفتقرة إلى شرط وجواب، الخ. والاختصاص عنصر آخر من عناصر التضام يتعين بحسبه أن يقع العنصر اللغوى فى موقع بعينه بحيث لا يرد بعده إلا عنصر معين كاختصاص "لم" بالدخول على المضارع، أو قسم من أقسام الكلم كاختصاص حروف الجر بالأسماء وحروف الجزم بالأفعال، وهلم جرا. ومن الواضح أن بين الاختصاص والمناسبة المعجمية وجه من الشبه؛ لأن كلا منهما مشروط بأن يصحب ما يتفق معه فى سمات المعنى.

هكذا نكون قد عرفنا عناصر التضام الثلاثة، وعرفنا أن النظام المعجمى مسئول عن بعض مظاهر التضام النحوى؛ فمثله فى خدمة النحو كمثل نظام الأصوات ونظام الصرف. انظر مثلا إلى البيت التالى الذى نام المتنبى عن شوارده وسهر له الخلق واختصموا حول سبكه:

فأصبحت بعد خط بهجتها   كأن قفرا رسومها قلما

أى فأصبحت بعد بهجتها قفرا كأن قلما خط رسومها (تأمل فساد التضام). ولعل كل ما سبق من كلام عن الحقول المعجمية وصلتها بالمناسبة المعجمية ينصبَ على المعنى الأصلى الذى ينسبه النحويون إلى أصل الوضع، وبذلك يكون هذا المعنى من تجريدات المفاهيم النحوية. أما المعنى المعتمد على النقل فهو إجراء أسلوبى يقوم به المتكلم.

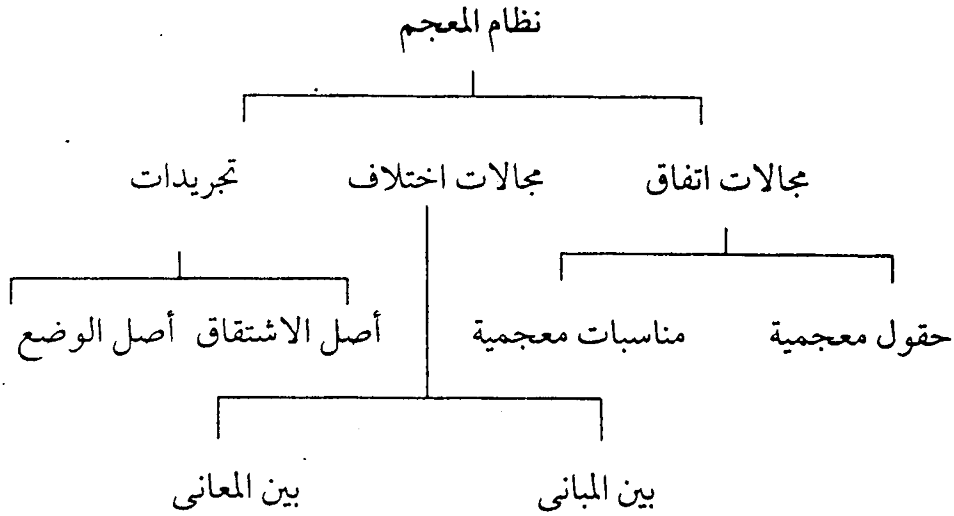
كان من المنطقى مع القول بتجريد المعنى الأصلى أن لا يتعدد هذا المعنى (لأنه جاء بأصل الوضع)، ولكن رواية اللغة لم يكن مصدرها كلام قبيلة واحدة، بل تعددت قبائل الفصاحة فى عرف النحاة حتى بلغت ست قبائل أو نحوها. فأية كلمة مفردة اختلف معناها من قبيلة لأخرى رأى اللغويون أن هذا العدد من

المعانى ينسب (على رغم تعدده) إلى أصل الوضع؛ ومن حقه أن يراعى جميعه فى توزيع الحقول المعجمية، وفى مبدأ المناسبة بين الألفاظ المفردة، ثم فى ترتيب شرح مواد المعجم أيضا. فالمعنيى المفرد معجميا كان أم وظيفيا من شأنه أن يقبل التعدد والاحتمال، ثم لا يذهب هذا الاحتمال إلا بوضع الكلمة المفردة فى سياق ذى قرينة تدل على خصوص المعنى المراد.

من المعروف أن افتقاد المناسبة المعجمية يفسد المعنى كما مر. ولكن هناك ظاهرة أسلوبية تحول (مع عدم المناسبة) دون فساد المعنى، وتلك هى ظاهرة "النقل" التى سبقت الإشارة إليها، والتنبيه على أن البلاغيين كانو أكثر احتفاء بها من النحاة. لقد وضع البلاغيون للنقل قاعدة مطردة يتحول الكلام بحسبها من الحقيقة إلى المجاز. ولقد عرّف البلاغيون المجاز كما مر، وسموا النقل مجازا أى جوازا من نقطة إلى أخرى (وهذا هو المقصود بالنقل أيضا).

نقف عند هذا الحد وقفة تأمل فى طبيعة النظام فى عمومه، ثم نحاول بعد ذلك أن نستخرج من هذا التأمل صدق الدعوى التى ادعيناها أن المعجم نظام، وليس مجرد رصيد من الألفاظ المفردة. فمن شأن كل نظام أن يقوم على أساس نوعين من أنواع العلاقات الكبرى هما: علاقات اتفاق (بين عناصر النظام) وعلاقات اختلاف (أى فروق) بين هذه العناصر. فأما علاقات الاتفاق فإنها تعين على التبويب (أى وضع العناصر المتشابهة فى مجموعات)، وأما العلاقات الفارقة فإنها تعين على تمايز هذه المجموعات كل منها عن الأخرى. وباستعمال الاتفاقات والفروق يمكن أن يتحقق النظام، ويمكن عندئذ تجريد الأقسام والاصطلاح لها. وهكذا يمكن تلخيص فكرة النظام بأنه بناء من العلاقات والتجريدات المعبرة عن هذه العلاقات.

فإذا نظرنا إلى المعجم فى ضوء هذه الحقائق ادركنا ما له من طابع النظام وأن هذا النظام يبدو على النحو التالى:



هذه العناصر التى يتكون منها نظام المعجم يتفاعل بعضها مع بعض، كما أن نظام المعجم ذاته يتكافل مع النظم اللغوية الأخرى (الأصوات والصرف والنحو) فى سبيل إنتاج النص اللغوى. والمعروف أن الوصول إلى المناسبة المعجمية فى الاستعمال يتطلب وجود الحقول المعجمية، وهذه الحقول تقوم على العلاقات بنوعيها بين المفردات. وبهذا يتضح أن المعجم نظام وليس رصيدا من المفردات.

فإذا سلمنا بأن المعجم نظام ذو علاقات بين مكوناته كان لزاما علينا أن نبين طبيعة هذه العلاقات وظروف قيامها بين عناصر السياق. فالعلاقات بين مفردات المعجم فى سياق النص إما أن تكون عرفية وإما عقلية وإما تخييلية. فالعلاقة العرفية بين عنصرى المعجم فى السياق أن يستعمل كلاهما بحسب أصل الوضع فيقال عنئذ إن بينهما مناسبة معجمية. فإذا قلنا : الماء سائل شفاف فقد ذكرنا كلا من عناصر الجملة وقصدنا به معناه الحقيقى. ولو أن المناسبة المعجمية لم تكن قائمة بين مفردات الجملة لكان الكلام غير مقبول لدى السامع، ولصح الحكم بفساد الكلام.

أما العلاقة العقلية فمدارها على المنطق الطبيعى غير الصورى ولا القياسى الذى يتجه الذهن إلى معناه عند ذكر كلمة "المنطق" حال إفرادها. والمقصود بالمنطق الطبيعى هو الذى يتمثل فى المقولات العشر التى هى: الجوهر والكم والكيف والزمان والمكان والإضافة والوضع والملك والفاعلية والقابلية. دعنا

نسلم بأن الكلمة ذات جوهر يتمثل فى نطقها أثناء الكلام، وذلك النطق هو المقصود بلفظ "الذكر" إذا سلمنا بهذا عرفنا أن الحذف علاقة تقوم بين الكلمة وبين القرينة الدالة على قصدها فى الاتصال على الرغم من ذكرها. وعنى هذا أن مقولة الجوهر هى الإطار المنطقى الطبيعى الذى يتم الحذف فى نطاقه. ولا حذف إلا بقرينة تدل على المعنى المقصود.

ومقولة الكم هى التى عبر عنها البلاغيون بلفظين من ألفاظ علاقات المجاز المرسل هما: الكلية والبعضية. كما عبروا عن مقولة الزمان بعبارتى ما كان وما يكون وعن المكان بعبارتى الحالية والمحلية، وعن الإضافة بالتضمين وعن الوضع باللزوم ... الخ . دعنا نسلم بأن الكلمة ذات جوهر يتمثل فى نطقها أثناء الكلام، وذلك النطق هو المقصود بلفظ "الذكر". إذا سلمنا بهذا عرفنا أن الحذف علاقة تقوم بين الكلمة وبين القرينة الدالة على قصدها فى الاتصال على الرغم من عدم ذكرها. وعنى هذا أن مقولة الجوهر هى الإطار المنطقى الطبيعى الذى يتم الحذف فى نطاقه. ولا حذف إلا بقرينة تدل على المعنى المقصود.

هذه هى علاقات المجاز المرسل، ولا يستغنى أى منها عن القرينة، إلا اللزوم فإنه إذا لم تقم معه قرينة على المعنى المراد خرج من دائرة المجاز المرسل إلى معنى الكناية.

تبقى معنا العلاقة التخييلية أو كما يسمونها "علاقة الشبه" أو "علاقة المشابهة". وتقوم هذه العلاقة بين طرفين هما المشبه والمشبه به. فإذا ذكر هذان الطرفان فذلك هو التشبيه، أما إذا حذف أحدهما فإن الحذف يؤدى إلى الاستعارة، فإن كان المحذوف هو المشبه فالاستعارة تصريحية وإن كان المحذوف هو المشبه به فالاستعارة مكنية.

وهكذا نرى أنه فيما عدا الأسلوب الحقيقى القائم على استعمال الكلمات بمعناها الأصلى الذى ينسب إلى أصل الوضع نجد أن العلاقتين العقلية والتخييلية تقومان على مبدأ العدول عن الأصل بواسطة "النقل" من المعنى الأصلى العرفى للكلمة إلى

معنى آخر عقلى أو تخييلى لعلاقة بين المعنيين يسمونها وجه الشبه، مع قرينة مانعة من فهم المعنى الأصلى لها طبيعة المفارقة (فى حالة المجاز والاستعارة) ومع عدم القرينة مطلقا (فى حالة الكناية) . دعنا نضرب مثلا للعلاقة والقرينة بقوله تعالى: "أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى" ؛ فالعلاقة (أو وجه الشبه) هنا هى الشبه القائم بين الشراء والاستبدال على إطلاقه، وكان من الممكن أن يقنع التركيب بالمعنى العرفى فيكون التعبير على صورة (أولئك الذين استبدلوا الضلالة بالهدى). ولكن إرادة المجاز أدت إلى حذف المشبه (وهو مطلق الاستبدال وإقامة المشبه به مقامه لما بينهما من علاقة (أى وجه شبه لأن فى كليهما استبدالا) فجاءت العبارة على صورة ما قالته الآية الكريمة. والقرينة الدالة على ما تم من إجراءات المجاز وعدم إرادة المعنى الحقيقى للفظ الشراء هى المفارقة المعجمية بين الشراء وبين الضلالة والهدى. فلا الضلالة تصلح أن تكون سلعة ولا الهدى يصلح أن يكون ثمنا. هذا هو شأن المجاز؛ أما الكناية فلا تستدعى القرينة.

بهذا يتضح أن المعجم يمثل واحدا من أنظمة اللغة التى تقوم على علاقات جامعة وأخرى فارقة، وتبدو هذه العلاقات بنوعيها من خلال الحقول المعجمية والاستصحاب للأصل والعدول عنه وأخيرًا أقول إنه لولا أن المعجم نظام ما استطاع طالب معنى الكلمة أن يحدد مكانها بين مداخل ألفاظه عند ما يتناول المعجم بيده أو قبل ذلك.

وضع المصطلح العربى
فى النحو والصرف

يقوم النشاط العلمى على الاستقراء وتصنيف الأقسام وتسميتها وبيان خصائصها ومسالكها، قد تحقق كل ذلك فى نشأة النحو العربى، أما التصنيف فقد بدأ مبكرا إذا قبلنا نبأ رسالة على بن أبى طالب إلى أبى الأسود الدؤلى التى يقول فيها: "الكلم اسم وفعل وحرف" ثم يقول بعد ذلك: "انح هذا النحو ياأبا الأسود". ولقد اشتمل هذا التصنيف على شئ من التمييز والتفرقة يمكن إدراكه فى اختيار المصطلحات الثلاثة: اسم وفعل وحرف. ففى لفظ الاسم دلالة على المسمى وفى لفظ الفعل دلالة على الحدث والزمن والحرف بمفهوم المخالفة لا يدل على مسمى ولا على حدث وزمن ولكن معناه العلائقى عام. وكان أبو الأسود نفسه قارئا معنيا يضبط النص القرآنى من حيث الإعراب لأن الخط العربى لزمن أبى الأسود كان يرمز للحروف الصحاح ولا يقيد الحركات. فلما قال أبو الأسود لكاتبه: "إذا رأيتنى أفتح فمى" جاء مصطلح الفتح ولما قال: "إذا رأيتنى أضم فمى" جاء مصطلح الضم الخ ثم سميت العلامات "الحركات" إشارة إلى حركات فم أبى الأسود على احتمال. وكان ذلك صورة أخرى من صور التصنيف الضرورى للنشاط العلمى. ثم تأتى رواية خطأ ابنة أبى الأسود فى الإعراب لتنسب إلى أبى الأسود إنشاء باب التعجب بواسطة إرشاد ابنته إلى صواب الجملة التى اخطأت فى نطقها. ولكن هذه التصنيفات والتسميات وقفت دون بيان الخصائص والمسالك، لأن هذا البيان لم يكن يعتمد على الاستقراء فقط وإنما كان بحاجة إلى نشاط عقلى من نوع آخر يعتمد على تجاوز ملاحظة المفردات إلى ملاحظة الجمل وإلى القدرة مع الملاحظة على الاستنباط والتجريد. وتلك قدرة لم تكن لدى أبى الأسود ولا لدى أصحابه من أمثال عبد الرحمن بن هرمز وميمون الأقرن وعنبسة الفيل.

واللغة مؤسسة اقتصادية الطابع،بمعنى أنها تصل بالقليل من الوسائل إلى الكثير من الغايات. ذلك أن اللغة تستطيع التعبير عما لا نهاية له من المعانى بوسائل قليلة العدد من المبانى، ففى العربية مثلا ثمانية وعشرون حرفا هجائيا وعدد محدود من الضمائر والإشارات والموصولات وعدد محدود من حروف الجر وحروف العطف والأدوات الأخرى وصورتان من صور تركيب الجملة إحداهما اسمية والأخرى فعلية ثم عدد من المفردات يضمه غلاف المعجم لا يكاد فى كمّه يتناسب مع لا نهائية المعانى التى يرجى له ان يعبر عنها.

من هنا كان على اللغة أن تستعمل وسيلتين من وسائل الاقتصاد اللغوى أولاهما تعدد المعنى للمبنى الواحد بحسب الوضع [1] والثانية تعدد المعنى بحسب مبدأ النقل [2] الذى هو وسيلة من وسائل النحو والبلاغة فى وقت معا.

أما تعدد المعنى بحسب الوضع فيصدق على العناصر النحوية كما يصدق على المفردات المعجمية. ولنا فى هذا الصدد أن ننظر إلى مثالين أحدهما من النحو والثانى من المعجم لنرى كيف تسخّر اللغة مبانيها للتعبير عن مختلف المعانى. المثال الأول هو "ما" التى يمكن أن تدل بحسب بيئتها فى السياق إما على النفى وإما على الشرط أو الموصولية أو الاستفهام أو المصدرية أو النكرة التامة أو الزيادة الخ والمثال الثانى هو الفعل "ضرب" الذى تتعدد معانيه بحسب السياق على النحو التالى:

١ ـ ضرب زيد عمرًا = وكزه	٢ ـ ضرب الله مثلاً = ذكره
٣ ـ ضرب لصديقه موعدا = حدده	٤ ـ ضرب له قبة = أقامها
٥ ـ ضرب عليه ضريبة = فرضها	٦ـ ضرب النقود = صاغها
٧ ـ ضرب ٥ × ٦ = حسبها	٨ ـ ضرب فى الأرض = سعى
٩ ـ ضرب أخماسا فى أسداس = تحير	١٠ ـ ضرب الجرس = دقّه

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها.
(٢) نفسه.

وأما تعدد المعنى بحسب النقل فمنه ما يسمى تأويل الجامد بالمشتق ومنه استعمال بعض الأفعال نواسخ كالأدوات وتجريدها من معنى الحدث ومن ثم عدم استعمال المصدر منها كظل وبات واضحى وأمسىْ وزال أما كان وبرح فقد استعمل منهما اسم الفاعل والمصدر نحو "وكونك إياه عليك يسير" وقول عنترة "وخلا الذباب بها فليس ببارح غردا" وقول سعد بن مالك "من صد عن نيرانها فأنا بن قيس لابراح" أى لا أبرح أى لا أزال ابن قيس الشجاع ومن النقل استعمال المصدر ظرفا ونائبا عن فعله ونقل المبهامات إلى الظرفية وتسميتها ظروفا كالأعداد والأوقات والجهات وكالإشارات المكانية كهنا وكنقل الموصولات العامة وهى من وما وأى إلى الشرط والاستفهام. بل إن هذه الظاهرة (ظاهرة النقل) تتجاوز النحو إلى البلاغة فالمجاز بحكم التعريف: "نقل اللفظ من معناه الأصلى إلى معنى آخر ليس له لوجود علاقة بين المعنيين مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلى" بل إن ذلك ملحوظ فى التصرفات الأسلوبية غير المقعدة مثل التضمين وحكاية الصوت للمعنى الخ. كل أولئك يعد من قبيل تعدد المعنى للمبنى الواحد بواسطة النقل سواء كان المعنى نحويا أم دلاليا أسلوبيا.

هذا ما أقصده بالطابع الاقتصادى للغة . ومن شأن تعدد المعنى على هذا النحو حين يراه المرء لأول وهلة أن يتحدى التفكير وبخاصة إذا أضيف إليه تعدد إحتمالات الصيغة النحوية. فالمصدر مثلاً قد يضاف إلى فاعله أو مفعوله، والنعت بعد المتضايفين قد يصلح لأىّ منهما، والمعطوف بعدهما قد يعطف على أيهما، وهكذا مما يجعل المعنى بحاجة إلى قرينة من خارج الجملة فإذا قرأنا قوله تعالى: ﴿ وَدَعْ أَذَنهُمْ ﴾ (الأحزاب الآية: ٤٨) لم يدر السامع من مجرد نص الجملة من الذى كان يؤذى الآخر حتى نقرأ كتب السيرة، وإذا قلت "عجبت لمعلمة اللغة العربية لم يدر السامع" الموصوفة بصفة العربية أهى المعلمة أم اللغة. وإذا قلت: ذهبت إلى أبناء زيد وعمرو لم يدر السامع إلا بقرينة خارجية ما إذا كنت ذهبت إلى عمرو نفسه أم إلى أبناء عمرو. هذه نماذج من ظاهرة أوسع هى تعدد احتمالات التراكيب.

كان على الجيل الذى تلا أبا الأسود وأصحابه أن يواجه هذا التحدى فى اللغة ومعه تحد آخر أكبر منه تعقيدًا هو عدم اطراد الصياغة الصرفية والنحوية. فأما فى الصرف فقد وجدوا مثلاً أن المضارع والأمر من الأفعال لا يصاغان بطريقة مطردة وأن من ذلك مثلاً:

وعد - يعد - عد	قال - يقول - قل
رأى - يرى - ره	باع - يبيع - بع
وقى - يقى - ق	سأل - يسأل - سل
ضرب - يضرب - اضرب	رمى - يرمى - ارم

وهكذا يختلف مضارع عن مضارع كما يختلف أمر عن أمر، فلو أن النحاة حاولوا استخراج قواعد من هذه الأمثلة تحكم هذه الصياغة ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا. فماذا صنع النحاة؟ تنبهوا إلى أن السر فى اختلاف مضارع عن مضارع أو أمر عن أمر إنما يعود إلى أن الحروف التى تظهر فى الماضى مثلاً يغيب بعضها فى المضارع أو الأمر. فرأوا أن غياب هذه الحروف لا يلغيها من الحسبان وأنها إن غابت بالفعل فهى موجودة بالقوة. ثم جاء السؤال على النحو التالى: إذا كانت هذه الحروف موجود بالقوة فكيف تكون الكلمة مع وجودها؟ وكان الجواب: إذاً تكون "ق" مثلاً على صورة "اوْقِ" كما تكون "يقى" على صورة "يَوْقِى". وهكذا كان من الطبيعة أن يفكر النحاة فى استكشاف "أصل مجرد للكلمة".

وكان على النحاة أن يتناولوا كل ذلك تناولاً علميًا يصطنع ما أشرنا إليه من تصنيف وتمييز بين الأقسام وتسميتها وبيان خصائصها ومسالكها. ومع أن إرهاصات ذلك بدأت بعبارة على بن أبى طالب وإشارات أبى الأسود لا نستطيع أن ننسب إلى هذه الإرهاصات طابعًا علمياً محددًا. ولم تكن طبقة الفراء من أبى الأسود ورفاقه مؤهلة فيما يبدو لبناء صرح النحو وإنما كان هذا العمل من نصيب عبد الله بن أبى إسحاق مولى آل الحضرمى فهو الذى "بعج النحو ومد القياس وشرح العلل" [1].

---

(١) طبقات النحويين واللغويين للزبيدى ٣١.

وقبل أن نتناول عمل ابن أبى إسحق وتلاميذه من بعده يجدر بنا أن نلقى نظرة على طبيعة المصطلح العلمى وعلى الفرق بين المعنى اللغوى والمعنى الاصطلاحى. سبق منذ قليل أن نسبنا المعنى اللغوى إلى التعدد والاحتمال بالنسبة للمبنى المفرد إما بحكم الوضع وإما بحكم النقل. وقلنا إن المعنى اللغوى لا يتحدد للمبنى فى حالة إفراده وإنما يحدده السياق. أما المصطلح فيشبه اسم العلم فى الدلالة بالعرف والعهد على مفهوم معين [١]. إذ يراد بكل منها أن يدل على معين دلالة لا يشترك فيها معه غيره، فاسم العلم قد يكون له معنى لغوى فى العرف العام ولكن نقله إلى العلمية يبتعد به عن هذه الدلة اللغويةالعامة لاعتماده عندئذ على العهد الذهنى أو الذكرى. ذلك أن المحمدين كثيرون يستعصون على العد والاحصاء، ولكننى إذا ذكرت للسامع واحدا منهم فذلك إما أن يكون مقترنا بما يخصصه كأن يكون محمد قد ذكر من قبل فيكون معتمدا على عهد ذكرى أو أن أكون على علم بأن السامع يعرف المسمى كما أعرفه بمجرد ذكر اسمه أى أنه معهود ذهنيا بينى وبين السامع. هذا العهد عنصر جابر لتعدد المسمَّين بهذا الاسم. وربما كانت نسبة اسم العلم إلى طائفة المعارف النحوية مرتهنة بهذا القيد، شأنها شأن نسبة الضمائر إلى المعارف النحوية بقرينة العهد الحضورى فى التكلم والخطاب وقرينة المرجع وهو عهد ذكرى فى حالة الغيبة.

والمصطلح ينتمى إلى عرف خاص والعرف الخاص نوع من العهد الذهنى. وكما يتعدد المحمدون ويتعين أحدهم بالعهد يتعدد الفاعلون فيتعين أحدهم بالعرف الخاص [٢]. فالفاعل من مصطلحات النحو ومصطلحات المنطق وعلم الجريمة.

ولولا اختلاف العرف الخاص بالنسبة لهذه الحقول الثلاثة لأصبحت دلالة المصطلح ملبسة. فالفاعل فى عرف النحاة اسم مرفوع تقدمه فعل مبنى للمعلوم ودل على من فعل الفعل أو قام به الفعل (أى تحقق الفعل بواسطته)، وهو فى عرف

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية ١٦١.

(٢) انظر كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى عند مصطلح "الأمر" أو "البسط" أو "الحال" مثلا.

المناطقة ضد القابل، وفى عرف علم الجريمة من اقترف الجريمة. هكذا تختلف الدلالة اللغوية (فى العرف العام) عن الدلالة الاصطلاحية (ذات العرف الخاص) ومن ثم نجد السلف عندما يريدون تحديد معنى لفظ المصطلح يحددونه لغة واصطلاحًا. على أنه لا يلزم أن يؤخذ المصطلح من بين مفردات اللغة ولا أن يكون بتخصيص الدلالة العرفية العامة. فللباحث أن يرتجل المصطلح أو يحول دلالته تحويلا تاما لا بمجرد التخصيص، وقد عرف السلف ذلك وعملوا به ـ يقول الجاحظ: "ولأن كبار المتكلمين ورؤساء الناظرين كانوا فوق أكثر الخطباء وأبلغ من كثير من البلغاء: وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعانى، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له فى لغة العرب اسم، فصاروا بذلك سلفا لكل خلف، وقدوة لكل تابع، ولذلك قالوا العرض والجوهر، وأيس وليس، وفرقوا بين البطلان والتلاش، وذكروا الهذية والهوية والماهية وأشباه ذلك. وكما وضع الخليل بن أحمد لأوزان القصيد وقصار الأرجاز ألقابا لم تكن العرب تتعارف تلك الأعاريض بتلك الألقاب، وتلك الأوزان بتلك الأسماء، وكما ذكر الطويل والبسيط، والمديد والوافر والكامل، وأشباه ذلك، وكما ذكر الأوتاد والأسباب والخرم والزحاف"[1]. والمفاهيم الرياضية كثيرا ما تستغنى بالرموز عن الكلمات وأشهر دليل على ذلك الاصطلاح برمزى "س" و "ص" للكمية المجهولة. ولا مشاحة فى الاصطلاح.

وينبغى للمصطلح فى حدود الفرع العلمى الواحد ألا يتعدد مدلوله، وإلا دخل الضيم على دلالته الاصطلاحية ففقدت ما يراد لها من الدقة والتحديد واصبح أشبه بالدلالة اللغوية ذات العرف العام. لهذا أزعم أن فى صنيع النحاة بعض التجاوز عند إطلاق مصطلح "المفرد" وإرادة عدد من المعانى به فى حدود المادة العلمية الواحدة. فالمفرد فى كلامهم عن الأصوات غير المشدّد وفى كلامهم عن الصرف ما ليس مثنى ولا جمعا وفى باب الابتداء ما ليس جملة ولا شبه جملة وفى باب النداء ما

(١) البيان والتبين ١/ ١٥٣.

ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف وفى كلامهم عن السياق ما ليس منظوما فى تركيب لغوى فهذه خمسة معان للفظ واحد يراد له أن يدل دلالة اصطلاحية محددة. ومع ذلك لو طلبت إلى مخاطبك أن يعرّف "المفرد" لأصبته بالحيرة أىَّ واحد من هذه المعانى يختار، ولطالبك فى النهاية أن تمدّه بالأمارات الدالة على قصدك بواسطة تحديد إحدى البيئات الخمس التى يرد فيها مصطلح الفرد.

وثمة تجاوز آخر فى استعمال مصطلح "الجامد"فى عرف الصرفيين فالجامد من الأسماء عندهم ما لم يؤخذ من غيره [1]، وذلك كأسماء الأجناس الحسية والمعنوية كرجل وذكاء وأسد وشجاعة وعكسه المشتق الذى يؤخذ من أصل اشتقاق كالصفات الخمس وأسماء الزمان والمكان والآلة. ولكن الجامد من الأفعال ما جاء فى صورة واحدة كعسى وليس أو لازم صورة واحدة كهَبْ وتعلَم، وعكسه المتصرف تامّ التصرف أو ناقص التصرف. فلو أن ممتحنا سأل طلابه أن يعرّفوا الجامد فقال بعضهم : ما لم يؤخذ من غيره، وقال البعض الآخر: ما لزم صورة واحدة لاتجه اللوم إلى طريقة السؤال، ووجب النجاح لفريقى الطلاب.

وهناك تجاوز ثالث بالنسبة لمصطلح الصفة فى استعمال النحاة أيضا. فهذا المصطلح يرادف النعت فى الإعراب ويرادف الوصف فى الصسرف أى يفهم منه فى الصرف الصفات الخمس، واختلاف القصد للمصطلح الواحد هو موضع الاعتراض. ومن الخير أن نحافظ فى الإعراب على استعمال النعت وهو مصطلح كوفى الأصل [2] وأن نكف عن استعمال الصفة وهى المصطلح البصرى والمقابل.

وعكس ذلك قائم فى المصطلح النحوى هو اتحاد المفهوم وتعدد الاصطلاح فى الدلالة عليه وهو عيب فى استعمال المصطلح يجعل الظاهرة الواحدة كأنها عدة ظواهر ويطمس جهات الاتفاق بين أمثلتها المتعددة. من ذلك ما يصادفنا فى أبواب النحو من عبارات مثل:

---

(١) شذا العرف للحملاوى ٤٣.
(٢) الأصول لصاحب البحث ٤٠.

ينوب عن كذا ـ يسد مسد كذا ـ يغنى عن كذا ـ عوض عن كذا ـ مؤول بكذا ـ حل محل كذا بمنزلة كذا ـ مشبه بكذا ـ محول عن كذا ـ مضمن معنى كذا ـ منقول عن كذا، إلخ.

فالعبارات التالية شهيرة على ألسنة النحويين والمعربيين:

١ ـ حروف الجر ينوب بعضها عن بعض.

٢ ـ ينوب مفعول به عن فاعل.

٣ ـ كلّ وبعض ينوبان عن المفعول المطلق.

٤ ـ فاعل سد مسد الخبر.

٥ ـ حال سدت مسد الخبر.

٦ ـ أن ومابعدها سدت مسد مفعولى ظن.

٧ ـ تَرَكَ أغنى عن وَدَعَ.

٨ ـ التنوين للعوض.

٩ ـ جامد مؤول بالمشتق.

١٠ ـ يا النداء حلت محل أدعو.

١١ ـ ما نافيه بمنزلة ليس.

١٢ ـ منصوب التعجب مشبه بالمفعول به.

١٣ ـ التمييز محول عن الفاعل أو المفعول به.

١٤ ـ ضمّن معنى القول دون حروفه.

وكان يمكن على سبيل المثال أن يستعمل يف الدلالة على كل مفردات هذه الظاهرة مصطلح "الإنابة" أو "المعاقبة" أو "الإغناء" أو نحو ذلك وأن يكتفى به عن هذا الحشد من الألفاظ ما دامت الظاهرة واحدة فى طابعها الذى هو حلول عنصر محل عنصر آخر. أليس هذا التعدد فى المصطلح مسئولاً عن بعض ما ينسب زورًا إلى بنية النحو العربى من الصعوبة؟

يتضح مما تقدم أن جيل القراء من أمثال أبى الأسود واصحابه كان إرهاصا بنشأة النحو ولم يكن منشئا للنحو. إن نشأة النحو إنما كانت على يدى عبد الله ابن

أبى إسحق الحضرمى. كان عبد الله أيضا قارئا، ولكن يبدو أن مجتمع البصرة على عهده كان أكثر نضجا مما كان عليه فى عهد أبى الأسود، بمعنى أن البصرة أظلت مجتمعا متعدد الأعراق منفتحا على مختلف الثقافات التى تعتمد فى تفاعلها على استعمال المصطلحات فلابد أن يقتنع الحضرمى بقيمة المصطلحات فى تناول الأفكار. وهكذا دلف أبن أبى إسحق إلى ساحة النحو وله إلمام بما ينبغى أن يكون فى يده من سلاح. وكانت النتيجة ما سبقت الإشارة إليه من إنه: "بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل" (١). فعل ذلك فى حدود ما يفعله الطلائع فى كل مجال، أى أنه لا ينبغى لنا أن ننسب إلى الحضرمى ذلك النحو المكتمل التفاصيل والذى نعرفه فى يومنا هذا. يقول ابن سلام (٢): "سمعت أبى يسأل يونس عن ابن إبى إسحق وعلمه، فقال: هو والبحر سواء، أى هو الغاية. قال: فأين علمه من علم الناس اليوم؟ قال: لو لم يكن (٣) فى الناس اليوم أحد لا يعلم إلا علمه يومئذ لضحك منه، ولـو كـان فيهم من له ذهنه ونفاذه، ونظر نظره لكان أعلم الناس" ونستطيع فى هذه الحدود أن نتصور طبيعة الجهد الذى بذله الحضرمى فى إنشاء بذرة منهج للنحاة يستطيعون من خلاله أن يبنوا هذا الصرح الشامخ من صروح الفكر الإنسانى.

أما أن الحضرمى بعج النحو فمعناه أنه أضاف إلى ما تركه أسلافه وأنه أنشأ للنحو هيكلا قوامه نسبة الفروع إلى الأصول وإنشاء القواعد العامة فى صورتها المبدئية وهى القواعد التى يمكن أن تعرف بأصول القواعد وكان الحضرمى غيورا على قواعده يبغى طردها ولا يرى للفصحاء من ذوى السليقة حق مخالفتها ولا الترخص والتوسع فى رعايتها. يشهد على ذلك ما يروى عن موقفه من بعض ما قاله الفرزدق. وأما عن مدّ القياس فإن مما يتضح من شأنه مع الفرزدق أن قياسه كان قياس أنماط لا قياس أحكام وأن قياس الأحكام الذى نعرفه الان فى أصول النحو تطور لابد أن يكون من عمل تلاميذ الحضرمى.

---

(١) طبقات النحويين واللغويين للزبيدى ٣١.

(٢) نفسه.

(٣) صوابه: لو كان فى الناس... .

فإذا كان الأمر كذلك فإن العلل التى يقال إن الحضرمى شرحها ليست هى التى نعدها الآن ركنا من أركان القياس تدور مع المعلول وجودا وعدما، بل هى من قبيل ما أشار إليه الخليل إذ قال [1]: "إن العرب نطقت على سجينها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام فى عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها. وعللت بما عندى أنه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذى التمست، وإن يكن هناك غير ما ذكرت، فالذى ذكرته محتمل أنه علة .... فإن سنح لغيرى علة لما عللته من النحو هى أليق مما ذكرت بالمعلول فليأت بها".

فإذا كان الخليل يرى أن ما يعلل به "محتمل أنه علة" فما بالك بعلل الحضرمى؟ أقرب شئ إلى الظن أن علل الحضرمى كانت مما يعرف باسم العلل الأوائل أى العلل التعليمية مما يجاب به عن أسئلة من نوع: "لم رفع هذا؟" فتكون العلة: "لأنه فاعل" . أو لعل بعضها كان إجابة عن سؤال يقول: "ولم يرفع الفاعل" وهو ما يعرف باسم العلل الثوانى. ويفهم من قول الخليل السابق أن التعليل الذى هو ركن من أركان القياس (قياس الأحكام) لم يصبه الضبط ودقة التنظير إلا فى زمن لاحق ولزمن الحضرمى من باب أولى.

ومما ينسب إلى الحضرمى أنه فرَّق منذ وقت مبكر بين الصناعة والمعرفة، أى بين العربية واللغة، أو بعبارة أخرى: بين النحو وفقه اللغة. فالصناعات (ومنها النحو) تقوم على الاستقراء الناقص لنماذج من موضوع البحث، وكانت هذه النماذج بالنسبة للنحو تعرف باسم "المسموع". وعند الوصول إلى نتائج الملاحظة للمسموع يفترض صدق هذه النتائج على غير ما سمع من كلام العرب من خلال قياس غير المسموع على المسموع وهذا معنى أن الحضرمى "مدّ القياس". أما المعرفة "والمقصود هنا فقه اللغة"فتقوم على الاستقراء التام. فأنت ترى فى المعجم جملة مفردات اللغة، وترى فى درس الدخيل كل الدخيل وفى درس الغريب كل الغريب وهلم جرا. عرف الحضرمى هذا الفرق، فقد سأله يونس بن حبيب عن

---

(١) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ٦٥.

"السويق" هل يقوله بعض العرب بالصاد؟ فقال: "نعم، عمرو بن تميم تقول ذلك". ثم أردف قوله: "وما تريد إلى هذا؟ عليك بحرف من اللغة يطرد وينقاس" [1]. يقصد: عليك بطلب علم النحو.

إذا أردنا أن نرى جهد خلفاء الحضرمى من أمثال عيسى بن عمر ويونس ابن حبيب والخليل بن أحمد وغيرهم فإن علينا أن نلتمس ذلك فى كتاب سيبويه فالذى فى كتاب سيبويه يعد جملة أفكار هؤلاء وهذا هو السر فى دعوى البعض أنه اجتمع على إنجاز كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنسانا [2]. وسّع خلفاء الحضرمى مفهوم الأصل والفرع فتناولوا أنواعا من التأصيل بعضها للألفاظ المستعملة وبعضها للصور المجردة. فأما تأصيل المستعمل فكان عندهم مرتبطا بالبساطة والإلصاق.

وكان البسيط عندهم يسمى "الأول". فالمذكر أصل والمؤنث فرع لأن للمؤنث علامة يعرف بها ولا يوجد مثلها فى المذكر، إذ يدل المذكر على التذكير بمبنى عدمى أو Zero morpheme كما يسمى فى اللسانيات والمفرد أصل المثنى لهذا السبب أيضا، والنكرة أصل المعرفة، والأسماء أصل الأفعال، وعلة كل ذلك هى التخفيف. يقول سيبويه [3]: "واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهى أشد تمكنا لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرف به". ويقول [4]: "واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث لأن المذكر أول" ويقول أيضا [5]: "واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هى الأولى". وفى هذا النوع من التأصيل ما يزال رأى الخليل أن العرب عرفت مواقع كلامها وقام فى عقولها علله ماثلا فى قول سيبويه: "واعلم أن النكرة أخف عليهم" و "أن المذكر أخف عليهم" الخ مع الإشارة بضمير الغائبين إلى الفصحاء. ولقد ظل النحاة ينسبون إلى

(١) طبقات النحويين واللغويين للزبيدى ٣٩.
(٢) الفهرست لابن النديم ٧٦ رواية عن ثعلب.
(٣) الكتاب ١/ ٢٢.
(٤) نفسه ١/ ٢٢.
(٥) الكتاب ١/ ٢٠.

العرب المعرفة بعلل ما تقوله ويرون لهذا السبب أن العرب أمة حكيمة [1]، ثم يستخرجون دلائل حكمتها من دقائق لغتها "وليس شئ مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها" [2].

نصل عند هذا الحد إلى ما أصَّله النحاة من أصول كان الغرض منها الوصول إلى طرد اللغة من خلال نظام مجرد مفارق للاستعمال بعد أن عز تحقيق الطرد فى المستعمل كما سبقت الإشارة.

سبق عند الكلام عن غياب بعض حروف المضارع والأمر مثل "يقى" و "قِ" أن قلت إنه كان من الطبيعة أن يفكر النحاة فى استكشاف أصل مجرد للكلمة. وإنما قلت بالاستكشاف لا بالاختراع لأن قرائن هذا الأصل قائمة لا يمكن تجاهلها. فإذا أخذنا "قِ" مثلا وهى أكثر الأمثلة خضوعا لغياب الحروف أمكن أن نكتشف أول حروفها فى الماضى "وَقَى" وآخر حروفها عند إسناد هذا الماضى إلى التاء كما فى "وَقَيْتُ" وفى مصدرها "وِقَايَة" وعند إسناد "قِ" إلى ألف الاثنين "قِيَا" وهلم جرا. وهكذا نصل إلى أن "قِ" أصلها "اوْقِ" بالبناء على حذف حرف العلة وقد اصطلح النحاة على تسمية ذلك "أصل الوضع" وهكذا كان لكل كلمة فى اللغة أصل وضعها دون جدال حول الواضع وما إذا كان ذلك بالتوقيف أو الاصطلاح. وعند إنشاء العلاقة بين أصل الوضع وفروعه جاءمصطلحان آخران هما العدول والرد. وحين أرادوا الكشف عن طرق للعدول جاءوا بمصطلحات الإعلال والإبدال والنقل والقلب والحذف، وعندما فكروا فى وسائل للرد قالوا إن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها وكذلك الجدول الإسنادى والمنثور إلا شتقاقى. فحين اختبرنا أصل الفعل "ق" لجأنا إلى جدول الإسناد فوجدنا الواو فى "وَقَى" ووجدنا الواو والياء معًا فى "وَقَيْتُ" ووجدنا الياء فى "قِيَا" أيضا. أما المقصود بالمنثور الاشتقاقى فيوضحه وجود الياء فى "وقاية" كما يوضح رواية الألف فى "قال" ظهور الواو فى "قَوْل" و "أَقْوَال" و "قَوَّال" من مشتقات المادة نفسها مما يوضح قيمة هذا المنثور

---

(١) الخصائص لابن جنى.
(٢) الكتاب ١/ ٣٢.

الاشتقاقى فى رد الفرع إلى الأصل. وكل ذلك إذا وقع العدول عن الأصل. أما إذا كان الأصل مستصحبا كما فى "ضرب" فلا عدول ولا رد.

والأصل الثانى الذى كشف النحاة عنه هو أصل الاشتقاق. ولم يتفق النحاة على خصوص هذا الأصل وإن اتفقوا على ضرورة التأصيل له. فأما البصريون فقد رأوا أن أصل الاشتقاق هو المصدر لبساطته لأنه اسم الحدث والحدث جزءُ معنى الفعل ولكن الكوفيين لم يهتموا لبساطة المعنى وإنما اعتدّوا ببساطة المبنى وكان أبسط المبانى فى نظرهم الفعل الماضى الثلاثى المسند إلى المفرد الغائب فجعلوه أصل الاشتقاق. ونذكر هنا أن مبدأ البساطة نفسه هو الذى جعل سيبويه يصطلح لبعض المستعمل بلفظ "أول" وكأنه يجعله أصلا لما كان ثانيا بالنسبة له كالنكرة بالنسبة للمعرفة مما يشير إلى أن مقياس الأصالة فى هذا المجال كان البساطة. والخليل بصرى إذا تكلم فى النحو جعل المصدر أصلا للاشتقاق تمشيا مع رأى نحاة بلده. ولكنه عندما وضع كتاب العين رتبه بحسب الحروف الثلاثة المشتركة فى المنثور الاشتقاقى أى فيما نعرفه بأسم مفردات المادة الاشتقاقية وهو حروف ثلاثة ذات رتبة محفوظة وهى منفصلة فلا تنطق كما تنطق الكلمات ولا معنى لها إلا أنها تلخص العلاقة بين مفردات المادة الاشتقاقية. وذلك هو الأصل الذى كشف عنه الخليل ولكنه جعله رهين كتاب العين.

ولقد تطلب العمل بأصلى الوضع والاشتقاق أن يقوم ما يسمى أصلّ الصيغة وقد تطلب استعمال أصل الصيغة اختراع ثلاثة مصطلحات للدلالة على حروف الصيغة وهى فاء الكلمة وعين الكملة ولام الكلمة. وهكذا سهل على النحاة أن يتكملوا عن معتل اللعين أو مضعّف اللام أو محذوف الفاء. وما دامت حروف الصيغة تخضع لطرق العدول عن الأصل بحسب ما تخضع له الكلمة التى على مثال هذه الصيغة فقد نشأ مصطلح الميزان الصرفى الذى يحتمل أن يختلف عن الصيغة على نحو ما يختلف الميزان فى كلمة "جاه" عن صيغتها. فالصيغة هنا "فَعْل" والميزان "عَفْل" لأن الكلمة من مادة (و ج ه)

فهى بمعنى الوجاهة، قال تعالى: ﴿وكان عند الله وجيها﴾. وكذلك تكون "قِ" على صيغة "افْعِلْ" ولكنها على وزن "عِ". وعندما يستصحب أصل الصيغة لا يكون ثمة فرق بين الصيغة والميزان كما فى "ضرب". وهكذا يعدّ الميزان الصرفى عدولا عن أصل الصيغة وبخاصة فى حالة القلب والحذف كما مر فى المثالين السابقين.

أما أصل القاعدة فمداره على الكثرة والغلبة ونسبية الاطِّراد ولقد سبق عند الكلام عن الحضرمى أن نسبنا إليه إنشاء القواعد العامة التى يمكن أن تسمى أصولَ القواعد. هذه القواعد ربما تعارضها قواعد أخرى فرعية تعمد فى معارضتها لها والعدول بها عنها على تحقيق أمن اللبس معها ـ ذلك أن أكبر وظائف اللغة أنها وسيلة إبلاغ، والإبلاغ بحاجة إلى الوضوح. والوضوح أهم من المحافظة على شكلية التركيب. وقد اصطلح النحاة على تسمية نجاح الإبلاغ بمصطلح "الإفادة".

وقسم سيبوية التركيب اللغوى من حيث الصورة بين الاستقامة والإحالة كما قسم الكلام من جهة الإفادة إلى حَسَن وقبيح وكَذِب. يقول سيبويه [1]: "الكلام منه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، ومحال كذب". ثم يضرب مثلا للمحال بقوله: أتيتك غداً وللمستقيم الكذب بقوله: حملت الجبل وللمستقيم القبيح بقوله: قد زيدًا رأيت وللمحال الكذب بقوله: سوف أشرب ماء البحر [2]. وحين وجد النحاة أن الإفادة قد تتحقق من بعض النصوص مع مخالفتها لما تحكم به القاعدة كان عليهم أن يُرخِّصوا بجواز القياس على هذه النصوص فأنشأوا قواعد فرعية لا مبرر لها إلا أمن اللبس وتحقق الإفادة. وجعلوا هذه القواعد فروعًا على القواعد الأصلية بحيث تكون القواعد الفرعية عدولاً عن أصل القاعدة. وقد يكفينا ابن مالك مغبة

---

(١) الكتاب ١/ ٢٥ـ٢٦.

(٢) التركيب مستقيم من حيث الصورة وكان حقه أن يكون سوف البحر أشرب ماءه.

الإطناب فى التمثيل لهذه الظاهرة بأسلوب منثور بأن نشير إلى ذلك بأبيات من الألفية تختصر الإشارة إلى أصل القاعدة وفروعها يقول ابن مالك:

١ - ولا يكون اسم زمان خبرا ... عن جثة وإن يفيد فأخبرا

٢ - ولا يجوز الابتداء بالنكرة ... ما لم تفد كعند زيد نمرة

٣ - والأصل فى الأخبار أن تؤخرا ... وجوزوا التقديم إذا لا ضررا

٤ - وشاع فى ذا الباب إسقاط الخبر ... إذا المراد مع سقوطه ظهر

٥ - والحذف فى نعم الفتاة أستحسنوا ... لأن قصد الجنس فيه بيّن

٦ - وما بإلا أو بإنما انحصر ... أخّر وقد يسبق إن قصد ظهر

٧ - فى باب ظن وأرى المنع اشتهر ... ولا أرى منعا إذا القصد ظهر

٨ - وحذف ما منه تعجبت استبح ... إن كان بعد الحذف معناه يضح

٩ - وإن يقدم مشعر به كفى ... كالعلم نعم المقتنى والمقتفى

١٠ - وربما اسقطت الهمزة إن ... كان خفا المعنى بحذفها أُمن

وقد يكون العدول عن أصل القاعدة إلى قاعدة فرعية راجعا إلى سبب تركيبى كما يتضح أيضا من النصوص الألفية التالية:

١١ - أىّ كذا وأعربت ما لم تصف ... وصدر وصلها ضمير انحذف

١٢ - وقد يبيح الفصل ترك التاء فى ... نحو أتى القاضى بنت الواقف

١٣ - وقد يجاء بخلاف الأصل ... وقد يجى المفعول حتما قد يرى

١٤ - ويلزم الأصل لموجب عرا ... وترك هذا الأصل قبل الفعل

١٥ - ولا تجز حالا من المضاف له ... إلا إذا اقتضى المضاف عمله

أو كان جزء ماله أحنيفا ... أو مثل جزئه فلا تحيفا

١٦ ـ ووصل أل بذا المضاف مغتفر — إن وصلت بالثان كالجعد الشعر
أو بالذى له أضيف الثانى — كزيد الضارب رأس الجانى

تلك هى الحال بالنسبة لقواعد رصف الكلام. وهناك قواعد تتصل بمواقع معينة من الكلام وقواعد أخرى للتصريف، ولكل نوع من هذه القواعد طابعه وطبيعته. ومن قواعد المواقع ما يخرق قاعدة عامة أو يعدل بها عن أصل لولاها لكان مستصحبا. فقاعدة الوقف بالسكون تحُول دون تطبيق قاعدة الإعراب وقاعدة الكسر لالتقاء الساكنين تحول دون أصل السكون والاستصحاب فلولا هذه القاعدة لوقع استصحاب السكون وقاعدة الإدغام تحول دون أصل الفك والإظهار وذلك هو الأصل وقاعدة الإعلال أو الإبدال تحول دون استصحاب الأصل. وكل هذه القواعد يرتبط بموقع من الكلام يتحقق فيه ومن خلاله ومن ثم أُفضِّل أن أطلق على هذا النوع من القواعد "القواعد الموقعية".

٨ ـ بقى من أصول النحاة أصل القياس. وليس المقصود بالقياس هنا انتحاء كلام العرب وقياس أنماط تراكيبهم كالذى سبقت نسبته إلى ابن أبى إسحق الحضرمى، وإنما المقصود قياس حكم شئ على حكم شئ آخر لعلة تجمع بينهما كقياس إعراب المضارع على إعراب اسم الفاعل لما بينهما من شبه (أو قل لمضارعة الفعل اسمَ الفاعل فى تقلبه على المعانى المختلفة). ولقد جعل النحاة للقياس أركانا أربعة هى: المقيس عليه (أوأصل القياس)، والمقيس، والعلة، ثم الحكم الحادث نتيجة القياس. فالقياس هنا ليس صياغة جملة على نمط ما قاله الفصحاء وإنما هو حمل المقيس على المقيس عليه فى الحكم بعلة. وليس أصل القياس هنا صورة مجردة كما كان أصل الوضع ولا تلخيصا لعلاقة فى المأخذ كما كان أصل الاشتقاق. وإنما هو عنصر لغوى قائم قيد التناول عرضةً للنطق ذا حكم نحوى يراد أن يحمل عليه عنصر آخر مقيس. فالفر ق بين أصل الوضع وأصل القياس هو التجريد وعدمه. والعلة فى هذا الموضع غير العلة كما صورها الخليل، لأن الخليل كان يتكلم عن علل كانت فى حدس العرب الفصحاء الناطقين باللغة وإن لم ينقل ذلك عنهم. فالعلة فى معرض القياس النحوى تدور مع الحكم وجودا وعدما وبهذا تختلف عن السبب

الذى لايتصف بالدور. فقد يوجد السبب ولا يوجد المسبب لمانع يحول دون وجوده، أما العلة فإن وجدت وجد المعلول والعكس صحيح. وإذا كانت علل الخليل محتملةّ الصدق غير قطعية فهى فى الأغلب الأعم من قبيل السبب لا من قبيل العلة.

مرة أخرى نشير إلى كتاب سيبويه بوصفه ممثلا لجهود النحاة ومستودَعا لآرائهم ومواقفهم من هذا الإطار الفكرى الذى لم يكن للبيئة العربية عهد به. إنه من يتأمل كتاب سيبويه يَرِدْ على باله عدد من الخواطر التى لا تقف عن المصطلح فقط وإنما تتنال معه مدلولات المصطلحات والإجابة على دعوى انتفاع النحو العربى بأفكار نحوية أجنبية. دعنا أولا نجب عن قضية المصطلح ثم نعرّج فى نهاية الأمر على قضية الأثر الأجنبى فى النحو العربى:

على الرغم من العبارات الفضفاضة التى استعملها سيبويه فى عنونة أبواب كتابه فلا تكاد عبارة منها تحدد مدلول الباب تحديدا واضحا [١]. يمكن لنا أن نظفر فى كتاب سيبوية بمنظور واضح للمصطلح العربى فى عهده. من عبارات سيبويه فى عناوين أبوابه مثلا قوله [٢]: "هذا باب الفاعل الذى لم يتعده فعله إلى مفعول والمفعول الذى لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر، والفاعل والمفعول فى هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل ، لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل". ألا ترى أنه وإن ترهلت عبارته قد ذكر الفاعل والفعل والمفعول والتعدية وهى من المصطلحات الباقية إلى يومنا هذا؟ أولا ترى أن ذلك نموذج لما تشتمل عليه عباراته المشابهة من مصطلحات ما تزال سائدة فى زماننا؟ لقد تأملت فهرس الكتاب فى نهاية جزئه الأخير لأنظر المصطلحات التى استعملها سيبوية فخطر لى أن أصنف هذه المصطلحات أصنافا يقع بعض منها فى نطاق دراسة أصوات اللغة ويقع بعض مها فى نطاق الصرف وبعض ثالث فى نطاق

---

(١) يرى الأستاذ على النجدى ناصف أن مصطلحات سيبويه لم تكن ثابتة مستقرة (انظر: سيبويه أمام النحاة: ١٦٦ وما بعدها).

(٢) الكتاب ١/ ٣٣.

النحو، فوجدت مصطلحات الكتاب فى جملتها لا تختلف عما نستعمله فى أيامنا هذه . وفيما يلى طائفة من كل نوع.

أولاً: مصطلحات من دراسة الأصوات:

ألقاب الإعراب ـ حركات البناء ـ الإدغام ـ التضعيف ـ الإمالة ـ الوقف ـ الإشباع ـ الحروف المتقاربة ـ التقاء الساكنين ـ الجوار ـ الزوائد ـ الزيادة ـ اللحاق ـ الإبدال ـ الترخيم ـ التصغير ـ الاعتلال ـ القلب ـ النون الثقيلة ـ النون الخفيفة ـ وغير ذلك.

ثانياً: مصطلحات صرفية:

الأبنية ـ المصدر ـ الفعل ـ الاسم ـ الحدث ـ الظرف ـ الحين ـ اسم الفاعل ـ اسم المفعول ـ الصفة المشبهة ـ الوصف ـ الصفة ـ الماضى ـ المضارع ـ الأمر ـ التصريف ـ التصرُّف ـ العجمة ـ التمكين ـ النكرة ـ المعرفة ـ الموصول ـ الوصل ـ الإفراد ـ التثنية ـ الجمع ـ المنقوص ـ الممدود ـ التكسير ـ الاشتقاق ـ الأصل ـ الفرع ـ الخ.

ثالثاً: مصطلحات نحوية:

الحسن ـ القبح ـ القياس ـ الحمل ـ النظير ـ الوجه ـ العامل ـ الإعمال ـ الإلغاء ـ الإظهار ـ الاطِّراد ـ الشذوذ ـ الاستخفاف ـ الإيجاز ـ الاختصار ـ الاستغناء ـ الإسناد ـ المسند إليه ـ المسند ـ المبتدأ ـ الخبر ـ الفاعل ـ المفعول ـ التعدية ـ العلاج ـ الاستفهام ـ الأمر ـ النهى ـ الدعاء ـ النداء ـ الندبة ـ التحذير ـ المدح ـ الاختصاص ـ الحال ـ العطف ـ التوكيد ـ النعت ـ البدل ـ الاستثناء ـ الجزاء ـ الحكاية ـ الموضع ـ التقديم ـ ما ينصرف ـ ما لا ينصرف ـ أجرى مجرى غيره ـ نزّل منزلة غيره ـ الخ.

هذه مختارات من مصطلحات كتاب سيبويه مما أصبح عرفا خاصا لنحاة ذلك العصر وما يزال عرفا لنا فى أيامنا هذه يجرى استعماله للدلالة على مفاهيم علمية محددة فى إطار النحو، ولا ينبغى أن يشغلنا الطابع الفضفاض لعبارة سيبويه فى عناوين أبوابه عن وجود هذه المصطلحات المضبوطة فى ثنايا هذه العبارة الفضفاضة ذاتها.

أما دعوى انتفاع النحو العربى بالتراث النحو لأمم أخرى وهى ما خبّ فيه المستشرقون وأوضعوا فأشهر ما تردد من ذلك أن النحاة أخذوا عن اليونان. والمعروف أن بداية النحو لم تشهد تأثيرا للفكر اليونانى فى البيئة العربية إلا ما يروى من جدل فى مجال العقيدة فى البلاط الأموى بين يحيى الدمشقى ومن حضر من فقهاء المسلمين[1]. كان الفقهاء يسوقون حججهم بنصوص من القرآن والسنة فيعترض الدمشقى ومن معه على هذا الاستشهاد ويرد بالمنطق الصورى الأرسطى. ويقال إن المسلمين فى حرصهم على إجادة الجدل طلبوا منطق أرسطو فكان ذلك سببا فى نشأة الفِرَق وعلم الكلام فى نهاية الأمر. ولم نسمع أن أحدا من الذين أنشأوا النحو كان يستعمل منطق أرسطو ولا يعرف لغة اليونان بدءا بعلى بن أبى طالب وانتهاء بالخليل وسيبويه. أضف إلى ذلك أن عناصر بنية اللغة العربية تختلف اختلافا بينا عن بنية لغة اليونان فليس فى لغة اليونان إعراب ولا حرية رتبة ولا تثية ولا تخضع كلماتها لأوزان صرفية مطردة كالعربية وليس فيها تعدد لأنماط الجمل بين الاسمية والفعلية. "وإذا وازنا بين الاستدلالين المنطقى والنحوى أدركنا أن الاستدلال المنطقى لا يعتد بما يعتد به الاستدلال النحوى من أصل أو استصحاب أو استحسان أو عدم نظير، وأن الأدلة التى أطلق النحاة عليها أسماءً تذكرنا بمصطلحات المنطق كالعكس ونحوه ربما اختلف فهمها هنا عن فهمها هناك"[2].

نحن لا ننكر أن المتأخرين الذين جاءوا بعد عصر الترجمة التى تمت منذ أيام المأمون تأثروا إلى حد ما بالفكر اليونانى "وقد جاء هذا الأثر والنحو هيكل بنيوى كامل ومن شأن البنية أن تكون جامعة مانعة، ومن هنا اقتصر التأثير على الشروح والجدل فى المسائل، وهو تأثير لا يعنى المتقدمين ولا يعنى نشأة النحو على أى حال"[3].

---

(١) مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب (ديلاسى أوليرى) ٢١٢. نقله إلى العربية صاحب البحث.

(٢) الأصول لصاحب البحث ٧١.

(٣) الأصول لصاحب البحث ١٨٢.

نود عند هذا الحد أن نتكلم فى مجالات تطبيق الأصل المجرد عند النحاة وهو الذى اصطلحوا على تسميته "أصل الوضع". تناول مفهوم أصل الوضع فى صناعة النحو عدة مجالات أولها الحرف المفرد ذو المخرج والصفة وثانيها الكلمة المعجمية ذات المعنى المفرد وثالثها صورة التركيب النحوى. "كان مدخل النحاة إلى إنشاء أصل وضع الحرف هو فكرة ذوق الحروف. وكان الغرض من هذه الفكرة فى البداية أن نختبر المخرج والصفات التى تحدد نطق الحرف فى حالة إفراده، والطريق إلى ذلك (كما حددها الخليل وسيبويه) أن تشكل الحرف بالسكون وتأتى به منطوقا بعد همزة مكسورة"[1]. وكان القصد من تذوق الحرف تحديد مخرجه وصفته لأغراض خدمة النص القرآنى. ثم كانت مطالب الأداء القرآنى هى التى لفتت النظر إلى ما يطرأ من اختلاف بين صورة نطق الحرف الواحد بحسب موقعه فى السياق، فكان لابد مع هذا الاختلاف وعدم الاطراد فى طريقة إخراج الحرف من القول بوجود "أصل وضع" للحرف وجعل النطق الناتج عن تذوق الحرف هو صورة الأصل ثم النظر إلى صور النطق الأخرى للحرف نفسه على أنها عدول عن هذا الأصل. فأصل وضع النون مثلا هو كونها لثوية أنفية مجهورة مرققة. وذلك ما يحكم به تذوقها إذ تنطق ساكنة بعد همزة مكسورة. غير أن النون تقع من السياق مواقع يتغير فيها نطقها فقد تنطق بضم الشفتين كما تنطق الميم كما فى "ينبغى" أو شفوية أسنانية كما فى "ينفع" أو تنطق بإخراج اللسان مفخمة كما فى "ينظر" أو لثوية أسنانية كما فى "أنت" أو "ينسى" أو تنطق راء مكررة كما فى "من رأى" أو لاما منحرفة كما فى "من لعب" أو تنطق فى الغار كما فى "ينجح" أو "ينشأ" وقد تئول إلى مجرد غنة كما فى "من يكن" أو تنطق فى الطبق كما فى "ينكر" أو تكون لهوية كما فى "ينقل". كل أولئك عدول عن أصل وضع النون وفروع لهذا الأصل اللثوى الذى كان عند ذوق الحرف.

وللمتكلم العادى حدس نفسى بأصل وضع الحرف يؤدى إلى الاعتقاد باستصاحبه عندما ينطق المتكلم الفروع وهو يعتقد أنه ينطق الأصل فلا فرق عنده

---

(١) نفسه ١١٦.

بين أصل وفرع. والكاتب فى هذا الحدس كالمتكلم يكتب الأصل والفروع بصورة واحدة وهذا ما يعتد به النظام الإملائى للكتابة أيضا سواء فى رسم الحَرْف أو فى تسميته باسم واحد لا يفرق به بين أصل وفرع أى أن النظام الكتابى الإملائى للغة العربية يعرف نونا واحدة ذات اسم واحد ورسم واحد مهما اختلفت مخارجها وصفاتها بحسب مواقعها فى السياق.

أما بالنسبة لأصل وضع الكلمة المفردة فليس للمتكلم حدس به. فإذا نطق المتكلم "باع" لم يفكر فيما جرده النحاة من أصل لها هو "بَيَعَ" وهو يعرف "قال" ولا يعتد بأصلها "قَوَلَ" ، لأن "باع" و "قال" عنده هما أصل القياس الذى هو معنىّ به أما "بَيَع" و"قَوَلَ" فالمعنىّ بهما هو النحاة فقط. معنى ذلك أن المتكلم إذا ارتجل لفظا ثلاثيا أجوف معتل العين قاسه على "باع" و "قال" ولم يقسه على أصل وضعهما. ومن هنا يغيب الأصل عن حدسه ويحضر فيه الفرع الذى هو بدوره أصل القياس. ولا حاجة بنا هنا إلى شرح الطريقة التى وصل بها النحاة إلى أصل وضع الكلمة لأن شرح ذلك قد سبق.

وبالنسبة لأصل وضع الجملة رأى النحاة أن للجملة ركنين وأن الأصل هو ذكر هذين الركنين، وهذان الركنان فى الجملة الأسمية هما المبتدأ والخبر، وهما فى الجملة الفعلية الفعل ومرفوعه من فاعل أو نائب فاعل. والعدول عن الأصل يتم بطريق الاستتار لضمير الرفع فاعلا أو نائب فاعل وبطريق الحذف لغير ذلك من أركان الجملة. وينسب الحذف أيضا إلى غير الركنين من مكونات الجملة كالأدوات والفضلات، ولكن الحكم بالحذف هنا يقوم على أساس سياقى عام لبناء المعنى وليس على أساس صناعة النحو. ففى قوله تعالى ﴿ **وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ** ﴾ (الشعراء الآية: ٢٢)لا نجد فى الصناعة ما يحتّم تقدير همزة استفهام فى صدر الجملة ولكن المعنى الدلالى العام يحتم ذلك. ويقال مثل ذلك فى قوله تعالى: ﴿ **قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي** ﴾ (سورة البقرة الآية: ١٢٤)بحكم ما يتلوه من جواب وقد يحذف المفعول حين يقتضيه معنى الفِعْل كما فى قوله تعالى: ﴿ **وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ**

﴿قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴿٢٣﴾ فَسَقَىٰ لَهُمَا﴾ (سورة القصص الآية: ٢٣ ـ ٢٤). فاقتضاء الفعل للمفعول هنا ليس بحسب صناعة النحو لأن المفعول فى عرف النحو فضلة وإنما اقتضاه من حيث المعنى الدلالى العام لأن السقى والذود والإصدار من مفردات العناية بقطعان الماشية فعلم بالدلالة العامة أن المفعول المحذوف مع الأفعال المذكورة فى هذه الآية هو من الماشية. وقد يتناول الحذف الموصوف إذا دل عليه دليل فى السياق العام للكلام كحذف الموصوف فى قوله تعالى: ﴿وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا﴾ (الصف الآية: ١٣). أى وتجارة أخرى تحبونها بدليل قوله قبل ذلك: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ﴾ (الصف الآية: ١٠). وقد تحذف الصفة إذا دل عليها دليل من هذا القبيل كما قاله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ (الكهف الآية: ٧٩). أى سفينة غير معيبة بدلالة قوله قبل ذلك: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ (الكهف الآية: ٧٩). وهذا الحذف لا يتوقف على صناعة نحوية وإنما يعود كما هو واضح إلى علاقات العناصر الدلالية فى النص، إذ يمكن لدليل الحذف أن يلتمس فى جملة أخرى والنحو معنىّ بالعلاقات فى داخل الجملة الواحدة كعلاقات الافتقار والاختصاص والمطابقة والمعاقبة والمناسبة والرتبة وعود الضمير والإضافة والتبعية والتفسير والاستثناء الخ. وكل أولئك مما اصطلح لتسميته فى عصور نشأة النحو.

وإذا كان المصطلح وسيلة الفكر فلا ينبغى أن نتوقع توقف العلماء عن صوغ المصطلحات الجديدة إلا إذا كفّوا عن التفكير وهو ما لن يكون. وآية ذلك أننا إذا قرأنا إنتاج النابهين من المتأخرين وجدنا لهم صياغات اصطلاحية لم يعرفها الأوائل. وحسبنا أن نرى ما صاغه ابن جنى[1]. من مصطلحات مثل الاشتقاق الأكبر والادغام الأصغر وكالتفريق بين الدلالة اللفظية والدلالة المعنوية للفعل (إذ يدل الفعل على الحدث لفظا وعلى الزمان صناعة وعلى الفاعل معنى) وكالفصل فى المعنى بين الكلام والقول وكبسط الكلام فى الاطراد والشذوذ وفى طبيعة العلة

---

(١) الخصائص.

النحوية وفى تخصيص العلل وتعارضها وكالقول فى تعارض السماع والقياس وفى أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب وكل أولئك أمور لم ترد على الفكر النحوى فى دور النشأة. ومن هذا القبيل أيضا ما نجده لدى عبد القاهر الجرجانى[1]. من تفريق بين النظم والبناء والترتيب والتعليق وهى مفاهيم جديدة حتى إن سميت بأسماءٍ مألوفة فى الاصطلاح النحوى يقصد بها مفاهيم أخرى كالبناء والترتيب والتعليق أو سميت بمصلح من عرف نقد الشعر كالنظم.

---

(١) دلائل الإعجاز.

اللغة نظام عرفى مكون من أنظمة فرعية، هى النظام الصوتى والنظام الصرفى والنظام النحوى. وكل من هذه الأنظمة يشتمل على مكونات نظامية تخضع لأصول وقواعد. كل هذه الأنظمة تتضافر من أجل الوصول إلى إنتاج أداء مطرد فى حقل الاتصال اللغوى. ولو نظرنا إلى قرائن المعنى لوجدنا بعضها ينتمى إلى النظام الصوتى كالعلامة الإعرابية، ووجدنا البعض الآخر ينتمى على النظام الصرفى كبنية الكلمة، والبعض الثالث ينتمى إلى العلاقات النحوية كالإفتقار والاختصاص والموقع والمناسبة والارتباط السياقى بين مكونات السياق. واللغة أداة اتصال سمعى أو بصرى، ومن ثم كان من قرائن المعنى أيضا نغمة الكلام وحركات الأعضاء كالإيماء والتقطيب وحركات اليدين الخ. والاتصال اللغوى موقف اجتماعى اركانه المرسل والمستقبل والنص والوقائع المصحابة. وهكذا تضاف قرينة أخرى إلى قرائن المعنى هى سياق الموقف بأركانه المذكورة. فيستدل على المعنى المقصود بغرض المرسل واستجابة المستقبل وبالنص والوقائع المصاحبة ونتيجة الاتصال. أضف إلى كل ما سبق قرينة أخرى عبر عنها علماء تفسير القرآن الكريم من قبل بقولهم: القرآن يفسر بعضه بعضا، وعرفها المعاصرون باسم آخر هو "التناص". وربما كان من قبيلها أيضا ماقاله علماء الحديث النبوى الشريف والفقهاء: من أن السنة تفصل ما أجمله القرآن.

واللغة أداة اتصال سمعى أو بصرى، ومن ثم كان من قرائن المعنى أيضا نغمة الكلام وحركات الأعضاء كاليد والوجه والرأس والكتفين الخ. والأدب نص ذو وظيفة اتصالية. والاتصال موقف اجتماعى له عناصر لا يتحقق إلا بها، وهى المرسل والمستقبل والنص وسياق الوقائع المصاحبة. وهكذا تضاف قرينة أخرى إلى قرائن المعنى هى سياق الموقف بأركانه المذكورة، فيستدل على المعنى المقصود

بغرض المرسل وحالته وموقف المستقبل من الرسالة، ثم سياق النص وسياق الوقائع وأخيرا نتيجة الاتصال.

ولا يكون العرف إلا اجتماعيا يوحد رؤية مشتركة لجماعة ما، ولكن هذه الجماعة قد تكون شعبا كاملا وقد تكون فئة من شعب ذى فئات متعددة. فالشعب كيان اجتماعى يتعارف على استعمال لغة مشتركة فيتفق على خصوص مبانيها ومعانيها بصورة يمكن أن يعبر عنها النحو والمعجم. وقد يكون التعارف فى حدود جماعة خاصة من هذا الشعب كجماعة المشتغلين بنشاط علمى محدد أو مهنة أو بقعة جغرافية ما الخ. ونحن نرى كيف يميز الناس بين لغة العلم ولغة الأدب، وبين لغة المثقفين ولغة العوام، وهكذا. ويميز الناس أيضا بين الخطاب الدينى والخطاب التجارى الذى يسمعونه لدى إجراء البيع والشراء، وبينهما وبين الخطاب السياسى الذى يستعمل فى الانتخابات العامة. وقد يختلف اللفظ الدال على الشىء الواحد باختلاف المناسبات، مما يبرر القول بأن كل مناسبة منها لها مفرداتها الخاصة **register** للدلالة على هذا الشىء الواحد. فمفردات التهنئة مثلا غير مفردات التعزية، ومفردات الاستقبال غير مفردات الوداع، ومفردات كلام الأديب بحسب الاتصال العادى غير مفرداته فى النص الأدبى. من كل ذلك يتضح الفرق بين عرف وعرف.

وإذا اردنا أن نعرف شيئا عن المعنى الاصطلاحى فسوف نجد من الضرورى أن نلقى نظرة على المقصود بالمعنى فى عمومه وعلى أنواعه وأقسامه. فقد يكون المعنى عرفيا وقد يكون ذهنيا وقد يكون انطباعيا. فأما العرفى فقد ينتمى إلى العرف العام أو إلى العرف الخاص. واوضح ما يمثل العرف العام هو المعجم الذى يضم الألفاظ التى تعارف عليها المجتمع ويحدد معانيها ويعددها ويضع بعضها معاقبا لبعض فى موضعه أو يجعله مجازا عنه، وكل ذلك فى نطاق الصياغة الأسلوبية. فمثال تعدد المعنى المعجمى ما يلحظه المرء فى الشواهد التالية:

ضرب الأب ابنه	ضرب الله مثلا	ضرب المسافر فى الأرض
ضرب له قبة	ضرب له موعدا	ضرب أخماسا فى أسداس
ضرب النقود	ضرب الهاتف	ضرب ٥ فى ٦

وهلم جرا.

أما تعدد المعنى الصرفى والنحوى فمثاله معنى صيغة "فاعل". من المعلوم أن دلالة اسم الفاعل إنما هى الحدوث والتجدد، وأن دلالة الصفة المشبهة هى الدوام والثبوت. فإذا سمعنا عبارة مثل: "كان قائما يصلى" فهمنا من لفظ "يصلى" أن لفظ قائما اسم فاعل لأن الصلاة ستنقضى بعد قليل؛ أما إذا قرأنا قوله تعالى: "أمن هو قائم على كل نفس بما كسبت" فإن قيامه سبحانه على النفوس دائم مستمر، وبذلك نفهم أن لفظ قائم صفة مشبهة.

والمعاقبة وضع لفظ فى موضع لفظ آخر بحيث ينتقل من معناه الأصلى إلى معنى اللفظ المتروك مثال ذلك ما نراه فى قوله تعالى: "طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى إلا تذكر لمن يخشى" حيث نجد "إلا" تدل على معنى "لكن" وقوله تعالى: "وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك قديم "حيث تدل" إذ "على التعليل لا على الظرفية، أى: ولأنهم لم يهتدوا به.

أما المجاز فهو ترخص فى المناسبة المعجمية بين مفردات النص. فاصل الإفادة أن يناسب بعض مفردات السياق بعضا فلا يجوز مثلا أن يقال: ضحك الحجر الماء، لأن الحجر ليس من شأنه أن يضحك ولأن الضحك لا ينتج الماء، ولأن "ضحك" فعل لازم، أى أن بين المفردات هنا مفارقة معجمية. ولكن المجاز يعتمد عند الترخص فى المناسبة على علاقات بين اللفظ المستعمل واللفظ المقصود تجعل اللفظ المستعمل كأنه تتحقق فيه المناسبة المعجمية. وعندئذ تبدو المسألة وكأنها صورة من صور المعاقبة التى سبق ذكرها منذ قليل. فإذا قرأنا قوله تعالى: "أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى" لاحظنا أن الضلالة لا تصلح سلعة وان الهدى لا يصلح ثمنا، وعند تأمل الآية نجد أن المقصود هو مطلق الاستبدال وأن "اشتروا" عاقب "استبدلوا" (أى حل محله) لأن الشراء عمل من قبيل الاستبدال، فبينهما مشابهة خففت من وقع المفارقة المعجمية.

كل ما سبق من تناول المعنى كان يدور حول العرف العام. أما من حيث العرف الخاص فإن ما يلحق اللفظ من تعدد المعنى إنما يعود إلى تعدد الأعراف فلو نظرنا إلى مصطلح "فاعل" مثلا لوجدنا معناه يختلف فى عرف النحاة عنه فى عرف علم

الجريمة وعنهما فى علم المنطق. فالفاعل فى عرف النحاة اسم مرفوع تقدمة فعل مبنى للمعلوم ودل على من فعل الفعل أو قام به الفعل. وهذا اللفظ فى عرف المناطقة ضد القابل، وفى عرف المرافعات مرتكب الجريمة.

الفرق بين المعنى العرفى وبين المعنيين الذهنى والانطباعى أن المعنيين الآخرين فرديان لا عرفيان. والمقصود بالمعنى الذهنى ما يستنبطه الفهم من دلالة الأحداث والمواقف والقرائن الحسية إيجابا أو سلبا. مثال ذلك ما يستنبطه رجال المباحث الجنائية من تأمل الأوضاع فى موقع الحادث بعد وقوعه، وما يشتمل عليه سياق موقف الاتصال من الإيماءات وحركات الأعضاء والإشارات، وما كشف عنه الأصوليون مما أطلقوا عليه مصطلح: "مفهوم المخالفة"، وما يردده نقاد النصوص من عبارة "ظلال المعنى" وليس منه مفهوم إشارات المرور ولا إشارات الأعلام بين السفن لأن هذين النوعين من الإشارات يخضعان للعرف الخاص.

والمقصود بالمعنى الانطباعى ما يحسه المرء عند تعرضه لرؤية منظر يثير فى نفسه إحساسا معينا من رضى أو سخط أو رقة أو قسوة الخ. انظر إلى قوله تعالى: ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِى ٱلْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا ﴾ [البقرة ٢٧٣] فالله سبحانه وتعالى يدعو إلى توجيه الصدقات إلى هؤلاء الذين لا يسألونها تكريما لعفتهم عن السؤال. ويقول جل شأنه ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴿٣٩﴾ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٤٠﴾ يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَٰهُمْ فَيُؤْخَذُ بِٱلنَّوَٰصِى وَٱلْأَقْدَامِ ﴾ [الرحمن ٣٩ ـ ٤١] فمعرفة المجرمين بسيماهم تغنى عن سؤالهم. هذا هو الجانب البصرى من المعنى الانطباعى. أما الجانب السمعى من هذا المعنى فمثاله ما يثيره الإيقاع والتنغيم فى نفوس جمهور المشاهدين لحفلات الغناء والموسيقى، وما نجده من راحة نفسية عند قراءة القرآن الكريم أو الاستماع إلى من يقرأ. ذلك بأن للقرآن إيقاعا لا تخطئه الآذن، ويبلغ هذا الإيقاع فى بعض المواقع فى النص القرآنى درجة من الوضوح لا يغفل عنها إلا من لا إحساس له. من ذلك ما نجده فى قوله تعالى:

وتأكلون التراث أكلا لما،
وتحبون المال حبا جما،
حتى إذا دكت الأرض دكا دكا،
وجاء ربك والملك صفا صفا.

هذان المعنيان الأخيران (الذهنى والانطباعى) يختلفان عن المعنى العرفى من وجهة نظر ظروف الاستعمال؛ فمجال المعتى الذهنى مثلا هو الأسلوب، ومجال المعنى الانطباعى هو الإحساس الفردى. وإذا كان العرف من قبيل الثوابت فالأسلوب من قبيل المتغيرات، وإذا كان العرف مفهوما اجتماعيا فإن الأسلوب سلوك فردى، وإذا كان العرف قيدا على حرية المتكلم فإن الأسلوب نزوع إلى التحرر من هذا القيد، وإذا كان الالتزام من مطالب العرف فإن التحرر من مطالب الأسلوب. من هنا اختلفت الأساليب قربا وبعدا عن استصحاب الأصل وإيغالا فى الترخص فى القواعد والتراكيب سعيا إلى التأثير فى الانطباع أكثر من السعى إلى الإفادة. فالأسلوب الشخصى مزيج من الاستصحاب والترخص سواء فى اللفظ أو فى المعنى. فأما فى اللفظ فإن الترخص يكون فى القرائن اللفظية بتجاهل وظيفة الأداة أو البنية الصرفية أو إهمال الافتقار أو الاختصاص أو المناسبة المعجمية بين مفردات النص أو الرتبة او المطابقة بين لفظ ولفظ أو الربط بواسطة الإحالة. وأما الترخص فى المعنى فبالإيحاء والإيماء والمعانى الهامشية وأنواع المجازات الخ.

دعنا نستشهد أولا لأنواع الترخص اللفظى لنرى أن الترخص ليس فى الشعر والنثر الفنى فقط، وإنما هو فى آيات القرآن الكريم وفى الحديث الشريف كذلك. فمن الترخص فى قرينة الإعراب قول أمرئ القيس:

كأن ثبيرا فى عرانين وبله كبير أناس فى بجاد مزمل

بجر "مزمل" وحقها الرفع. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة ٦٩]. برفع "الصابئون" وحقها النصب. وقوله ﷺ: "إن قعر جهنم سبعين خريفا "بنصب" سبعين وحقها الرفع. هذا عن الإعراب، أما

الترخص فى الأداة بحذفها فمثاله قوله تعالى: ﴿ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي ﴾ [البقرة ١٢٤] أى (أومن ذريتى؟)، واستعمال الأداة فى غير معناها كاستعمال "إذ" حرفا مصدريا فى قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ [آل عمران ٨] أى (بعد أن هديتنا). وكذلك استعمال الأداة فى معان متعددة كاستعمال "إن" إما لإفادة الشرط أو النفى أو التأكيد، كما فى قول الشاعر:

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك   وإن مالك كانت كـرام المعـادن

فالأداة هنا للتوكيد. ويمنعها أن تكون للنفى دفع التناقض، وأن تكون للشروط دفع تحصيل الحاصل. وقد تحملت الأداة صورا أخرى تستعصى على الحصر لا داعى لذكرها فى هذه العجالة.

أما البنية الصرفية وما يناسبها من صورة الكلمة المفـردة فبحسبنا أن نشـير إلى قوله تعالى: ﴿ سَلَامٌ عَلَىٰ إِلْ يَاسِينَ ﴾ [الصافات ١٣٠] وكذلك: ﴿ وَطُورِ سِينِينَ ﴾ [التين ٢]، أى إلياس وسيناء. والشاهد على إهمال الافتقار حذف صلة الموصول فى قول الشاعر:

نحن الأولى فاجمع جمو   عك ثم وجههم إلينـا

أى الأولى يتحدونك، وفى البيت التالى رخصة فى الرتبة تتمثل فى الشطر الثانى منه وذلك بذكر العاطف والمعطوف قبل أن يذكر المعطوف عليه:

ألا يا نخلة فى ذات عرق   عليك ورحمة الله السلام

فالأصل (عليك السلام ورحمة الله). ومن الترخص فى الرتبة أيضا قوله تعالى: ﴿ وَيَصْنَعُ الْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ ﴾ [هود ٣٨]، أى سخروا منه وهو يصنع الفلك. وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ ﴾ [هود ٤٢] أى نادى وهى تجرى.

والشاهد على الترخص فى الاختصاص قوله تعالى: ﴿ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ ﴾ [فصلت ١٧] بتضمين "استحبوا" معنى "فضلوا"، وتعديتها بحرف

الجرم أن من شأنها أن تتعدى بنفسها. ويبدو الترخص فى المناسبة المعجمية فى كل ما تشتمل عليه النصوص العربية من صور المجاز والاستعارة، ويؤيد ذلك تعريف الاستعارة الذى يقول: "نقل اللفظ من معناه الأصلى إلى معنى آخر لعلاقة بين المعنيين مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلى". فإذا قلنا: (ألقى الأسد خطابا فى جنوده) فالمعنى الأصلى للفظ الأسد هو الحيوان المفترس المعروف، والمعنى الآخر هو القائد والعلاقة الشجاعة والقرينة الخطابة ونسبة الجنود إلى الأسد، وكل ذلك يشتمل على المفارقة المعجمية لا على المناسبة المعجمية.

أما الترخص فى الرتبة فيتضح فى قوله تعالى: ﴿ وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُواْ مِنْهُ ﴾ [هود ٣٨] أى سخروا وهو يصنع الفلك. وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَهِىَ تَجْرِى بِهِمْ فِى مَوْجٍ كَٱلْجِبَالِ وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ ﴾ [هود ٤٢] أى نادى وهى تجرى. والشاهد على الترخص فى المطابقة قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾ [فصلت ١١]، إذ لم تقولا طائعتين. ومن شواهد الترخص فى الربط بالإحالة الإضمار لغير مذكور سابق كما فى قوله تعالى:﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ ﴾ [النحل ٦١] أى ظهر الأرض. ومثله ما فى قول الشاعر:

يقولون لى فيك انقباض وإنما ... رأوا رجلا عن موقف الذل أحجما

فالقائلون لم يسبق ذكرهم ولكن هذا القول لا يكون إلا من أصحابه فلا لبس ولا غموض.

كان ذلك شأن الترخص فى القرائن اللفظية، أما القرائن المعنوية (الذهنية والانطباعية) فمجالها توجيه الدوالّ غير العرفية إلى إحداث مؤثرات أسلوبية موجهة إلى مستقبل النص فى قنوات اتصالية معينة كالحكاية والإيحاء والإيماء ونحو ذلك. من ذلك ارتجال مفردات تدل بجرسها على ظلال المعنى المراد كالذى نجده فى قوله تعالى: ﴿ إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ﴾ [الدخان ٤٣-٤٤]. فهذه الشجرة لا وجود لها فى عالمنا هذا لأنها ﴿ شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِىٓ أَصْلِ ٱلْجَحِيمِ ﴿٦٤﴾ طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ ﴾ [الصافات ٦٤-٦٥] أى أن اللفظ مرتجل لما فيه من

دلالات صوتية. فالكلمة مركبة أولا من الزاى والقاف للدلالة على ارتباطهما بالفعل "زق" فى قولنا: (زق الطائر فرخه) ودلالته على الإطعام، ثم إن الإطعام هنا تصحبه صعوبة الإساغة للطعام وبلعه، ويعنى ذلك بقاء اللقمة فى الفم مدة أطول مما ينبغى بدليل تشديد القاف وهو أطول من الإفراد، وطول الواو التى بعدها، مما ينسجم مع الدلالة على صعوبة البلع. وأخيرا تأتى الميم وفى نطقها ضم الشفتين وهو وضع لا يكون البلع إلا مصاحبا له. فالأمر كله من قبيل المعنى الانطباعى.

أما الاستعمالات الأخرى للقيم الصوتية فمن امثلتها ما فى قوله تعالى: ﴿ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ ﴾ [التوبة ٣٨] إذ جاء الفعل "اثاقلتم" بالثاء المشددة بدلا من توالى التاء والثاء فى "تثاقلتم" بقصد الدلالة على المكث والتباطؤ الذى يومئ إليه ما يمتاز به طول رخاوة الثاء المشددة. ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿ فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقْبًا ﴾ [الكهف ٩٧] بحذف التاء من "اسطاعوا" فى معرض الكلام عن مجرد تسلق السور، والاحتفاظ بها فى الفعل "استطاعوا" فى معرض خرق السور الحديدى لأن التسلق يتطلب جهدا أقل من جهد الخرق. ومن ذلك استعمال ظاهرة التفخيم للدلالة على التأكيد كما فى قوله تعالى فى معرض الكلام عن خلق الأرض: ﴿ وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴾ [النازعات ٣٠] ولكنه عند القسم جاء بالفعل نفسه بتفخيم الدال حتى تحولت إلى طاء، وذلك إذ يقول ﴿ وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا ﴾ [الشمس ٦]. أضف إلى ذلك ما نجده بين كلمات النص ذوات المعانى المختلفة من جناس عند تجاورها فى السياق كما فى قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿١٩﴾ قُلْ سِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [العنكبوت ١٩-٢٠]، وكذلك: ﴿ وَلَمْ يَجِدُواْ عَنْهَا مَصْرِفًا ﴿٥٣﴾ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ ﴾ [الكهف ٥٣-٥٤]، ومثله قوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِي نَارِ جَهَنَّمَ ﴾ [التوبة ١٠٩] إذ يتوالى فى السياق لفظان على صورة

(فنهار فانهار)، وقوله تعالى ﴿ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا ﴾ [الرعد ١٧]، وهلم جرا.

وقد تنصب الخيارات الأسلوبية على المعنى بصور مختلفة للفظ الواحد؛ فلو أخذنا لفظ "أم" مثلا لهذا التعدد فى المعنى الأسلوبى لوجدنا ما يلى:

١- المعنى الإشارى الأصلى الذى يتحقق بتعريف لفظ "أم".

٢- المعنى الاستدعائى الذى يشتمل على الفروع التالية:

- المعنى اللزومى الذى يشمل الحمل والولادة.
- المعنى الأسلوبى الذى يشمل تعديل لفظ "أم" إلى ماما ومامى آلخ.
- المعنى العاطفى الذى نلمحه فى عبارة: "مصر أمنا".
- المعنى الانعكاسى المنفر كالشتائم المشتملة على لفظ الأم وكوصف الخمر بأم الكبائر.
- المعنى التواردى الذى تظهر به الكلمات التى ترد مع لفظ "أم" مثل: لبن الأم وحنان الأم والأم الرؤوم.

٣- المعنى البؤرى الذى تتحد معه بؤرة الاهتمام بمضمون اللفظ بواسطة أمور منها التقديم والتأخير والتأكيد والتكرار كما فى حديث: من أحق الناس بحسن صحابتى؟ قال: امك. قال: ثم من؟ قال: أمك. قال: ثم من؟ قال: أمك. قال: ثم من؟ قال: أبوك"، إذ صارت الأم بالتكرار فى بؤرة الانتباه.

نفهم من هذا أن غاية النقد هنا هى تحديد القيمة من خلال الحس والانطباع (الحدس)، وأن الحس يركز على المعطيات التى تدركها الحواس فى الاتصال كما يحوم الحدس حول الإيحاء والرمز والإيماء والمعانى الهامشية المختلفة.ذلك بأن الناقد فى نهاية الأمر مخاطب، ولكنه مخاطب من نوع خاص. ومن شأن المخاطب أن يفك شفرة الرسالة التى صدرت عن المتكلم ليصل إلى مقاصدها المغيبة، ولكنه حين يفعل ذلك يعيد صياغتها بالحس والحدس. أما الحس فمرجعه إلى الملاحظة والتأويل. وأما الحدس فمرجعه إلى الانطباع الفردى. وفى الحالتين كلتيهما لا يأمن الناقد أن يسىء فهم مقاصد المتكلم نظرا لما يطبع التراكيب اللغوية من إمكان

اللبس، وما يطبع التأويل والتأثر من عدم الخضوع للضبط والمعيار. فأما أن تراكيب اللغة عرضة للبس فواضح من أن المصدر المضاف قد تكون إضافته إلى فاعله أو إلى مفعوله، فإذا قلنا مثلا: زيارة الأصدقاء تسعد النفس فلسنا ندرى من النظر إلى التركيب فقط ما إذا كان الأصدقاء هم الزائرين أم المزورين. وإذا قلت: زرت ابن عمى فى بيته لم يدر السامع من مجرد التركيب ما إذا كان البيت لابن عمى أو لعمى. وقد يختلف معنى المنطوق عن معنى المضمون كما فى قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران ١٠٢]؛ فالمنطوق نهى عن الموت والمضمون أمر بالتمسك بالإسلام حتى الموت. وقد يكون المنطوق إخبارا والمضمون تكليفا كما فى قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَـٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَـٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة ٢٢٨]. وأما أن الحدس يستعصى على الضبط فدليله سوء التفاهم فى الاتصال.

سبقت الإشارة إلى أن المصطلح النقدى ينتمى إلى عرف خاص هو عرف الدائرة التى تستعمله. والعرف الخاص نوع من العهد الذهنى الذى يخصص المدلول. فأنت إذا عزمت على الخروج فسألك أحد أفراد أسرتك: إلى أين انت ذاهب؟ فقلت: إلى الكلية. فإن السائل سيفهم من أجابتك أنك تشير إلى الكلية التى تنتمى إليها، وليس إلى غيرها من كليات الجامعة. وذلك لما بينك وبينه من فهم مشترك لمعنى اللفظ عند إطلاقه. ذلك الفهم المشترك هو العهد الذهنى الذى تنسب إليه "ال" العهدية فى هذا المثال. والأمر شبيه بذلك إذا قلت: أنا ذاهب إلى الصلاة، فإذا كنت مسلما فهم السامع من اللفظ معنى وإن كنت غير ذلك فهم منه معنى آخر يشمل هيئة الصلاة ومكانها وذلك بالعهد الذهنى أيضا. وكما اختلف العهد الذهنى فى فهم "الصلاة" نراه يختلف فى فهم "الفاعل" فى عرف النحاة عنه فى عرف المناطقة وعنهما فى المرافعات. وهذا هو المقصود بالعرف الخاص الذى لولاه لتطرق اللبس إلى اللفظ الاصطلاحى.

واختلاف نوعى العرف هو السبب فى اهتمام علماء السلف عند التعريف بالمصطلح بذكر الفرق بين معنييه (لغة واصطلاحا)، فأنت ترى فى شرح المعنى الاصطلاحى للصلاة مثلا قولهم: "الصلاة لغة الدعاء. قال تعالى: وصل عليهم (أى ادع لهم) إن صلاتك سكن لهم. واصطلاحا أقوال وافعال مخصوصة". ومعنى

هذا أن اللفظ قد انتقل من العرف العام وهو الذى تستعمل اللغة بحسبه فى الحياة اليومية إلى عرف يجمع بين طائفة من الناس يشتركون معا فى اهتمامات خاصة.

غير أن ما التزم به السلف من ذكر المعنى العرفى العام للمصطلح أمر لا لزوم له. لأنه لا يلزم أن يكون المصطلح منقولا عن الاستعمال العرفى العام، بل يمكن له أن يكون مرتجلا. وفى المصطلحات المستعملة فى التراث نفسه نجد ما هو مرتجل. يقول الجاحظ فى البيان والتبيين (١/ ١٥٣): ولأن كبار المتكلمين ورؤساء الناظرين كانوا فوق أكثر الخطباء وأبلغ من كثير من البلغاء؛ وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعانى، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له فى لغة العرب اسم، فصاروا بذلك سلفا لكل خلف، وقدوة لكل تابع، ولذا قالوا: العرض والجوهر، وأيس وليس، وفرقوا بين البطلان والتلاشى، وذكروا الهذية والهوية والماهية وأشباه ذلك".

وأكثر من ذلك أن ارتجال المصطلحات لا يلزم فيه أن يكون المصطلح من مفردات المعجم. بل إن الرياضيات والمنطق الرياضى ونحوهما من فروع العلم تستعمل الرموز دون مفردات المعجم، وحسبنا أن ننظر إلى دلالة (س) و (ص) على كميات مجهولة، وكذلك ما تدل عليه الرموز المنطقية التالية:

إما وإما	(V)	النفى	(—)	دالة المحمول	(F)
دالة القضية	F (x)	التضمن	(⊃)	سور كلى	(X)
التكافؤ	(≡)	التضمين	(⊏)	سور جزئى	(x)
عضو فى	(E)	اتحاد مجموعتين	U	تقاطع مجموعتين	∩
يحتوى	⊃	مجموعة فرعية	⊂	عنصر من	ε
يتنافر مع	/				

وليس واحد من هذه الرموز عرفا عاما أو واحدة من مفردات اللغة تحول بها الاصطلاح إلى الاستعمال العرفى الخاص. ولا مشاحة فى الاصطلاح.

وينبغى أن لا يتعدد مدلول المصطلح فى عرف خاص بعينه كعرف النحاة أو النقاد، وإلا كان هذا التعدد سببا فى البلبلة والتردد فى الفهم. فمثال تعدد المعنى للمصطلح النحوى الواحد ما يلى:

١- المفــرد:

- ما ليس مثنى ولا جمعا.
- ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف.
- ما ليس جملة ولا شبة جملة.
- ما ليس مشددا.

٢- الجامد:

- ما لم يشتق من غيره كالأدوات والضمائر الخ.
- الفعل الذى يأتى على صورة واحدة، كعسى وليس.

٢- الصفة:

- النعت
- الوصف (وصف فاعل أو مفعول أو الصفة المشبهة والمبالغة والتفضيل).

وهذا التعدد فى معنى المصطلح عيب منهجى يستحق التصويب.

وعكس ذلك ما نراه فى مصطلحات النحو؛ إذ يتحد القصد ويتعدد المصطلح. من ذلك ما يمكن أن يوضع تحت عنوان اصطلاحى واحد هى "الإغناء" أو "المعاقبة"، ولكنه وضع تحت العديد من المصطلحات على النحو التالى:

١- حروف الجر ينوب بعضها عن بعض	أى يغنى
٢- ينوب المفعول به عن الفاعل	" "
٣- كل وبعض ينوبان عن المفعول المطلق	" "
٤- الفاعل يسد مسد الخبر	" "
٥- الحال تسد مسد الخبر	" "

٦- أن وما بعدها سدت مسد مفعولى ظن " "

٧- "يا" حلت محل" "ادعو" " "

٨- "ما" نافية بمنزلة "ليس" " "

٩- منصوب التعجب مشبه بالمفعول به " "

١٠- ضمن معنى القول دون حروفه " "

١١- تنوين العوض الإغناء

١٢- "ترك" أغنى عن "ودع" " "

وليست البلاغة بعيدة عن فكرة تعدد المصطلح. خذ مثلا المصطلحات التالية:

المعاظلة ـ المبالغة ـ الحشو ـ الازدواج ـ الإشارة ـ الإضمار ـ التضمين ـ التعريض ـ وغير ذلك من المصطلحات. أما ما يصعب تحديد معناه من مصطلحات البلاغة والنقد الأدبى بصفة أعم فمنه الجهامة والكزازة والرونق والدماثة والطلاوة والحلاوة والفجاجة والتعوص والإيغال، كما يتراوح الاستعمال النقدى بالنسبة لمصطلحات مثل الصناعة واللغة واللهجة مما يجعل القارئ عاجزا عن الفهم الدقيق لما يقال. حاول مثلا أن تحدد فهما دقيقا لقول صاحب الوساطة بين المتنبى وخصومه (ص ٣١٠) وما بعدها: "فيه جهامة سلبته القبول، وكزازة نفرت عنه النفوس. هو خال من بهاء الرونق وعذوبة المسمع، ودماثة النثر، ورشاقة العرض. وقد حمل التعسف على ديباجته، واحتكم التعمل فى طلاوته، وخالف التكلف بين أطرافه، وظهرت فجاجة التصنع فى أعطافه، واستهلك التعقيد معناه، وقيد التعوص مرادة". فكل ذلك يطعن فى عرفية المصطلح وفى ضبط معناه وفائدة الاعتماد عليه فى الإفهام، لأنه بهذا يصبح من ألفاظ العرف العام الذى يستعمل المفردات فى الاتصال اليومى غير الفنى.

أضف، لى ذلك أن المشتغلين بنشاط لغوى أو نقدى واحد قد لا يتفقون على مصطلح واحد للمفهوم الواحد، وربما شاع ذلك فى غير حقلى اللغة والنقد من الدراسات الإنسانية. وذلك مالوحظ فيما نراه من عمل المشتغلين من العرب

بتعريف اللسانيات الحديثة من اختلاف المصطلح مع وحدة المفهوم، واستقلال كل منهم بمصطلحه الذى يصوغه نتيجة للترجمة أو التعريب أو الارتجال. وقد لا يكون ذلك مقصورا على الدارسين من العرب، ذلك أن مصطلحات اللسانيات فى انجلترا مثلا أكثر محافظة وعرفية من المصطلحات الأمريكية. وكثيرا ما يصف الدارسون الإنجليز بعض المصطلحات الأمريكية بأنها ارتجال neologism بل إن تعدد المذاهب الأمريكية أدى إلى انفراد أتباع كل مذهب بصوغ مصطلحاتهم الخاصة.

L usage ordinaire	الاستعمال الدارج - فونتانياى
L usage habtuel	الاستعمال المألوف - فونتانياى
L expression simple	التعبير البسيط - فونتانياى
L expression commune	التعبير الشائع - فونتانياى
Le parle individuel	الكلام الفردى - بالى
L etat neuter	الوضع الحيادى - ماروزو
Le degree zero	الدرجة الصفر - ماروزو
La norme generale	النمط العام - سبتزر
L usage normal	الاستعمال العادى - سبتزر
L usage courant	الاستعمال السائر - ويليك / و فارن
L usage moyen	الاستعمال المتوسط - ستاروبنسكى
Les norms du langage	السنن اللغوية - تود و روف
Le discours naif	الخطاب الساذج - جماعة (مو)
Laparle innocente	العبارة البريئة - جماعة (مو)
La norme	النمط - ريفاتار
L usage norme	الاستعمال النمط - دولاس

فهذه ست عشرة صياغة للدلالة على مفهوم واحد هو مفهوم "الاستعمال السائد" يقابلها اثنتا عشرة صياغة للدلالة على الترخص بالخروج عن الاستعمال السائد على النحو التالى:

L ecart	الانزياح ـ فاليرى
L abus	التجاوز ـ فاليرى
La deviation	الانحراف ـ سبتزر
La ditorsion	الاختلال ـ ويليك / ووارن
La subversion	الإطاحة ـ بايتار
L infraction	المخالفة ـ تيرى
Le scandale	الشناعة ـ بارت
Le viol	الانتهاك ـ كوهن
La violation norms	خرق السنن ـ تود وروف
L incorrection	اللحن ـ تود وروف
La transgession	العصيان ـ أراقون
L alternation	التحريف ـ زماعة (مو)

وهذه المجموعة الأخيرة من المصطلحات الدالة على الترخص فى استعمال قرائن المعنى تقابلها مجموعة أخرى صاغها النحاة العرب من الشذوذ والقلة والندرة ولغة قوم بعينهم والضرورة الشعرية وغير ذلك. غير أن الكفاءة الاصطلاحية فى كل الأحوال ينبغى ان تجعل علاقة المصطلح بالمفهوم علاقة واحد لواحد.

المصطلح البلاغى القديم
فى ضوء البلاغة الحديثه

كان من الآثار المباركة للقرآن الكريم على العرب والمسلمين أن حفزهم للنشاط العقلى، ودفعهم إلى بناء حياة ثقافية تدور حول نصه المعجز. وحين بدأ السلف هذا النوع من النشاط جاءت ملاحظاتهم الأولى مفرقة لا تجتمع فى إطار فكرى محدد، وساذجة يتم وصفها بعبارات غير مضبوطة ضبطا علميا، فكان نشاطهم يفتقر إلى مصطلحات تستند إلى عرف فنى خاص. فلقد كانوا (كما لا نزال نلحظ فى مصطلحات سيبويه وعناوين أبوابه) يصنفون الأفكار ولا يسمونها بأسماء ثابته ها تعرف بها. والمصطلح - كما تعلم - يعد اسم علم على الفكرة العلمية. وهو لهذا يمكن أن يطلق كما يطلق اسم العلم على أفراد متعددين يتمايزون بقرائن أخرى غير مجرد الاسم. وإذا صح أن يكون بيننا "زيد بن عمرو" و "زيد بن خالد" و "زيد بن على"، فإنه يمكن للمصطلح الواحد أن يطلق على أفكار متعددة تفرق بينها قرائن أخرى غير لفظ المصطلح. خذ مثلا لذلك لفظ "المفرد" ومعانيه الاصطلاحية. فهو يطلق ليدل على احد المفاهيم التالية:

١- ماليس مثنى ولا جمعا - وذلك فى الصرف وفى المطابقة النحوية.

٢- ما ليس مضافا ولا شبيهًا بالمضاف - وذلك فى باب المنادى.

٣- ماليس جملة ولا شبه جملة - وذلك فى باب المبتدأ والخبر.

بل إن لفظ "الفاعل" يختلف معناه من فرع إلى فرع آخر. فهو فى المنطق "ضد القابل"؛ وفى علم الجريمة هو الذى اقترف الجريمة؛ وفى النحو الاسم المرفوع الذى تقدمه فعل مبنى للمعلوم ودل على من فعل الفعل أو قام به الفعل (أى تحقق الفعل بواسطته).

ولكن المصطلح يخالف اسم العلم فيما يلى:

١- أنه عرفى فنى.

٢- أن دلالته لا تحتمل المجاز.

٣- أن دلالته تحدد قبل الاستعمال.

٤- أنه يراعى فى صوغه سهولة التداول والاختصار، حتى ليمكن أن يقوم على حرف واحد مثل: س، أوص.

٥- أنه لا توازيه كنية ولا لقب[1].

غير أن الشأن فى كل فرع من فروع العلم أن يطرد مع تقدمه تحديد المصطلحات وضبطها. ومن ثم كان لابد لفروع المعرفة العربية التى نشأت فى ظل القرآن الكريم أن تسعى قدما فى طريق الاكتمال، وأن يصحب هذا السعى تحديد المصطلح وبناء هيكل اصطلاحى لهذا الفرع، يضبط أفكاره، ويتطور بتناول موضوعاته من مجرد إشارات غامضة إلى مفاهيم واضحة المعالم، محددة الدلالة، مبرآة من الظلال الجانبية للمعنى؛ إذ تأتى هذه الظلال من إيحاء الجرس، أو إيماء التضمن واللزوم، أو انتقال المجاز، أو استدعاء الذاكرة أو الخيال.

ولم تكن البلاغة العربية بدعا فى شىء من ذلك التطور. فلقد كانت بداياتها الأولى فى رحاب دراسة اللغة والنحو والملاحظات النقدية غير المنظمة. ومن هنا رأينا بعض مصطلحات هذه الفروع تتسلل إلى حقل المصطلح البلاغى، ويحتفى بها كما لو كانت فى أصلها مصطلحات بلاغية. أنظر مثلا إلى مصطلحات مثل "الفصاحة" و "البيان" و "المجاز" وغيرها مما ورد على ألسنة النحاة أو الأدباء أو فى البحوث التى تدور حول نص القرآن الكريم. وهكذا كان على مشروع العلم الجديد عند استعمال هذه الألفاظ المستعارة من مصطلح فروع أخرى أن يتناول دلالتها إما بالنقل أو التوسيع أو الحصر، وأن يبقى بعضاً آخر مما استعاره من هذه الفروع على دلالته الأولى، كالإسناد والخبر والإنشاء والحذف والزيادة والفصل

---

(١) انظر أيضا: اللغة بين المعيارية والوصفية لصاحب البحث، ص ١٦١.

والوصل والتقديم والتأخير إلخ. وأن يجعل تلك المصطلحات شركة بينه وبين مصادرها الأصلية، تماما كما سبق القول فى استعمالات مصطلح "الفاعل".

ولقد حظيت البلاغة فى مراحل نشأتها الأولى بعون لا ينكر، جاءها من طوائف من العلماء والأدباء، منهم:

١ - المشتغلون بتحديد الفصاحة والفصحاء من جُماع اللغة ومن أصحاب الرحلة إلى الصحراء.

٢ - أصحاب القول فى إعجاز النص القرآنى.

٣ - المشتغلون بدارسة المجاز فى القرآن.

٤ - المعنيون بقواعد الشعر.

٥ - أصحاب الأمالى.

٦ - بعض الكتاب الموسوعيين من أعلام الأدب.

٧ - أصحاب القول فى البديع.

تلك كانت الإرهاصات الأولى لميلاد البلاغة العربية، وكلها يشير إلى ان هذا العلم الوليد ولد عربيًا ونشأ عربيًا لدراسة نصوص قيلت باللغة العربية؛ فنشأته كانت فى حجر العرب، كما يظهر عند النظر فى هوية الطوائف السبع المذكورة منذ قليل.

ثم عَرف العرب تراث اليونان، وبخاصة ما تركه أرسطو من تناوله لموضوع Rheroric أو "الريطوريقا" كما سماها المترجمون العباسيون؛ وهو يدور حول البيان كما تدل التسمية. إن أرسطو ضمن موضوعه هذا نظرات أسلوبية عامة، تمس فن القول فى جملته. وبدأت أفكار أرسطو المذكورة تغزو أعمال البلاغيين العرب، وبخاصة فى مجال التنظير وتشقيق المعانى والمحسنات. نلحظ ذلك عند النظر فى تطور التفكير فى "البديع"، الذى تمثلت فيه الجهود الأولى فى سبيل إنشاء البلاغة. فما كاد ابن المعتز يبدأ بملاحظة عدد من الظواهر البلاغية مختلفة الطابع، ويجعلها جميعا تحت عنوان "البديع" حتى أخذ عدد هذه الظواهر فى التنامى على أيدى رجال

آخرين من بعده. ومازال هذا العلم ينمو ويتجه إلى الضبط المنطقى والتقعيد المنظم، متخليا عن طابعه النقدى الأول، حتى استكمال صورته على يد السكاكى. ولم يأت من بعد السكاكى من أضاف إلى بنية هذا العلم شيئا ذا بال.

توارث الناس بلاغة السكاكى عبر القرون، يتلقاها خلف عن سلف، دون أن يصل من خلالها إلى نقد يتعدى لغة النص. ولما كانت هذه البلاغة علما مضبوطا، أى صناعة[1] ذات قواعد كقواعد النحو، تتبعها إجراءات محددة للكشف عن المعنى البلاغى تشبه إجراءات الإعراب وتحليل الجمل فى النحو ـ لما كانت البلاغة كذلك، أصبحت منهجًا تعليميًا معياريًا لا علميًا وصفيًا. وكما لا يمكن بحذق النحو وحده أن نحقق اكتساب اللغة وصحة الاستعمال، وجدنا حذق علوم البلاغة بمفرده لا يوصل إلى أسلوب بليغ، ولا إلى إدراك جوانب الجمال فى النص. فمثل النحو والبلاغة فى ذلك كمثل منطق أرسطو، يعين على نقد ما قيل ولا يساعد على قول ما يقال. ولكن البلاغيين مع ذلك (بل على الرغم من ذلك) ظلوا على مر العصور يعتمدون على البلاغة فى تقويم النص من جهة، ويظنونها من جهة أخرى عونا على إنتاج الكلام البليغ.

فلما قامت الدراسات اللغوية الحديثة ربطت اللغة بالعلوم الإنسانية الأخرى ربطا وثيقا، ووسعت مجال اهتمامها حتى لم يعد مقصورًا على النحو ومتن اللغة؛ إذ ظهرت الدراسات التاريخية للغات، ثم الدراسات المقارنة، ثم المنهج الوصفى فى دراسة اللغة، ثم ما حدث من تطور المنهج بعد ظهور الوصفية. وتشعبت الدراسات اللغوية فى حقل النظرية والتطبيق، وشمل هذا التشعب ربط اللغة بعلم النفس والاجتماع والأنثروبولوجيا والجغرافيا والاتصال والسيميولوجيا وغير ذلك من حقول الدراسات العلمية. ثم ظهرت العناية بالدراسات الأسلوبية بطريقة تختلف اختلافا تاما عن معيارية البلاغة القديمة التى بنيت على تراث اليونان والرومان والقرون الوسطى، وتعتمد فى بناء النتائج على دراسة الوقائع الأسلوبية فى النص. وبهذا استحقت دراسة الأسلوب أن نسميها "البلاغة الحديثة".

---

(١) انظر الفرق بين الصناعة والمعرفة فى كتاب الأصول لصاحب البحث.

كان أوضع ما جاء به علم اللغة الحديث من أفكار وأصول منهجية ما يلي:

١ - اللغة نظام عام (بنية)، مكون من أنظمة فرعية وعلاقات داخلية، وأنها ظاهرة أجتماعية.

٢- اللغة شيء والكلام شيء آخر؛ فاللغة نظام والكلام نشاط يتم طبقا لشروط هذا النظام، فالعلاقة بينهما أشبه بالعلاقة بين قواعد المرور وحركة المرور.

٣- يمكن دراسة اللغة على أحد محورين:

أ- المحور الرأسي الذى ترتب البدائل بحسبه بعضها تحت بعض؛ ويمكن أن نسميه محور المعاقبة أو محور الأختيار، أو أى تسمية تدل على عرض البدائل واختيار أحدها.

ب- المحور الأفقى الذى تتوالى فيه العناصر اللغوية أفقيا على السطر أو تعاقبيًا فى النطق فى صورة جملة أو نص كامل تترابط أجزاؤه وصولا إلى الإفادة؛ ويمكن أن نسميه محور التركيب أو أى تسمية أخرى تصفه.

٤- الكلام المنطوق أقدم صور الاستعمال اللغوى؛ ومن ثم هو أولاها بتمثيل النشاط اللغوى؛ أما الكتابة فهى بديل ثانوى للكلام، وإن تميزت عنه بالأنتشار فى المكان، والبقاء فى الزمان[(١)].

٥- اللهجات فروق لغوية، قد تكون ذات طابع جغرافى أو اجتماعى، ولكن ينبغى الاعتراف كذلك بأن لكل فرد لهجته الخاصة، فلا يتفق متكلمان فى كل شيء حتى لو كانا شقيقين؛ وذلك يعطى اللهجة بعدًا فرديا ربما عزز وجهة نظر علم الأسلوب فى شأن فردية الأسلوب.

كان لهذه الأفكار المنهجية ولتطبيقها فى البحث اللغوى أثر فى الدراسات اللغوية بعامة. فعلى مستوى القواعد وجدنا علمى الأصوات والصرف ينتفعان بفكرة المحور الرأسى فى إيضاح علاقة الوحدات الاستبدالية التى يؤثر استبدال إحداها

(١) كان هذا للكتابة قبل المخترعات الحديثة من الإذاعة إلى التليفزيون إلى شرائط التسجيل الصوتى.

بالأخرى فى المعنى اللغوى. ووجدنا علم النحو ينتفع بفكرة المحور الأفقى فى رصد العلاقات التركيبية التى تربط أجزاء الجملة بعضها ببعض، كعلاقة الاسناد أو التعدية أو الظرفية إلخ. وأنتفعت دراسة المعجم بالمحور الرأسى عند الكلام عن تطور صورة الكلمة etymology أو تطور دلالتها semantic shift. وانتفعت دراسة المعجم نفسها بالمحور الأفقى فى الكلام عن المناسبة المعجمية، والمفارقة المعجمية، اللتين يصح بالنظر إليهما أن تقول: "تدحرج الحجر إلى سفح الجبل"، ويمتنع أن نقول "تدحرج إلى القمة" لما بين الفعل وحروف الجر وبين المجرور من علاقة المناسبة فى المثال الأول، ولما بينهما وبين المجرور من مفارقة فى المثال الثانى. وترتب على القول بأن اللغة ظاهرة اجتماعية أن معنى الجملة لا ينبغى أن يؤخذ من تركيبها المقالى فقط، وإنما ينبغى أن ننظر فى الظروف المحيطة بنطق الجملة أيضا. أما القول بتنوع اللهجات فقد كان سببا فى الالتفات إلى أثر البيئة ونوع المهنة والتكوين الفردى فى إنتاج الكلام.

ولم يكن علم الأسلوب بعيدًا عن هذه الأفكار المنهجية التى وجهت التفكير اللغوى فى الغرب منذ ظهور فردناند دى سوسير؛ فلقد استهدى هذا العلم بتلك المبادئ على النحو التالى:

١ - انتفع علم الأسلوب: بإدراك أن اللغة نظام وبنية ذات علاقات داخلية، وذلك بإنشاء المقابلة بين العبارة القياسية والانحراف (أو الترخص)؛ لأن كون اللغو نظاما محكما مكونا من أنظمة فرعية وعلاقات داخلية يتطلب أن يكون هناك اطراد لما يصاغ على شروط هذه البنية المحكمة (ولو كان هذا الاطراد من الناحية النظرية على الأقل). فالتركيب على شروط النظام لابد أن يتسم بشىء من الإرهاص والتوقع؛ بمعنى أن السامع يتوقع أن تتم الجملة على نحو ما، وأن يتم أختيار اللفظ بحسب ما تقدمه من اختيارات. فإذا تم الكلام على هذا القياس لم يكن فيه من المؤشرات الأسلوبية ما يثير انتباه السامع؛ أما إذا اشتمل على "انحراف" عن القياس فخالف التوقع والإرهاص كان ذلك مؤشرا أسلوبيا يستحق الملاحظة.

ورتب علم الأسلوب على كون اللغو ظاهرة اجتماعية أن اعترف الباحثون باتجاهين فى تحليل الوقائع الأسلوبية: الاتجاه الأول يعنى بمعرفة الطاقة الأسلوبية أو الحيل التعبيرية الممكن فى لغة ما؛ وهذا الاتجاه يقترب فى موقعه من الخريطة المعرفية لحفل اللغة من البلاغة العربية، وإن فرق بينهما نوع الاهتمام وطابع المنهج على نحو ما سترى. أما الاتجاه الثانى فيعنى باختيار المتكلم من هذه الحيل وكيفية انتفاعه بتلك الطاقة.

٢- وترتب على الاعتراف بالفرق بين اللغة والكلام تفريق بين جانبين من جوانب الدلالة الأسلوبية، هما الجانب الإشارى والجانب الوجدانى التعبيرى بما فيه من ظلال وشحنات عاطفية وإيحاؤات مختلفة، وما يرتبط بذلك من إيقاع وجرس، وما يلحق به من اختيارات أسلوبية، كالمبالغة والتعميم والتأكيد والتشويق... إلخ. ثم ما يستتبعه من اعتراف بطرفى الاتصال، من متكلم أو كاتب إلى سامع أو قارئ.

٣- واعترف علم الأسلوب بالمحورين الرأسى diachronic والأفقى synchronic فانتفع بهما فى تقرير حقائقه. فلقد كان التفريق بينهما فى نطاق علم اللغة ينسب إلى علائق المقابلة الصوتية الاستبدالية وظيفية التفريق بين الوحدات الصوتية، والتفريق بين المعانى المفردة فى الأزواج التقابلية من الكلمات، كما ينسب إلى العلاقات السياقية الأفقية وظائف الربط والإفادة. ذلك بأن المحور الرأسى يعتمد ـ كما سبقت الإشارة ، على المعاقبة والاستبدال، أى على أيراد العناصر اللغوية التى يجوز لأحدها أن يعاقب الآخر (أى يحل محله)، سواء أكانت هذه العناصر صوتية أم صرفية أم معجمية، ومن ثم ينحصر الانتباه بحسبه فى هذه العلاقة الاستبدالية التى تنتهى إلى اختيار أحد العنصرين أو العناصر المرشحة لأن تقع فى موقع ما، مع استبعاد بقية هذه العناصر. لقد قامت فكرة تعرف الوحدات الصوتية وتحديد النظام الصوتى للغة ما على الانتفاع بمفهوم هذا المحور الرأسى، فاهتدى الدارسون إلى فكرة المقابل الاستبدالى substitution counter، وبنوا عليها قاعدة تقول: إذا حل صوت مكان صوت فتغير معنى الكلمة بحلوله فالصوتان من وحدتين مختلفتين لا من

وحدة واحدة phoneme. فإذا جئنا بكلمات مرتبة فى محور رأسى لا يختلف فيها إلا صوت واحد مثل:

حام
دام
رام
سام
صام إلخ.

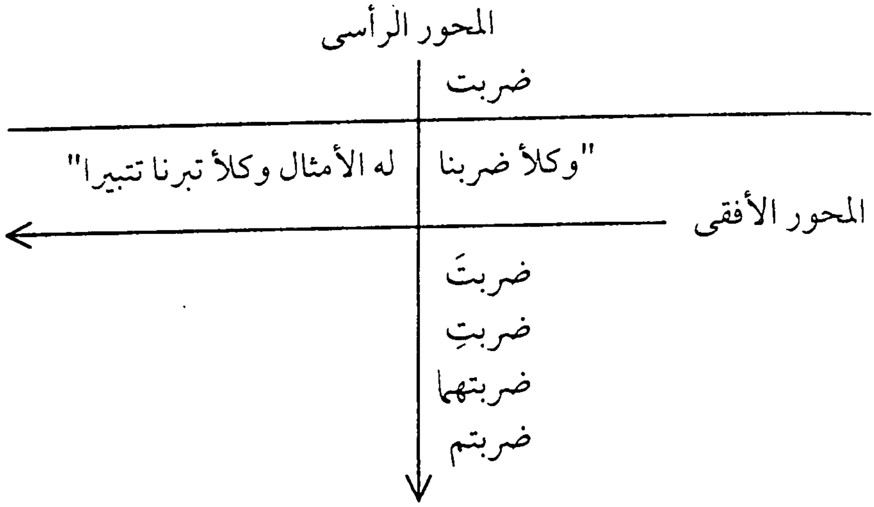
وكلها أفعال فى الزمن الماضى، فسنعرف أن الصوت الأول من كل كلمة (الحاء فى حام والدال فى دام.. إلخ) ينتمى إلى وحدة صوتية phoneme غير التى ينتمى إليها مقابله. ودليل ذلك أن معانى هذه الكلمات مختلفة. أما فى الصرف فإن تطبيق فكرة المحور الرأسى يظهر فى إسناد الأفعال وإلحاق اللواصق بالكلمات واشتقاقات المادة... إلخ، نحو:

ضربت	قائم	قاتل
ضربنا	قائمان	مقتول
ضربتَ	قائمون	قتول
ضربتِ		قتيل
ضربتما إلخ		قتال إلخ.

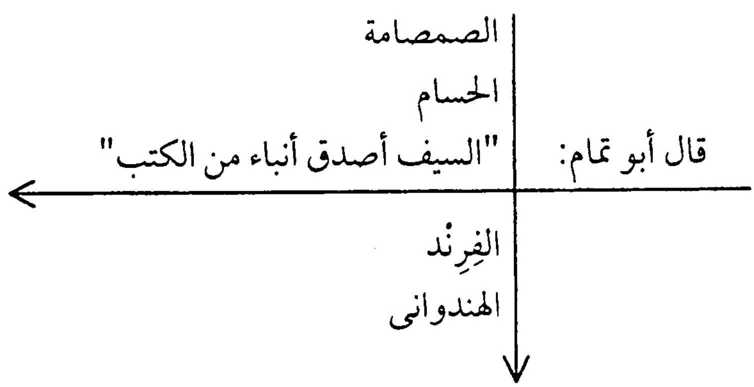
فكل مجموعة رأسية الترتيب تعد نموذجا للمحور الرأسى والانتفاع به فى الصرف.

أما استعمال علم اللغة للمحور الأفقى فقد ارتبط بعلاقات أجزاء التركيب بعضها ببعض؛ وهو ما يعد من قبيل القرائن النحوية، كالموقع الإعرابى، وعود الضمير، ورتبة الكلمة، وافتقارها إلى مدخولها، وأختصاصها به... إله. وكتحديد ما إذا كانت العلاقة بين اللفظين علاقة إسناد أو تعدية أو تبعية أو إضافة... إلخ. فإذا أخذنا أحد الأفعال (وليكن ضربنا) من المجموعة السابقة، والتمسنا أن تضعه

فى المحور الأفقى، لحصلنا على شيء من قبيل قوله تعالى: ﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا ﴾ [الفرقان ٣٩] ولبدا المنظر على هذه الصورة:



والسؤال الذى يتطلب الإجابة الأن هو: كيف انتفع علم الأسلوب بهذين المحورين؟ والجواب أن علم الأسلوب بنى على المحورين أخطر أفكاره المنهجية على الإطلاق؛ إذ بنى على المحور الرأسى مبدأ "الاختيار"، وعلى المحور الأفقى مبدأ "الأنحراف". دعنا نضرب مثلا بالشكل البيانى التالى:



الأختيار واقع فى قول أبى تمام على لفظ السيف من بين عدد من الألفاظ المترادفة التى يمكن أن يعاقب بعضها بعضا ويستبدل به. وحين أراد أبو تمام أن يختار وقع اختياره على هذا اللفظ لأسباب لغوية وإيقاعية خاصة فأنشأ بين "السيف" والكلمات الأخرى فى الشطرة علاقات سياقية على المحور الأفقى (أى على السطر).

ولسنا بحاجة إلى الإشارة إلى الاختيارات الأخرى لأبى تمام فى الشطرة نفسها، كنسبة الأنباء إلى السيف لا إلى الحرب أو المحاربين، واختيار الكتب بدل المنجمين، واستعمال الأنباء بدل المشورة، واحتمال لفظ الأنباء فى الشطرة لفتح الهمزة وكسرها، الأول على معنى الجمع والثانى على معنى المصدر، مع ما يشتمل عليه ذلك من إبهام لا يرقى باختياره إلى درجة اللبس المرفوض.

٤- واعترف علم الأسلوب بأسبقية الكلام على الكتابة فأشار إلى القيمة الكبرى للمؤشرات الأسلوبية المصاحبة للكلام، كحركات الجسم والأطراف، وتقطيبات الوجه، وتنغيم الكلام... إلى.، ودعا المبدعين إلى أن يسخروا فى أعمالهم المكتوبة ما يعوض فقدان هذه المؤشرات فى الكتابة، كإثارة التوقع والإرهاص ونحوهما مما يستعين به القارئ فى إعادة تكوين الرسالة التى تلقاها من الكاتب، على شرط ألا تكون وسائله إلى ذلك من الكثرة بحيث تقضى على عنصر المفاجأة والانحراف فى الأسلوب.

٥- أما انتفاع علم الأسلوب بما قرره اللغويون من تنوع اللهجات وتعددها فواضح فى قبول علم الأسلوب لهذا التنوع وذلك التعدد قبولا غير مقيد ولا مشروط. بل لقد ذهب علم الأسلوب إلى نهاية الشوط فرأى أن "الأسلوب هو الرجل نفسه". ومعنى هذا أن أكبر اعتداد الأسلوب موجه إلى اللهجة الفردية، وأن اختيارات الأديب تقع فى مرتبة أهم من طاقات اللغة ووسائلها. ونستطيع أن نبنى على ذلك تفريقا بين البلاغة العربية التى ذكرنا أنها تقع فى الخريطة المعرفية قريبة من شق طاقات اللغة، ولكنها ليست بدرجة القرب نفسها من موقف علم الأسلوب من اختيارات الأديب.

بعد أن عرفنا حدود علم الأسلوب نجد أن الوقت قد حان لاستعراض بعض المصطلحات البلاغية فى ضوئه، لنرى مقدار ائتلاف المفاهيم البلاغية والإطار الفكرى للبلاغة مع ما يقابل ذلك من علم الأسلوب. وستكون خطتنا فى عرض هذه المصطلحات أن نعرض بإيجاز أول الأمر مصطلحات عامة، كالفصاحة والبلاغة وتاريخ نشأتهما، ثم نعرض بعد ذلك مصطلحات علم المعانى، ثم علم البيان، وأخيرا علم البديع، ونختم بملاحظات نلخص بها نتائج البحث.

١- الفصاحة

لمصطلح "الفصاحة" تاريخ فى التراث العربى أقدم من تاريخ علوم البلاغة. فلقد عرف أوائل النحاة هذا اللفظ وتكلموا عن "فصاحة اللفظ" و "فصاحة الكلام" و "فصاحة المتكلم" و "فصاحة القبيلة"، فكان المقصود بفصاحة اللفظ فى عرف النحاة أنه ينتمى إلى كلام إحدى قبائل الفصاحة، ثم لا يوصف بأنه حوشى ولا غريب ولا دخيل. ولم يكن هؤلاء النحاة يهتمون لعذوبة اللفظ أو سلامته التى اهتم بها المتأخرون كما يأتى بعد قليل. أما فصاحة الكلام فقد كانت تستدعى إلى الذهن معنى جغرافيا يرتبط بوسط الجزيرة العربية، حيث تقيم القبائل التى تمثل فى كلامها النقاء اللغوى الذى كان من مطالب منهج النحاة، وهى قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين[١]. وكذلك تستدعى فصاحة الكلام معنى اجتماعيا هو انقطاع هذه القبائل عن مخالطة الأمم المجاورة لجزيرة العرب. فإذا قال النحوى: "وهو من فصيح الكلام"، وردت على قوله هاتان الدلالتان: أما فصاحة المتكلم فهى انتماؤه إلى إحدى القبائل الفصيحة ونشأته فيها، سواء أكان الانتماء بالدم أو الولاء. أما إذا ولد فى القبيلة ثم نزح عنها إلى الحاضرة فقد "لأنَ جلده" - على حد قول أبى عمرو لأبى خيرة الأعرابى. وقد علمنا منذ قليل أن فصاحة القبيلة تأتى عن عدم مخالطتها لسائر الأمم حول شبه الجزيرة.

أما فى عرف البلاغيين فللفصاحة معنى آخر. يقول صاحب الطراز يحيى بن حمزة العلوى[٢] (ص ١٣١): "ويؤثرون كلمة على كلمة مع اتفاقهما فى المعنى؛ وماذاك إلا لأن إحداهما أفصح من الأخرى، فدل ذلك على أن تعلق الفصاحة إنما هو بالألفاظ العذبة والكلم الطيبة. ألا ترى أنهم استحسنوا لفظ الديمة والمزنة واستقبحوا لفظ البُعاق، لما فى المزنة والديمة من الرقة واللطافة، ولما فى البعاق من الغلظ والبشاعة". وفى قول العلوى هذا تبسيط مخل بفهم الفصاحة؛ لأن زعمه هذا لا يؤخذ على

---

(١) كتاب الحروف للفارابى ص ١٤٨. دار المشرق بيروت، ١٩٦٩. وعمبارة وبعض كنانة" أضافها السيوطى فى المزهر. ولم ترد فى كتاب الحروف.

(٢) كتاب الطراز. منشورات مؤسسة النصر بطهران. وقد طبع بمطبعة المقتطف بمصر عام ١٩١٤.

إطلاقه. فمنذا الذى يزعم أن لفظ "المناخر" مثلا أعذب من لفظ "الأنف" أو أكثر من احتشاما، ولا سيما إذا نظنا إلى أن الأنف قد أخذت منه "الأنفة" وهى الإباء والشمم والتعالى عن الدنايا" ومع ذلك نجد سياق الموقف ربما جعل اختيار "المناخر" مؤشرا أسلوبيًا يحدث أثرا لا يمكن أن يحدث نتيجة لاستعمال كلمة الأنف أو الأنوف.

وحسبنا دليلا على صحة ما نزعم قوله ﷺ: "وهل يكب الناس فى النار على مناخرهم يوم القيامة إلا حصائد ألسنتهم.؟!" فالموقف موقف استهجان للغو، وتحذير من مغبة الانزلاق إلى ممارسته. ومن هنا جاء الاختيار مبنيا على الأسباب الآتية:

١- كلمة "الأنف" مألوفة، والإلف يذهب بالطاقة التعبيرية للكلمة؛ أما "المناخر" فلا.

٢- تشير كلمة المناخر إلى داخل الأنف، فتذكر بالإفرازات الكريهة؛ أما الأنف فهو جزء من ظاهر الوجه وحسنه، يضيف إلى جمال الوجه حسنا.

٣- تقدم لفظ "يَكُب" يتطلب ضميمة كالمناخر تنافى معنى التكريم.

٤- يُوحى مخرج الخاء من لفظ "المناخر" بأن هذا العضو أداة للشخير؛ وهو صوت كريه أيضا. ولعل هذه الملاحظة الأخيرة ترتبط بحكاية الصوت للمعنى.

لكل هذه الأسباب، مضافة إلى سياق الموقف، كان اختيار لفظ "المناخر" أفصح من اختيار "الأنف" أو الأنوف. ولأمير المؤمنين عمر استعمال مشابه، فضل فيه لفظ "المعاطس" على لفظ "الأنوف" حين قال: "شاهت الوجوه. لا يرغم الله إلا هذه المعاطس". فالكلمة المختارة هنا جمع "معطس" بكسر الميم، وهو اسم آلة للعطس. والعطس حركة طرد لمادة غير مستحبة، تخرج من الأنف. ومن ثم كانت الكلمة منفرة لا شبهة فيها للتكريم. وهذا هو المؤشر الاسلوبى الذى يجعلها أفصح من "الأنوف". وفى كلامنا العامى شىء من هذا القبيل؛ فنحن عند إرادة إهانة المضروب نقول: "ضربته على مشمّه"، ولا نقول: على أنفه. فكأننا مع الضرب نحدث به أثرا تتعطل به حاسّة الشم وهى حيوية. وبعضنا يضربه على "فراطيسه"،

والكلمة جمع "فرطوس" فى العامية؛ والفرطوس هو الأنف الذى لا ترى له عظما ولا مارنا، وإنما هو مسطح عريض، لا ترى منه إلا فتحتين بعرض الوجه تقريبًا؛ فهو صفة خِلْقية لنوع معين من العبيد (فالكلمة تراث). وبهذا تحمل الكلمة فى طيها كناية عن أن المضروب عبد ذليل لا أنفة فيه ولا كرامة له. ومن هنا أيضا يأتى الألم عن السب بلفظ "ابن الفرطوس".

وهكذا نرى أن صاحب الطراز قد جنح إلى التبسيط أكثر مما ينبغى حين علق الفصاحة بالعذوبة ولم يلتفت إلى "مقتضى الحال". دعك مما لم يكن يعرف فى زمانه ونعرفه نحن الآن من فكرة "سياق الموقف" context of situation؛ فلو أن العذوبة كانت هى المقوم الوحيد للفصاحة لكان أفصح الخلق عليه الصلاة والسلام وصاحبه أمير المؤمنين عمر قد اختارا لفظ الأنف ولم يختارا كلمتين أقل منه عذوبة. ولكن اختيارهما جاء (كما يشير علم الأسلوب الحديث) مؤشرا أسلوبيا يرمى إلى قصد معين غير العذوبة. وأظن علم الأسلوب الحديث لا يأبه للجرس إلا من حيث إيحاؤه بالمعنى، فذلك هو الفصاحة كما ينبغى لها أن تكون.

أما التبريزى صاحب الإيضاح[1] فإنه يقدم لنا مناطا آخر للفصاحة؛ إذ يربط فصاحة اللفظ المفرد بأربعة أمور سلبية: هى خلوه من تنافر الحروف، ومن الغرابة، ومن مخالفة القياس، ومن الكراهة فى السمع. وواضح أن أول هذه الأمور ورابعها يعودان إلى الأصوات، وثانيها إلى فقه اللغة، وثالثها إلى علم الصرف، ولا يعود واحد منها إلى أصل بلاغى صِرْف. وواضح أن هذا التحديد مطعون فيه من جهتين:

أ- أنه سلبى، والتحديد بالسلب ضعيف، فلا يحدّد المصرى مثلا بأنه من ليس صينيا ولا يابانيا ولا هنديا.

ب- أن من الصعب أن يعتمد النقد الأسلوبى على هذا التحديد؛ إذ قد يكون من المطلوب أسلوبيا أن يستعمل الأديب كلمة فيها تنافر الحروف أو فيها غرابة أو

(١) الإيضاح فى علوم البلاغة للتبريزى. شرح وتعليق وتنقيح الدكتور عبد المنعم خفاجى، دار الكتاب اللبنانى، بدون تاريخ..

مخالفة للقياس أو كراهة فى السمع ، كما رأينا فى لفظ "المناخر" منذ قليل. وإذا كان ذلك مطلوبًا كان مؤشرا أسلوبيًا ذا دلالة معينة فى سياق الموقف المناسب.

كان ذلك هو الرأى فى فصاحة اللفظ المفرد؛ فماذا عن الرأى فى فصاحة الكلام؟ يحسن أن نعرض هنا أيضا لما يقوله العلوى أولا، ثم لما يقوله صاحب الإيضاح ثانيا. وصف صاحب الطراز الكلام الفصيح بالعبارات الآتية[1]:

١- متمكن غير قلق ولا ناب عن موضعه.

٢- من حقه أن يكون جيد السبك صحيح الطبع.

٣- من حق ألفاظه أن تكون طبق معانيها من غير زيادة ولا نقص.

٤- ربما يصفونه بالسلاسة والسهولة فى ألفاظه ونظمه.

٥- وقد يذمونه بأنه معقد جُزُزٌ استهلك تعقيدُه معناه.

٦- وقد يذمونه كذلك بأنه غريب وحشى فيه عنجهانية.

وهكذا يذكر صاحب الطراز الشروط والمحترزات فى سبيل بيان فصاحة الكلام، ثم لا نخرج من شروطه ولا محترزاته بحصيلة محددة واضحة نستبين من خلالها ماهية الكلام الفصيح. فالشرط الأول وهو التمكن وعدم النَّبوة لا يقدم لنا مقياسا على كثرة ما فى البلاغة من المقاييس. والشرط الثانى ينصب على ثلاث من قرائن النحو هى الربط والرتبة والتضام؛ إذ حسن السبك إنما هو ربط بعض أجزاء الجملة ببعض، ومراعاة الرتبة بينها، والوفاء بمطالب التضام، كمراعاة الافتقار والاختصاص وغير ذلك؛ وهذه كلها أمور نحوية إذا تحققت كان الكلام جيد السبك، مطابقا للأنماط المألوفة فى التركيب. وقد عرفنا أثر الإلف فى الذهاب بالروعة.

أما مطابقة الألفاظ للمعانى فمطلب من مطالب فقه اللغة، ولا ينبغى له أن يكون مؤشرا أسلوبيا إلا فى حالات نادرة. أما المؤشرات الأسلوبية التى تنتمى إلى

---

(١) ص ١٣٤.

الانحراف بالمعنى أو باللفظ فهى أولى بالنظر إليها. وليست السلاسة طلبا يتسم بالإطلاق أيضا؛ إذ يحدث أحيانا أن يكون الأسلوب محاكاة ساخرة لكاتب أسلوبه غير سلس. ويقال مثل ذلك فى المحترزين رقم ٥، ورقم ٦.

أما صاحب الإيضاح فيحدد الكلام الفصيح بعبارات سالبة أيضا، كما فعل فى تحديد فصاحة المفردات[١]. فالكلام الفصيح عنده هو الذى يخلو من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد اللفظى والتعقيد المعنوى، ثم يضيف إلى ذلك تعريفا آخر هو خلوه من كثرة التكرار وتتابع الإضافات. وواضح أن ضعف التأليف ينافى الإفادة قبل أن ينافى الفصاحة. انظر مثلا فى العبارات التالية وكلها يتسم بضعف التأليف:

١- ياليتنى لم يحدث هذا: خلت من ضمير رابط، والصواب: لم يحدث لى أو منى.

٢- قال لصديقة إن أباه يدعوه: لا يعرف المدعو من هذا التركيب هو القائل أم الصديق.

٣- أنت أولى بالإنصاف: لا يعرف من التركيب ما إذا كان المخاطب أولى بأن يكون منصفًا أو بأن ينصفه الناس.

٤- دار الكتب المصرية: أيتهما هى المصرية، الدار أم الكتب؟

فالأمر إذن يجاوز الفصاحة إلى الإفادة نفسها، إلاّ أن تقوم قرينة لفظية أو سياقية أو خارجية تدل على المراد.

وأما تنافر الكلمات والتعقيد اللفظى فهما من واد واحد؛ لأن التنافر إن كان يقصد به داخل الكلمة فقد مر بنا منذ قليل، أما إن قصد به تنافر الكلمة مع الكلمة فالمعروف أنه يغتفر فى التركيب والإلحاق مالا يغتفر فى الإفراد. فقد يَدعو إلحاق صوت ـ كعلامة الجمع مثلا فى اللغة الإنجليزية ـ إلى حدوث ظاهرة نادرة فى نظام اللغة نفسها، وهى التقاء ثلاثة أصوات ساكنة كما فى two fifths؛ إذ يلتقى فى الكلمة الثانية فاء ساكنة بعدها ثاء ساكنة بعدها سين ساكنة؛ وكل هذه الأصوات مهموسة

---

(١) ص ٧٤ وما بعدها.

ورخوة، والثاء وحدها عرضة للحركة فى نطق الأجانب للكلمة. وأما فى التركيب فإذا لم يجد الأديب من سبيل إلى تجنب تنافر اللفظين فلا عليه، ولا سيما أن الألفاظ فى النص تحتمل أن تتصل بها الضمائر وغيرها من اللواصق ومالا غنى عنه للمعنى. وفى القرآن قوله تعالى: ﴿ إِنَّ وَلِـِّۧىَ ٱللَّهُ ﴾ [الأعراف ١٩٦] الذى يتحدى القواعد الصوتية التى تستثقل الكسرة على الياء؛ إذ لدينا فى الآية ثلاث ياءات هى (يْ + يِ + يَ)؛ فالياء الساكنة الأولى سكونها من بنية الكلمة، وكسرة الياء المكسورة جاءت لمناسبة الياء المفتوحة، وفتحة الياء الأخيرة جاءت للتخفيف وتجنب التقاء الساكنين. والملاحظة تنصب على الياء المكسورة، ولكن مبرر الكسرة يتمثل فى علة صوتية هى المناسبة؛ وهى ظاهرة سياقية يتغلب الذوق بواسطتها على القاعدة الصوتية والنحوية؛ لأن لفظ "ولى" اسم إن فيستحق النصب.

وهكذا توالت الياءات ولم يقل أحد إن ذلك من قبيل التنافر. وكذلك الحال فى التعقيد اللفظى؛ فلست أراه يختلف عن ضعف التأليف الذى سبق ذكره. وربما كان من المناسب هنا أن نقدم مثالا لما يعدونه من التعقيد اللفظى؛ إذ تتوالى الضمائر وتتشابه إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا، وتتعدد المراجع الصالحة لهذه الضمائر، بحيث لا يتم إرجاعها إلا بعد إطالة التأمل، كأن تقول مثلا:

"وتخاصم زيد وعمرو فقال زيد كذا فقال عمرو كذا ثم كذا فقال كذا فنهض قائما وذهب غاضبًا". وقد تطول العبارة فلا يدرى من الذى قال ولا من الذى نهض وذهب؛ فهذا ضعف تأليف وتعقيد لفظى فى الوقت ذاته؛ إذ لا يمكن أن يكون التعقيد اللفظى إلا نتيجة من نتائج ضعف التأليف. وأما التعقيد المعنوى فقد يكون أحيانا مطلوبا لذاته، كالذى يكون عند إرادة التعمية والإلغاز. وهكذا نرى أن فصاحة الكلام إن صلحت أن تكون مفهوما مقبولا فى عرف أوائل النحاة فإن فى اعتداد البلاغيين بها على هذه الصورة نظرًا يفرضه علم الأسلوب الحديث.

٢ـ البلاغة

مصطلح "البلاغة" أحدث فى الاستعمال من مصطلح " الفصاحة". ولقد دخلت البلاغة العربية إلى موضوعها من مدخل اللغة ولم تدخل من مدخل النقد

الأدبى؛ وذلك على الرغم مما يظنه البلاغيون. ولهذا السبب نجد قضايا البلاغة بفروعها المختلفة قضايا لغوية الطابع فى مجملها، فلا تقترب من الطابع النقدى إلا فى مواضع محدودة. والمعروف أن اللغة عرف عام، وأن النقد الأدبى ذو جانب فردى ذاتى وإن استعان بنتائج الفروع الأخرى ذات الطابع الموضوعى. ولما كان العرف ملزما، وكان النشاط الذاتى حرا، كان لابد للبلاغة وقد بنت صرحها على أرضية اللغة أن تلتمس لنفسها بعض المخارج من قبضة العرف اللغوى الصارم، فكان سبيلها إلى ذلك هو الكشف عن مواطن الترخص فى حدود القواعد والقرائن النحوية، من ربط إلى رتبة إلى تضام. ولم يكن خروجها من تحكم القاعدة إلى فسحة اللغة إلا فى مواضع بعينها، كالمجاز والتأثيرات النفسية لبعض الإجراءات والمعانى الطبيعية، مثل حكاية الصوت للمعنى، وما أقل ما قيل فى هذين الموضعين الأخيرين! لعل هذا الارتباط بين البلاغة والقواعد هو الذى جعل موضوعات علم المعانى تبدو كأنها نحو من نوع خاص، يتناول من البحوث ما أهمله علم النحو. ولقد خص صاحب الطراز[1] علم المعانى باسم البلاغة، كما خص علم البيان باسم الفصاحة. ويمكن وضع الصورة التوضيحية لرأيه هكذا:

رأى صاحب الطراز

البلاغة = علم المعانى | الفصاحة = علم البيان

فهو يقول[2]: "فإذا قلنا علم المعانى فالمقصود علم البلاغة على أساليبها وتقاسيمها". ويقول كذلك[3]: "ودلالة علم الإعراب إنما تكون من جهة الإسناد والتركيب، ودلالة الألفاظ على علم البيان الذى هو الفصاحة، وعلى علم المعانى الذى هو البلاغة، أمر وراء ذلك، مع كونه متوقفا عليهما؛ وهما أمران يخالفانه فى

---

(١) ص ١٠.
(٢) ص ١١.
(٣) ص ١٢، ١٣.

مقصود الدلالة". ويفعل صاحب الطراز بالكلام ما فعله بالكلام الفصيح؛ فهو يغلفه فى طائفة من المجازات إذ يقول[1]:

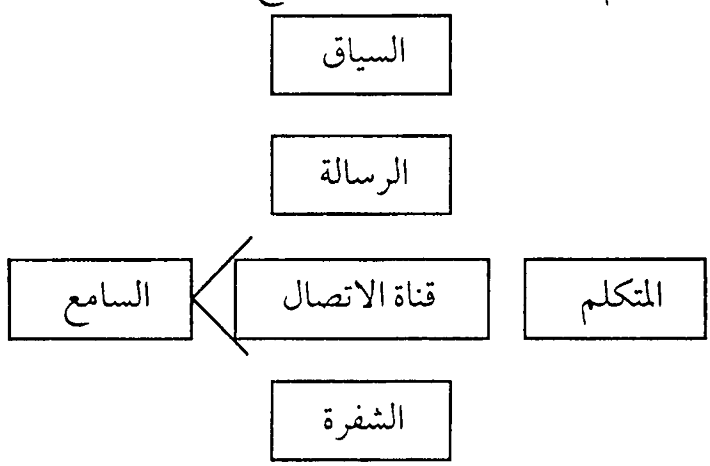
١ - يسابق لفظه معناه ومعناه لفظه.

٢ - يدخل الأذن بلا إذن

٣ - يلج فى العقل من غير مزاولة ولا ثقل.

وواضح أن فى كلام العلوى هذا خلطا كبيرا بين مفاهيم فرّق بينها من سبقوه فى الزمن، فما كان ينبغى له أن يقع فى مثل هذا الخلط.

أما التبريزى صاحب الإيضاح فيرى ان بلاغة الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته. وهكذا نراه يقيم البلاغة على دعامتين إحداهما الفصاحة، والأخرى مطابقة مقتضى الحال. وعندى أن المعنى اللغوى للفظ "البلاغة" فرع على معنى "الإبلاغ" أو التوصل الذى هو موضوع من موضوعات علم الاتصال. لو أننا رجعنا إلى النموذج الذي وضعه "ياكوبسون" لأركان عملية الاتصال فلربما كان ذلك عونا لنا على فهم المقصود بالبلاغة. فالنموذج كما يلى:



دعنا نفهم السياق جدلا بأنه "المقام" والرسالة بالنص أو العبارة، وقناة الاتصال مثلا بالمشافهة، والشفرة بالمعنى المقصود. إذا صح لنا هذا فمن الممكن تحديد البلاغة بأنها عمل المتكلم على إيصال الشفرة إلى السامع بواسطة رسالة منطوقة خلال قناة اتصال مسموعة فى مقام معين؛ وربما أضفنا جهد السامع فى حل الشفرة.

---

(١) ص ١٣٤.

٣ـ المعانى

يقول عبد القاهر الجرجانى فى دلائل الإعجاز[١] أن المقصود بالمعانى هو معانى النحو. والمعروف أن معانى النحو طائفتان: إحداهما معانى الأبواب، من فاعلية إلى مفعولية إلخ. ثم معانى الجمل، أو كما يسميها علماء المعانى: "أساليب الجمل". ولقد ترك البلاغيون الخوض فى النوع الأول للنحاة وجعلوا نشاطهم أكثر حفاوة بالنوع الثانى. وهكذا تتبعوا الإسناد وصوره وما يعرض لأركانه ومكملاته وأساليب تركيبه حين قالوا "أسلوب الخبر" و "أسلوب الإنشاء" إلخ. ففى الإسناد الخبرى عنى علم المعانى بأحوال المسند إليه (المبتدأ والفاعل) من حيث الذكر والحذف والتعريف والتقديم والفصل والإضمار والالتفات والتعبير بالماضى عن المستقبل والعكس. كما نظروا فى أحوال المسند (الخبر والفعل) من حيث الذكر والحذف، وقرينة الحذف، ومن حيث هو مفرد أو جملة، وفى حالة الإفراد من حيث كونه اسما أو فعلا مطلقا أو مقيدا بمفعول أو بشرط. ونظروا فيما يدخل الشرط من أداة، كإن وإذا ولو، كما تناولوا ما يعرض له من تغليب أو تنكير أو تخصيص أو تعريف بلام الجنس. أما إذا كان جملة فقد نظروا فى كونها إما فعلية أو اسمية، وظرفية أو شرطية، كما تناولوا بعض ما يعرض للمسند من تقديم أو تأخير.

ثم لا يهمل علم المعانى بعد إيفاء النظر فى ركنى الإسناد أن ينظر فى أحوال متعلقات الفعل، فيتناول حال الفعل من المفعول، وحذف مفعول المتعدى، وهل الغرض إثبات المعنى فى ذاته للفاعل أو إفادة تعلقه بالمفعول، كما يتناول علم المعانى القصد إلى التعميم فى المفعول وتقديمه للاهتمام به، وتقديم بعض مفعولات الفعل على بعض، وتقديم الفاعل على المفعول للعناية. ثم ينتقل علم المعانى إلى الكلام فى القصر ويقسمه إلى حقيقى وغير حقيقى، ويذكر أقسام غير الحقيقى، رابطا ذلك بحال المخاطب وماتقتضيه (قارن عبارة: مقتضى الحال)، ويذكر شروط قصر الموصوف على الصفة قصر إفراد لا تعيين، ويتكلم فى تحقيق وجه القصر، ودليل إفادة "إنما" القصر، وتنزيل المعلوم منزلة المجهول، وعكس ذلك، وقصر الفاعل

(١) دلائل الإعجاز.

على المفعول وعكسه، وتحديد المقصور عليه عند استعمال "إنما"، وإعطاء "غير" معنى "إلا".

أما الإنشاء فيقسمه إلى طلبى وغير طلبى، ثم يذكر أنواع الإنشاء الطلبى، كالاستفهام والأمر والنهى والعرض والنداء، ثم يفرق فى الاستفهام بين استعمال الهمزة وهل وما ومن وأى وكيف وكم وأين وأنى ومتى وأيان، ويذكر أن هذه الألفاظ تستعمل فى معان غير الاستفهام، كالتقرير والإنكار، كما أن الأمر قد يستعمل فى غير طلب الفعل، وأن الخبر قد يقع موقع الإنشاء. ويتناول علم المعانى أيضا ظاهرة الفصل والوصل، فيذكر حكم الجملة الواقعة بعد جملة أخرى لها محل من الإعراب، وكذا الواقعة بعد غير ذات المحل، ويذكر بعض مواطن الفصل، وكمال الانقطاع، وكمال الاتصال، وما يشبه كلا منهما، وأضرب الاستئناف. ثم يعرج على الوصل فيذكر متى يتعين، وأنه قد يكون لدفع توهم غير المراد، أو للتوسط بين الكمالين (كمال الاتصال وكمال الانقطاع). ويتكلم فى الوصل عن الجامع وأنواعه: العقلى والوهمى والخيالى. ثم يقرر حاجة البلاغى لمعرفة أنواع الجامع، ويذكر محسنات الوصل، وحكم واو الحال مع الجملة الحالية.

وعلم المعانى معنىٌّ كذلك بالإيجاز والإطناب والمساواة؛ فهو يذكر التطويل والحشو، مفسدا كان أو غير مفسد، واشتباه حال ذلك على الناقد، ثم يذكر أنواع الإيجاز فيعد منها ما يكون بحذف المضاف أو حذف الموصوف أو حذف الصفة أو حذف جواب الشرط للاختصار أو حذف هذا الجواب للتهويل، وكذلك الإيجاز بحذف جزء من أجزاء الجملة غير ما تقدم، والإيجاز بحذف جملة مضمونها مسبب بعد ذكر سببه، أو مضمونها سبب بعد ذكر مسببه، ثم الإيجاز بحذف أكثر من جملة. ويتكلم أيضا فى الإطناب بعد الإبهام، وفى التوشيح، وفى ذكر الخاص بعد العام، وفى التكرير والإيغال والتذييل ثم التكميل والاحتراس والتتميم والاعتراض ثم الإطناب بغير ما سبق.

هذه هى موضوعات علم المعانى مأخوذة من العناوين الفرعية على هامش كتاب الإيضاح[1]، وقد وضعها بالهامش مشكورا محقق الكتاب. ولنا من بعد ملاحظات على موضوعات علم المعانى نجملها فيما يلى:

١- شغل النحويون بدراسة مكونات الجملة، فعكفوا على الأبواب النحوية للمفردات وشروط تحققها فى الكلام، كما شغلوا بالعلاقات الداخلية بين هذه الأبواب، حتى إذا بلغوا حدود الجملة التامة لم يبق لهم إلا المحل الإعرابى للجملة، ففرقوا بين ماله محل من الإعراب من الجمل وما لا محل له، وربما فرقوا بين الجملة الخبرية والجملة الإنشائية. أما ما وراء ذلك من وظيفة كل من أنواع الإسناد، وربط هذه الوظيفة بمقتضى الحال، ورعاية المقام عند اختيار أحد الإسنادين، فلم يكن من هموم النحاة، ولم يخطر لهم أن يضمنوا نظريتهم شيئا عن مكان المتكلم أو السامع من الخطة العامة للاتصال اللغوى. ثم جاء دور البلاغيين فانطلقوا من النقطة التى انتهى عندها النحاة، وألقوا نظرة على تركة النحاة ليستخرجوا منها عناصر تربط النظر النحوى بالاستعمال التطبيقى، فوصلوا بجهودهم إلى طائفة من الأفكار المهمة التى تجعل لعملهم وزنا ملحوظا حتى بالنسبة للدراسات الأسلوبية الحديثة. ومن هذه الأفكار ما يلى:

أ- لم تكن فكرة "الاختيار" ـ وهى من الركائز النظرية لعلم الأسلوب الحديث ـ خافية على البلاغيين. يشهد بذلك كلامهم عن "مراعاة" مقتضى الحال؛ إذ كان على المتكلم فى نظرهم أن يجعل كلامه مطابقا لمقتضى الحال. ومعنى ذلك أن "يختار" من تراكيب الكلام وأساليبه ما يناسب حال المخاطب، فيؤكد لمن يشك، ويطنب لمن يحتاج إلى ذلك. وعليه أن "يختار" الأسلوب المناسب من بين أساليب الخبر والإنشاء أو الإثبات والنفى، بحسب حال المخاطب أيضا. على أن هذا "الاختيار" يختلف عن مفهومه فى علم الأسلوب من حيث لا يعلقه البلاغيون بالمؤشرات الأسلوبية التى هى من قبيل "الانحراف"، وإنما هو اختيار بقصد المطابقة لا الانحراف؛ لأنه

(١) للخطيب القزوينى. شرح وتعليق وتنقيح محمد عبد المنعم خفاجى. دار الكتاب اللبنانى، بلا تاريخ.

يختار أحد الأساليب القياسية الذى يناسب ما يتوقعه السامع من أنماط التراكيب.

ب – ولم تكن فكرة "الانحراف" خافية عليهم كذلك وإن كانوا قد سموها بأسماء أخرى، كالتوسع أو الترخص أو الضرورة عند قيام الضرورة. بل لقد سموها فى بعض الحالات "لزوم ما لا يلزم". ولقد رصدوا من هذه الظاهر التوسعية فى الاستعمال نوعين مهمين مرتبطين بالنظرية النحوية، يمكن أن نسمى أحدهما "الترخص"(١)، وهو ما عرفه النحاة باسم الشذوذ والقلة والندرة إلخ. وأن نسمى الثانى "الأسلوب العدولى"(٢)، وطابع النوعين أنهما مخالفة لقواعد عمل القرائن النحوية اللفظية. فأما الترخص فإن مرتكزه هو المبدأ العام الذى يسمى "تضافر القرائن" النحوية على بيان المعنى النحوى، كالفاعلية والمفعولية إلخ. وفائدة تضافر القرائن ضمان أمن اللبس مع الترخص فى إحدى القرائن إذا لم يتوقف عليها المعنى؛ أما إذا توقف المعنى على واحدة أو أكثر من القرائن فلا ترخص عندئذ؛ لأن الترخص يذهب بالإفادة، أو يؤدى إلى اللبس. فالفاعل مثلا يعرف بخمس قرائن كما يلى:

١ – أنه اسم	٢– مرفوع
٣– تقدمة فعل	٤ – الفعل مبنى للمعلوم

٥ – دل على من فعل الفعل أو قام به الفعل.

فإذا قلنا "ضرب زيد عمرا" فإن المعنى يتوقف على جميع القرائن المذكورة محققة فى "زيد"، وبخاصة الإعراب؛ لأن الفعل "منتقل"، بمعنى أن "عمرًا" يمكن أن يضرب "زيدًا" فيتحول فى الجملة إلى فاعل. فلو نصب الفاعل لظن السامع أنه مفعول مقدم، وتوقع أن يأتى بعده أسم مرفوع على الفاعلية. ولكننا إذا قلنا "أكل

---

(١) أنظر اللغة العربية معناها ومبناها، (النظام النحوة)، لصاحب البحث.

(٢) انظر: التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، لصاحب البحث.

الغلام التفاحة" فن الفعل "أكل" غير منتقل، من جهة أن التفاحة لا يمكن أن تأكل الغلام. وبهذا أمكن للفاعل وللمفعول أن يظهرا دون حاجة إلى الإعراب. فلو ترخص متكلم فصيح فى الإعراب فنصب الغلام ورفع التفاحة ما تغير المعنى. ومن هنا سمعنا عن العرب عبارة "خرق الثوبُ المسمارَ"برفع المفعول المقدم (الثوب) ونصب الفاعل المؤخر (المسمار). وقد جاءت حراسة المعنى فى هذا القول من علاقة معجمية أطلقنا عليها اسم "انتقال الفعل". وليس الترخص واردًا على الإعراب فحسب، بل تناول القرائن الأخرى، كالبنية والربط والرتبة والتضام. وكلام العرب من شعر ونثر حافل بأنواع الترخص، بل إن ظاهرة الترخص موجودة فى النص القرآنى وفى الأحاديث النبوية. وقد نسب النحاة كل ذلك إلى الشذوذ، ووصفوا بالشذوذ بعض القراءات القرآنية. والشذوذ فى أصول النحاة لا ينافى الفصاحة. أما لدى البلاغيين فالترخص من قبيل عدم الجرى على القياس. وقد سبق أن رأيناهم يعدون ذلك مطعنا فى فصاحة الكلمة؛ لأن البلاغيين متأخرون فى الزمن. والرخصة فى عرف الطائفتين مرهونة بمحلها كما يقولون، فلا رخصة إلا للفصحاء فى عصر الاحتجاج، أما فى عصر البلاغيين (وفى عصرنا نحن بالطبع) فإن الرخصة التى لا تحتسب من قبيل الخطأ هى الضرورة الشعرية؛ وهذا هو السرفى موقف البلاغيين منها.

ولكن النحاة والبلاغيين جميعا كانوا أكثر حفاوة بالأسلوب العدولى كما أسميه، وهو كما يبدو من اسمه عدول عن الأصل أو "انحراف" على الأصل إن شئت. غير أن العدول ظاهرة لا واقعة؛ وهذا هو الفرق بينه وبين "الانحراف" كما يفهم فى حدود علم الأسلوب. ومعنى أنه ظاهرة أنه على رغم كونه تحديا صارخا للقاعدة النحوية يجد من الحفاوة وسعة الاستعمال ما تجده القاعدة نفسها، فللناس من كل عصر أن يقيسوا عليه فى كلامهم كما يقيسون على القواعد. ومن ظواهر العدول فى الأسلوب النقل والتضمين والنيابة وإعراب الجوار وحذف الرابط والتغليب والتقديم وتجاهل الاختصاص والحذف والزيادة والفصل والاعتراض وظواهر أخرى غيرها. ويجمعها أنها عدول عن أصول ثابتة، ولكنها لا اعتراض على استعمالها؛ فاستعمالها "انحراف" بالمعنى الواسع للانحراف.

٢- والملاحظة الثانية أن البلاغيين وقد نبهوا فى علم المعانى إلى مراعاة حال المخاطب فكروا فى تعدد استعمالات الأنماط التركيبية، فتكلموا فى أمور مثل تنزيل المعلوم منظلة المجهول، واستعمال ألفاظ الاستفهام فى غير الاستفهام، ووقوع الخبر موقع الإنشاء وفى الإطناب والأيجاز والمساواة. وكان ذلك يقع فى إقليم الوسائل التعبيرية للغة، وليس فى حدود اختيارات الأديب، ومن ثم تعد من قبيل الظواهر لا من قبيل الوقائع؛ أى أنها تنتهى إلى نظام اللغة لا إلى "الانحراف" بالكلام.

٣- بهذا يعد جهد البلاغيين فى علم المعانى فى طابعه العام دراسة تنظيرية لا تطبيقية. وهى تبدو أقرب إلى الدراسة اللغوية منها إلى النقد الأدبى، وأقرب إلى النحو منها إلى أى فرع آخر من فروع الدراسات اللغوية أو العربية عموما. وإذا نسبنا هذا الجهد إلى النحو فإن خير ما نصفه به أنه من نوع النحو الإجرائى؛ وذلك فى مقابل النحو التقعيدى الذى جاء به النحاة. فالبلاغيون يحددون أجراءات والنحاة يحددون قواعد، ونشاط كليهما نشاط نظرى.

٤- حين تكلم علماء المعانى فى مفهوم الإسناد لم يجدوا مفرًا من تقسيمه إلى إسناد حقيقى وإسناد مجازى، فكان من جراء ذلك أن تناولوا فى حدود علم المعانى فكرة تنتمى إلى البيان كما حددوه هم، وتلك هى فكرة المجاز العقلى. وإنما تعد هذه الفكرة من علم البيان لأنها كأنواع المجاز فى عمومها، تفتقر إلى علاقة وقرينة صارفة عن إرادة المعنى الحقيقى (أو الإسناد الحقيقى). وكان الأجدر أن يسكت عنها فى علم المعانى، وأن يكون المدخل إليها فى علم البيان من جهه تقسيم المجاز إلى إفرادى يسمى المجاز اللغوى، وإسنادى يسمى المجاز العقلى.

٥- ربط علماء المعانى مادتهم بالعقل فى عدد من المواضع؛ منها أنواع الجامع فى حالة الوصل؛ إذ قسموا الكلام إلى عقلى ووهمى وخيالى، ثم تكلموا عن الأثر النفسى والانطباعى والجمالى والإيحائى لبعض الإجراءات الأسلوبية بقولهم مثلا: "انظر إلى جمال التقديم هنا"، أو "انظر إلى مكان العنصر الفلانى فى التركيب"، أو إلى تنكير الاسم أو تعريفه باللام، أو إلى الواو فى "لا وأيدك الله"

وكيف جاءت أحلى من واوات الأصداغ فى عوارض البيض الملاح. ويكثر هذا النوع من التعجيب فى أساوب عبد القاهر الجرجانى[١].

٤ـ مقتضى الحال ـ المقام

مفهوم "الحال" يتضمن الثبات والسكون وعدم التحول إلا إلى حال أخرى مغايرة تماما. ولعل القول المشهور: "دوام الحال من المحال" يشتمل على نوع من الضيق بثبات الحال وسكونها والتعزى بالأمل فى تحولها. فالحال تدل على state، ومن ثم يكون مفهومها static أى سكونى. يقول صاحب الإيضاح[٢]: "ومقتضى الحال مختلف؛ فإن مقامات الكلام متفاوتة؛ فمقام التنكير يباين مقام التعريف، ومقام الإطلاق يباين مقام التقييد، ومقام التقديم يباين مقام التأخير، ومقام الذكر يباين مقام الحذف، ومقام القصر يباين مقام خلافه، ومقام الفصل يباين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواة، وكذلك خطاب الذكى يباين خطاب الغبى". ويتضح من هذا النص ما يلى:

١ - أن "مقتضى الحال" فكرة معيارية؛ لأن مراعاتها هى معيار البلاغة.

٢ - أنها لهذا السبب تسبق فى وجودها إنتاج الكلام وسماعه أو قراءته؛ لأنها هى التى يصاغ الكلام بحسبها.

٣- أن فكرة "المقام" عنده إطار نوعى وليس واقعة عملية. ولهذا السبب يختلف المقام عما يعرف فى علم الأسلوب باسم سياق الموقف context of situation؛ وهو يتكون من جملة عناصر واقعية متزامنة، أحدها واقعة "المقال". فالفرق بين المقام وسياق الموقف أن المقال منفصل عن المقام ويقال بحسبه؛ إذ لكل مقام مقال، ولكن المقال جزء لا يتجزأ من سياق الموقف. ومع هذا لست أظن البلاغيين يحجمون من إطلاق لفظ "المقام" ليدلوا على واقعة تصادفهم لأنها من نوع مقام ما.

---

(١) دلائل الإعجاز.
(٢) ص ٨٠.

فمناط التباين إذن بين ما يقصده البلاغيون بمفهوم "مقتضى الحال" وما يعنيه علم الأسلوب بمطلح "سياق الموقف" هو فرق ما بين السكون والحركة، أو بين المعيار والتطبيق، أو بين النمط السلوكى والسلوك نفسه. فإذا قال البلاغيون "مقتضى الحال" فالمعنى هو ما يتطلبه أحد الأنماط النوعية للمواقف من رعاية فى الكلام. وهكذا يمكن للمرء أن يفكر فى "أنواع" من المواقف لكل منها مطالب أسلوبية معينة. وهذه الأنواع قائمة فى الذهن أولا قبل أن يكون لها تحقق خارجى؛ فهى أفكار لا وقائع، مثلها مثل فكرة الفاعل أو المفعول من حيث هى تصور ذهنى صالح للتطبيق. وكما أن الفاعل غير المفعول، نجد "مقام" التقديم غير "مقام" التأخير. كما أن التقديم نفسه قد تختلف مبرراته الأسلوبية بين مطالب المعنى ومطالب اللفظ؛ فقد يكون لإبراز الاعتراض، كما فى قوله تعالى: ﴿ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا ﴾ [الأنعام، ١٤]، أو لتوقى عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، كقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ ﴾ [الأنعام، ١٥٨]، أو لتوقى الابتداء بالنكرة نحو: "فى الدار رجل"، أو لغير ذلك من الأسباب. ويقال نحو ذلك فى غير التقديم من المقامات البلاغية.

ويرى صاحب الإيضاح[١] أن مفهوم مطابقة الكلام لمقتضى الحال هو الذى يسميه عبد القاهر باسم "النظم". أخذ ذلك من قول عبد القاهر: "النظم تآخى معانى النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التى يصاغ لها الكلام". غير أن عبارة عبد القاهر هذه كما نفهمها تجعل مراعاة الأغراض التى يصاغ لها الكلام عيارًا للنظم ولا تجعلها النظم نفسه. وعبارة "معانى النحو" تنم عن قوة الرابطة بين علم المعانى (الذى جعل مضافا) والنحو (وهو المضاف إليه).

٥ـ الحسن والقبح

للبلاغيين كلام فى مراتب البلاغة يكشف عن تصورهم للحسن والقبح. ويتضح ذلك مثلا فى عبارة صاحب الطراز الذى يقول[٢]: "اعلم أن الألفاظ إذا

---

(١) ص ٨١.

(٢) ص ١٢٦، ١٢٧.

كانت مركبة لإفادة المعانى فإنه يحصل لها بمزية التركيب حظ لم يكن حاصلا مع الإفراد، كما أن الإنسان إذا حاول تركيب صورة مخصوصة من عدة أنواع مختلفة، أو عقد مؤلف من خرز ولآلىء، فالحسن فى تركيب الألفاظ غير خاف. ثم ذلك له طرفان ووسائط: فالطرف الأعلى منه يقع التناسب فيه بحيث لا يُمكن أن يزاد عليه؛ وعند هذا تكون تلك الصورة وذلك النظام فى الكلام فى الطبقة العليا من الحسن والإعجاب. والطرف الأسفل أن يحصل هنا من العليا من الحسن والإعجاب. والطرف الأسفل أن يحصل هناك من التناسب قدر بحيث لو انتقص منه شيء لم تحصل تلك الصورة. ثم بين الطرفين مراتب مختلفة متفاوتة جدا". ومع اعترافنا اعترافا تاما بإمكان التفاضل بين نص وآخر بسبب حظ كل منهما من الجودة ومن البراعة فى استعمال المؤشرات الأسلوبية، نرى فى وضع المسألة على هذه الصورة التى بين أيدينا تبسيطا وإجمالا وإطلاق حكم قيمى مبنى على التحسين والتقبيح، أو على الأحسن والأدنى حسنا، ووضع هذا الحكم القيمى على مستوى نظرى خالص. وأولى بهذه المفاضلة أن تقوم على استقراء وتحليل ومقارنة وذكر أسباب ومبررات، وإلا تحول الأمر إلى مجرد انطباع يتخفى وراء ألفاظ "التناسب" و "الإعجاب" ونحوها.

٦ـ البيان

ورد لفظ البيان فى القرآن الكريم بمعنى مجرد القدرة على استعمال اللغة؛ أى بمعنى الملكة المركبة فى طبع الإنسان، إذ يقول الله تعالى: ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ ۝ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾ [الرحمن ٣، ٤]. وورد اللفظ نفسه فى الحديث الشريف بمعنى إظهار هذه القدرة؛ إذ يقول الرسول الكريم ﷺ: "إن من البيان لسحرا". فإذا كانت "من"تفيد التبعيض فإن مفهوم المخالفة يدل على أن منه كذلك ما ليس سحرا. وقريب من هذا المعنى (بدون مفهوم المخالفة) ما نجده فى عنوان كتاب الجاحظ: "البيان والتبيين". غير أن الجاحظ لا يقف عند حدود إظهار القدرة وإنما يوحى محتوى الكتاب بأنه يقصد إحسان هذا الإظهار والبراعة فيه. واللفظ فى كل دلالاته السابقة لا يخرج عن المعنى العرفى العام (المعنى اللغوى) إلى معنى عرفى خاص (اصطلاحى)، وإن نسب البعض نشأة البلاغة إلى أعمال الجاحظ. لم يقصد الجاحظ إذن أن يجعل لفظ

"البيان" مصطلحا، ولا أن يدخله فى فرع من فروع العلم، وإنما كان فى نظره قسيما للفظ "التبيين"؛ إذ جعل البيان معنى عاما، وجعل التبيين هو نتيجة الجهد الفنى للإنسان. فإذا تأملنا الفرق فى المعنى بين لفظى "البيان" و "التبيين" فربما وجدنا "التبيين" أقرب اللفظين إلى المقصود بالبلاغة؛ فلا يفرق بينهما على ظل من ظلال المعنى هو إيصال المعنى إلى السامع، أو جعله فى متناوله فحسب. أما البيان فيضع فى حسبانه المتكلم دون السامع؛ لأن المتكلم يبين والسامع يتبين.

فلما تفرعت البلاغة العربية فروعا ثلاثة (المعانى والبيان والبديع)، وتمايزت فروعها بهذه الأسماء المعروفة، تحول لفظ "البيان" من الدلالة اللغوية العامة إلى الدلالة الاصطلاحية. وكان ينبغى أن يتوحد فهمه فى الأذهان، ولكننا نجد بين البلاغيين اختلافا فى عرض هذا المفهوم. فأما صاحب الطراز[١] فيقول: "إذا قيل علم البيان فالبيان اسم للفصاحة". ولكننا رأينا عند الكلام عن الفصاحة أنها قد تكون للفظ المفرد؛ فكيف يمكن للفظ المفرد أن يكون حال إفراده من قبيل البيان؟ أما فى الإيضاح[٢] فالبيان "علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة". فإذا عرضنا هذا التعريف (وهو دون شك أكثر تمثيلا لوجهة نظر البلاغيين) على المنهج الفكرى لعلم الأسلوب خرجنا من ذلك بما يلى:

١- فى قوله "إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة" اعتراف بالفرق بين القياس والانحراف.

٢- لكن البيان فى رأى التبريزى سابق على إيراد المعنى؛ أى أن الطرق ممهدة قبل الكلام لمن يختار أيها يسلك. أما فى نظر علم الأسلوب ففكرتا التعدد والسبق غير واردتين إلا من خلال مفهوم الانحراف؛ وهو لا يعرف إلا بعد الاستقراء من النص الذى سبق فى الوجود.

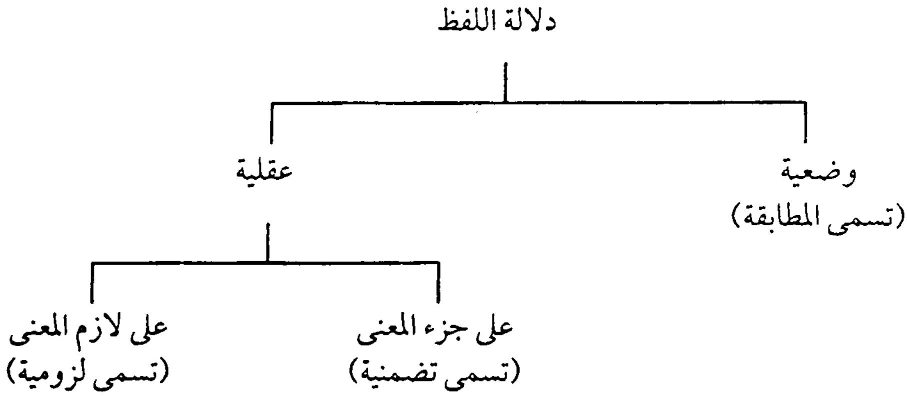
٣- أن التبريزى يعلق وظيفة علم البيان بمفهوم "وضوح الدلالة"، مع أن الوضوح أو "الإفادة" وهى من وظائف النحو والمناسبات بين حقول المعجم.

---

(١) ص ١٠.
(٢) ص ٣٢٦.

أما على الأسلوب فيجعل الوضوح وجها من وجوه القياس الذى يكون عنه الانحراف إلى التعمية أو الإلغاز... إلخ.

٤- قوله "بطرق مختلفة" يذكرنا بتقسيم دلالة اللفظ لدى البيانيين على النحو التالى:



فهل يقصد صاحب الإيضاح بالطرق المختلفة هذه الدلالات الثلاث أو طرق التركيب التى تنم عن هذه الدلالات؟ أو بعبارة أخرى: هل يرى التبريزى هذه الطرق المختلفة طرقا للفظ أو طرقا للمعنى؟ هذا غير واضح من كلامه. على ان تحديد هذه الطرق مقدما يضع قيودا على حرية المبدع الذى قد يكشف لنا عن طرق أخرى.

وفكرة الوضع فى فهم البلاغيين ترتبط بتصور "الواضع الأول" الذى افترض اللغويون والبلاغيون معهم أنه خطط اللغة بألفاظها وتراكيبها. وقد خاض اللغويون فى هذا الموضوع عند كلامهم عن اللغة أتوقيف هى أم اصطلاح. والمفروض فى نظرهم أن تبقى دلالة الكلمة بحسب وضعها ثابتة على الزمن، لا يلحقها أى تعديل من عصر إلى عصر، ثم لا يلفت نظرهم أن من البعيد أن يضع الواضع لفظين لمعنى واحد، كما يتضح من ظاهرة الترادف، ولا معنيين للفظ واحد، كما يتضح من الاشتراك اللفظى والتضاد؛ فهم باختصار ينسبون إلى أصل الوضع ما ساد فى زمانهم من معانى الألفاظ.

٧ـ المعنى الأصلى والمعنى المجازى

رأينا كيف عدّ البلاغيون المعنى السائد فى زمانهم معنى بأصل الوضع؛ ومن هنا عدوه أيضا نقطة البدء بالنسبة للتحول إلى المجاز. وبهذا الفهم سموه أيضا "المعنى الأصلى". والتسمية تحمل فى طيها قدرا من التضليل؛ لأننا إذا أخذنا كلمة مثل "الجمال" على سبيل المثال، ويحثنا عن أصل معناها، وجدنا اللغويين يردون معناها إلى نعومة الجلد، ثم تحولت عن هذا المعنى الحسى إلى معناها العقلى الذى نعرفه، ثم تحولت بالعرف الخاص إلى مفهوم فلسفى يحتاج إلى التعريف. ومثل ذلك كثير من ألفاظ المفاهيم العقلية الحاضرة؛ تحولت عن معانى حسية فى الأصل. فأى المعنيين يكون هو الأصلى بالمعنى البلاغى؛ الحسى المهجور أم العقلى المستعمل؟ وإذا كان "المعنى الأصلى" منطلقا لتحديد المعنى المجازى، وكان بحاجة إلى إعادة التقويم، فإن هذه الحاجة لابد أن تنسحب على تحديد "المعنى المجازى"أيضا؛ لأن ما يبنى على الشىء لابد أن يتوقف على فهمه. فالمجاز عندهم استعمال الكلمة فى غير ما وضعت له مع قرينة تدل على عدم إرادة معناها الأصلى. وليست القضية قضية "وضع" ولا "أصل"، وإنما يعود الأمر إلى المعنى المعجمى السائد فى عصر ما. هذا المعنى المعجمى هو العلاقة العرفية بين اللفظ والشىء. وهى عرفية لأن المجتمع يعرفها ويتعارف عليها، فهى جزء من وعيه المشترك. ويبقى بعد ذلك أن نعرف أن المجاز ينتمى إلى ظاهرة "النقل" التى تعد جزءًا مهما من طاقة اللغة ومن وسائلها التعبيرية.

وظاهرة "النقل" هذه ذات تطبيقات نحوية ومعجمية ـ فأما فى النحو فقد أعترف النحاة بها فى كلامهم عن الأعلام المنقولة، وفى نقل التمييز عن الفاعل أو عن المفعول، وفى الفاعل أو الحال يسد مسد الخبر، وفى "يا" النداء تقوم مقام "أدعو". ولكن الأمر أوسع مما فطن النحاة إليه[١]. وأما فى المعجم فالنقل وسيلة المجاز، بل إن لفظ "المجاز" نفسه مصدر ميمى معناه "الانتقال". والسؤال الآن

---

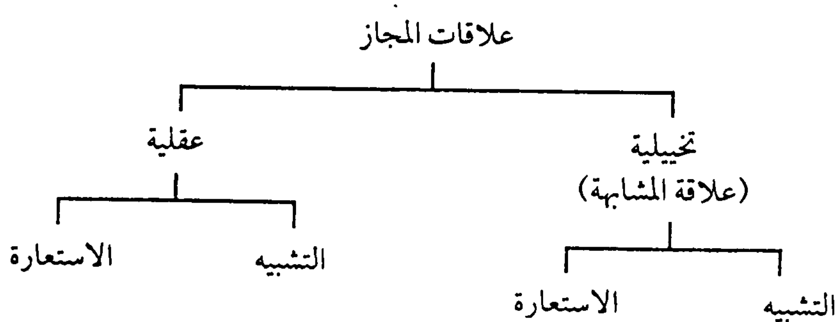
(١) انظر اللغة العربية معناها ومبناها لصاحب البحث (النظام الصرفى).

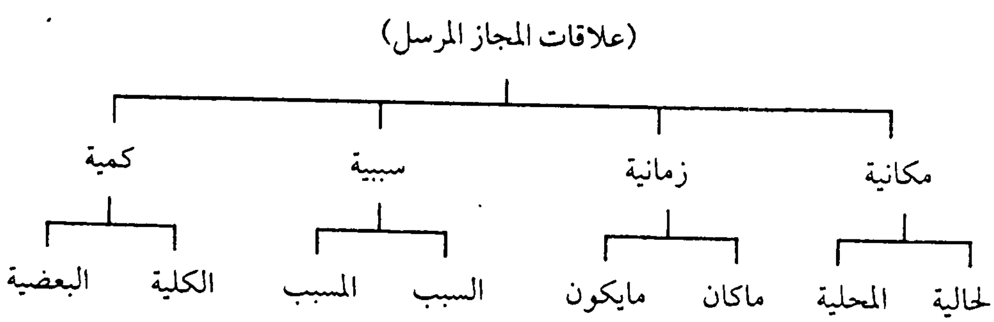
Lexicon of Literary Terms. Robert Anderson and Ronald Eckard Monark Press, New York, ١٩٧٧.

عن ماهية هذا الانتقال. لم يوضح البلاغيون ماهية النقل فى المجاز، وإنما اكتفوا بالإشارة على "العلاقة" و "القرينة"، دون إيضاح لطبيعة العلاقة من الناحية النظرية.

قلنا إن المعنى هو العلاقة العرفية بين اللفظ والشىء؛ وعند إرادة التعبير المجازى ينقل الأديب هذا اللفظ من العلاقة العرفية إلى علاقة أخرى يختارها بنفسه؛ فهذه العلاقة الجديدة أمر شخصى لا صلة له بالعرف، ومن ثم يحتاج إدراكها إلى قرينة تنتفى بواسطتها إرادة العلاقة العرفية. والعلاقة الفردية المذكورة علاقة إما فنية تخييلية وإما عقلية. ويمكن بيان ذلك على النحو التالى: (انظر الجدول)

فكل علاقة من العلاقات السابقة لا ارتباط بينها وبين العرف؛ لأن الذى ينشئها هو المتكلم أو الكاتب، ولولا القرينة بالنسبة لبعضها لأصبح المعنى فى بطن الشاعر. ومرجع الحاجة إلى إنشاء هذه العلاقة البيانية فيما بين الكلمة المفردة ومدلولها المجازى ما يكون من مفارقة معجمية بين عنصرين من عناصر الجملة تجعل ورود أحدهما مع الآخر مصدر مفاجأة غير متوقعة، ومن ثم تجعله مؤشرًا أسلوبيا.





ولشرح المقصود بلفظ المفارقة نقول إن ألفاظ المعجم طوائف، كما أن المفردات فى نظر النحو طوائف. غير أن الطائفية المعجمية تتقاطع مع الطائفية النحوية، بمعنى أن الأسماء مثلا طائفة من طوائف الكلم فى النحو، وكذلك الأفعال والحروف. ولكن كل طائفة نحوية تخترقها تقسيمات معجمية؛ فبعض الأسماء مثلا يصلح فى موقع الفاعل لبعض الأفعال ولا يصلح لغيره، وبعض الأسماء يصلح مفعولا لطائفة من الأفعال دون أخرى. والحروف ايضا تتوزعها الأفعال، فيصلح الحرف لهذا الفعل دون ذاك. ولا تكتمل الإفادة لمجرد أن يستقيم تركيب الكلام، بل لا إفادة إلا بالمناسبة المعجمية بين عناصر الجملة. ففى جملة مثل "كسر العسل الهواء" لا تتحقق الإفادة على الرغم من استيفاء التركيب لمطالب النحو حتى إنه يمكن إعرابه. المشكلة أن العسل لا يكسر، وأن الهواء لا ينكسر. ومعنى هذا انتفاء المناسبة المعجمية بين عناصر الجملة، وقيام المفارقة بدلا من المناسبة. ولو وضعنا بدل الفاعل فى هذا التركيب غير المفيد فاعلا يصح منه الكسر لحصلنا على "إسناد الفعل إلى من هو له" كما يقولون عند إجراء المجاز العقلى. أما فى هذا التركيب غير المفيد فلدينا "إسناد الفعل إلى غير من هو له".

المفارقة فى التركيب السابق أمر غير قابل للتبرير. لكن ليس كل مفارقة مستعصية على التبرير؛ إذ يمكن لبعض المفارقات أن تقوم على علاقة مجازية من نوع ما رأينا فى التخطيط البيانى السابق؛ فنحن نعلم أن الأمراء لا يبنون المدائن بأيديهم، ومن ثم تقوم المفارقة المعجمية بين الفعل "بنى" وفاعلة "الأمير". ومع ذلك نقول "بنى الأمير المدينة"، فنجعل الاختيار للأمير ونحن نعلم أن الذين بنواهم "عمال" الأمير. ولكن الأمير كان سببا للبناء؛ لأنه أصدر الأمر به.

ونعلم أيضا أن كثرة الرماد ليست فى ذاتها مما يحمد به الإنسان، ومن ثم لا يقصد بها معناها الحرفى (القريب)، وإنما نقولها لأن لها معنى آخر (بعيدا) يلزم عن معناها القريب بل لها معان يلزم بعضها عن بعض هكذا:

كثرة الإحراق ← كثرة الطبخ ← كثرة الآكلين ← كثرة الضيوف ← الكرم، فيكون المعنى المقصود: "فلان كريم". ونحن نعلم أيضا أن الضلالة ليست سلعة،

وأن الهدى ليس ثمنا لهذه السلعة. ومن ثم توجد مفارقة معجمية بين الفعل "اشتروا" والمفعول به "الضلالة" والجار والمجرور "بالهدى" في قوله تعالى: ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَـٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ ﴾ [البقرة، ١٦]. ولكننا حين نسمع هذه الآية ندرك بواسطة القرينة (وهى المفارقة المعجمية المذكورة) أن المقصود ليس الشراء الحقيقى وأن فى الأمر تشبيها بين مطلق الاستبدال وبين الشراء؛ وهو استبدال من نوع خاص، وأن المشبه قد حذف وأقيم المشبه به مقامة (وهذه هى فكرة النقل)، ثم اشتق الفعل "اشتروا" من الشراء، وهو المشبه به، واستعمل على طريقة الاستعارة التبعية. فعلاقة التشبيه هنا، وعلاقتا السببية واللزوم السابقتان، علاقات مخترعة غير عرفية؛ ومن ثم تعد من قبيل التوسع كما تسميها البلاغة، أو "الانحراف" كما يسميها علم الأسلوب. والملاحظ أن تنظير البلاغة فى هذه النقطة أكثر تفصيلا من رؤية علم الأسلوب، لأن علم الأسلوب يكتفى بمصطلح واحد هو "الانحراف"، على حين تفصل البلاغة أنواعا للمجازات، وتجعل لكل نوع طريقته الإجرائية الخاصة.

٨ـ البديع

عندما استعمل الشعراء والنقاد لفظ "البديع" أول الأمر كانوا يقصدون به معناه اللغوى. فالبديع فى اللغة "فعيل" يمكن أن يقصد به معنى "فاعل"، فيكون أحد الأسماء الحسنى لرب العزة سبحانه وتعالى؛ ويمكن أن يقصد به معنى "مفعول" كذلك اللفظ الذى بين أيدينا، والذى نحن بصدد الكلام فيه. فلقد كان أول العهد به يعنى "المبتدَع" (بفتح الدال)، وهو ما شاع فى الشعر من حلى لفظية ظنوها فى البداية بدعة غير مسبوقة، فاحتفى بها بعضهم واستهجنها بعض، حتى استطاع ابن المعتز أن يقنع الناس بأن التحسين ليس بدعة، وإنما البدعة هى الغلو فى كثرة استعماله وفى تقديمه على تجويد المعانى حتى لكأنه غاية فى ذاته. واستشهد ابن المعتز بالشعر الجاهلى على وجود البديع منذ ما قبل الإسلام؛ فلقد عرفه الجاهليون ولكنهم كانوا يمسونه مسأ رفيقا، فيأخذون منه فى شعرهم قدر ما يصيبون من الطيب فى أجسامهم. فلما جاءت أجيال متأخرة بالغت فى الأخذ من ألوانه المختلفة، فكانوا كالذى يخلط أنواع الطيب، ويضع الكم الكبير منها على

جسمه، فيذهب الخلط والمبالغة فى الأخذ بها للطيب من قبول فى النفس، وخفة على حاسة الشم، فيتأذى الناس به. وحظى مسلم ابن الوليد وأبو تمام وأقرانهما باعتراض النقاد على ما بالغوا فى الأخذ به من أنواع البديع. فلما ألف ابن المعتز كتابه "البديع" صمنه نيفا وثلاثين نوعا مما رآه بديعا، ولكن بعض ذلك لا يعد من البديع كما نعرفه اليوم.

لقد كان السكاكى هو الذى قسم علوم البلاغة هذا التقسيم الذى نتعارف عليه اليوم. وجعل للبديع معنى اصطلاحيا محددا هو دراسة المحسنات بنوعيها؛ اللفظية والمعنوية. وواضح أن المحسنات كما يفهم من اسمها زائدة على مقومات الكلام؛ فهى ليست ضرورية كالإفادة، ولا أجتماعية كمراعاة مقتضى الحال ومطالب المقام، وإنما يؤتى بها لمجرد تحسين الكلام، وإحداث الشعور بالطرافة، والإحساس بها فى الأسلوب من زخرف، يخف به حينا فيكون رشيقا، وينوء بحله حينا آخر فيكون غثا ثقيلا. وليس البلاغة الغربية بدعا فى رصد أنواع المحسنات؛ فقد عرفت المحسنات فى عصور قديمة وحديثة فى اللغات الأخرى منذ عصر اليونان إلى يومنا هذا[١]. والتحسين كما يبدو فى علم البديع الذى ورثناه عن السكاكى، ينبنى على محورين[٢] ينتظمان المحسنات جميعا، وكل محور منهما يضم طائفة من العلاقات. فالمحور الأول محور العلاقات الوفاقية؛ والثانى محور العلاقات العنادية. وتضم العلاقات الوفاقية عددا من المحسنات التى تسعى إلى التجانس، كالمشاكلة والمزاوجة والإرصاد ومراعاة النظير والقول بالموجب والاستطراد والاستتباع وحسن التعليل ورد العجز على الصدر والتشطير والتصريع والجناس والموازنة والتشريع والتجريد وتشابه الأطراف ولزوم مالا يلزم والسجع والترتيب والجمع والزيادة والمبالغة. وأما العلاقات العنادية فمدارها على التنافر والتخالف، وذلك كالطباق والمقابلة والاستخدام والتورية والعكس والرجوع وتأكيد المدح بما شبه الذم وتأكيد الذم بما يشبه المدح واللف والنشر المشوش والقلب والتوجيه والهزل الذى يراد به الجد

---

(١) Lexicon of Literary Terms. Robert Anderson and Ronald Eckard Monark Press, New York, ١٩٧٧

(٢) انظر: الأصول ص ٣٨٠ لصاحب البحث، (طبعة الدار البيضاء).

والتفريق والتفريع والنقص. ويضيق المقام عن إيراد الشواهد على هذه المحسنات؛ فمن شاء فليرجع إليها فى مظانها من كتب البلاغة.

لقد قام البلاغيون المحسنات إلى لفظية ومعنوية اعتمادًا منهم على رؤية أن المحسنات اللفظية غير ذات أثر فى المعنى أو تأثر به. ورؤية المحسنات المعنوية عائدة إلى المعنى أولاً وعن قصد. فإذا ترتب عليها إجراء لفظى فذلك غير مقصود لذاته. ولقد جعلوا التورية والإستخدام من المحسنات المعنوية. والمعروف أن التورية إطلاق لفظ ذى معنيين قريب وبعيد مع إرادة البعيد منهما، والاستعانة بقرينة تدل على هذه الإرادة، وذلك كاستعمال لفظ "الجفون" بمعنى "الأغماد" بقرينة لفظ "السيوف" فى قول الشاعر:

فلما نأت عنا العشيرة كلها
أنخنا فحالفنا السيوف على الدهر
فما اسلمتنا عند يوم كريهة
ولا نحن أغضينا الجفون على وتر

والمعروف أيضا أن الاستخدام إيراد لفظ ذى معنيين أيضا يراد أحدهما بلفظه والثانى بضمير يعود على ذلك اللغظ، نحو:

فسقى الغضا والساكنيه وإن همُ
شبوه بين جوانحى وضلوعى

"فالغضا" يدل على مكان بلفظه، ويدل بضميره على شجر يتخذ حطبه للوقود.

فإذا تذكرنا أن الكناية (وهى من مباحث علم البيان) لفظ ذو معنيين قريب وبعيد، وأن البعيد يلزم عن القريب، وأن القصد متجه إلى إرادة المعنى البعيد اللازم، مع عدم استبعاد المعنى القريب، وأن اللزوم حركة عقلية تنتفى معها الحاجة إلى قرينة، فإن لنا أن نتساءل: إذا كان الفرق الوحيد بين الكناية والتورية هو حاجة التورية إلى قرينة، فلم يكن التشابه التام فيما عدا ذلك سببا فى أن تكون التورية من

مباحث علم البيان، وألا تعد مجرد محسن معنوى؟ وهذا التساؤل ربما صدق على الاستخدام ولكن بدرجة أقل.

٩ـ التأثير

ليس التأثير منسوبا إلى فرع من البلاغة دون فرع؛ فقد يترتب على أحد إجراءات علم المعانى التى أطلقنا على بعضها "الترخص" وعلى البعض الآخر "الأسلوب العدولى". وقد يكون هناك تأثير يترتب على مراعاة مقتضى الحال. وقد يكون التأثير مبنيا على تشبيه بليغ أو استعارة أو مجاز مرسل أو كناية. ولكن أشهر أنواع التأثير كما رصدها السلف تتعلق بالدلالات الطبيعية التى "تحيط بها المعرفة ولا تدركها الصفة". فمثل تأثيرها فى غموضه كمثل تأثير الموسيقى؛ لأنها جميعا مؤثرات صوتية "تشم ولا تفرك" إن صح التعبير. وذلك كحكاية الصوت للمعنى، والإيقاع والتنغيم، والصورة الأدبية التى تتألف من مواقف متخيلة... إلخ. وإذا كان التأثير بهذه الأمور "يلحظ ولا يلفظ" فإن علم الأسلوب الحديث يجعل هذه المؤثرات جميعا تحت عنوان واحد هو "المؤشرات الأسلوبية" ويراها انحرافا، إن لم يكن عن قياس لغوى فهو انحراف عن توقعات السامع. ولست أرى تفسير علم الأسلوب الحديث أسعد حالا مما جاء من تعبير السلف عن هذه المؤثرات بعبارات مجازية لا يستعان بها على إدراك ما هية هذه الأشياء؛ إذ يقولون فى الأسلوب إنه جيد السبك، لطيف العبارة، حسن الديباجة، له ماء ورونق.

١٠ـ الإيقاع:

ليس "الإيقاع" مصطلحا من مصطلحات البلاغة، ولكنه حقيقة أسلوبية صوتية من النوع الذى أشرنا إليه منذ قليل بالماء والرونق؛ أى أن البلاغيين أحسوا به ولم يعبروا عنه. فلقد عرف السلف وزن الشعر وفصلوا القول فيه بما لا مزيد عليه من بيان، وخرجوا من دراستهم له بنظرية عروضية متكاملة (شكرًا للخليل بن أحمد). غير أنهم عندما أحسوا وجود الإيقاع خارج وزن الشعر لم يمنحوه نظرة فاحصة كالتى منحوها عروض الشعر، بل ذهبوا يصفونه بعبارات هى بذاتها تحتاج إلى

الشرح والإيضاح. والإيقاع فى الكلام العادى "توازن" وليس "وزنا"، ومدخل الكلام فى ظاهرة الإيقاع هو "النبر".

والنبر هو الوضوح السمعى لأحد مقاطع الكلمة بالنسبة لما يحيط به من المقاطع فى هذه الكلمة على النحو التالى:

أَنْ + صَ + فو + نا

وندرك أن أوضح هذه المقاطع فى السمع هو (فو). وإذا تأملنا كلمة "شعراء" وجدنا مقاطعها.

شُ + عَ + راءْ

وأوضحها فى السمع (راء). وإذا أخذنا لفظ "كتب" وجدنا مقاطعه كُ + تُبْ.

وأوضح المقطعين (كُ). هذا وللنبر طائفة من القواعد قليلة العدد، تضبط وقوعه فى الكلمة العربية المفردة. ولما كان الإيقاع لا يظهر مع الأفراد، كان نبر الكلمة المفردة غير صالح لأن تبنى عليه ملاحظة الإيقاع. ولكن المفردات إذا انتظمت فى سياق النص تغيرت أحوالها التى كانت لها عند الإفراد، وذلك لأسباب تشتمل عليها بيئتها الجديدة فى النص. فقد تلصق بالكلمة ضمائر متصلة أو حروف زيادة أو حروف المعانى كحروف الجر والعطف... إلخ، وقد تكون إحدى اللواصق على حرف واحد أو حرفين فتتصل بالكلمة فى الكتابة، وينظر إلى المجموع كما لو كان كلمة واحدة، كما رأينا الهمزة وواو الجماعة وضمير المتكلمين فى كلمة "أنصفونا" السابقة. وهكذا تضاف إلى بنية الكلمة عناصر جديدة فيتغير تركيبها المقطعى، فيتحول النبر عن موقعه الذى كان قبل الإلصاق. فقد نقول "رأينا" فيقع النبر على (أَ)، فإذا أضفنا إلى ذلك ضمير الغائبين قلت "رأيناهم" تحول النبر إلى (نا)، فإذا وضعت ضمير الاثنين فى مكان ضمير الغائبين قلت "رأيناهما" فيتحول النبر إلى (هُـ).

غير أن كلمة "رأيناهما" طالت حتى بلغت مقدار كلمتين مثل "أقمنا هنا". والقاعدة أن الكلمة إذا طالت فأصبحت بوزن كلمتين احتاجت إلى نوع من

التوازن، فاحتقبت فى تكوينها نبرا ثانويا يحتسب بالرجوع القهقرى من نقطة النبر الأولى. وفى الحالة التى فى مثالنا السابق نعود من موضع النبر الأولى وهو (هُـ) لننشىء نبرأ ثانويا على (أَ) التى كان عليها أول الأمر. وهكذا يتوازن نطق الكلمة ويصبح راينااهما = أَقَمْنَا هنا.

مع وضع خط تحت مكان النبر فى الحالتين.

هذا التبادل بين نوعى النبر يقعَ على مسافات متقاربة الأطوال فى سياق النص، فيأتى عنه نوع من التوازن لا يصل إلى مستوى الوزن العروضى، ولكنه يشكل إيقاعا خاصا تتميز به كل لغة عما عداها من اللغات. لا حظ العبارة التالية مثلا واحتسب أطول المسافات فيها بين نبر ونبر (وتحت كل نبر خط صغير):

مَنْ تَ أَنْ نا نا لَ ما تَ مَنْ نا = من تأتى نال ما تمنى.

سترى أن النبر فى هذه العبارة وقع على مقطع وترك ما يليه مباشرة، ثم وقع على ما بعده، وهكذا تاركا مقطعا واحدا بين كل نبرين، فكادت العبارة بذلك تبدو ذات وزن مطرد كاطراده فى الشعر. ولكن الأمر ليس بهذه الدقة فى التوازن فى كل الأحوال؛ إذ قد يكون بين النبرين مقطعان أو ثلاثة. تأمل ما يلى:

وَ لَ قَدْ عَ لِ مو ل مَ نِشْ تَ را هُ مال هُو فِلْ آخِ رَتِ مِنْ خ لاق = ﴿**وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْأَخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ**﴾ [البقرة ١٠٢]. ذلك هو الإيقاع الذى تتفاوت الأطوال بين مواقع النبر فيه من نص إلى نص. وكلما انتظمت الأطوال بين كل نبرين أو كادت ظهرت مزية الإيقاع فى النص، كما رأينا فى عبارة "من تأتى نال ما تمنى"، فإذا قصرت الجمل وتقاربت أطوالها كذلك، حظى النص بإيقاع فوق إيقاع. وقد يحدث من جراء ذلك ما يعرف باسم رشاقة الأسلوب، أو الشعر المنثور. ويمكن للمبدع أن يحمل الإيقاع قسطه من الدلالة الطبيعية التى غلّفها علماء السلف فى المجازات ووصفوها بالماء والرونق.

١١ـ التنغيم:

أما التنغيم فدلالته عرفية لا طبيعية فى الأصل، ولكن الإلقاء المسرحى قد يضيف إليه بعدا آخر من الدلالة هو البعد الطبيعى.

فلقد تعارف الناس على تنغيم كل نمط تركيبى على حدة؛ فنغمة جملة الإثبات غير نغمة جملة الاستفهام بهل والهموة؛ ونغمة الجملة المبدوؤة بهل والهمزة تختلف عن نغمة الجملة المبدوءة بالأدوات المنقولة، إما عن الموصولية، نحو من وما وأى، أو عن الظرفية كمتى وأين وأيان، أو عن الأسماء المبهمة، مثل كيف وكم. فالجملة المبدوءة بواحدة من هذه الأدوات تنتهى بنغمة هابطة. ويتضح ذلك عند مقارنة "هل جاء محمد؟" و "اين محمد؟" كذلك تختلف النغمة فى نهاية الكلام التام عن نغمة نهاية الكلام غير التام.

وقد تحذف علامة الاستفهام فتستقل نغمة الكلام بالدلالة على المعنى، مثل قول موسى لفرعون: "وتلك نغمة تمنها علىّ أن عبدت بنى إسرائيل" (الشعراء ٢٢)، وقول إبراهيم "قال: ومن ذريتى" (البقرة ١٢٤)، والمعنى "أوتلك نعمة؟" و "قال أو من ذريتى؟". وقول الكميت:

طربت وما شوقا إلى البيض أطرب

ولا لعبا منى وذو الشيب يلعب

يعنى "أو ذو الشيب يلعب؟" وقول عمر بن أبى ربيعة:

أبرزوها مثل المهاة تهادى

بين خمس كواعب أتراب

ثم قالوا تحبها قلت بهرا

عدد النجم والحصى والتراب

يعنى "أتحبها؟" فحذف الأداة فى كل ذلك ألقى على نغمة الكلام عبء أداء المعنى. ولكن قرينة السياق تلعب دورا مهما لتعويض غياب التنغيم حين يكون النص مكتوبا. ويعد حذف الأداة فى كل ذلك مؤشرا أسلوبيا، لأن السامع يتوقع أن يتم الأستفهام بواسطة الأداة، فإذا لم تذكر الأداة فالناس حيال حذفها فريقان: فريق يستطيع إدراك قرينة السياق فيدرك معها وجود المؤشر الأسلوبى؛ وفريق لا

يستطيع ذلك فيظن الكلام إثباتا، وينسب إلى ذى الشيب أنه قد يلعب أحيانا، وذلك عكس مراد الشاعر الذى يوضحه أنه ينفى عن نفسه طرب الشوق إلى البيض، كما ينفى عن نفسه اللعب.

لم تكن ظاهرة النبر ولا ظاهرة التنغيم موضع دراسة فى أى من الثقافات القديمة ولا عند العرب. ومن ثم لم نظفر فى التراث بكلام علمى واضح فى شأنهما، فيما عدا ما أشرنا إليه من المجازات الغامضة التى تدور حول الإيقاع فى أغلب الظن. هذا على الرغم مما لهم من نظرات صائبة فى دراسة أماكن الوقف والابتداء فى تلاوة القرآن الكريم، وفى ربط ذلك بتمام المعنى أو عدم تمامه. ولقد نعلم أن تمام المعنى وعدمه من ركائز دراسة التنغيم؛ لأن نغمة الكلام التام المعنى تنتهى فى الإثبات بنغمة هابطة، ونغمة الاستفهام بهل والهمزة تنتهى صاعدة. أما الكلام غير التام، كالوقوف على الشرط قبل الدخول فى الجواب فنغمته تنتهى مسطحة.

١٢ـ الصورة:

استكمالا لخطتنا فى الإشارة إلى معان طبيعية أحاطت بها معرفة البلاغيين، ولم يدركها الوصف فى تراثهم، فلم تضمن فى أى فرع من فروع البلاغة الثلاثة مع احتسابها جزءا من موضوعه ـ نقول إن الصورة قد تكون لغوية تأتى نتيجة لما أشرنا إليه من علاقة فنية تخييلية تحل محل علاقة عرفية، كما أن هذه الصورة قد تكون مركبة من عناصر لا صلة لها بطرفى التشبيه، وإنما هى موقف خيالى وظيفته لا تختلف كثيرا عن وظيفة التمثيل الصامت. وأقول الصامت لأن اللغة تقوم فى هذا الموقف مقام آلة التصوير من الأحداث، فهى تدور حول الصورة لاستكمال تكوينها حتى لو أسندت بعض الأقوال إلى بعض مكونات الصورة. والصورة هنا كالقصة، يغلب أن يستعمل فيها الأسلوب الخبرى، إلا أن يكون المتكلم نفسه أحد عناصرها، فعندئذ يتسع المجال للأساليب الإنشائية والإفصاحية، من طلب إلى تعجب إلى نداء إلى ندبة إلى غير ذلك. حتى إذا اكتملت الصورة كان لها من الأثر فى النفس مالا يأتى عن مجرد كلماتها، ولا عن أسلوبها، وإنما يأتى الأثر من طريقة تكوينها إذ تشير دلالة معينة. إنك لتمشى فى طريقك فتصادف سائلا يطلب عطاءك

بالتصدى لك، مخاطبا إياك بصوت ثاقب ولسان ذرب، فتكون استجابتك لطلبه إنكارًا فيما بينك وبين نفسك أن يلجأ هذا القادر على العمل إلى التكسب بالسؤال، ثم لا تعطيه شيئا بسبب اعتراضك على حاله. أما إذا صادفت طفلا أعمى مقعدا يجلس على طريقك مادًا يده فى صمت فلا يسأل الناس إلحافا فإن الطفولة والعاهة والصمت واليد الممدودة ستفعل فى نفسك فعل السحر، وعندئذ تخرج ما تجود به نفسك لهذا الطفل، وأنت تتمنى أن لو كنت قادرا على منحة أكثر مما منحت. تلك صورة حسية؛ أما فى الشعر فإن الشاعر يستطيع أن يجمع بالكلمات بين عناصرها أو عناصر مثلها، مما يأتى عن خياله، فيصل بالسمع إلى أثر مشابه لما مر بنا منذ قليل. من ذلك قول الشريف الرضى:

قال لى صاحبى وكنا التقينا

نتشاكى حر القلوب الظماء

كنت خبرتنى بأنك فى الوجـ

ـد عقيدى وأن داءك دائى

ماترى النفر قد تحمل للظعـ

ـن فماذا انتظارنا للبكاء

لم يقلها حتى انثنيت لما بى

أتلقى دمعى بفضل ردائى

ومناط الصورة البيت الأخير. ويقول البحترى فى صلح تمَّ بين بطنين من قبيلة واحدة وقع بينهما قتال:

شواجر أرماح تقطع دونها

شواجر أرحام ملوم قطوعها

إذا احتربت يوما فسالت دماؤها

تذكرت القربى ففاضت دموعها

ومناط الصورة فى الثانى. ويقول امرؤ القيس:

خرجت بها أمشى تجر وراءنا
على أثرينا ذيل مرط مرحّل
فلما أجزنا ساحة الحى وانتحى
بنا بطن خبت ذو حقاف عقنقل
هصرت بفودى رأسها فتمايلت
علىّ عضيم الكشح ريا المخلخل

ومناط الصورة فى القصة التى رواها. ولقد فطن البلاغيون لمواطن الجودة والتأثير فى هذه الصورة الأدبية، ولكنهم دخلوا إليها من مدخل الإجراءات اللفظية ومعانى المفردات وأنماط الجمل، وليس من قبيل المؤشرات والمؤثرات والإيماءات والإيحاءات. فعل ذلك عبد القاهر الجرجانى[1] عندما تصدى لتسفيه أحلام من لم ير مواطن الجمال فى قوله الشاعر:

ولما قضينا من منى كل حاجة
ومسّح بالأركان من هو ماسح
وشدت على حدب المهارى رحالنا
ولم يعرف الغادى الذى هو رائح
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا
وسألت بأعناق المطى الأباطح

مثل هذه الصورة أوردها البلاغيون فى مباحث علم المعانى لأن عنايتهم كانت بتراكيبها، فالتمس تأثيرها فى العبارة ولم يلتمسوها فى هيئة الصورة. وهناك نوع آخر من الصور، كالمجاز العقلى الذى قوامه الإسناد، نسبه البلاغيون بسبب ما فيه من

---

(١) دلائل العجاز.

إسناد إلى علم المعانى، وبسبب ما فيه من علاقة مخترعة، ومن حاجة إلى القرينة - نسبوه إلى علم البيان. وإنما عددنا المجاز العقلى من هذا القبيل من الصور لأنه مجاز إسناد لا إفراد. ولولا الإسناد لكان مجازا لغويا لا عقليا. ولما كان الإسناد يتطلب مسندا إليه ومسندا، ونسبة أحدهما إلى الأخر، تعددت مكوناته فأصبح صورة متعددة العناصر ففى قول المتنبى:

ويمشى به العكاز فى الدير تائبا

وقد كان يأتى مشى أشقر أجردا

نجد عناصر الصورة هى ملك الروم والعكاز والمشى والدير والتوبة التى تدل على ضعف بعد قوة. وهذا يختلف عن المجاز فى "رأيت الأسد يضحك"؛ فليس فى الصورة إلا الأسد فقط، أما الضحك فهو قرينة وليس عنصرا من الصورة. ولما كان الإيقاع والتنغيم والتصوير مسرحا محتملا للاختيار والانحراف، كان على البلاغة أن تتأمل تأثير هذه الأمور حين تتحول إلى مؤشرات أسلوبية. ولكن البلاغة (عربية وغير عربية) لم تصادف دراسة علمية حاضرة لهذه الحقول؛ ومن ثم قصرت ملاحظاتها التى تدور حولها على طائفة من العبارات المجازية وفرقت هذه الملاحظات على مواقع متفرقة فى فروع الدراسة البلاغية.

عرف ابن مالك الكلام بأنه "لفظ مفيد"، وعرفه صاحب الأجرومية ونقل عنه الجزولى فى القانون بقوله: "الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع"، فأضاف قيد التركيب إلى "اللفظ" وقيد الوضع إلى "المفيد". ولكل من هذين القيدين ما يجعله ضروريا للتعريف. فأما التقييد بلفظ "المركب" فتأتى ضرورته من أن اللفظ إذا لم يكن مركبا فهو مفرد والمعروف أن اللفظ المفرد معناه مفرد لا تستفاد منه نسبة، وذلك شأن كل الألفاظ المفرود، وذلك شأن كل الألفاظ المفردة فى معجم اللغة، فكل من هذه الألفاظ "كلمة" لا "كلام". وهذا ما سنعود إليه عند تناولنا للعلاقات البيانية. وأما قيد "الوضع" فقد يفهم منه أحد أمرين:

أ - أن يكون المقصود بالوضع نمط تركيب الجملة (أيا كان هذا النمط خبرا أو شرطا أو أنشاءًا) فصورة كل تركيب من هذه التراكيب "وضع" من أوضاع الكلام وشرط من شروط تركيبه. ومن ثم لا يعد من الكلام أن يقال: (عَلَى وَقَفَ الأمر زيدٌ جلية) ولكن من الكلام أن يقال: "وقف زيد على جلية الأمر"، لمطابقة ذلك لأحد أوضاع الكلام (وضع الجملة الخبرية).

وليس من الكلام أيضا أن يقال: (الحمد لله الذى أبلغ محمد عقيدة الإسلام للناس) وذلك لعدم وجود الرابط من ضمير ونحوه. ولكن من الكلام أن يقال: "الحمد لله الذى أبلغ محمد عقيدة الإسلام له إلى الناس". ومنه على رغم اللبس أن يقال. "الحمد لله الذى أبلغ محمد شريعته إلى الناس" إذ تفتقر إعاة الضمير إلى قرينة، فإذا قامت القرينة صح الكلام وأفاد.

ب – أن يكون المقصود بقيد "الوضع" أشتمال الجملة على كلمات عربية بأصل الوضع، فينصرف القيد إلى المفردات التى فى الجملة لا إلى نمط التركيب. فإذا كان الأمر كذلك فليس من الكلام (على رغم صحة النمط) أن يقال:

"حنكف الجعبور بقعاصة الكلابيص الفيفانة".

لأن "مفردات الجملة" ليست كلمات عربية الوضع، أما نمط التركيب فمطابق لشروط الصناعة إلى درجة يمكن معها إعرابه. ويدخل تحت هذا القيد أيضا أن تتسم العلاقة بين ألفاظ الجملة بالمناسبة المعجمية، ولذلك لا يعد من الكلام أن يقال:

"غضب الهواء على ضمير القمر"

لأن الهواء لا وجدان له، ولأن القمر لا ضمير له، ولا نقطاع الصلة بين الهواء والقمر. فكل ذلك يجعل العلاقة بين ألفاظ الجملة علاقة "المفارقة المعجمية" ولا يجعلها "مناسبة معجمية وذلك يعود بنا إلى مخالفة أصل الوضع الاستعمالى للمفردات.

وقد يتحقق الوضع بالمعنيين السابقين فى كلام لا وجود فيه للعلاقات الإعرابية كما فى المثال التالى (الذى نعتذر عنه للآية القرآنية الكريمة):

(أرأيتك هذا الذى كرمت علىَّ لن أخرتن إلى أقصى المدى لأحتنكنه).

وقد يختلف النمط التركيبى للجملة من حيث الالتزام أو عدم الالتزام بشروط الافتقار والاختصاص والرتبة الخ فيسمى ذلك اختلالا فى "السبك" مع وصف السبك بالقوة حينا وبالضعف حينا آخر فيرتبط ذلك بالإفادة طردًا وعكسا. بهذا نفهم لماذا كان قول الشاعر يتسم بضعف السبك حين قال:

وما مثله فى الناس إلا مملك ... أبو أمه حى أبوه يقاربه

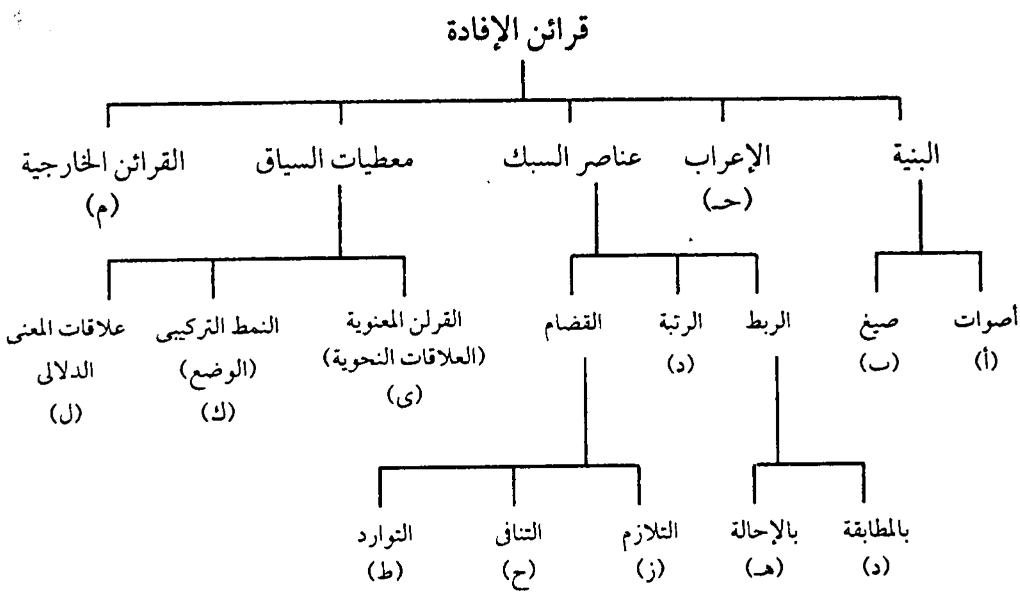
وقد جاء ضعف السبك هنا للأسباب التالية:

١ – الفصل بأجنبى بين المبتدأ (أبو أمه) والخبر (أبوه) على عكس مطالب التضام (بالوصل).

٢- الفَصْل بين الموصوف (حى) وصفته الجملة (يقاربه) على عكس مطالب التضام أيضا.

٣- تأخير المستثنى منه (حى) على المستثنى (مملّك) على عكس مطالب الرتبة. لكل هذا ضعف السبك وتعثرت الإفادة فاحتاج فهم البيت إلى إمعان التأمل.

بعد هذه المقدمة التى أرجو أن يكون مفهوم الإفادة قد أتضح بها أود أن أعرض تخطيطا يكشف عن ارتباط الإفادة بالقرائن ويمكننا من نقد التعريفين السابقين للكلام المفيد.



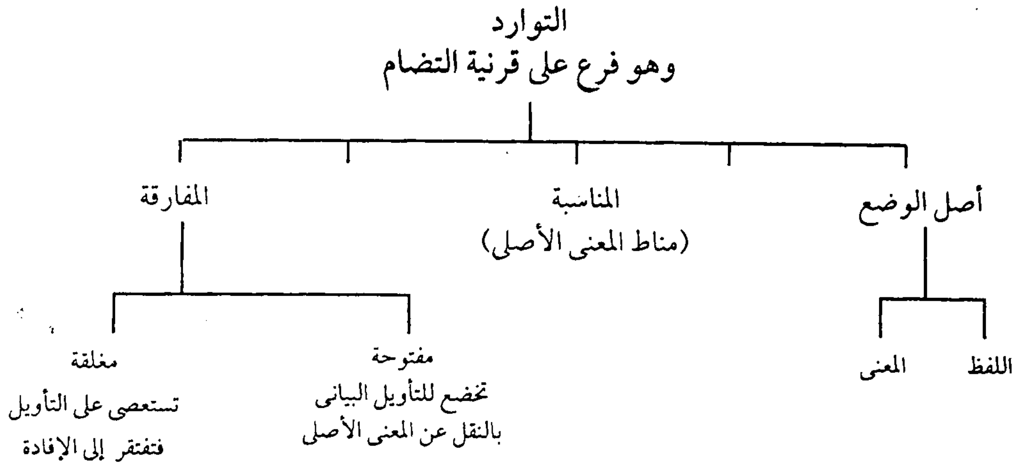
والتضام أخطر عناصر السبك. وهو يتفرع إلى ثلاثة أفرع هى التلازم والتنافى والتوارد. فالمقصود بالتلازم افتقار أحد العنصرين فى الكلام إلى الآخر أو اختصاصه به وإذا ذكر النحاة "المتلازمين" فالمقصود المفتقر وما افتقر إليه، والمختص وما اختص به. وأما التنافى فيتمثل فى قول النحاة: "لا يجتمع كذا وكذا" و"لا يدخل كذا على كذا" وقولهم: "إذا انتفى شرط من الشروط امتنع كذا". وهكذا تدل أقوال النحاة على أن العنصرين المذكورين متنافيان. أما التوارد وهو الثالث من فروع التضام فسنعود إليه بعد قليل.

يتضح مما سبق أن قيد التركيب فى تعريف الأجرومية والجزولى يتناول البنية والإعراب وعناصر السبك وفروعها، وأن قيد الوضع يرمى إما إلى أصل وضع الكلمة أو إلى نمط تركيب الجملة وإما إلى كليهما. ولكنه يقصردون شمول أمور أخرى مما يتعلق بالتوارد ومعطيات السياق، كالعلاقات المعنوية من الإسناد إلى التعدية إلى الغائية إلى الظرفية والملاءمة الخ. وكمعطيات السياق وعلاقاته المنطقية وإشارة بعض أجزائه إلى بعض كما فى قول الشاعر:

أنا ابن أباه الصنيم من آل مالك وإنْ مالك كانت كرام المعـاون

إذ يمتنع فى (إنْ) أن تكون نافية لئلا يقع البيت فى التناقض، ولا شرطية لئلا يقع فى تحصيل الحاصل إذ لا يقال: زيد كريم وإن كان جوادًا، فلم يبق إلا أن تكون (إَنْ) مخففة من الثقيلة ويستقيم المعنى وهذه المعطيات نفسها تمنع أن يكون قوله تعالى: "وما أعجلك عن قومك يا موسى" تعجبا وتؤكد أنه من قبيل الاستفهام لورود الجواب بعد ذلك، وتمنع أيضا عطف الملائكة على الضمير فى قوله تعالى: "شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة" وتحتم عطف الملائكة على لفظ الجلالة لقوله بعد ذلك مباشرة: "لا إليه إلا هو العزيز الحكيم". فعلى الرغم من ضرورة ذلك للإفادة لم تشتمل قيود الجزولى على ما يتصل بذلك؟ أما القرائن الخارجية فليست من اللغة وإن أعانت على الإفادة أو توقفت الإفادة عليها أحيانا. وتأتى أهميتها من ارتباطها بالموقف الذى حدث فيه التكلم سواء أكان هذا الارتباط تاريخيا أم جغرافيا أم اجتماعيا الخ وقد يما ردّ على بن أبى طالب كرم الله وجهه قول الخوارج: "لا حكم إلا لله" بإرجاع العبارة إلى قرائنها الخارجية المتمثلة فى الصراع العسكرى والفكرى ورغبة كل من المتصارعين فى إحراز النصر على خصمه. ففصل علىّ بين ما اشتملت عليه هذه العبارة من معنى حرفى مطلق ومعنى مقامى مقيد بظرف الصـراع. فأما مـن حيث معناها الحرفـى فهـى فـى رأيـة ورأى خصومـه "كلمـة حـق" وأما معناها المقامى فقد "أريد بها باطل" ولقد صاغ علىّ عبارتـه هـذه فى ضـوء مـا عَـنَّ لـه من قرائن خارجية. وهكذا اختلفت "إفـادة" القـول عـن "إفـادة" القرائـن الخارجية.

تدخل بعد ذلك إلى الرابطة بين الإفادة والعلاقات البيانية ونمهد لذلك بالتخطيط التالى:



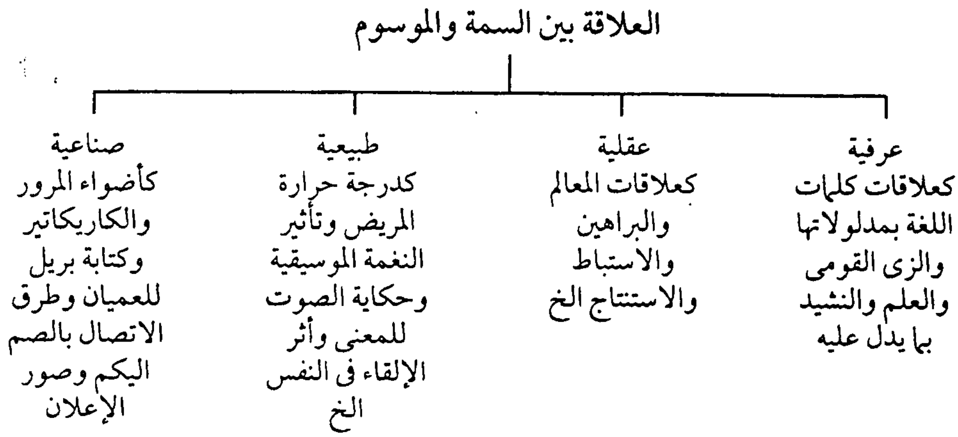
نصل عن هذه النقطة إلى ما أرجأناه سابقا من القول فى التوارد الذى هو فرع على قرنية التضام. ولقد رأينا من قبل أن التركيب لا يمكن وصفه بأنه "عربى" إلا إذا تحقق فى مفرداته أن تكون عربية بأصل الوضع وتحقق لنمطه التركيبى أن يكون ذا سبك مقبول موافق لشروط الصياغة النحوية. ومن الواضح أن النمط ينتمى إلى النحو ولكن أصل الوضع ينتمى إلى المعجم. والكلمات المعجمية طائفتان عظيمتان أولاهما طائفة الكلمات التركيبية التى لا تخضع لأصل اشتقاقى ولا لصيغة صرفية وتدل على معان وظيفية عامة (وهى الحروف والضمائر ونحوها) ولا يتضح مدلولها إلا فى السياق فهى غير صالحة للإفراد. والطائفة الثانية هى طائفة الكلمات المعجمية ذوات الأصل الاشتقاقى والصيغة الصرفية وهى تصلح للإفراد فتدل عند الإفراد على معنى مفرد (وهى الأسماء والأوصاف والأفعال). وهذه الطائفة الأخيرة هى التى تنسب فى هذا المقال إلى "أصل الوضع" وإلى "المعنى الأصلى" أى الذى لها بأصل الوضع. ولكن هذه الكلمات قد يكون لها معان أخرى ليست بأصل الوضع جاءت بطريقة التوسع. قارن.

التركيب	الكلمة المقصودة	معناها
ضرب زيد عمرا	ضرب	صفع
ضرب الله مثلا	ضرب	ذكر
ضرب لضيفه خيمة	ضرب	أقام
ضرب له موعدًا	ضرب	حدّد
ضرب فى الأرض	ضرب	سعى
ضرب ٥×٦	ضرب	حسب
ضرب أخماسا فى أسداس	ضرب	ارتبك
ضرب النقود	ضرب	فرض
هذا ضرب من التخمين	ضَّرْب	نوع

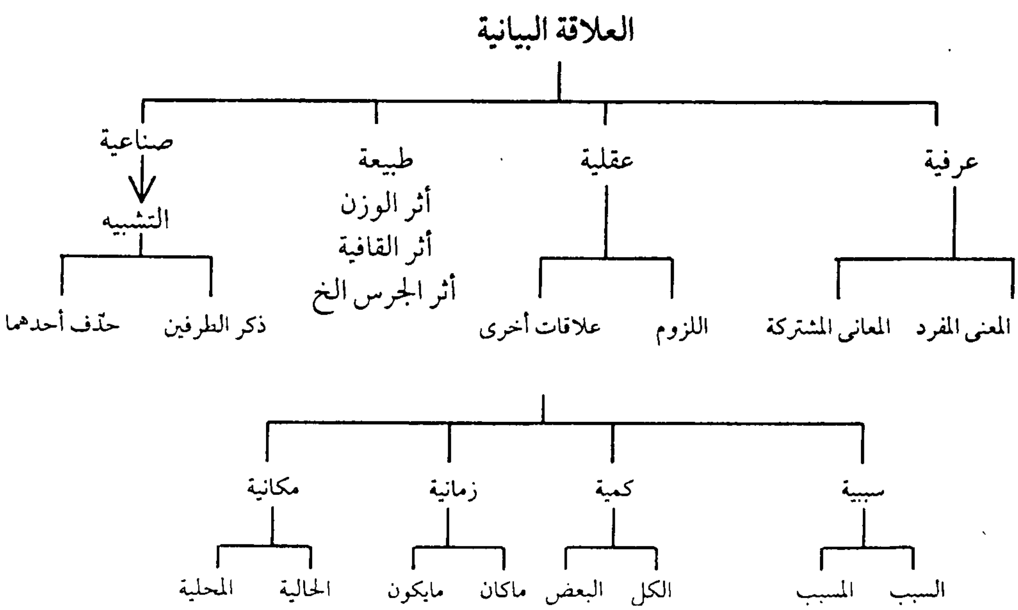
وليس معنى ذلك أن الضرب مشترك لفظى، لأن هناك فارقا بين مقدر المعنى المعجمى كما وضحت الأمثلة السابقة وبين الاشتراك اللفظى. ويتضح هذا الفارق عند إقراد اللفظ. فإن نسبت إلى اللفظ المفرد معنى أصليا واحدا ونسبت غير هذا المعنى إلى تقلبات السياق فجملة المعانى فى تلك الحال من قبيل تعدد المعنى المعجمى. أما إذا تبادر إلى ذهنك عند إقراد اللفظ معنيان أو أكثر فى وقت معا فذلك مشترك لفظى نشأ الاشتراك فيه إما عن طول العهد بمجاز ما بحيث اصبح اللفظ لاصقا بهذا المعنى المجازى لصوقه بمعناه الأصلى، وإما من اختلاف معانى اللفظ الواحد باختلاف القبائل، فحين قيده علماء الرحلة إلى البادية أثبتوا له كل المعانى المختلفة دون تمييز أو تخصيص بقبيلة ما، وهكذا عرف المتأخرون اللفظ وله أكثر من معنى فعدوه مشتركا تبعا لما رآه علماء الرحلة.

والنقطة الثانية التى تستدعى النظر هى نوع العلاقة بين الكلمة المفردة وما ينسب إليها من معنى (وهذا هو المقصود بالعلاقات البيانية التى فى عنوان هذا المقال). ولقد اشتغل علماء العلاقات أو السمات أو كما يسمونها: "السيميولوجيا" بهذه العلاقة بين اللفظ وما ينسب إليه من معنى) فكانت نظرتهم أوسع من النظرة اللغوية المحضة، لأنهم نظروا فى السمات أو العلامات فى جملتها أيا كانت طبيعتها

(عرفية أم عقلية أم طبيعية أم صناعية) وتناولوا العلاقة بين الصلة ومعناها ويحسن أن نشير هنا إلى أن مصطلحى العلاقة والسمة من المصطلحات المستعملة فى التراث العَربى. فكلنا يتكلم عن "العلامات" الإعرابية وابن مالك يستعمل "السمة" فى قوله عن نوع الرفع: "وحذفها للنصب والجزم سمة" ولعل قرب الحروف أو اتحادها فى لفظى "السمة" و "السيميولوجيا" يبرر تقريب اسم هذا العلم إلى "علم السمات" أو "علم الوسم". ولقد يكون من المجدى أن نعرض تخطيطا المجمل أنواع العلاقات هكذا:



وهذه الأنواع جميعا توجد بين الكلمات ومعانيها فى حدود تطبيقات علم البيان كما يبدو فى التخطيط التالى:



والنقطة الثالثة التى تستوجب النظر فى هذا الصدد هى ما يسمى باسم "الحقول المعجمية"، وقد أشرنا عند التعليق على عبارة "غضب الهواء على ضمير القمر" إلى أن كل لفظ من ألفاظ هذا التركيب قد تعلق بغير ما هو له من الألفاظ؛ فكان ذلك إرهاصا بفكرة الحقول المعجمية. ولقد توحى عبارة البيانيين فى وصفهم للمجاز العقلى بأنه "إسناد الفعل أو ما فى معناه إلى غير من هو له" بأن المسند إليه إما أن يكون ذا علاقة من نوع معين بالفعل أو ما فى معناه، أو لا تكون له بهما علاقة. ومعنى ذلك أن ألفاظ المعجم تقع فى طوائف ينسجم بعضها مع بعض فى نطاق التركيب أو لا ينسجم، أو بعبارة أخرى هناك ما يعرف بأسم "الحقول المعجمية". ومعنى أن يكون اللفظ فى حقل معجمى معين أن يتطلب مع الألفاظ المشاركة له فى الحقل نفسه شروطا خاصة فيما يرد معه فى التركيب من الألفاظ. فقد يتطلب الفعل فى فاعلة أو مفعولة شروطا خاصة من حيث المعنى كما يتطلب ذلك كل مبتدأ فيما يخبر به عنه. فإذا تحققت هذه الشروط كان الإسناد إلى من هو له أما إذا لم تتحقق فالإسناد عندئذ إلى غير من هو له. فالفعل "فهم" مثلا يتطلب فاعلا يصح منه الفهم ومفعولا صالحا لأن يستوعبه الفهم كما فى (فهم التلميذ (الدرس). فإذا قلنا (فهم الحجر) أو (فهمت الريح) أو (فهم السحاب) فقد أسندنا الفعل إلى غير من هوله. والعلاقة بين ألفاظ التركيب الأول (فهم التلميذ الدرس) علاقة "مناسبة معجمية"، أما فى الأمثلة الأخرى فالعلاقة "مفارقة معجمية".

إذا ارجعنا إلى ما سبق من تخطيط فكرة التوارد والتفريع عليها ألفينا المفارقة المعجمية تتفرع إلى فرعين سمينا أحدهما "المفارقة المفتوحة" وسمينا الآخر "المفارقة المغلقة". ويلزمنا الآن أن تفرق بين نوعى المفارقة لنكشف عن صلة كل منهما بموضوع هذا المقال (الإفادة والعلاقات البيانية).

لقد سبق أن أشرنا عند الكلام عن العلاقات البيانية إلى أن العلاقة بين اللفظ ومعناه الأصلى (المعجمى) علاقة عرفية. فإذا سمع المرء لفظ "كتاب" أدرك فور سماعة ما اتفق الناس على قصده بهذا اللفظ. وكذلك الأمر بالنسبة لألفاظ أخرى مثل: بيت ـ رجل ـ امرأة ـ أب ـ أم ـ أخ ـ أخت الخ، فلا خلاف بين الناس على فهم المقصود بكل من هذه الألفاظ. ولكن هذا المعنى المعجمى صالح أن يتعدد بسبب

التوسع فى استعماله فلا يمكن تحديد معناه عند تعدده إلا بواسطة التركيب الذى هو فيه، أى بواسطة معطيات السياق، أو كما أحب أن أسميها: "قرينة السياق ولقد بدأ هذا واضحا عندما عدّدنا معانى الفعل "ضرب" فى تراكيب مختلفة، واستنبطنا معناه فى كل حالة من قرينة سياق الكلام. وهكذا يصبح السياق عونا على الإفادة.

وهذه العلاقة العرفية تنعدم عند المفارقة المعجمية مغلقة كانت هذه المفارقة أم مفتوحة. فأما المفارقة المغلقة فتدخل فيما أطلق عليه سيبويه مصطلح "الإحالة"، وكذلك فيما يسميه تشوسكى فى أيامنا هذه: non-grammaticality. وذلك لعدم انسجام بعض ألفاظ التركيب مع البعض الآخر. كالذى نراه فى عبارة: (سأزورك بالأمس) أو (فخر عليهم السقف من تحتهم). وبهذا النوع من المفارقة تنتفى الإفادة تماما، من حيث لا نستطيع إجراء أى مصالحة بين ألفاظ التركيب بأى نوع من أنواع التأويل.

تصل عند هذه النقطة إلى ما أطلقنا عليه: المفارقة المعجمية المفتوحة، لنرى كيف تتحقق الإفادة على رغم المفارقة بين ألفاظ التركيب. وإذا كانت المناسبة المعجمية تفترض التقاء المعنى الأصلى ذى العلاقة العرفية بمعنى لفظ آخر، فإن هذا الالتقاء يمكن التعبير عنه بأن أحد اللفظين قد اسند إلى من هو له. فإذا قلنا: قرأ زيد الصحيفة، فلا اعتراض على وقوع القراءة من زيد ولا على وقوعها على ما اشتملت عليه الصحيفة؛ لأن من شأن زيد أن يتعلم القراءة فيحذقها ومن شأن الصحيفة أن تشتمل على نص يقرأ. وهكذا تتحقق المناسبة المعجمية بين الألفاظ الثلاثة التى تكونت منها الجملة فما الذى يحدث لو اردنا أن نحوّل هذه الجملة إلى صورة أخرى مثل: قرأ زيد أفكار عمرو، ثم قصدنا بالأفكار ما يدور فى خلد عمرو من تأمل وتدبير؟ من الواضح عندئذ أن أفكار عمرو ليست مكتوبة فتقرأ؛ وإذا كان الأمر كذلك فإن بين لفظى "القراءة" و "الأفكار" مفارقة معجمية مفتوحة تستدعى التأويل. وإنما استدعت التأويل لأننا لم نجد فيها ما يدعو إلى المسارعة بالرفض بتهمة الإحالة كما فعلنا بتركيب: غضب الهواء على ضمير القمر. أما كيف يتم التأويل فى هذه الحالة بالذات فذلك بأن نستبدل بالعلاقة العرفية بين "قرأ" ومعناها الذى يفهم منها على مستوى المعجم علاقة أخرى صناعية فردية غير

عرفيـة ينتشئها المتكلم ولا يفهمها السامع إلا بقرينة ترصد للدلالة على إرادتها دون غيرها. تلك هى ما تعرفه باسم علاقة المشابهة. ويمكن إيضاح ذلك على النحو التالى:

شبه المتكلم مطلق التبيّن بالقراءة التى هى تبيّن من نوع خاص، ثم حذف المشبه (مطلق التبين) وأقام المشبه به مقامه. ثم اشتق من القراءة "قرأ" بمعنى "تبيّن" على طريقة الاستعارة التبعية وقرينة إرادة المجاز ما يترتب على إرادة الحقيقة من مفارقة بين لفظى "قرأ" و"الأفكار".

ولكن العلاقة البديلة ليست صناعية دائما، بل إنها تكون عقلية فى بعض الأحـوال، كمـا فـى الكنايـة والمجـاز المرسـل. هـذه العلاقـة العقليـة يدركها العقـل بحكـم تكوينه، لأنها من قبيل البديهيـات. فإذا قلنـا "فـلان كثـير الرمـاد" كـان على الذهن سؤال آخر: ولم كثر الإحراق؟ والجواب إنه كثر ضرورة كثرة الطبخ. فينتقل الذهن إلى سؤال غيره: ولمَ كثرا الطبخ؟ والجواب: لكثرة الآكلين. وأخيرا وسؤال يقـول" ولم كـثر الآكلـون؟ والجـواب: لأن فلانـا وسعهم بكرمـه، فهـو كريم. فإذا عبرنا عن علاقة اللزوم برموز السهام هكذا (←) حصلنا على الصورة الآتية:

كثرة الرماد ← كثرة الأحراق ← كثرة الطبخ ← كثرة الآكلين ← الكرم

ولكن المرء يفضل دائما أن يضع المسألة فى صورة معادلة طرفها الأول كل حالات اللزوم بالتفصيل السابق وطرفها الثانى (أى بعد علامة =) هو: كثير الرماد ← كريم. وهكذا تختصر معادلة اللزوم فيقال: "كثير الرماد أى كريم". على أن ذلك إنما هو أقوى الاحتمالين فى الكناية. أما الاحتمال الآخر فهو إرادة المعنى الأصلى (القريب) فيتحول المعنى إلى نطاق الحقيقة ويخرج من مجال الكناية. وإدراك علاقة اللزوم لا يفتقر إلى قرينة تمنع من إرادة المعنى الأصلى وسبب ذلك أن علاقة اللزوم عقلية والعلاقات العقلية مستغنية بنفسها عن القرائن. وإذا كان تحقق الإفادة هنا بالفعل (لا بالوضع) فقد حق لنا أن نعترض على أطلاق قول الجزولى: "المفيد بالوضع".

وكذلك الحالة بالنسبة إلى علاقات المجاز المرسل. فهى إما غائبة (سببية أو مسببية) وإما كمية (كلية أو بعضية) وإما زمانية (ما كان أو ما يكون) وإما مكانية (حاليّة أو محلّية). ومعنى أن هذه العلاقات عقلية أنها يمكن ردها إلى المقولات العشر المنطقية التى هى جزء من تركيب العقل. فالغائبة يمكن ردها إلى مقولة "الإضافة" والكمية إلى مقولة (الكم) والزمانية إلى مقولة (الزمان) والمكانية إلى مقولة (المكان). وهنا أيضا نعترض على عبارة: "المفيد بالوضع".

ومع أن العلاقات العقلية تدرك دون حاجة إلى قرينة صارفة عن إرادة العلاقة العرفية (وقد مضت الإشارة إلى ذلك عند الكلام عن علاقة اللزوم) نجد العلاقات فى المجاز المرسل مدعومة على نحو ما بواسطة "المفارقة المعجمية المفتوحة" كما لو كانت هذه العلاقة صناعية. فإذا قلنا مثلا: "بنى الأمير المدينة" فليس من المقبول أن يشمر الأمير عن ساعديه فى بناء المدينة (وهذه هى المفارقة بين "بنى" و "الأمير") ولكن المتبادر إلى الذهن أن يأمر الأمير عماله ببنائها (وهذه هى العلاقة العقلية أو علاقة السببية). وإذا قلنا للمدن التى تعتمد على تحلية ماء البحر: "إن الناس شربوا ماء البحر" فلا يتصور من الناس أنهم استنفدوا ماء البحر (وتلك هى نقطة المفارقة) ولكنهم شربوا بعضه (وتلك هى العلاقة وإذا قلنا لطالب الطب: "يا دكتور" فنحن نعلم أنه غير حامل لهذا اللقب (وتلك هى المفارقة) ولكننا نأمل أن يحصل على اللقب فى المستقبل (وتلك هى العلاقة). وإذا قلنا" إن القصر العينى يقدم العلاج بالمجان" فالقصر بناء من أحجار لا يقدم علاجا (وهذه هى المفارقة) وإنما يقدمه الأطباء الذين يتخذون من القصر مقرا لعملهم (وتلك هى العلاقة). كل هذه المفارقات المعجمية واضحة فى الذهن ترفد العلاقات العقلية وتجعلها أسرع إلى الفهم، وإن كانت العلاقات العقلية كما سبقت الإشارة ليست بحاجة إلى قرينة.

والملاحظ أن الاعتراف للفظ بمعنيين أحدهما قريب والآخر بعيد إنما يكون فى موضعين أحدهما الكناية والآخر التورية. فإذا قلنا: فلان مبسوط الكف فذلك كناية عن كرم فلان، أما إذا أردنا بالكف "المنع" فإن العبارة تتحول إلى تورية عن البخل. والفرق بين الحالتين:

١ - أن لفظ: الكف فى الكناية قصد به راحة اليد لاغير. أما مع التورية فقد تحول إلى مشترك لفظى ممكن أن يراد به راحة اليد أو المنع.

٢- أن الكناية تقوم على نسبة البسط إلى الكف (بواسطة التركيب الإضافى) وأن التورية تقوم على لفظ "الكف" فقط مع إمكان استبدال لفظ آخر بلفظ مبسوط مثل "جرىء" مثلا.

٣- أن الكناية يحكمها اللزوم العقلى فلا تحتاج إلى قرينة ولكن التورية يحكمها الاشتراك اللفظى ومن ثم تفتقر إلى القرينة.

نخرج مما تقدم بالحقائق الآتية:

أولا: أن تعريف الإفادة عند النحاة ليس جامعا ولا مانعًا لأنه يربط الإفادة بعناصر غير عناصرها الحقيقية.

ثانيًا: أن الإفادة لا تعتمد على "الوضع" فقط (أيا كان معنى الوضع) وإنما ترتبط بظواهر معجمية كالمناسبة والمفارقة لم ينتبه لها المتقدمون.

ثالثاً: أن الإفادة ذات درجات منها:

أ ـ امتناعها بامتناع النمط نحو: (على وقف الأمر زيد جلية) بدلا من (وقف يد على جلية الأمر).

ب ـ امتناعها بامتناع أصل الوضع نحو: (حنكف الجعبور بقعاصة الكلابيص الفيفانة).

جـ ـ امتناعها بسبب المفارقة المغلقة نحو: (غضب الهواء على ضمير القمر).

د ـ نقصها دون امتناع بسبب رداءة السبك نحو:

وما مثله فى الناس إلا مملك أبوامه حى أبـوه بقاربـه

وكقول الشاعر:

لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا أدع القتال وأتـرك الهيجـاء

للفصل بين (لن) و (ادع) بتركيب مصدرى ظرفى ولأن (لن ما) تسمع على صورة (لمّا).

رابعًا: **أن الإفادة يمكن أن تتم بغير المعنى الأصلى (الذى بأصل الوضع) للكلمات:**

أ ـ إما بواسطة علاقة لا تتطلب قرينة كما فى الكناية.

ب ـ وإما بواسطة علاقة صناعية (المشابهة) تعتمد على قرينة تحل مشكلة اشتمال التركيب على مفارقة معجمية مفتوحة، تحول بين التركيب وبين اللبس.

إذا أخذنا فى الحسبان كل ذلك أمكننا أن نقول مع ابن مالك: "كلامنا لفظ مفيد"، أما إذا غفلنا عن هذه الأمور فإن الإفادة قد لا تتحقق فى الكلام.

درجات الصواب والخطأ

فى الاستعمال العربى

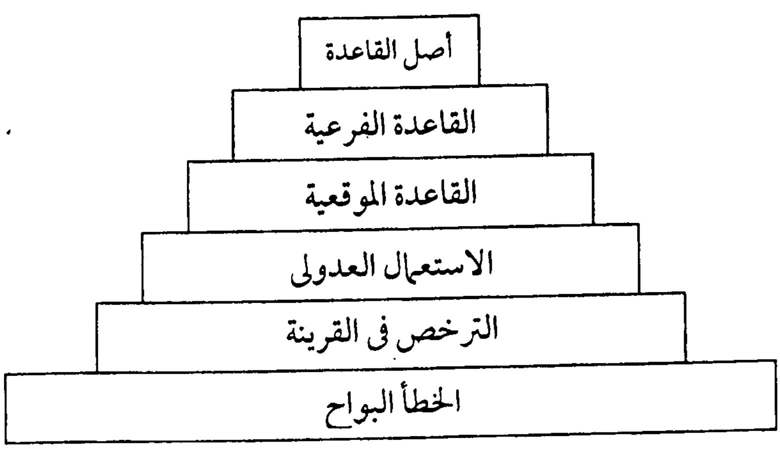
مع أن هذا الهيكل التنظيمى للنحو العربى من شأنه أن يؤدى إلى الاستعمال المطمئن لهذا النظام نجد أن الحرص على الصواب من قبل النحاة باحثين كانوا أم معلمين يضيف إلى الطابع المضبوط للاستعمال جانبا معياريا فيه منع وإباحة جعلا النحو مسرحا للتصويب والتخطئة. وللصواب والخطأ فى الاستعمال زاويتا نظر إحداهما نحوية والأخرى اجتماعية. فأما من وجهة النظر النحوية فالصواب ما وافق الشائع فى الاستعمال والخطأ ما ندّ عنه. والمعروف أن القاعدة ضابط مستنبط من كلام العرب، وأن الاستعمال سنة متبعة فى كلام العرب، وبين الضبط الذى يصنعه النحاة والسنة المتبعة التى ينصاع لها العرب وفاق فى الأغلب الأعم من الحالات وخلاف فى حالات اخرى هى أقل بالنسبة إلى مجمل كلام العرب. والقاعدة تلخيص لتقلب العلاقات السياقية التى تقوم بين عناصر السياق وما يصاحب هذا التقلب من تغير فى المبانى اللغوية ومن ثم تكون وصفا لتقلب العلاقات . وليست القاعدة قانونا يسنّه النحوى بما أعطاه العلم من سلطة يشرّع بها اللغة، ومن هنا لا ينبغى أن تكون القاعدة معيارًا على مستوى العلم، وإن وجب أن تكون كذلك على مستوى التعليم فى قاعة الدرس. ومعنى ذلك أنه يقبل من العالم الباحث أن يقول: العرب تقول كذا، العرب تقدم كذا على غيره: وترفع كذا ... الخ ولا يقبل إلا من المعلم أن يقول: يجب كذا، ويجوز كذا، ويمتنع كذا. فالعالم الباحث ينظر إلى مشكلة الصواب والخطأ من زاوية اجتماعية ترى الاستعمال سنة متبعة، والمعلم ينظر (وهو على حق) إلى هذه المشكلة من زاوية فرض القاعدة على الاستعمال. الباحث يستنبط القاعدة بالأسلوب العلمى من المستعمل والمعلم يفرضها بالأسلوب التعليمى على الاستعمال نفسه. والصواب عند الباحث ما جرى

به الاستعمال وعند المعلم ما حددته القاعدة. وصاحب السليقة كالباحث لا يهمه من أمر القاعدة شئ ما دام حدسه اللغوى يرى الصواب فيما قيل. وتلك هى القضية التى كانت بين الفرزدق وإبن أبى اسحق بل بين كل ما خالف القاعدة من النصوص وبين النحاة الطاعنين على العرب.

أعجب النحاة منذ البداية بما استخرجوا من قواعد اللغة، ودافعو (كما فعل ابن أبى اسحق) عن هذه القواعد وعن إطلاقها فى اللغة، وتطبيقها تطبيقا شاملا، ولكن هذه القواعد ليست قوانين كما سبق أن قلنا وإنما هى تلخيص لتقلب العلاقات وما يلحق المبانى من تغير بحسب هذا التقلب. ومن هنا كان من صلب عمل النحاة أن يخصصوا كبريات القواعد باستثناءهتا واستدراك هناك أو أن يصوغوا قاعدة لكسر قاعدة أخرى، أو أن يأتوا بقاعدة للعدول عن أصل، أو أن يذعنوا من الأساليب الفصيحة لما استمل على عدول عن أصل أو قاعدة وكان عليهم أن يضعوا كل ذلك جنبا إلى جنب وأن يغضوا الطرف عن هذا التضارب بين قاعدة وقاعدة وأن يجعلوا القواعد درجات منها الأصلية والفرعية، والمطلقة والمقيدة باستثناء أو استدراك، ومنها النحوية والصرفية والصوتية. ثم كان عليهم أن يرتضوا بعض الخروج عن هذه القواعد لأغراض أسلوبية وأن يرفضوا بعضا آخر لكونه شاذا أو قليلاً أو نادراً أو لغة لحى بعينهم من أحياء العرب.

وأن يحكموا على ما خالف قواعدهم من غير كل ما سبق بأنه خطأ من الخطأ لا يقبل عند النحاة وليس له فرصة القبول فى أغلب الظن لدى المجتمع.

ويمكن أن نمثل لدرجات الصواب والخطأ فى الاستعمال العربى من وجهة نظرنا نحن إلى ما جاء به النحاة على النحو التالى:



فأصول القواعد هى القواعد الكبرى كقواعد اختصاص الحروف وقواعد الرتب المحفوظة وقواعد تعلق الجار والمجرور ومطابقة النعت الحقيقى وبناء الجملة على ركنين وافتقار الحروف إلى مدخولها والضمير إلى مرجعه وامتناع الحذف عند عدم الدليل واجتناب ما يؤدى إلى لبس فذلك كله من القواعد الكبرى فى النحو العربى. ولكن من القواعد الكبرى ما تتفرع عنه قواعد فرعية منشؤها أمن اللبس أو المحافظة على أصل من أصول الصناعة. والأمثلة على ذلك كثيرة فى النحو العربى نورد طائفة منها هنا:

١ ـ **القاعدة العامة**: "**المبتدأ معرفة**"، وقد عبر عنها ابن مالك بقوله: "ولا يجوز الابتداء بالنكرة" ولكن هذه القاعدة تتفرع عنها قاعدة أخرى مستثناة منها هى جواز الابتداء بالنكرة عند الإفادة، وقد عبر عنها بقوله: "ما لم تفد" . ومعنى قوله: "ما لم تفد" هو "إلا إذا أمن اللبس". والسؤال الآن كيف يتحقق أمن اللبس؟ ويمكن الإجابة على ذلك عند النظر إلى ما قدمه ابن مالك نفسه من أمثلة لنرى الطرق المختلفة التى تم بها أمن اللبس. وفيما يلى أمثلة أبن مالك والتعليق على كل منها:

أ ـ "عند زيد نمرة": إذا نظرنا فى هذا المثال وجدنا الظرف متقدما على النكرة المرفوعة ومن المطلوب عند رؤية الظرف والجار والمجرور أو سماعهما أن نبحث لهما عن متعلق وليس فى الجملة مذكور مع الظرف إلا النكرة "نمرة" وهذه لا تصلح أن يتعلق بها الظرف. ومن ثم ينصرف الذهن إلى تقدير كلمة أخرى ليتعلق الظرف بها فإذا قدرنا هذه الكلمة وجدناها واصفة للنكرة المتأخرة فى الجملة ونحن نعلم أن الخبر وصف للمبتدأ فى المعنى، وأن هذه الكلمة المقدرة لا تصلح نعتا بسبب تقدمها على النكرة ولا حالا لتقدمها وارتفاعها وتنكير النمرة، فلم يبق إلا أن تكون "نمرة" مبتدأ مؤخرا لأمن اللبس.

ب ـ " هل فتى فيكم" المعروف أن "هل" أداة استفهام وأنها لهذا لا تدخل إلا على جملة استفهامية فوجب أن تكون "فتى فيكم" جملة لأن "هل" دخلت عليها وإذا كانت جملة فهى ليست فعلية لعدم وجود الفعل وبذا تكون جملة اسمية من

مبتدأ وخبر . فإذا كانت "فيكم" لا تصلح مبتدأ فلابد أن يكون المبتدأ هو لفظ "فتى" وهكذا أمن اللبس فابتدئ بالنكرة.

ج ـ " ما خل لنا" فى هذا التركيب حرف نفى يدخل على الجمل هو "ما" ويقال فى هذا التركيب ما قيل فى "هل فتى فيكم".

د ـ " رجل من الكرام عندنا" : النكرة تعرّفها الأداة والإضافة ويخصصها الوصف. والتعريف والتخصيص كلاهما تضييق لما فى معنى النكرة من عموم والاختلاف بينهما فى تعيين النكرة اختلاف فى الدرجة. وإذا كانت الجمل بعد النكرات صفات فإن شبه الجملة يصدق عليه ما يصدق على الجملة. وبهذا تكون عبارة "من الكرام" قد وصفت "رجل" وأفادته قدرا من التعيين جعله صالحا لأن يخبر عنه بالظرف. أى أنه حين أمن اللبس صح الابتداء بالنكرة.

هـ ـ " رغبة فى الخير خير" إنما يكون تعلق الظرف والمجرور بالمصادر والمشتقات من أفعال وصفات. وواضح أن الظرف والمجرور إنما يكونان من ثمة دليلا على معنى ما تعلقا به. ففى قولنا: " جلس زيد" عموم فى معنى الجلوس لا يدرى معه أين جلس. ولكن هذا العموم يذهب بقولنا :" جلس زيد على الكرسى" إذ يكتمل تصور الجلوس بتحديد مكانه. ومثل ذلك المصدر المذكور فى مثال ابن مالك. فلسنا نجد كبير فائدة فى عبارة "رغبة خير" برفع رغبة وتنوينها ولكن إكمال معنى الرغبة بذكر ما يتعلق بها يعطيها من التحديد ما يقرب بها من معنى المعرفة ومن هنا يذهب اللبس ويجوز الابتداء بالنكرة.

و ـ "عمل بر يزين" إذا أضيفت النكرة إلى معرفة فقد اكتسبت التعريف وإذا أضيفت إلى نكرة فقد اكتسبت التخصيص وقد عرفنا أن التخصيص مرحلة على طريق تحديد المعنى وأنه إن كان دون التعريف فهو صنوله على أى حال.وهكذا تكون النكرة المخصصة بالإضافة صالحة لأن يبتدأ بها الكلام لأن اللبس معها مأمون.

٢ ـ **القاعدة العامة : لا يخبر بالزمان عن الجثة.**

وقد عبر ابن مالك عن ذلك بقوله:

ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وإن يفد فأخبرا

والمعروف أن المقصود بالزمان ظرف الزمان وأن المقصود بالجثة كل مسمى له جرم مادىّ وربما كان السبب فى عدم صلاحية الزمان لذلك أن الخبر إذا كان صفة للمبتدأ فى المعنى فهو من ناحية أخرى عين المبتدأ فى المعنى لأن الصفة من مقومات الموصوف وما كان من مقومات الشئ عُدَّ عين الشئ. فإذا قلت: "الرجل قائم" كان القائم هو الرجل. وإذا قلت: "زيد عندك" صلح ظرف المكان للخبر على التأويل بالوصف على معنى: "زيد مجاور لك" أو مستقر عندك أما إذا قلت: "زيد اليوم" فلا وجه لتأويل ذلك ومن ثم يمتنع التركيب.

ولكن هذه القاعدة تتفرع عنها قاعدة أخرى مستثناة منها مشروطة بأمن اللبس ويفهم هذا الشرط من قول ابن مالك: " وإن يفد فأخبرا" وإنما تكون الإفادة ويؤمن اللبس إذا صلح المبتدأ أن يكون مضافا إليه والمضاف من أسماء المعانى ، فعندئذ لا يكون الإخبار بالزمان عن جثة وإنما يكون عن معنى. فإذا قلت: "الهلال الليلة" صح التركيب على تأويل حذف مضاف والتقدير: ظهور الهلال الليل. ولا شك أن الظهور مصدر والمصادر معان لا جثث. ومن هنا يكون الإخبار بالزمان فى هذا التركيب عن معنى وبذا نصل إلى الإفادة وأمن اللبس.

٣ ـ **القاعدة العامة "تعرب أىّ الموصولة"** إلا إذا أضيفت وحذف صدر صلتها.

وقد أشار ابن مالك على ذلك بقوله:

أىّ كما وأعربت مالم تضف وصدر وصلها ضميرا نحذف

مقتضى هذه القاعدة العامة التى عبرت عنها كلمة "وأعربت" أن "أى" تعرب فى التراكيب الآتية:

١ ـ حييت أيًا قادم،

٢ ـ حييت أيًا هو قادم،

٣ ـ حييت أيَهم هو قادم.

ولكن القاعدة الفرعية التى ساقتها عبارة: "ما لم تضف الخ" استثنت من الإعراب صورة رابعة نسبتها إلى البناء وهى:

٤ ـ حييت أيُّهم قادم.

إذ بنيت "أىّ" على الضم لإضافتها وحذف صدر صلتها على حد تعبير ابن مالك. فلماذا؟ إننى أتصور الأمر راجعا إلى أمن اللبس، لأننا لو تصورنا فى صلة "أى" أن يكون الخبر فيها من مادة اشتقاقية متعدية نحو: "حييت أيُّهم ضارب" فلو أعربنا "أى" لاحتمل فى أىّ أن تكون مفعولا مقدما لاسم الفاعل "ضارب" واحتمل فى صدر الصلة المحذوف أن يكون تقديره "أنا" أو "أنت" أو "هو" دون تعيين. وحكم النحو هنا كحكم الفقه: "ما اسكر قليلة فكثيره حرام" وإذا كان بعض صور التركيب ملبسا امتنع كله وبنيت "أى" لأمن اللبس. وهذا بخلاف التركيب الآخر. "حييت أيًّا ضارب" لأن هناك من الأسباب ما يدعو إلى فهم ضمير الغائب فقط فى صدر الصلة، وذلك بسبب قطع "أى" عن الإضافة، والتعويض عن الإضافة بالتنوين، وما فى الاسم الظاهر "ضارب" من معنى الغيبة، ورجحان طلب الفعل "حيىّ" للمفعول على طلب الوصف ضارب. كل ذلك يرشح الموقع الذى بين "أىّ" و "ضارب" لأن يكون صالحا لضمير الغيبة، وبذا يؤمن اللبس ولا تدعو الحاجة إلى البناء.

٤ ـ **القاعدة العامة: "رتبة الخبر التأخر عن المبتدأ"**. وقد عبر ابن مالك عن ذلك بقوله: "والأصل فى الأخبار أن تؤخرا" ولكن هذه القاعدة العامة تخصصها قاعدة فرعية تقول بجواز التقديم عند إمكانه. وقد عبر ابن مالك عن ذلك بقوله:"وجوزوا التقديم إذ لا ضررا" . وقد مثلوا لإمكان ذلك بنحو "قائم زيد" لأن المعرفة وإن تأخرت أولى بالابتداء من النكرة فعرف الخبر من المبتدأ، ونحو "قائم أبوه زيد" إذ لو جعلنا "قائم" مبتدأ لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة فنقضنا بذلك قاعدة أكثر خطرا لاتصالها بوضوح المعنى (معنى الضمير)، ونحو "أبوه منطلق زيد" للسبب المتقدم ذاته، ونحو "فى الدار زيد" و "عندك زيد" لأحقية "زيد" بالابتداء فى الحالتين؛ والضرر الذى يشير إليه ابن مالك هنا يوجب حفظ الرتبة، وكله متعلق بأمن اللبس أو بأصول الصناعة. فمن ذلك:

خوف تساوى احتمالات الإعراب نحو أخى صديقى
خوف تساوى احتمالات الجملتين نحو زيد قام
خوف كسر قاعدة الصدارة نحو من أنت
خوف ضياع معنى كالتأكيد أو الحصر نحو لزيد قائم وإنما زيد قائم.
فالأول والرابع لخوف اللبس والثانى والثالث للمحافظة على أصول الصناعة.

لعل ما قدمنا أن يكون توضيحا للمقصود بالقاعدة الأصلية والمقصود بالقاعدة الفرعية وعلاقة كل منهما بالأخرى. ويأتى بعد ذلك إيضاح ما عنيناه بمصطلح "القاعدة الموقعية". ومعنى لفظ "الموقعية" أن هذه القاعدة ترتبط "بموقع" واحد لا تتعداه، وأن هذا الموقع ربما كان قبل صدق القاعدة عليه يرجع إلى أصل عام من الأصول التى جردها النحاة أو يخضع لقاعدة أخرى أصلية أو فرعية فلو استصحب الأصل فى هذا الموقع أو طبقت القاعدة الأصلية أو الفرعية لخرج الاستعمال عن السنة المتبعة. ومن هنا تأتى القاعدة الموقعية فى هذا الموقع لتفسر عدولا بالاستعمال عن الأصل أو لتكسر قاعدة أخرى أصلية أو فرعية. وإليك الأمثلة:

١ ـ الأصل غير المستصحب لكلمة "ميزان" هو "مِوْزان" . فتأتى القاعدة الموقعية فتقول: إذا وقعت الواو ساكنة بعد كسر (وهذا موقع من المواقع) قلبت الواو ياء.

٢ ـ الأصل غير المستصحب لكلمة "كساء" هو "كساو" بدليل قولك: "كسوت" و "كسوة" ، ولكلمة "بناء" هو "بناى" بدليل قولك: "بنيت" و "بنية" والانتقال من الأصل "كساو" و "بناى" إلى الاستعمال "كساء" و "بناء" تحكمه قاعدة موقعية تقول: إذا وقعت (لاحظ لفظ وقعت وعلاقته بلفظ موقعية) الواو أو الياء متطرفة إثر ألف زائدة قلبت همزة.

٣ ـ أصل "قال" قَوَلَ وحدث العدول بقاعدة تقول: إذا تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا.

٤ ـ أصل "دنيا" دُنْوا وأصل "عليا" عُلْوَا وقد وقع العدول عن الأصل بقاعدة تقول: إذا وقعت الواو لاما لِفُعْلى وصفا قلبت ياء.

٥ـ أصل "إقامة" إِقْوَام وقد وقع العدل بقاعدة هى : تنقل حركة المعتل إلى الساكن الصحيح قبله فإذا طبقنا هذه القاعدة التقى ساكنان هما الواو التى سلبت حركتها والألف التى بعدها (وهذا موقع التقى فيه ساكنان) فيتحتم علينا أن تطبق قاعدة أخرى تحذف بها الواو ثم نعوض هذا الحذف بتاء نجعلها فى آخر الكلمة.

هكذا يعدل عن الأصل المجافى لسنن الاستعمال بقاعدة موقعية تلخص ذوق الصياغة العربية الساعى دائما إلى طلب الخفة. ولكن القاعدة الموقعية لم تجعل همها تفسير أسباب العدول عن الأصل فقط وإنما تخطت ذلك إلى كسر القواعد الأصلية أو الفرعية إذا ترتب على تطبيق هذه القواعد مخالفة السنة المتبعة فى الاستعمال العربى. وإليك الأمثلة:

١ ـ القاعدة الأصلية أن يكون لآخر الكلمة ما يستحقه من علامة إعراب أو حركة بناء ولكن الكلمة إذا وقعت آخر الكلام وردت عليها قاعدة موقعية (أى ترتبط بهذا الموقع) وهى قاعدة الوقف. فلفظ الرجل من قولنا: "جاء الرجل" يستحق علامة الرفع بحسب قاعدة الإعراب ويستحق السكون بالوقف. وكذلك "أمس" فى جاء أمس" يذهب كسر آخره عند الوقف.

٢ـ القاعدة الأصلية أن يبنى الماضى على الفتح عند تجرده فإذا وقع موقعا تتصل به فيه واو الجماعة بنى على الضم المناسبة الواو وتلك قاعدة موقعية ويحدث عند إسناد المضارع والأمر إلى الواو أن تضم لامهما كذلك. فتقول: ضربوا، يضربون، اضربوا. والأمر كذلك مع الياء فى تضربين واضربى. وكل ذلك محكوم بقاعدة موقعية هى قاعدة المناسبة.

٣ ـ القاعدة الأصلية أن يبنى الأمر على السكون. فإذا وقع بعد لفظ يبدأ بالساكن وردت عليه قاعدة موقعية تنكسر بها القاعدة الأصلية فيكسر آخر الأمر إن كان صحيحا نحو " أقرأ الدرس" أما إذا كان آخره معتلا فإنه لا يكون عرضة لقاعدة موقعية لأن حذف آخره يحدث تبعا لقاعدة أصلية أى أن الأمر المعتل الآخر يبنى على حذف العلة.

٤ـ القاعدة الأصلية أن يدل "فَعَلَ" وقبيله (أى فاعل وأفعل واستفعل ألخ) على الزمن الماضى ولكن وقوع هذا الفعل بعد الشرط يستوجب قاعدة موقعية يدل بها هذه الفعل على الاستقبال. ويقال مثل ذلك بالنسبة للمضارع الذى يدل بحسب القاعدة الأصلية على وقوع (إما فى الحاضر أو المستقبل) فإذا جاء بعد لم أو لن أو أن إلخ فهو غير واقع .

وليس كل قاعدة موقعية تفسيرا لعدول عن أصل أو كسرًا لقاعدة أصلية أو فرعية إذ يحدث أحيانا أن يتنوع سلوك العنصر اللغوى بحسب موقعه دون أن يكون أحد أنواع السلوك أصلا ويكون غيره فرعا وإليك الأمثلة:

١ ـ إذا وقع لفظ الجلالة بعد فتح أو ضم جاءت لامه مفخمة وإذا وقع بعد كسر فإن هذه اللام ترقق. والله وإيم الله ولكن بالله ولا يدعى للتفخيم ولا للترقيق أنه الأصل وإنما لكل منهما موقعه وقاعدته الموقعية.

٢ ـ إذا وقع ضمير الغيبة المتصل بعد فتح أو ضم ضمت هاؤه وإذا وقع بعد كسر أو ياء ساكنة كسرت هاؤه. فتقول له ولهما ولهم. وكتابه وكتابهما وكتابهم، ولكن به وبهما وبهم وعليه وعليهما وعليهم، ولا يدعى للضم ولا للكسر أنه الأصل إذ إن كلا منهما يختص بموقع وبقاعدة موقعية.

٣ ـ إذا وقع ضمير المفرد الغائب المتصل بين حركتين كان مشبعا سواء أكان مضموما أم مكسورا، وإذا سبقه أو لحقه سكون امتنع إشباعه فى الكلام وخضع فى الشعر للوزن فتقول ضربه بالعصا (بالإشباع)، ضاق به ذرعا (بالإشباع) ولكن تقول لم يضرْبه بالعصا (دون إشباع) وسخر به اليوم (دون إشباع أيضا) وذلك لسبق السكون فى المثال الأول ولحاقه بالهاء فى المثال الثانى.. وليس الإشباع ولا عدمه أصلا لقسيمه الآخر.

وهكذا نرى القاعدة الموقعية رهنا بموقعها الذى أعدّت له فهى ليست أصلية لعدم عمومها وليست فرعية لعدم اتصالها بأمن اللبس ولا بمراعاة أصول الصناعة. بل هى على العكس من ذلك إما تفسير للعدول عن هذه الأصول أو هى

كسر لقاعدة أصلية. ولكنها فى كل أحوالها انتصار للذوق الاستعمالى على الاستصحاب والاطراد.

عرفنا حتى الآن ثلاث درجات من القواعد أعلاها القاعدة الأصلية وأوسطها القاعدة الفرعية وأدناها القاعدة الموقعية. ويرتبط العلو والتوسط والدنو هنا باتساع مجال صدق القاعدة وتطبيقها فتعريف المبتدأ قاعدة لا قيد عليها أما تنكيره فيقيد الإفادة وأما تفخيم لفظ الجلالة فيقيد الموقع وبقيد لفظ الجلالة بذاته. وعند هذه النقطة نصل إلى درجة من الصواب أدنى من كل ما سبق لأنها لا تعتمد على أصل أو قاعدة. هذه هى درجة الاستعمال العدولى الذى يجد تبريرًا له بحكم الأسلوب لا بحكم الصناعة، أى أن دوافعه أدبية لا نحوية. ومع ذلك لم نجد هذا النوع من العدول عن الأصول يوصم بالخطأ . والملاحظ أن فى القاعدة الموقعية عدولا عن الأصل كما فى الاستعمال العدولى غير أن نتيجة العدول فى الحالة الأولى يخضع للتقعيد لما لها من اطراد وطابع قياسى فى حدود الموقع على الأقل إن لم يكن فى معترك اللغة كلها أما فى حالة الاستعمال العدولى فلما لها من اطراد وطابع قياسى فى حدود الموقع على الأقل إن لم يكن فى معترك اللغة كلها فإن ترك الأصل لا يخضع للتقعيد وإنما هو اختيار للمتكلم إن استعمله لم يكن مجانبا للصواب وإن تركه كان متمسكا بالأصل.

ذلك هو شأن استعمال نقل الكلمة من استعمالها الصرفى إلى استعمال الكلمة الأخرى كاتخاذ الفعل علما كما فى يزيد أو صفة كما فى صالح أو مصدرا كما فى فضل ونقل الكلمة من استعمالها النحوى إلى استعمال كلمة أخرى كتضمين المتعدى معنى اللازم والعكس وكتضمين الحرف معنى الحرف الخ ونقل الكلمة من المعنى الذى وضعت له إلى معنى آخر منسوب إليها على غير الأصل كما فى المجاز.

ومن الاستعمال العدولى أيضا تسخير اللفظ لتوليد المعنى إما بواسطة جرسه كما فى الحكاية أو بواسطة ما له من ارتباطات عاطفية أو تاريخية أو اجتماعية إلخ. ثم بواسطة ما اعدته اللغة من وسائل للوصول إلى هذه الغاية كالوصول إلى تعميم أو إبهام أو تأكيد أو مفهوم مخالفة لا بعينه ومن هذه الوسائل التنكير واستعمال الاسم الموصول والترخيم إلخ.

ومن الاستعمال العدولى إعراب الجوار والالتفات والتغليب واختلاف الاعتبار عند إرجاع الضمير (قريش تقول وقريش يقولون) وحذف الرابط وضمير الفصل وعدم المرجع للضمير (زعموا أن ...) وعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (كضمير الشأن) وما يختاره المتكلم من تقديم وتأخير أو حذف أو زيادة أو فصل أو اعتراض الخ وكل ذلك مبين فى كتاب التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها وهو من سلسلة مطبوعات معهد اللغة العربية بمكة المكرمة فمن شاء أو يطلع على تفصيل القول فى ذلك فليرجع إلى الكتاب المذكور.

إن الإدراك الإنسانى لا تسعفه القرينة الواحدة لأن من طبيعة القرينة أن تدخل فى تحالف مع عدد من القرائن الأخرى يختلف كلما اختلف المدلول ولو كانت القرينة المفردة تستقل بالدلالة على شئ لاستطاع الطبيب أن يشخص المرض بناء على ارتفاع درجة حرارة المريض فقط ولكن درجة الحرارة إذا انضمت إلى عدد آخر من القرائن دلت على شئ وإذا انضمت إلى عدد غيره دلت على شئ مختلف تماما. ولو استقلت العلامة الإعرابية بالدلالة على الباب النحوى ما ميزنا بين المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل واسم كان.وخبر إن والتابع المرفوع ولما استطعنا التمييز بين أحد المفعولين وصاحبه ولا بينه وبين الحال والتمييز والمختص واسم إن وخبر كان إلخ.

قرائن النحو إذا متعددة منها الإعراب والبنية والمطابقة والربط والرتبة والتضام والأداة ونغمة الكلام وسياق النص الخ. ولابد لكل باب نحوى أن يستدل عليه باثنتين أو أكثر من هذه القرائن، لأن القرينة الواحدة قد لا تجذب انتباه السامع فيتم تعزيزها بأختها "أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى" ويحدث فى الكثير من الحالات أن يتضافر عدد من القرائن على بيان المعنى وبعض هذه القرائن زيادة على الضرورى منها . عندئذ يمكن من الناحية النظرية أن يترخص المتكلم بإهدار هذا البعض لأن أمن اللبس لا يتوقف عليه. كان الفصحاء فى مثل هذه الحال يترخصون لأنهم أصحاب سليقة ومن ثم يعلمون عند الترخص أن اللبس مأمون وأن أمن اللبس شرط لابد منه عند تصديهم للترخص أما نحن الآن فلا يجوز لنا الترخص

إلا فى ضرورة الشعر . فإذا قارفناه فى غيرها فهو الخطأ لا غير، لأننا لو أبحنا لكل محدث أن يترخص لدخل الخطاؤون إلى الحلبة من أوسع الأبواب ولطرأ على اللغة من الفساد ما يستعصى على الوصف بمجرد التطور العادى.

وكل قرينة مما ذكرنا خضعت لترخص الفصحاء والكلام الفصيح. وأفصح الكلام كتاب الله وأحاديث النبى ﷺ ويلى ذلك شعر الجاهليين ثم الإسلاميين. وقد ورد الترخص فى كل هذه الأنواع من الكلام على نحو ما نرى فى الشواهد التالية.

١ـ الإعراب:

أ ـ قال تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ أُولَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (النساء: ١٦٢). وقعت كلمة "المقيمين" تالية للواو وبين "المؤمنون" و "المؤتون" فلم يجز فيها إلا العطف على رغم الترخص فى الإعراب.

ب ـ قالت العرب "خرق الثوبُ المسمارَ" برفع الثوب ونصب المسمار لاتضاح الخارق من المخروف.

ج ـ قالت العرب"جحر ضب خرب" بجر "خرب" اتكالا على أن الضب لا يوصف بالخراب.

د ـ وأورد ابن سيدة:

"إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطا خفافا إن حراسنا أسدا".

لتعيّن أن يكون "أسدا" هو خبر إن لأن ما بعدها ليس ظرفا ولا جارا ومجرورًا. وحسبنا هذه الشواهد على الترخص فى الإعراب لئلا يطول الكلام دون داع.

٢ ـ **البنية**: ترخص القرآن فى بنية كلمة "سيناء" فسماها "سينين" وفى اسم "إلياس" فسماه "إلياسين" وفى "ميكائيل" فسماه "ميكال" وفى "مكة" فسماها

"بكة" وترخص فى المبالغة من الكبر فقال "كبّار" ومن العجب فقال "عجاب" وفى المصدر من الكذب فقال "كذّابا" وفى صيغة المضارع من الافتعال فقال: "يهدّى" و "يخصّمون" إلخ. وترخص الراجز فى "الأجلّ" فقال " الحمد لله العلى الأجلل" وفى الحمام فقال " أو الفا مكة من ورق الحمى" وترخص الشاعر فى "كيف" فقال:

كى تجنحون إلى سلم وما ثئرت فتلاكمو ولظى الهيجاء تستعر.

٣ ـ الربط:

أ ـ قال تعالى: ﴿ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّواْ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ ﴾ (التوبة: ٩٢).
وفى الآية ترخص بحذف الرابط وهو الفاء العاطفة على أحد تقديرين:

الأول: إذا ما أتوك قلت فتولوا.

الثانى: إذا ما أتوك فقلت تولوا.

ب ـ قال تعالى : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ (الأنعام: ١٢١) فحذفت الفاء الرابطة من جواب إن الشرطية.

جـ ـ قالوا: "مررت بالبر قفيز بدرهم" أى منه. فحذف الضمير الرابط.

٤ ـ المطابقة:

أ ـ قال تعالى: ﴿ هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُواْ ﴾ (ص :١٩)

ب ـ وقال جل شأنه: ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴾ (الشعراء : ٤).

جـ ـ وقال جل ثناؤه: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ ﴾ (الحجرات: ٩).

د ـ وقال تعالى : ﴿ وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُواْ ٱلْمِحْرَابَ ﴾ (ص : ٢١).

هـ ـ قال تعالى : ﴿ فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ (الشعراء: ١٦).

و ـ قال تعالى : ﴿ قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾ (فصلت : ١١).

ز ـ قال تعالى : ﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ ۚ كَانَ وَعْدُهُۥ مَفْعُولًا ﴾ (المزمل: ١٨).

وفى كل ذلك ترخص فى المطابقة.

٥ـ الرتبة :

أ ـ قال تعالى : ﴿ وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُواْ مِنْهُ ﴾ (هود : ٣٨) فتقدمت فى الآية جملة الحال المقترنة بالواو ﴿ وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ ﴾ على الجملة المشتملة على صاحب الحال (وهو الضمير فى عليه). وتقدير الكلام: وكلما مر عليه ملأ من قومه سخروا منه ويصنع الفلك (أى حال صنعه للفلك) وإنما أخر ﴿ سَخِرُواْ ﴾ لتكون قريبة من الرد عليها بقوله : "إن تسخروا".

ب ـ قال الشاعر.

ألا يانخلة فى ذات عرق عليك ورحمة الله السلام

فقدم المعطوف على المعطوف عليه اتكالا على شهرة العبارة ومعرفة رتبة كلماتها.

جـ ـ قال الشاعر:

لعن إلا له وزجها معها هند الهنود طويلة البظر

٦ـ التضام:

أ ـ قال تعالى : ﴿ قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ (يوسف: ٨٥) أى لا تفتأ.

ب ـ قال صلى الله عليه وسلم : "إن مما ينبت الربيع يقتل أو يلم" أى ما يقتل أو يلم.

جـ ـ قال امرؤ القيس:

فقلت يمين الله أبرح قاعدا ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى

أى لا أبرح.

د ـ قال الشاعر:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ....

أى الذى ترضى حكومته.

هـ ـ وقال الشاعر:

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى.

أى "أن أحضر الوغى".

و ـ وقال الشاعر:

نحن الأولى فاجمع جمو   عك ثم وجههم الينا

أى نحن الأولى نتحداك. من حيث الإعراب أو البنية أو حذف الرابط أو أختلاف المرجع أو تشويش الرتبة أو إهدار الاختصاص هذه الشواهد المتقدمة تشهد على ترخص الفصحاء فى الكلام وقد رأينا أن الفصيح إذا ترخص كان له من القرائن الأخرى ما يتكل عليه فى أمن اللبس وذلك وأضح فى كل النصوص السابقة التى أوردناها. غير أن الترخص مع هذا وعلى الرغم منه لابد أن يعد أدنى درجات الصواب لأنه يخالف القاعدة والسنة المتبعة كلتيهما ولا يشفع له إلا أن اللبس معه مأمون والمعنى واضح.

ماذا يبقى بعد ذلك؟!

لا يبقى بالطبع إلا الخطأ البواح الذى لا سند له من قاعدة ولا من سنة من سنن الكلام متبعة وقد جوز بعض القدماء الخطأ على الفصحاء وهو أمر غريب حقا لسببين:

١ ـ أن الفصيح لا يخطئ وإنما يترخص إذا آنس أمن اللبس. ذلك بأنه صاحب اللغة يملكها ولا تملكه وأن الناس من حوله (وهم فصحاء أيضا) تقبلوا ما قاله ولم يعترضوا ولم يحتجوا ولم يسخروا وفوق كل ذلك لم يخطئوا. ولئن صح أن الرخصة تحتسب فى قبيل الشاذ أو القليل أو النادر أو المسموع الذى يحفظ ولا يقاس عليه. فإن احتسابها كذلك أكرم وأولى بها جئنا ببعض شواهده ومما يوجد حتى فى القرآن والحديث.

٢ـ أن هذا النوع من الترخص هو ما يطلق عليه علم اللغة الحديث"الابتداع فى اللغة" وهو فى بعض صوره يستهوى المجتمع فيصبح سنة فى الكلام ويكون سببا فى تطور الاستعمال اللغوى من عصر إلى عصر. وربما كانت الفروق التى نلحظها اليوم بين لغة العصور الأولى وبين اللغة العربية الحديثة ناشئة عن أثر هذا النوع من الترخص بل عن أخطاء ذوى الجاه ربما سلك بها الناس مسلكهم بترخص الفصحاء.

يمكن القول إن تاريخ الدراسات اللغوية فى مجراه الطويل يكشف عن أن عناية الدارسين بتحليل فهم الكلام كانت أقل من عنايتهم بإنتاجه ، يشهد على صحة هذه الدعوى تاخر ظهور البلاغة عن ظهور النحو فى التراث العربى، وكذلك تأخرت نشأة علم الدلالة عن علوم الدراسات البنيوية فى العصر الحديث. وهكذا كان المتكلم أوفر حظا من عناية الدراسين من السامع، ربما لوفرة القرائن فى الكلام عنها فى السماع، ولأن جمهور الناطقين كان وما يزال أكثر من جمهور الفاهمين. وإذا تأملنا الخطوات الأولى لنشأة العلوم العربية كما يعرضها الجاحظ وعبد القاهرة الجرجانى وابن جنى وغيرهم نجد أن عرض الموضوع يتم إما من خلال الرواية عن متكلم عربى أو مولى (وتلك طريقة الجاحظ). وإما من خلال نظم الكلام وتركيب الجملة الصحيحة، (كما نرى ذلك عند عبد القاهر) وإما بتناول موضوعات من النظرية النحوية لم يتوسع فى عرضها النحاة من قبل (كما نرى عند ابن جنى). فالبداية كلامية وليست سماعية فى جميع الحالات. كان منهج الجاحظ أقرب إلى علم اللغة التطبيقى حين يعرض ما يراه فى عيوب النطق (البيان والتبيين ج١ ص ٢٩- ٣٤ ، و ٥٠ – ٥٦ مثلا)، وأشبه بمنهج النقد عندما يبسط القول فى الفصاحة والبلاغة (البيان والتبيين ج١ص ٨٥ ، ٩٠ – ٩٩) ويغلب على الجزءين الآخرين من الكتاب المذكور رواية الأقوال وذكر الوقائع، ويبدو الجاحظ بهذا كأنه من أصحاب الرحلة إلى الصحراء لتسجيل السماع، وهؤلاء الرحالة هم الذين وثقوا الرابطة بين الفصاحة والسليقة. وميزوا بين قبائل الفصاحة وقبائل اللحن.

أما عبد القاهر الجرجانى فهو أو غل فى التنظير من الجاحظ كما يتضح من كتابه: "دلائل الإعجاز" فإذا كان اكتساب اللغة واستعمالها يرجع عند الجاحظ إلى الفصاحة (وهى مفهوم بيئى) وإلى البلاغة (وهى موهبة شخصية) فإن استعمال

اللغة عند عبد القاهر يخضع لإجراءات لا تتصل بالبيئة ولا بالموهبة، وإنما تتصل بالوعى بطائفة من الإجراءات الذهنية التى تعين المرء على حسن استعمال اللغة. يقول عبد القاهر (فى دلائل الإعجاز، طبعة المنار ص ٣٥): "فينبغى أن ينظر إلى الكلمة قبل دخولها فى التأليف وقبل أن تصير إلى الصورة التى يكون بها الكلم إخبارا وأمرا ونهيا واستخبارا وتعجبا، وتؤدى فى الجملة معنى من المعانى التى لا سبيل إلى إفادتها إلا بضم كلمة إلى كلمة وبناء لفظة إلى لفظة". ثم يقول (فى ص٤٤) : "اعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم فى الكلام ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك. هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس. وإذا كان ذلك كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها ما معناه وما حصوله. وإذا نظرنا فى ذلك أعلمنا ألا محصول لها غير أن تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر أو تتبع الاسم اسما على أن يكون الثانى صفة للأول أو تأكيدا له أو تمييزا، أو تتوخى فى كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيا أو استفهاما أو تمنيا فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك، أو تريد فى فعلين أن تجعل أحدهما شرطا فى الآخر فتجئ بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى أو بعد اسم من الأسماء التى ضمنت معنى ذلك الحرف". يتضح من هذاأن عبد القاهر ينهج نهجا مختلفا عن منهج الجاحظ الذى يتكلم عن صاحب سليقة فطرية ترجع إلى انتمائه إلى بيئة فصيحة على حين يعود به عبد القاهرة إلى مقدرة مكتسبة بحكم النشأة على تركيب جملة عربية سليمة وإن لم تكن فصيحة أو بليغة على نحو ما وصفها الجاحظ. ولقد ذكر عبد القاهر أربع خطوات لتركيب الجملة النحوية هى: النظم والبناء والترتيب والتعليق. وقد سبق أن أشار عبد القاهر إلى هذه الخطوات فى الفقرة السابقة.

ويقول عبد القاهر فوق ذلك (ص ٦٤): "واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينيه وأصوله وتعرف مناهجه التى نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التى رسمت لك فلا تخل بشئ

منها وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر فى كل باب وفروقه" بهذا نجد عبد القاهر يضع علم النحو بإزاء ما رآه الجاحظ فصاحة البيئة، وإن كانت الجملة العربية مطلبا مشتركا لهما معا. والملحوظ أن قول عبد القاهر: "الوضع الذى يقتضيه علم النحو" يعنى أن عبد القاهرة يتكلم عن العلاقات بين المفردات وليس عن معانى المفردات خارج السياق (أى المعانى المعجمية) ولقد صرح عبد القاهرة بذلك حين قال (ص٣١٤): "ومما ينبغى أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكر منه ألا يتصور أن يتعلق الفكر بمعانى الكلم أفرادا ومجردة من معانى النحو. فلا يقوم فى وهم ولا يصح فى عقل أن يتفكر متفكر فى معنى فعل من غير أن يريدا إعماله فى اسم ولا أن يفكر فى معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه وجعله فاعلا أو مفعولا أو يريد منه حكما سوى هذه الأحكام". ثم يقول (فى ص ٣٤٧): "ذلك أن النظم كما بينا هو توخى معانى النحو وأحكامه وفروقه ووجوهه والعمل بقوانينه وأصوله. وليست معانى النحو معانى الألفاظ فيتصور أن يكون لها تفسيرا".

ثم يشير (فى ص ٣٤٩) إلى أن تحليله هذا يأتى بالنظر إلى المتكلم لا إلى السامع، فيقول: "هذا وأمر النظم ليس شيئا غير توخى معانى النحو فيما بين الكلم، وأنك (أى أيها المتكلم) ترتب المعانى أولا فى نفسك ثم تحذو على ترتيبها الألفاظ فى نطقك. وأنا لو فرضنا أن تخلو الألفاظ من المعانى لم يتصور أن يجب فيها نظم وترتيب فى غاية الظهور والقوة".

أما ابن جنى فهو من معسكر النحو التقليدى، ومن ثم نجد تناوله للموضوع خير تمثيل لرؤية النحاة لهذا الجانب من الفكر اللغوى العربى. يقول ابن جنى فى التعريف بالنحو: "هو انتحاء سمت كلام العرب فى تصرفه من إعراب وغيره كالتثنيه والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليسء من أهل اللغة العربية بأهلها فى الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد إليها" (الخصائص ١ : ٣٤). ومن الممكن أن نوزع جملة ما قاله ابن جنى على النواحى التالية من أصول النحو: فلسفة اللغة، السماع، القياس، العلل، الأحكام، التجريد، قرائن النحو، وأخيرا نقل المعانى. دعنا أولا

ننظر فيما تناوله من فلسفة اللغة. فى هذا الجانب نجد ابن جنى يسوق بعض صور التعريف لمفاهيم تحتاج فى رأيه إلى بعض الإيضاح مثل: الكلام والقول، اللغة ما هى، ما النحو، ما الإعراب، ما البناء، وما إذا كانت اللغة إلهاما أو اصطلاحا. وأما تناوله لفكرة السماع فيبدى لنا قدرا من وجه الشبه بينه وبين الجاحظ، من حيث إن الكلام هنا لابد أن يتناول الفصحاء وغير الفحصاء. فهو يتكلم عن أهل المدر وأهل الوبر، وعن الرواية والرواة، وعن الفصيح ينتقل لسانه، والفصيح يجتمع فى لسانه لغتان، وتداخل اللغات، وما ورد مخالفا لما عليه الجمهور، واختلاف اللغات وكلها حجة، الخ.

والمعروف أن أركان القياس أربعة هى المقيس والمقيس عليه والعلة والحكم. فأما بالنسبة للمقيس والمقيس عليه فإن ابن جنى يتناول فكرة أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، كما يتناول النظير وعدم النظير، والحمل على الظاهر، والحمل على المعنى، وحمل الأصول على الفروع. وبالنسبة للعلة يتكلم ابن جنى عن تعارض العلل، وعن العلة الموجبة والعلة المجوزة، ثم العلة وعلة العلة، والمعلول بتعلتين، والجور، والاستخفاف، وهكذا حتى يصل إلى الركن الأخير من أركان القياس وهو الحكم. وعندئذ يتناول ترافع الأحكام، ونقض العادة، والاطراد والشذوذ، والضرورة الشعرية، والجر بالمجاورة، ونقل الألفاظ، والبدل والتعويض، والإنابة، والترادف. ثم يصرف همه إلى التجريد فيتناول فك الصيغ، ومطل الحركات، وإجراء اللازم مجرى غير اللازم، وإجراء المتصل مجرى المنفصل، والتصريف، وحفظ المراتب (الصرفية)، تسمية الفعل. وهنا يتحول انتباهه إلى القرائن النحوية فيتناول تقدير الإعراب وتفسير المعنى، ثم الاستغناء، وشجاعة العربية (يقصد الحذف)، ثم الحذف والزيادة، ونقض المراتب (النحوية)، والتقديم والتأخير، والاعتراض. وأخيرا يتناول مسألة تتصل بالمعنى اتصالا مباشرا فيورد ما يراه فى الحقيقة والمجاز، وفى إيراد المعنى بغير اللفظ المعتاد، وفى دلالة الفعل باللفظ على الحدث وبالصيغة على الزمن وبالمعنى (المفرد) على الفاعل. وربما كان ابن جنى يعد هذه الأمور الأخيرة من قبيل القرائن المعنوية.

يبدو مما سبق أن مفهوم السليقة عند السلف كان مرتبطا بالتكلم قبل أن تنشأ علوم استقبال الكلام، وأن الأعلام الثلاثة الذين سبق ذكرهم ربما كان فهمهم للسليقة متنوعا إلى حد ما. فالجاحظ براها أثرا اجتماعيا من آثار العيش فى قبائل الفصحاء. والجرجانى يراها استعدادا ذهنيا فطريا لا مفر منه ولا يترتب بالضرورة على معرفة علم النحو. أما ابن جنى فالأمر عنده يعود إلى جهد كسبى مبنى على ما أظهره النحاة من أصول النحو من سماع وقياس وعلل وأحكام وقرائن وإجراءات وهلم جرا. وكل ذلك فيما يرون مرتبط باللغة العربية دون غيرها من اللغات.

كان العربى يكتسب لغته الفصحى من خلال الممارسة والاستعمال دون أن يدرك ما لها من نظام نحوى أو صرفى، وكان يسمى هذا النوع من الاكتساب"السليقة" فلما ضعفت السليقة وكثر طلاب العربية من المسلمين من غير العرب كان لابد أن يتحول فهم العربية إلى مطلب من مطالب هؤلاء، وكان اللحن (وبخاصة فى تلاوة القرآن) مدعاة للعناية بضبط قراءة النص القرآنى وتصحيح النطق به. ومن هنا كانت نشأة النحو. ومع أن الجاحظ بنى رأيه فى قضية السليقة على الفصاحة ولم يبنه على النحو والقواعد نجد عبد القاهر يبنى رأيه على رعاية العلاقات النحوية. أما ابن جنى فقد بناه على التغيرات اللفظية القياسية، ومعنى ذلك أن السليقة تختلف عند أحدهم عنها عند الآخر على النحو التالى:

* هى عند الجاحظ ظاهرة جغرافية اجتماعية،

* وعند الجرجانى بنيوية سطحية.

* وعند ابن جنى قياسية معيارية.

وهى تتختلف عن كل ذلك عند تشومسكى الذى عقد فصلا فى مطلع كتابه:

(١٩٦٥) Aspects of the theory of syntax تحت عنوان عام نترجمة إلى:"منهجيات تمهيديـة" وتحتـه عنوان فرعى هو: "صور النحو التوليدى بوصفها وقد اشتمل ما قدمه تحت هذا نظريات فى المقدرة اللغوية" (competence).

العنوان على ما يلى:

١ - هناك مصطلحان مهمان أحدهما مجرد ذهنيا هو "القدرة" والآخر إجراء يستعين به فيكون انعكاسا له فى ظل مفهوم التجريد وهو "الأداء".

٢ - وصف تشومسكى للمقدرة الذاتية للمتكلم والسامع، وينبغى لهذاالوصف أن ينسب لكل نوع من الجمل التى لا نهاية لها وصفا تركيبيا.

٣- إذا كان لكل لغة نحو خاص بها فإن هناك نحوا عاما يصدق على اللغات جميعا قوامه ملاحظات تنطبق على كل اللغات، كملاحظات على الأصوات وعلى رموز الكتابة وعلى المفردات وترتيبها، إلخ.

٥ - من الملاحظات العامة أيضا ان جميع اللغات ذوات قدرة صياغية Creative aspect ومن وظيفة النحو العامة أن ينشط هذه القدرة الصياغية، وأن يعبر عن اطرادات عميقة لا يرد ذكرها فى النحو لأنها تتمتع بصفة العموم.

٦- ليس من شأن النحو الخاص لأى لغة أن يشتمل على عرض للمقدرة Competence إلا من خلال نحو عام يتحقق بهذا النحو الخاص.

٧- يأتى السبب فى فشل الدراسات التقليدية للنحو (عاما كان أم خاصا) فى مجال السعى إلى الحصول على عبارة مضبوطة للإجراءات المتوالية لإنشاء الجملة أو شرحها فى الاعتقاد الشائع فى أن الأفكار مرتبة ترتيبا طبيعيا يشبه ترتيب الكلمات. ومن هنا تحولت قواعد صياغة الجملة عن دراسة النحو إلى دراسة رتبة الأفكار، لم يخرج عن ذلك إلا الاستعمال البلاغى كما فى المجاز والحذف والعكس، إلخ.

٨- النحو التوليدى نظام من القواعد يتجاوز أية لغة مفردة، ويتناول اللغات البشرية جميعا. وينسب إلى الجمل بصفة عامة وصفا تركيبيا واضحا محددا. فهو يصلح لتفسير قوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ (سورة البقرة الآية: ٣١). أى غرس فى تكوينه القدرة على استعمال اللغة فى الاتصال، دون ارتباط هذه القدرة بلغة بعينها عند تمام خلقه.

دعنا عند هذه النقطة من عرض قضية السليقة ننظر فى فهمنا نحن لها مع الالتزام بالموقف التراثى من تبنى ارتباط القضية بلغة بعينها هى اللغة العربية. عندما قدمت كتابى: "مناهج البحث فى اللغة" للنشر فى خمسينيان القرن الماضى اشتمل الكتاب على نص هرائى لا يدل على أى معنى معجمى مفرد ولا على معنى سياقى تام مفيد. وكان هذا النص على النحو التالى:

"حنكف المستعص بسقاحته في الكمظ فَعَنَّذَ التران تعنيذا خسيلا فلما اصطقف التران وتحنكف حكزه المستعص بحشله فانحكز سحيلا سحيلا حتى خزب" (مناهج البحث فى اللغة ١٩٣).

وليس يدل نفى وجود المعنيين المعجمى والتام على نفى للمعنى الوظيفى من هذا النص الهرائى، لأن هذا النص الهرائى يمكن إعرابه بسبب اشتماله على الوظائف التالية:

القواعد الصوتية – معانى الحروف والأدوات – معانى الضمائر – معانى الصيغ الصرفية – قواعد التصريف – العلاقات بين مكونات السياق – القرائن الدالة على الوظائف النحوية – الخ. وإلى القارئ الكريم بيان ذلك:

١ـ الإعراب:

حنكف فعل ماض والمستعص فاعل وبسقاحته جارو مجرور ومضاف إليه والجار والمجرور متعلق بالفعل (حنكف) الخ.

٢ـ الأصوات:

تعديل مخرج النون من "حنكف" ليناسب مخرج الكاف التى بعدها – تشديد الصاد فى لفظ "المستعص" بسبب العدول عن أصل الصيغة التى هى على وزن مستفعل بسكون الفاء وكسر العين. فنقلت حركة الصاد الأولى إلى الساكن الصحيح قبلها فسكنت الصاد وبعدها صاد أخرى فأصبح وضع الصادين داعيا إلى التشديد – كسر حركة الهاء فى سقاحته بسبب جر الكلمة بحرف الجر ولو كانت الكلمة مرفوعة لكانت الهاء مضمومة – الخ.

٣ـ الضمائر:

وردت الضمائر كما وردت حروف المعانى من قبلها بصريح ألفاظها وبما عهد من معانيها الوظيفية.

٤ـ الصيغ الصرفية:

لو نظرنا إلى المصدر "تعنيذا" لو جدناه يشارك الفعل "عنذ" فى أصول اشتقاقه الثلاثة حسب قواعد الاشتقاق، فلما جاء موصوفا بلفظ "خسيلا" دل ذلك على أنه يؤدى وظيفة بيان النوع. ولو نظرنا إلى الفعل "اصطقف" (على وزن استفعل) لوجدنا السين تنقلب إلى صاد بسبب ما يليها من أحد حروف التفخيم وذلك بحسب القاعدة أيضا. ولو تأملنا الفعل "انحكز" لرأينا أنه يشتمل فى أوله على نون المطاوعة ولعلمنا أنه مطاوع للفعل "حكزه" الذى سبقه غير بعيد عنه. وهلم جرا.

٥ـ العلاقات السياقية:

من الواضح أن المفردات الهرائية فى هذا النص جاءت على الأوزان المألوفة للكلمات العربية، وأن لفظ "حنكف" يبدى خصائص الفعل الماضى العربى، وأن "المستعص" (وهو على صورة الاسم) يحتل منه موقع الفاعل، وأن علاقة الفاعل بالفعل قضت بوجود قرائن لكل منهما تكشف عن وظيفته فى السياق. والمعروف أن وضوح المعانى الوظيفية فى السياق هو السبب فى الإفادة التى هى الوظيفة الكبرى للغة.

هذه هى عناصر السليقة فيما أرى، ولابد لكل ناشئ فى أية لغة أن يختزن فيها وراء الوعى تلك العناصر التى لا غنى عنها فى تكوين السياق، وأن يعتد بها فى فهمه عند سماعه. ومن هنا يصبح تعريف السليقة فى رأيى كما يلى:

"السليقة اختزان المعانى الوظيفية وما يكون بينها من علاقات وما يدل عليها من قرائن وهى تبقى خارج الوعى يحس صاحبها بها عند مخالفتها ولكنه لا يحصيها".

ظاهرة الترخص عند أمن اللبس
على المستويات المختلفة

الكلام هو اللفظ المفيد. هكذا يقول النحاة ، والإفادة تكون عند أمن اللبس. ومن قواعد الأصول ما عبر عنه ابن مالك بقوله: "وإن بشكل خيف ليس يجتنب". ولكن إذا أمن اللبس. فلا مانع من الترخص على مختلف المستويات: مستوى القرينة النحوية، ومستوى القاعدة النحوية، ومستوى السياق.

أولا: الترخص فى القرينة: القرائن النحوية هى البنية والإعراب والتضام والرتبة والربط والنغمة فى الكلام فأما قرينة البنية فمن أمثلتها أن الخبر يكون مشتقا وكذلك النعت المفرد والحال المفردة وأن التمييز يكون جامدا الخ وأن أسماء الأعلام تبقى على صورتها ولكننا نجد الترخص فى البنية فى شواهد مثل "وطور سينين" بدلا من سيناء و "سلام على إلياسين" بدلا من إلياس و "الحمد لله العلى الأجلل" بدلا من الأجلّ. ولا يقولن قائل إن الكلام عن الرخصة يتنافى مع ما ينبغى لله تعالى من تقديس لأنه لا مشارحة فى الإصطلاح ولأن الرخصة اسم اصطلاحى لإجراء نحوى بعينه فهى كاسم علم على هذا الإجراء وأسماء الأعلام لا تحمل غير دلالة العلمية فلا تدل على ترخص دينى إلى جانب الترخص النحوى. بقى أن نقول إن الإغناء عن النطق بلفظى سيناء وإلياس (أى الترخص فيهما) جاء بواسطة قرائن أخرى مثل ذكر كلمة "طور" مع "سنين" وسبق قوله تعالى : "وإن إلياس لمن المرسلين" مع "إلياسين". وهكذا أمن اللبس فجاز الترخص.

وأما الترخص فى الإعراب فقد يكون لضرورة شعرية كالتقفية فى قول امرئ القيس:

كأن ثبيرًا فى عرانين وبله   كبيرُ أناس فى بجاد مزملِ

وبما أعان على هذا الترخص وأُمِنَ به اللبس أن البجاد لا يُزَمَّل وإنما يتزمل به كبير القوم وقوّى ذلك أيضا ما بين "بجاد" و "مزمل" من الجوار الداعى إلى توحيد الحركة الإعرابية ومن شواهد الترخص فى الإعراب كذلك قوله تعالى: "إنَّ هذان لساحران" بتشديد نون "إن على إحدى القراءات". واللبس مأمون بهذه القراءة لسبب نحوى هو أن خبر إن فى هذا الشاهد ليس ظرفا ولا مجرورًا حتى يقال إن اللام اقترنت باسم إنّ المتأخر بهذا يصبح اسمها "هذان" وخبرها نعت مقترن باللام.

والمقصود بالتضام ما يشمل السبك والافتقار والاختصاص والمناسبة المعجمية وما يتصل بذلك فصل وحذف وزيادة الخ. ومن شواهد الترخص فى التضام ما نراه فيما يلى: قال الشاعر:

ألا يا اسلمى يادارمىّ على البلى ولازال منهالا بجرعائك القطر

والشاهد هنا قطع "يا" الأولى عما تفتقر إليه وهو المنادى مع أمن اللبس بواسطة تكرار "يا" ومثله ما فى قوله تعالى: "وإنّ كلا لما ليوفيهم ربك أعمالهم" إذ قطعت اللام الأولى عن الفعل "يوفينهم" مع أمن اللبس بواسطة تكرار اللام مع الفعل فيما بعد. كان للشاعر مندوحة عن الترخص بقوله: "ألا فاسلمى" ويمكن لعبارة مثل: "كلا ليوفينهم" أن تعبر عن نفس المعنى الذى للآية ولكن الترخص النحوى ـ جاء فى الحالتين ليكون مؤشرا أسلوبيا ذا أثر معين.

ومن الترخص فى قرينة الرتبة ما فى قول الشاعر:

ألا يا نخلة فى ذات عرق عليك ورحمة الله السلام

إذ قدّم الشاعر المعطوف على المعطوف عليه مع أمن اللبس بواسطة كون العبارة مأثورة برتبة محفوظة يتقدم فيها السلام على الرحمة فجاء حفظ الرتبة وشهرة العبارة حائلا دون اللبس فكان الترخص متاحا للشاعر لهذا السبب. وهذه الرتبة المحفوظة تشبه الرتبة بين الكلمتين فى عبارة: "أهلا وسهلا" من حيث هى رتبة محفوظة أيضا ومن حيث إن كون العبارة مأثورة . ويحتمل الترخص فى الرتبة ما فى قوله تعالى:

﴿ يَـٰمُوسَىٰ ۝ وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى ۝ ٱذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ بِـَٔايَـٰتِى ﴾ (طه ٤٠-٤١) إذ يُعَدّ ما بعد النداء حالا فى جملة "اذهب" متقدمة على الفعل المذكور أى إننى اصطنعتك لهذه المهمة وهى الرسالة إلى فرعون. والمضمون هو: أما وقد اصطنعتك لنفسى فاذهب. ويسر ذلك تقدم النداء على هذه الجملة فيكون أقوى صلة بها مما تقدم من قوله تتعلى:﴿ ثُمَّ جِئْتَ عَلَىٰ قَدَرٍ ﴾ (سورة طه الآية : ٤٠)لما فى الجملة اللاحقة من التكليف الذى هو أولى بالنداء الذى فى السابقة. ومن ذلك عكس رتبة الأحداث فى قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴾ (النجم: ٨) أى تدلى فدنا وفى وقوله: ﴿ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَٱنظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴾ (سورة النمل الآية: ٢٨). أى فانظر ثم تول عنهم. وكذلك ﴿ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَوَهَبْنَا لَهُۥ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُۥ زَوْجَهُۥٓ ﴾ (سورة الأنبياء الآية: ٩٠). أى فأصلحنا ووهبنا . وهذا الترخص فى ترتيب الأحداث لم يكن نحويا صرفا فإنه يتصل بالنحو من جهة معانى حروف العطف وإفادة الترتيب والقصص أو عدم إفادتها.

ويتم الربط فى النحو بإحدى طرق ثلاث: الإحالة والمطابقة وتعليق الظرف والمجرور فأما الإحالة فيكون الربط بها بواسطة إعادة الذكر وعود الضمير والإشارة وآل والموصول نحو "وقعد الذين كذبوا الله ورسوله" (التوبة: ٩٠) أى "وقعدوا" والصفة نحو ﴿ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ﴾ (سورة التوبة الآية: ١٤)أى صدوركم أو ﴿ فَقَـٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ ﴾ (سورة التوبة الآية: ١٢) ومأواهم النار وبئس مثوى الظالمين" (آل عمران) أى وبئس هى أو ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَـٰوَٰتٍ طِبَاقًا مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَـٰنِ مِن تَفَـٰوُتٍ ﴾ (سورة الملك الآية: ٣). أى ما ترى فيهن. وحين تتوافر القرائن الدالة على المعنى يمكن الترخص فى عود الضمير إلى أقرب مذكور نحو ﴿ لَّقَدْ كَانَ فِى يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَـٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ ۝ إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا ﴾ (سورة يوسف : الآيات ٧ ، ٨) فمقول القول هنا من شأنه أن يصدر من الإخوة لا من السائلين وإن كان السائلون أقرب إلى الواو فى "قالوا". وأما الترخص بحذف الضمير فمن شواهده قوله تعالى ﴿ يَـٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ﴾ (سورة البقرة الآية : ٤٠) أى بها ومن

شواهد الترخص فى المرجع قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ ﴾ (سورة فاطر الآية: ٤٥) أى على ظهر الأرض. وقوله : أى الروح.

ومن الترخص فى المطابقة قول المتبنى: "أنا الذى نظر الأعمى إلى أدبى" إذ فضل أن يطابق المبتدأ على أن يطابق الموصول فيقول "أدبه" وهذا شبيه بقوله تعالى : ﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾(سورة النمل الآية: ٥٥). إذ جاءت المطابقة للمبتدأ دون الموصوف وهو أحق بها نحويا. وكل ذلك مبرر بأمن اللبس. ومن ذلك أيضا وصف النكرة بالموصول بعد تخصيصها بالنكرة كما فى قوله تعالى:

﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُۥ ﴾ (سورة الهمزة الآيات : ١ ، ٢).

﴿ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ ۝٣٤ ٱلَّذِىٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ (سورة فاطر الآية : ٣٥).

﴿ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ ۝٣٤ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ ﴾ (سورة غافر الآية: ٣٤).

﴿ أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ۝٢٤ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ ۝٢٥ ٱلَّذِى جَعَلَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ﴾ (سوة ق الايات ٢٤ ـ ٢٦).

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالاً فَخُورًا ۝٣٦ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبُخْلِ ﴾ (سورة النساء الآية:٣٦-٣٧).

ومنه "اللهم آت محمدًا الوسيلة والفضيلة والدرجة العالية الرفيعة وابعثه مقاما محمودًا الذى وعدته".

فحين اكتسبت النكرة التخصيص عند وصفها بنكرة أخرى اقتربت بتخصيصها من المعرفة فحسب الترخص فى مطابقتها وصح وصفها بالموصول على نحو ما رأينا فى الشواهد السابقة. ومن الترخص فى المطابقة أيضا: "قالتا أتينا طائعين" بدلا من طائعتين و "هذان خصمان اختصموا" بدلا من "اختصما" وقوله تعالى ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ ﴾ (الحجرات الآية: ٩) بدلا من اقتتلتا إلخ.

وأما الربط بواسطة تعليق الظرف والمجرور فيمكن عند أمن اللبس أن يترخص فيه أيضا حتى إن القارئ أو السامع ليقف أمام الجملة وكأنه أمام عبارة ملبسة حتى يعثر على قرينة المعنى. من ذلك تعليق الجار والمجرور فى قوله تعالى: ﴿ قُل لَّن يَنفَعَكُمُ ٱلْفِرَارُ إِن فَرَرْتُم مِّنَ ٱلْمَوْتِ أَوِ ٱلْقَتْلِ وَإِذًا لَّا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (الأحزاب الآية:١٦) فالجار والمجرور "من الموت" صالح أن يتعلق بالمصدر "الفرار" كما يصلح للتعلق بالفعل"فررتم" ولكن المعروف أن المصدر خال من الزمن وأن الزمن أحد عنصرى معنى الفعل فلما جاء "إذًا" بعد ذلك دل على أن الجار والمجرور متعلق بالفعل دون المصدر فلما أمن اللبس جاز الترخص ومثله ما فى قوله تعالى: ﴿ لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ (سورة الرعد الآية : ١١). فقرب الجار "من أمر الله" من الفعل يحفظونه يخيّل للقارئ أول الأمر أنه متعلق به ولكن الإيمان بأنه لا يمكن لشئ أن يحفظ المرء من أمر الله يدفعنا إلى التماس المتعلق فى مكان آخر فنجد أن الجار والمجرور متعلق بصفة محذوفة لكلمة "معقبات" أى له معقبات من أمر الله يحفظونه.

وأما قرينة النغمة فى الكلام فحسبنا أن ننظر إلى ارتباط معنى عبارة مثل "ما هذا" بنغمة الكلام إذ تكون بالنغمة استفهاما على بابه أو استفهاما إنكاريا أو تعجبيا فيتراوح المعنى بين الطلب والإنشاء بحسب النغمة فى الكلام. والمعروف أن عبارة **"السلام عليكم"** تحية إسلامية وأن النغمة قد تحولها إلى معانى لا حصر لها مثل: لا فائدة من استمرار الحوار معك أو ماذا تفعل لقد ظفرت بك الخ. ويستطيع المتكلم عند إرادة المخادعة أن يترخص فى النغمة كما أنه يستطيع بالقرينة أن يكشف الخداع.

ثانيا: الترخص فى القاعدة: جرّد النحاة أصولا منها أصل الوضع وأصل القاعدة وجعلوا هذه الأصول طريقهم إلى الطرد. فإذا رأوا فى الكلام ما يخالف أصل الوضع قالوا بالعدول ووصفوا للعدول قواعد بنوها على المناسبة الصوتية إذ قالوا بكراهية توالى الأمثال وتلاقى وتكرار أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة وكراهية التقاء الساكنين وهكذا. أما أصل القاعدة فلا عدول عنه إلا عندما يؤمن

اللبس فإذا أمن اللبس جاز العدول عن القاعدة إلى الترخص ولأمن اللبس عندهم أسماء منها الإفادة وعدم الضرر والعلم والمعرفة وإرادة المعنى وظهور القصد وحذار اللبس وأمن اللبس والدلالة ونية المعنى وتعقله وعدم خفائه وهلم ويتضح ذلك عند قراءة أبيات ابن مالك فى الألفية حول هذا المعنى. وإذ نورد من هذه الأبيات الدالة على الترخص فى القاعدة عند أمن اللبس نضع خطا تحت الكلمة التى تعبر عن فكرة أمن اللبس.

قال ابن مالك:

ولا يكـــون اســـم زمـــان خـــبرا   عـــن جـــثة وإن يفـــيد فأخـــبرا

ولا يجـــوز الابـــتداء بالنكـــرة   مـــا لم تفـــد كعـــند زيـــد نمـــرة

والأصـــل فـــى الأخـــبار أن تؤخـــرا   وجـــوزوا الـــتقديم إذ ا لا ضـــررا

وحـــذف مـــا يعلـــم جائـــز كمـــا   تقـــول زيـــد لعـــبد مـــن عـــند كمـــا

وفـــى جـــواب كـــيف زيـــد قـــل دنـــف   فـــزيد اســـتغنى عـــنه إذ عـــرف

وجائـــز رفعـــك معطـــوفا علـــى   منـــصوب إن بعـــد أن تـــستكملا

وربمـــا اســـتغنى عـــنها إن بـــدا   مـــا ناطـــق أراده معـــتمدا

وشـــاع فـــى ذا الـــباب إســـقاط الخـــبر   إذا المـــراد مـــع ســـقوطه ظهـــر

والحـــذف فـــى نعـــم الفـــتاة أستحـــسنوا   لأن قـــصد الجـــنس فـــيه بـــيّن

وقـــد يجـــاء بخـــلاف الأصـــل   وقـــد يجـــى المفعـــول قـــبل الفعـــل

وقـــد يبـــيح الفـــصل تـــرك الـــتاء فـــى   نحـــو أتـــى القاضـــى بـــنت الواقـــف

وأخـــر المفعـــول إن لـــبس حـــذر   أو أضـــمر الفاعـــل غـــير منحـــصر

ومـــا بـــإلا أو بإنمـــا انحـــصر   أخّـــر وقـــد يـــسبق إن قـــصد ظهـــر

فـــى بـــاب ظـــن وأرى المـــنع اشـــتهر   ولا أرى مـــنعا إذا القـــصد ظهـــر

نقــــلا وفــــى أنّ وأنْ يطّـــــرد ... مـع أمــن لـبس كعجـبت أن يـدوا
وقــد يــنوب عــنه مــا علــيه دل ... كجـد كــل الجــد وافــرح الجــذل
وحـــذف عامــل المــؤكد امتــنع ... وفـــى ســـواه الدلـــيل متـــسع
هــذا إذا نــويت معنــى مِــنْ وإنْ ... لم تـنو فهــو طـبق مـا بــه قــرن
ومــا مــن المـنعوت والـنعت عُقِـل ... يجــوز حذفـه وفــى الـنعت يقــل
وربمـــا اســـقطت الهمـــزة إن ... كــان خفـا المعنــى بحــذفها أُمــن
والفـاء قـد تحـذف مـع مـا عطفـت ... والــواو إذ لا لــبس وهــى انفــردت

فأنت ترى الترخص فى القاعدة الأصلية فى كل ذلك مشروطا بأمن اللبس ووضوح المعنى معبرا عنه بعبارات مختلفة ولكنها جميعا تلخص عبارة واحدة مضمونها. إذا أمن اللبس جاز الترخص فى القاعدة الأصلية بواسطة قاعدة فرعية تحول دون وصف هذا العدول بالشذوذ أو الندرة أو القلة.

ثالثا: الترخص فى السياق:

المقصود بالسياق ما هو أطول من الجملة الواحدة ـ والمعروف أن الجملة الواحدة قد تكون ملبسة فإذا دلت قرينة أخرى قبلها أو بعدها على معناها زال اللبس من الجملة الملبسة لا بسبب فى بنيتها بل بسبب فى الجملة الأخرى. ويأتى اللبس فى تركيب جملة ما من تشابه التراكيب والمعانى وتعددها فالمصدر المضاف يحتمل الإضافة إلى الفاعل أو المفعول والمعطوف قد يصلح للوقوف على أكثر من معطوف عليه وتتعدد المعانى الوظيفية للأداة الواحدة فلا يدرى القارئ أحيانا ـ أى معانيها هو المقصود. ثم إن عناية المتكلم بالأسلوب قد تدفعه أحيانا إلى الاعتماد على وسائل غير نحوية للتأثير على السامع وهلم جرا. أنظر مثلا إلى وسائل إزالة اللبس فى الشواهد التالية.

١ ـ قال تعالى : ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ (سورة آل عمران الآية: ١٨). ليس فى النحو ما يحول دون عطف الملائكة على الضمير ولو قد وقع ذلك لكانوا آلهة مع الله سبحانه وتعالى. فلما ختمت الآية بقوله: "لا إله إلا هو" دل ذلك على عطف الملائكة على لفظ الجلالة ليس معه على أنه لا إله إلا هو. وقد جاءت الرخصة هنا بعدم تكرار "شهد" مع الملائكة.

٢ ـ قال تعالى : ﴿ وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأْوُۥٓا۟ إِلَى ٱلْكَهْفِ يَنشُرْ لَكُمْ رَبُّكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ ﴾ (الكهف الآية: ١٦) نلاحظ عند قراءة الآية وجود ما وإلا مع شهرة استعمالها للقصر إذ تكون ما نافية وإلا استثنائية ولو كان المعنى على القصر ما كان هناك داع للفتية والأتقياء أن يعتزلوا قوما لا يعبدون إلا الله. غير أن من يقرأ قبل ذلك بقليل سيجد "هؤلاء قومنا اتخذوا من دونه آلهة" عند ذلك يعلم المرء أن "ما" ليست نافية بل موصولة وأن "إلا" معناها غير أو "من دون" فيستقيم المعنى عندئذ ويصبح "وإذا اعتزلتموهم ومعهم الذين يعبدون من دون الله". (سورة الكهف : ١٦).

٣ ـ قال تعالى: ﴿ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ رَبِّىٓ أَحْسَنَ مَثْوَاىَ ۖ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ (سورة يوسف الآية : ٢٣)ظاهر السياق يوحى بلفظ "ربى" هو الله سبحانه وتعالى لأن لفظ الجلالة سابق مباشرة على قوله "إنه ربى" كما لو كان الضمير فى "إنه" عائد عليه غير أن استعمال لفظ الرب فى أماكن أخرى للدلالة على الذى اشتراه وعلى الملك حينا آخر يدل على أن المقصود بلفظ "ربى" هنا هو الذى اشتراه. انظر مثلا إلى قوله "لولا أن رأى برهان ربه" وافهم ذلك فى ضوء "وألفيا سيدها لدى الباب" فبرهان ربه الدليل على قدوم الزوج بسعاله أو نحنحته أو نقره على الباب أو أى شئ يدل على حضوره فلما رأى (هذا البرهان انصرف همه عنها). قارن بعد ذلك: "ارجع إلى ربك فأسأله" وقوله "أما أحدكما فيسقى ربه خمرا" وقوله "اذكرنى عند ربك" فذلك قرينة الترخص بذكر الرب دون ذكر السيد.

قال تعالى: ﴿ طه ۝ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ۝ إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ﴾ (سورة طه : ١ ـ٣) المعروف أن معنى "إلا" هو الاستثناء وهذا يتطلب أن يكون فى الجملة مستثنى منه إما مذكور أو مقدر وهذه الجملة لا تصلح للاستثناء لعدم وجود المستثنى منه. ولا يستقيم معنى الجملة إلا على الاستدراك وذلك بأن تكون "إلا" بمعنى لكنْ. فالرخصة هنا كانت بعدم ذكر "لكنْ" وقرينة المعنى هى عدم صلاحية السياق للاستثناء.

قال تعالى: ﴿ وَٱلْأَنْعَـٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَـٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ۝ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾ (سورة النحل الآيات ٥ ـ ٦). أى ـ خلقها من أجلكم لأنها من ضمن ما سخره الله للإنسان حتى إذا وصل القارئ إلى قوله "ولكم فيها جمال" أدرك بالقرينة أن المقصود هو "والأنعام خلقها" وبعدها تبدأ جملة أخرى: "لكم فيها دف ومنافع" وجملة المعنى: والأنعام خلقها

أ ـ لكم فيها دف ومنافع.

ب ـ ولكم فيها جمال.

قال تعالى: ﴿ وَإِذَا سَمِعُوا۟ ٱللَّغْوَ أَعْرَضُوا۟ عَنْهُ وَقَالُوا۟ لَنَآ أَعْمَـٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَـٰلُكُمْ سَلَـٰمٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِى ٱلْجَـٰهِلِينَ ﴾ (سورة القصص الآية:٥٥) سبق أن ذكرنا أن عبارة "السلام عليكم" تحية إسلامية ولكن فى هذه الآية من القرائن ما يدل على أنها استعملت لتدل على المغاضبة. ومن قرائن ذلك:

أ ـ أعرضوا عنه.

ب ـ لنا أعمالنا ولكم أعمالكم.

جـ ـ لا نبتغى الجاهلين.

قال تعالى:﴿ لِيَأْكُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ۖ أَفَلَا يَشْكُرُونَ ﴾(سورة يس الآية: ٣٥). تصلح ما هنا للنفى كما تصلح للموصولية. ولم القرينة تدل على أنها للنفى لأنهم إذا أكلوا طعاما لم يتعبوا فى تحضيره فذلك أولى بالشكر من أكل ما صنعوه بأيديهم.

قال تعالى : ﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ (سورة البقرة الآية: ١٩٦). إن "إذا" ظرف لما يستقبل من الزمان وإنها قد تستعمل للشرط أو تخلص للظرفية فتكون بمعنى "عند مضافة إلى مصدر مقدر أى عند رجوعكم. فلما قامت شبهة الشرطية هنا جاءت القرينة على صورة جمع الثلاثة والسبعة بقوله تعالى: "تلك عشرة كاملة" (سورة البقرة الآية: ١٩٦). لتدل على أن المقصود صيام ثلاثة أيام فى الحج تتبعها سبعة بعد الرجوع وليس المقصود "أو سبعة إذا رجعتم".

قال تعالى : ﴿ لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا ۚ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا ۚ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (سورة النور الآية :٦٣) فهم المفسرون "دعاء الرسول" بأنه من إضافة المصدر إلى مفعوله وبنوا على ذلك أن المطلوب ألا يقولوا يا محمد بيل يارسول الله. غير أن السياق يدل على عكس ذلك تماما وهو إضافة المصدر إلى ـ الرسول بحيث يكون الرسول هو الداعى بدليل:

١ ـ يتسللون لو إذا

٢ ـ يخالفون عن أمره.

إذ يدل على النهى عن الانصراف عن الرسول ﷺ إذا دعا (وهذا معنى يتسللون لو اذًا) والنهى عن مخالفة أمره إذ كان بدعوهم إلى اتباع الهدى . ويدل على هذا المعنى أيضا ما تشتمل عليه آية كريمة أخرى هى قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ ثُمَّ ٱنصَرَفُوا۟ ﴾ (سورة التوبة الآية: ١٢٧). فذلك هو قرائن المعنى فى السياق.

قال تعالى: ﴿ قُلْ مَا يَعْبَؤُا۟ بِكُمْ رَبِّى لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ ۖ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًۢا ﴾ (الفرقان الآية: ٧٧). فالمصدر (دعا هنا مضاف إلى مفعوله بقرينة تكذيبهم للدعوة وأن الله تعالى يدعو رسوله لمداومتها فلو إن الله خلق الجن والإنس لعبادته ما كان ثمة إهتمام بهؤلاء المكذبين المذنبين).

هذا وقد يدل السياق بالقرينة على المعنى المعجمى للكلمة المفردة كما دل على المعنى النحوى فلقد درج الناس على فهم "الأولى والآخرة" بمعنى "الدنيا والآخرة" والأمر كذلك فى بعض الآيات القرآنية ولكن هناك نصوصا قرآنية يدل فيها هذا لتعبير على أن الأولى هى المذكورة أوّلاً أو الواقعة أولا وأن الآخرة هى التى تأتى فى الذكر أو الوقوع بعد ذلك. أنظر إلى الشواهد التالية.

١ ـ ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤﴾ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ أُولَىٰهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا۟ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ ۚ وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولًا ﴿٥﴾ ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ ٱلْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَٰكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَٰكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا ﴿٦﴾ إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ۖ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ۚ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ ٱلْءَاخِرَةِ لِيَسُۥٓـُٔوا۟ وُجُوهَكُمْ ﴾ (الأسراء الآية: ٤ ـ ٨٧).

٢ ـ ﴿ فَأَرَادَ أَن يَسْتَفِزَّهُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ فَأَغْرَقْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ جَمِيعًا ﴿١٠٣﴾ وَقُلْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ لِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱسْكُنُوا۟ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ ٱلْءَاخِرَةِ جِئْنَا بِكُمْ لَفِيفًا ﴾(سورة الأسراء الآية:١٠٣).(الآخرة هنا هى الآخرة فى الآية السابقة).

٣ ـ ﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿٦٥﴾ بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّنْهَا ﴾ (سورة النمل الآية ٦٥) (الآخرة هى أنهم ما يشعرون والأولى أن الله وحده يعلم الغيب).

٤ ـ ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ ۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٨﴾ وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴿٦٩﴾ وَهُوَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْأُولَىٰ وَٱلْءَاخِرَةِ ﴾ (القصص الآية: ٦٨). أى له الحمد حين يخلق وله الحمد حين يعلم.

٥ ـ ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ... وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ... فَلِلَّهِ ٱلْءَاخِرَةُ وَٱلْأُولَىٰ ﴾ (سورة النجم الآيات ٨ ، ١٣ ، ٢٥). المقصود بلفظ "لله" التعجيب مثل قولنا: لله أنت.

٦ ـ ﴿ فَأَرَىٰهُ ٱلْءَايَةَ ٱلْكُبْرَىٰ ۝٢٠ فَكَذَّبَ وَعَصَىٰ ۝٢١ ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَىٰ ۝٢٢ فَحَشَرَ فَنَادَىٰ ۝٢٣ فَقَالَ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٢٤ فَأَخَذَهُ ٱللَّهُ نَكَالَ ٱلْءَاخِرَةِ وَٱلْأُولَىٰٓ ﴾(سورة النازعات الآيات: ٢٠ ـ ٢٥)أى نكال التكذيب وإدعاء الألوهية.

٧ ـ ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ۝١٠ وَمَا يُغْنِى عَنْهُ مَالُهُۥٓ إِذَا تَرَدَّىٰٓ ۝١١ إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ ۝١٢ وَإِنَّ لَنَا لَلْءَاخِرَةَ وَٱلْأُولَىٰ ﴾ (سورة الليل الآيات: ٥ ـ ١٣). الآخرة التيسير للعسرى والأولى التيسير لليسرى والله قادر على كل منهما).

٨ ـ ﴿ وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣ وَلَلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ ٱلْأُولَىٰ ﴾ (الضحى الآيات: ١ ـ ٤). (الآخرة هى نزول الوحى بعد انقطاع والأولى كانت فى غار حراء ثم انقطع الوحى ثم عاد).

وبالسياق نستطيع أيضا أن نعلم الفرق بين لفظى "الرحمن" و "الرحيم" إذ نجد رحمة الرحمن تعنى رحمة المهيمن ونجد رحمة الرحيم هى رحمة الرؤوف. ولم يفرق المفسرون بينهما وإنما عدوهما مترادفين مثل "ندمان" و "نديم". لكن لك أن تقرأ الآيات التالية مع التأمل:

أ ـ الرحمن = المهيمن:

﴿ إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكْرَ وَخَشِىَ ٱلرَّحْمَـٰنَ بِٱلْغَيْبِ﴾ (سورة يس الآية: ١١).

﴿ مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَـٰنِ مِن تَفَـٰوُتٍ﴾ (سورة الملك الآية:٣).

﴿ قَالَتْ إِنِّىٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَـٰنِ﴾ (سوزة مريم الآية:١٨).

﴿ إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَـٰنِ صَوْمًا ﴾ (سورة مريم الآية:٢٦).

﴿ إِنَّ ٱلشَّيْطَـٰنَ كَانَ لِلرَّحْمَـٰنِ عَصِيًّا ﴾ (سورة مريم الآية: ٤٤).

﴿ يَـٰٓأَبَتِ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَـٰنِ ﴾ (سورة مريم الآية ٤٥)

﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَـٰنِ عِتِيًّا ﴾ (سورة مريم الآية ٦٩)

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا۟ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ ﴾ (سورة الفرقان الآية ٦٠)

﴿ إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴾ (سورة مريم الآية ٩٣)

﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾ (سورة الزخرف الآية ١٩)

﴿ قُلْ مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ (سورة مريم الآية ٧٥)

﴿ لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴾ (سورة مريم الآية ٨٧)

﴿ يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَٰنِ وَفْدًا ﴾ (سورة مريم الآية ٨٥)

﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ (سورة طه الآية ٥)

﴿ وَإِنَّ رَبَّكُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ فَٱتَّبِعُونِى وَأَطِيعُوٓا۟ أَمْرِى ﴾ (سورة طه الآية ٩٠)

﴿ وَخَشَعَتِ ٱلْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَٰنِ ﴾ (سورة طه الآية ١٠٨)

﴿ يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا ﴾ (سورة طه الآية ١٠٩)

﴿ لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَقَالَ صَوَابًا ﴾ (سورة النبأ الآية ٣٨)

﴿ قُلْ مَن يَكْلَؤُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ مِنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ﴾ (سورة الأنبياء الآية ٤٢)

﴿ وَرَبُّنَا ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴾ (سورة الأنبياء الآية ١١٢)

﴿ ٱلْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ لِلرَّحْمَٰنِ ﴾ (سورة الفرقان الآية ٢٦)

﴿ إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا ﴾ (سورة يس الآية ٢٣)

﴿ وَقَالُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم ﴾ (سورة الزخرف الآية ٢٠)

هذا جميعا شواهد على أن الرحمن هو المهيمن وحين أراد مسيلمة الكذاب أن يتخذ لنفسه لقبا عن هيبته فى قومه لم يجد أفضل من أن يسمى نفسه "رحمن اليمامة" لأنه كان يعرف معنى الرد

بد الرحيم:

﴿ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ (سورة البقرة الآية ٢٧)

﴿ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ (سورة البقرة الآية ١٢٨)

﴿ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ (سورة البقرة الآية ١٦٠)

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ (سورة البقرة الآية ١٤٣)

﴿ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ (سورة التوبة الآية ١١٧)

﴿ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ (سورة النحل الآية ٧)

﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ (سورة الحشر الآية ١٠)

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (سورة البقرة الآية ١٨٢)

﴿ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (سورة الأنعام الآية ١٤٥)

﴿ إِنَّ رَبِّى رَحِيمٌ وَدُودٌ ﴾ (سورة هود ٩٠)

(إنه هو البر الرحيم) (أرجو كتابة اسم السورة)

وقد يوصف الرحيم بالعزيز إذا كان ذلك فى مقام نصره لعباده أو توكلهم عليه أو تنزيل الكتاب وذلك كما يلى:

﴿ إِلَّا مَن رَّحِمَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ (سورة الدخان الآية ٤٢)

﴿ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ (سورة الروم آلآية ٥)

﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ (سورة الشعراء الآية ٢١٧)

﴿ تَنزِيلَ ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ (سورة يس الآية ٥)

وفى كل ذلك نجد السياق نفسه قرينة على المعنى.

ومن صور الترخص عند أمن اللبس حذف ما لا يستغنى عنه المعنى اعتمادا على دلالة السياق كما فى قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُواْ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٤٥﴾ وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُواْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴾ فالمحذوف فى هذا الموضع جواب إذا والدليل عليه قوله" إلا كانوا عنها معرضين" والتقدير : وإذا قيل لهم ... أعرضوا وهذا شأنهم دائما. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا ﴾ (سورة المعارج الآيات: ١٩ ـ ٢١). فقوله: جزوعا ومنوعا منصوبان فى خبر كان مقدرة أى كان جزوعا وكان منوعا. ودليل الحذف أن نصب الاسمين لا يكون على تقدير آخر.

الأدب شكل ومضمون أو صورة ودلالة أو مبنى ومعنى أو رسالة وفحوى أو قل إن شئت إثارة واستجابة. ثم إن الشكل الأدبى لا يأتى إلا فى صورة لغوية على حين يأتى المضمون الأدبى فى هيئة الأفكار والأخيلة والإحساسات التى يحاول الأديب أن يسخرها لغاياته الفنية التى تتمثل فى إحداث آثار خاصة فى نفس سامعة أو قارئة. وإذا كانت الصورة الأدبية صورة لغوية فإن لغة الأدب لابد أن تقوم على دعامتين:

أ ـ الصحة التى ينبغى أن تؤدى إلى الإفادة.

ب ـ الجمال الذى لابد منه لوسيلة تستخدم للوصول إلى غايات فنية.

والصحة اللغوية ـ أو الصواب إن شئت ـ تتدفق من منابع العرف. فالمجتمع يتعارف على تفاصيل العناصر اللغوية بداءًا بالأصوات فالمقاطع فالنبر فالتنغيم فمعانى المفردات وصورها فطرق تركيب الجمل منها وتخصيص نمط معين لكل جملة ونسبة معنى نحوى إليها وربطها بمقام خاص تقال فيه وانتهاء باختلاف الأساليب فى بيان المعنى الواحد كأن يكون الدعاء بالجملة الطلبية نحو اللهم ارحمنى أو بالجملة الخبرية الفعلية نحو بارك الله فيك أو الأسمية نحو الله يحفظك وكالنفى نحو لا تلد الحية إلا جية أو الاستفهام نحو هل تلد الحية إلا حية فكل ذلك مما يتعارف عليه المجمع ويرتبط به الصواب اللغوى. أما الجمال اللغوى فمداره على الذوق لا على العرف وإذا كان العرف من عمل المجتمع ومن ثم يقع فى حوزة الدراسات الاجتماعية فإن الذوق من الملكات الفردية ومن ثم ينتمى الكلام فيه إلى الدراسات النفسية على رغم ما نسمعه أحيانا من عبارات مثل عبارة "الذوق العام" ونحوها مما يستدعى إلى الذهن طابعا اجتماعيا. وإذا استطعنا أن نعرف

جانب الصواب اللغوى فى النص الأدبى من خلال البحث اللغوى فى هذا النص "فلا ينبغى لطالب اللغة أن يطمع فى بيان القيم الجمالية للأدب من خلال البحث اللغوى أكثر مما يمكن للقيم العظيمة للموسيقى أن تشرح ببساطة من خلال النظر الفاحص في درجات السلم الموسيقى. ولكن الأدب ليس أقل فى الطابع اللغوى من المخاطبة العادية ومن ثم يكون موضوعا من موضوعات البحث اللغوى حتى لو رأى بعضهم أن التحليل اللغوى لقصيدة ما نوع من الإلحاد [١]".

ومعنى هذا أن ثمة نقدا لغويا للأدب [٢] لا يقل قيمة عن الاتجاهات النقدية الأخرى كالنقد فى ضوء المثل الخلقية أو علم النفس أو القيم الاجتماعية أو الجمالية أو فى ضوء الأسطورة ونحوها [٣] ويشهد تاريخ البلاغة العربية أن هذا النقد اللغوى للأدب لم يكن بعيدا عن تصور أسلافنا ولا عن نقدهم العملى للنصوص.

دعنا إذًا نلق نظرة على الجانب الصوتى من التحليل اللغوى للأدب وهو جانب يبدو فى أوضح صورة فى الأدب المنطوق (لأن الصوت بحكم تسميته منطوق) فإذا كان لهذا الجانب أي انطباق على الأدب المكتوب (كتراثنا الأدبى) فإن هذا الانطباق ينبنى على تصور هذا الأدب منطوقا وأول ما يصادفنا من هذا الجانب التآلف بين الأصوات المتجاورة فى النص الأدبى. ولقد اهتم النقاد العرب بفقد هذا التآلف وهو الذى سموه "التنافر"، ولم يرد الاهتمام بتحليل هذا التآلف فى عمل النقاد أو البلاغيين لانشغالهم بالتنبية إلى التنافر، ولكن فقهاء اللغة هم الذين حاولوا التنظير لتآلف الأصوات فى النطق كما نلمح ذلك فى محاولات السبكى فى عروس الأفراح والسيوطى فى المزهر [٤] إذ نرى تقسيما لمخارج الأصوات إلى مجموعات ثلاث

---

(١) Raymond Champan, Lingusitics and Literature, p.٦. quoted from frank Palmer, Minnis. p.٢٥٢.

(٢) Wilfred L. Guerin and others, A Handbook of Critical Approaches to Literature, P-٣

وانظر أيضا المرجع السابق وكذلك

Geofferey leech, Alinguistic Gudie to English poetry.

(٣) Wilber Scott, Five Approaches to Literary Criticism.

(٤) السيوطى: المزهر ص ١١٥.

تسمى المخارج الدنيا والمخارج الوسطى والمخارج القصوى ونصل فى النهاية إلى نتيجة تقول إن أفصح الكلام (أى أكثره انسجام حروف) ما اشتمل على اصوله الثلاثة مفرقة بين هذه المجموعات الثلاث على أى ترتيب وتقل الفصاحة كلما تقاربت المخارج [1] حتى ننتهى إلى التنافر الصوتى عند اتحاد المخرج فى الأصوات المتجاورة.

وما لنا نلتمس التنظير "للتآلف" فى أقوال فقهاء اللغة فقط ثم ننسى الجهد الرائع الذى بذله النحاة فى هذا المجال. فحين أحكم النحاة القول فى القياس جعلوا له أركانا أربعة هى الأصل والفرع والعلة والحكم. ولما تكلموا فى العلل جعلوها أربعا وعشرين وعدّوا من بينها علة الاستخفاف وهى الوجه العربى لما يعرف فى علم اللغة الحديث باسم "الاقتصاد فى الجهد" ويأتى عنها ما اشرنا إليه من "التآلف" الذى يعرف فى النقد الحديث باسم euphony وهو ضد التنافر الذى يسمونه cacophony وفى سبيل الوصول إلى الخفة جاءت أهم الظواهر الصوتية فى نطاق الصرف كالإدغام والإعلال بالنقل أو بالقلب أو الحذف والإبدال فى صوره المختلفة. وإذا كانت طبيعة النظر فى فقه اللغة تأبى القواعد المضبوطة وتقف عند الملاحظات الموضوعية فإن الصرفيين قد أخضعوا ظواهر الاستخفاف المشار إليها لقواعد غاية فى الدقة ترد كل شئ إلى أصل وضعه المجرد الذى نسبه إليه النحويون. فلما ثقل عندهم فى النطق أن يقولوا سماو وبناى وحمرا قالوا سماء وبناء وحمراء ولما ثقل عليهم أن يقولوا قاول وبايع عند قصد اسم الفاعل قالوا قائل وبائع وفى خطائى قالوا خطايا وفى مطابو قالوا مطايا وفى هرائو هراوى وفى مصتفى مصطفى لاوفى مزتهر مزدهر الخ وإنما خطر ببالهم عند التنظير أن الانتقال من الأصل (وهو مجرد فى الذهن) إلى الصورة المنطوقة إنما كان سعيا إلى "التآلف" بين الأصوات المتجاورة وهو تآلف يأتى عن الاستخفاف والعزوف عن النقل. غير أن عمل الصرفيين هذا لا ينصب على النقد اللغوى للأدب بخصوصه وإنما يتصل بالتحليل اللغوى للاستعمال بمفهومه العام. ومعنى هذا أن صنيع فقهاء اللغة الذى أشرنا إليه قبل ذلك أقرب إلى جهود النقاد من صنيع الصرفيين.

---

(١) انظر مناقشة لملاحظات المزهر فى كتابى: اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٦٥ ـ ٢٧٠

والصورة الثانية للجانب الصوتى فى التحليل اللغوى للآدب ما عرفه اليونانيون باسم Onomatopoeia وتناوله طلاب فقه اللغة تحت عنوان "المحاكاة" أو دلالة الصوت على المعنى بعد أن لاحظوا هذه الظاهرة فى كلمات مثل الخرير والفحيح والحفيف والزئير ودلالة القاف والطاء فى كلمات مثل قطّ وقطع وقطم إلخ وقد لاحظوا فى هذه الأمثلة أنها تتجاوز أيضا ما قد يفهم منها بالمجاز عند استعمالها فى ذلك وتبلغ دلالة الكلمة شأوا تصبح به أصواتها موجبة بمعناها الأصلى شأنها فى ذلك شأن دلالة النغمة الموسيقية على معنى خاص كالخفة أو الطرب أو الحزن إلى غير ذلك مما تقوم فيه العلاقة الطبيعية بين الدال والمدلول مقام العلاقة العرفية فأباحوا فى الشعر أن يقوّل الشاعر على إيحاء اللفظ أولا واستغلال الغموض الذى يحيط بهذا الإيحاء لخلق تأثير نفسى بالشعر لا يوصل إليه بواسطة المعانى الأصلية العرفية . وذلك غموض يشبه ما يحيط بتفسير أثر النغمة الموسيقية فى النفس إذ لا يمكن لسامع الموسيقى أن يقول إننى طربت بسبب كذا أو إن طربى كان من نوع انفعال كذا وكذا. ولنا ملاحظة أخيرة على ظاهرة المحاكاة هى أن الدور الذى تقوم به المحاكاة دائما هو تقوية المعنى العرفى للكلمة فلو تعارضا لما لاحظ أحد دورا يمكن أن تقوم به المحاكاة ولو فرضنا أن الجيم والميم واللام ذات إيحاء خاص لما استطعنا أن نقرر أنها توحى بالجمل أو بالجمال و بالجملة والأمر الثانى أن الكلمات التى لوحظت فيها ظاهرة المحاكاة محدودة العدد فى اللغة. والأمر الثالث أن ما يسمونه الكلمات الشعرية ربما سمى كذلك بسبب ما فيه من تآلف الأصوات أو بسبب ما فيه من المحاكاة.

وربما كان التآلف والمحاكاة أهم العناصر فيما يسمونه "الجرس" فى النقد اللغوى للأدب، غير أن مفهوم الجرس أوسع من مجرد تآلف الأصوات أو حكايتها للمعنى. ففى الجرس فوق ذلك طاقة الإسماع فى الكلمة عند إرادة الإسماع وخاصية الهمس عند إرادة النجوى وانسجام اللفظ مع بيئته الصوتية فى النص الأدبى انسجاما يتعدى مجرد التآلف بين حرف وحرف إلى سهولة جريان النص على اللسان سلسا عذبا فى الآذن حبيبا إلى النفس. ولنا أن نلاحظ الصلة الوثيقة بين فكرة الاقتصاد فى الجهد التى كانت وراء ظواهر الإدغام والإعلال والإبدال والتالف إذ ينطبق هذا

الاقتصاد على الجانب العضوى للاستعمال وهو النطق وبين فكرة العذوبة فى الاذن وهى تنطبق على الجانب السمعى للاستعمال إذ نرى هاتين الفكرتين متكاملتين تتعاونان على الوصول إلى جرس لغوى مناسب للأدب.

والإيقاع أعم من أن يكون وزنا فى الشعر أو توازنا فى الصور الأخرى من الاستعمال، وهو مما يتناوله التحليل اللغوى للأدب. والمراد بالإيقاع ما يشمل النبر والتنغيم كليهما فى الاستعمال. وإذا كان النبر هو الوضوح النسبى لمقطع فى الكلام إذا قورن بما يجاوره من مقاطع فإن تحليل هذا النبر يبدأ ببنية المفردات قبل أن يوجه الملاحظة للكلام وهذا شبيه بسبق التحليل الصرفى للمفردات على التحليل النحوى للسياق فإذا نظرنا إلى مفردات الإيقاع فى الشعر وجدنا التفعيلات الآتية:

١ ـ مفعولن ويقع النبر فيها على واو المد

٢ ـ فاعلن ويقع النبر فيها على ألف المد

٣ ـ فاعلاتن ويقع النبر فيها على الف المد فى "علا"

٤ ـ مفاعلين ويقع النبر فيها على ياء المد

٥ ـ مفاعلتن ويقع النبر فيها على فتحة العين

٦ ـ مستفعلن ويقع النبر فيها على فتحة التاء

٧ ـ متفاعلن ويقع النبر فيها على ألف المد

٨ ـ مفعولات وفيها نبران أولهم ثانوى يقع على فتحة الميم والثانى أوّلى يقع على ألف المد فى "لا".

ولكن هذا النبر لا يبقى فى بيت الشعر على صورته التى نسبناها إليه هنا لسببين:

أ ـ ما يصيب هذه التفعيلات من زحاف أو علة إذ يتغير تركيب التفعيلة ويتغير من ثم مكان النبر.

ب ـ أن الشعر ليس مكونا من هذه التفعيلات التى جردها العروضيون تجريدا ذهنيا وأنما هو مؤلف من سياق لغوى ذى معنى وهذا المعنى تعبر عنه مفردات قد تختلف بنياتها عن بنيات هذه التفعيلات ويختلف نبرها عن نبرها أحيانا حسبما

يتطلبه المبنى أو المعنى. ولعل أوضح حالة يتطابق فيها نبر التفعيلات ونبر السياق الشعرى هى حالة إنشاء الشعر (أقوله إنشاد الشعر وأقصد الإنشاد الموقع لا الغناء التطريبى الذى قد تعلو فيه اعتبارات النغم على اعتبارات الإيقاع فتطول الحركة وتقصير المد إلخ). وتقوم فكرة الإيقاع والإحساس به فى الشعر على انتظام المسافات بين المقاطع المنبورة بحيث يقوم بين كل من المقطعين المنبورين عدد من المقاطع غير المنبورة لا يكاد يختلف فى إحدى شطرتى البيت عنه فى الأخرى. فإن اختلف اختلافا طفيفا خضع ذلك للقاعدة وانسجم مع الذوق.

وفى النثر إيقاع لا تنتظم فيه المسافات ولكنها تتقارب فى طولها وهيئتها وإذا قلنا: "النثر" فإنما نضع ذلك فى مقابل الشعر غير أن للنثر أنواعا وطرقا متعددة تختلف فى صورها ومطالبها ولكنها تتحد فى ثلاثة أمور[1]:

أ ـ اختيار الكلمات المناسبة لنقل المضمون من المرسل إلى المستقبل.

ب ـ ترتيب هذه المفردات بحسب الشروط التركيبية النحوية.

ج ـ اختيار الوسائل الفنية الموصلة إلى مزيد من الوضوح والرشاقة فى التعبير، ومنها الإيقاع الذى يعتمد على النبر والتنغيم كما سبق ويعتمد أيضا على المحسنات اللفظية [2] كالطباق والمقابلة ونحوهما ويعتمد كذلك على القافية فى الشعر وعلى السجعة فى النثر.

وحسبنا ما اشرنا إليه من مظاهر الجانب الصوتى فى التحليل اللغوى للأدب فلنحول اهتمامنا إذًا إلى جانب آخر من هذا التحليل.

ذلك هو جانب الكلمة المفردة. وأول ما يرد على البال من مشكلات التحليل على مستوى الكلمة مشكلة الحرية والإلتزام. والمقصود بالالتزام هنا الحرص على الطابع العرفى للكلمات واستعمال الكلمات بصورها وأوضاعها التى توارثناها عليها

---

(١) H – Burton, The Criticism of Prose> pp. ٦٧ – ٦٨.

(٢) آسف لضيق المقام عن إيراد دراسة تطبيقية يتضح بها ما أريد بهذا الكلام.

كما أن المقصود بالحرية أن يكون للمتكلم اختيارين استصحاب الصورة العرفية للكلمة أو إجراء تعديل أو تحريف فى صورتها [1] ـ لقد رأينا الرجاز والشعراء ذوى السليقة يرتجلون ويتصرفون فى صور الكلمات ورأينا لذلك شواهد من أرجازهم وأشعارهم نحو:

تقاعس العز بنا فاقعسنا

الحمد لله العلى الأجلل

اخيل برقا متى حاب له زجل إذا يفتر من توماضه حلجا

حتى فى القرآن نجد هذه الظاهرة فى نحو:

"والتين والزيتون وطور سينين" أى سيناء

"وإبراهيم وميكال" أى ميكائيل

"سلام على إلياسين" أى إلياس

"تأخذهم وهم يخصمون" أى يختصمون

فهل هذا من ميزات الفصحاء ذوى السليقة أم من رخص الأدباء قديما وحديثا؟ تلك قضية ما تزال بحاجة إلى حكم وجيه.

والأمر الثانى مما يتصل بالكلمة أمر المعنى. والمعروف أن اللغة نظام اقتصادى من حيث إنه يعبر بالمتناهى من الألفاظ عن غير المتناهى من المعانى فإذا كانت الألفاظ محصورة وكانت المعانى مستعصية على الحصر فلابد أن تكون الكلمة المفردة صالحة للتعبير عن عدد من المعانى ومن هنا يصبح المعنى المعجمى للكلمة عرضة للتعدد والاحتمال فأما التعدد فيتضح إذا بحثت عن الكلمة فى المعجم إذ ترى لها عددا من المعانى ويندر أن تجد كلمة مفردة ذات معنى واحد لا تتعداه وأما الاحتمال فإن هذه المعانى المتعددة لا تنسب جميعا إلى الكلمة فى وقت واحد وإنما تصلح الكلمة حال إفرادها لكل واحد من هذه المعانى على وجه الاحتمال ولا يتعين

---

(١) تمام حسان : الأصول : اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٣٧.

أحد هذه المعانى لها إلا بمعرفة السياق إذ توضع الكلمة فى نطاق الجملة فتعين القرائن السياقية (حالية كانت أم مقالية) على تحديد أحد معانيها لها.

والمعانى على أنواع [١] فمنها المعنى الحقيقى نحو هؤلاء اشتروا الطعام بدينار والمجازى نحو "أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى" والفرق بينهما أن الشراء الأول يتسم بعلاقة عرفية بين الدال والمدلول ولكن الشراء الثانى يهدر العلاقة العرفية ويستبدل بها علاقة أخرى فنية. ومنها المعنى البؤرى الذى يمثله التقديم والتأخير والتوكيد كما فى الفرق بين كسر زيد الزجاج وكسر الزجاج زيدٌ وزيد كسر الزجاج والزجاج كسره زيد وإن زيدًا كسر الزجاج الخ حيث نرى بؤرة الاهتمام تتحول من كلمة إلى أخرى ومنها المعنى العكسى أو كما يسميه الأصوليون مفهوم المخالفة كما فى قولك للكسول: إنا لست كسولا فيكون عكس ذلك: أنت كسول. ومنها طائفة من المعانى الاستدعائية كالمعنى اللازم الذى يسمى "البعيد" فى الكناية وكالمعنى الأسلوبى الذى يفهم من المحيط الإفصاحى الذى يفهم من الإحساسات والمواقف التى تكون للمتكلم أو الكاتب كالذى نفهمه من لفظ "الشباب" من قول الشاعر: "ألا ليت الشباب يعود يوما" فليس معنى الشباب هنا مجرد حداثة السن بل يضاف إليها الفتوة ولذة العيش والأحلام الوردية وما يتعلق بها من انفعالات. ومنها المعنى التواردى الذى يفهم من خلال ما يصلح من الكلمات أن يرد مع كلمة بعينها فإذا قلت: "الرؤوم" انصرف المعنى إلى الأم دون غيرها لأن الوصف لا ينطبق إلا عليها ومن ثم تصبح كلمة الأم هى مناط التوارد مع كلمة "الرؤوم" وهناك معان أخرى غير هذه يضيق المقام عن إيرادها.

ومن مشكلات التحليل اللغوى للكلمة فى الأدب مشكلة مكونات المعنى وهى ترتبط ارتباطا وثيقا باختلاف استعمالات الكلمة بين الحقيقة والمجاز. ولنضرب

---

(١) Geoffrey leech, Semantics, P. ٢٦.

مثلا بآخر كلمة وردت فى حديثنا وهى كلمة: "الأم" وعناصر معنى الأم من نوعين[1]

أ ـ نوع يقتضيه المعنى فلا يتحقق إلا به وهو الأنوثة والبلوغ والحمل والولادة وفارق السن بينها وبين المولود فإذا تخلف أى عنصر من هذه العناصر ضاع معنى "الأم" لأن الأم لا تكون ذكرا ولا طفلة ولا خلوا من الحمل ذات يوم ولا غير والدة ولا اصغر من وليدها أو فى مثل سنه.

ب ـ ونوع آخر يستلزمه اللفظ ولكنه لا يقتضيه فيرد على الخاطر عند ذكر الأم ولكن الأمومة قد تتحقق بدونه ومن ذلك الزواج والإرضاع والحنان أو حضانة وليدها فقد تكون الأم أما بلا زواج وقد لا ترضع الأم ولدها ولا تعطف علي ولا تكون حاضنة له.

وكلا النوعين (نوع الاقتضاء نوع اللزوم) صالح أن يقوم المجاز/ على عناصره باعتبارها أوجه شبه فرادى أو مجتمعة. ففى قوله تعالى: ﴿ وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ ﴾ (الأنعام :٩٢) دار المجاز على فارق السن لأن مكة أقدم مما حولها من القرى. وفى عبارة: "الخمر أم الكبائر" يدور المجاز على الولادة لأن الكبائر تتولد عن معاقرة الخمر. وهذا هو المحور الذى أختاره الشافعى رضى الله عنه حين أطلق على كتابه عنوان "الأم" وعند اختيار أحد هذه المحاور لإنشاء المجاز يتناسى المرء ما عداه فكأنه غير قائم فإذا جعلت زيدًا أسدًا أدرت ذلك على الشجاعة وأهملت البهيمية والوحشية والافتراس والمشى على أربع والبخر الذى فى تنفسه وكونه من أسرة القطط الخ فإذا تعارض محوران من محاور المعنى أمكن أن تقوم عليهما التعمية كأن يقال فى رجل ما إنه "حجاج القرن العشرين" فلا يدرى عندئذ إن كان المقصود أنه كالحجاج فى حزمه أو كالحجاج فى ظلمه وطغيانه وسفكه للدم أو غير ذلك من مكونات معنى كلمة "الحجاج"

---

(١) تمام حسان: الأصول

وليست مشكلات المعنى قاصرة عند هذا الحد فهناك أيضا مشكلة القرب والبعد فى المعنى.

إذ قد يكون للكلمة معنيان يصلح كل منهما لأن يراد بها ولكن أحدهما مطابقى والثانى لزومى، عندئذ نسمى المطابقة قريبا واللزومى بعيدا كحين نصف رجلا بأنه عريض القفا فيكون ذلك صالحا لإرادة الحقيقة ولإرادة الكناية عما يلزم من عرض القفا وهو الغباء (وليس من الضرورى أن يكون ذلك لازمًا بالطبع إذ قد يلزم بالعرف أو العادة) والقرب والبعد هو المحور الذى تقوم عليه التورية (وأحد المعنيين فيها أوضح من الثانى) والاستخدام (والمعنيان فيه أحدهما للفظ والثانى لضميره) والتوجيه أو الإيهام (ويكون أحد المعنيين فيه أقرب بواسطة القرينة الحالية). وحسبنا ما سقناه من التحليل على مستوى الكلمة ولنوجه اهتمامنا إلى التحليل اللغوى للآدب على مستوى النحو.

اللغة وسيلة الاتصال بين الناس ومن ثم يلزم فى مبناها الصواب وفى معناها الإفادة وأمن اللبس وفى سبيل الوصول إلى الصواب أنشأت اللغة للجمل أنماطا تركيبية عرفية وأوضاعا خاصة حتى لقد رأينا بعض النحاة يعرف الكلام بأنه "اللفظ المركب المفيد بالوضع" أى بحكم النمط التركيبى المحدد لكل جملة من الجمل كالجملة الأسمية والفعلية والخبرية والإنشائية والمثبتة والمنفية والمؤكدة والاستفهامية وجملة الأمر والنهى والعرض والتحضيض والشرط إلخ. فلكل واحدة من هذه الجمل وضعها ونمطها الذى يرتبط به صوابها وتترتب عليه فائدتها. ويرتكز هذا النمط فى لغتنا العربية على جملة من القرائن اللفظية كالبنية والإعراب والمطابقة والربط والرتبة والتضام والأداة والنغمة وهذه القرائن هى قرائن المعنى أى أنها السبب الرابط بين "الوضع" أو النمط وبين "الفائدة".

ولكن أوضاع اللغة قد يشبه بعضها بعضا فيفتقر المعنى إلى القرائن المعنوية وإلى القرائن الحالية أيضا. وهذا الشبه بين الأنماط التركيبية هو الذى يجعل التركيب صالحا لتحليلين مختلفين (أو لإعرابين كما يقول النحاة) فيقال: "فيه وجهان". ولبيان افتقار التركيب إلى القرينة المعنوية أسوق إليك عبارة:

"زيد الشاعر يأتى الشعر على لسانه عفوا"

فنحن بحاجة عند تحديد العلاقة بين "زيد" و "الشاعر" إلى اختيار واحدة من قرينتين معنويتين هما الإسناد أو التبعية فإن كانت الإسناد فما يليها استئناف وإن كانت التبعية فما يليهما خبر. ولعل الذى يعيننا على اختيار إحدى هاتين القرينتين هو المقام فى عمومه أو عنصر من عناصره يمكن ان نتخذه قرينة حالية. فإن كان المقام مفاضلة بين زيد وغيره من الشعراء فذلك دليل على الإسناد وإرادة القصر فكأنك تقول "ليس الشاعر إلا زيدًا" وإن كان المقام تعدادًا لمناقب زيد فذلك التبعية.

دعنا إذا نسق أنواعا من الأنماط التى تؤدى إلى اللبس ويحتاج الأمر معها إلى القرينة الحالية لتحديد المعنى:

١ ـ قد يصلح الوصف أن يكون مضافا أو مضافا إليه فى وقت معا نحو:

كنت أقرأ فى دار الكتب المصرية

٢ ـ قد تشتبه إضافة المصدر إلى فاعله بإضافته إلى مفعوله نحو:

زيارة الأصدقاء تسعد النفس (أنظر أيضا: أنت أولى بالإنصاف).

٣ ـ قد يصلح الضمير العائد لأكثر من مرجع نحو:

رجا التلميذ الأستاذ أن يعيد قراءة الفقرة، "انظروا إلى ثمره إذا أثمر وينعه"

أخبر محمد عليا أن أباه قادم

٤ ـ قد يصلح اللفظ لعلاقة تربطه بسابقه وعلاقة أخرى تربطه بلاحقه نحو

"إن الله لا يظلم الناس شيئا ولكن الناس أنفسهم يظلمون"

إذ ليس فى التركيب ذاته ما يمنع لفظ "أنفسهم" من أن يكون تأكيدا معنويا للناس، أو مفعولا مقدما للفعل الذى بعده ولكن القرينة الدالة على إرادة المعنى الثانى قائمة فى (آل عمران ١١٧).

٥ ـ قد يصلح المعطوف للعطف على عدد من الكلمات السابقة نحو:

الجمعية العامة لمنع المسكرات وتعاطى المخدرات ، ذهبت إلى أبناء زيد وعمرو فالتعاطى صالح للعطف على المنع وعلى المسكرات ـ ويمكن أن يكون عمر معطوفًا على الأبناء أو على زيد؟

٦ ـ قد تصلح الأداة لأكثر من معنى وبخاصة إذا صلح ما بعدها لذلك أيضا نحو

"وما أنفقتم من شئ فهو يخلفه" (صالحة للشرط والنفى)

"وما أعجلك عن قومك يا موسى" (صالحة للاستفهام والتعجب)

٧ ـ قد تصلح الصيغة لمعنيين نحو:

"قالوا تقاسموا بالله لنبيتنه وأهله" (هل تقاسموا فعل ماض أو فعل أمر؟)

ويقال ذلك فى لفظ "أعجلك" فى الشاهد السابق إذ يصلح فعلا ماضيا وتعجبا.

٨ ـ قد يتشابه المفعول الثانى لأرى بالمعفول المطلق أو نائبه نحو:

إذ يريكهم الله فى منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا لفشلتم ..." وادعوا ثبورًا كثيرًا".

فالتركيب بذاته صالح لمعنيين: يريكهم قليليه، ويريكهم إرادة قليلة.

وادعو ثبورا مرات كثيرة أو أدعوا كثيرا من الثبور

٩ ـ قد يتشابه الخبر والدعاء نحو:

بارك الله له فى ماله وولده.

١٠ ـ قد تيشابه العطف والمعية نحو:

أحببت الزهر وحلول الربيع.

١١ ـ قد يصلح الظرف والجار والمجرور لأن يتعلقا بأكثر من متعلق فى الجملة الواحدة نحو :

اشتريت مزرعة لزيد، وكذلك مات المجاهد فى سبيل وطنه

فالجار والمجرور الأول صالح للتعلق بأكثر من متعلق فى الجملة الواحدة:

١٢ ـ قد تصلح الحال لأكثر من صاحب فى الجملة الواحدة نحو:

غادرته مقتنعا بخطئه

فصاحب الحال قد يكون التاء أو الهاء (الفاعل أو المفعول)

١٣ ـ قد يتشابه العطف والقسم نحو:

والضحى والليل إذا سجى

موضع الشاهد "والليل" يصلح للعطف والقسم.

١٤ ـ قد يتشابه المفعول به والمفعول فيه نحو:

أحببت يوم الخميس

فقد يكون الحب واقعا على محذوف واليوم ظرف زمان وقد يكون الحب واقعا فى اليوم.

١٥ ـ قد يتشابه مقول القول والاستئناف نحو:

"ولا يحزنك قولهم إن العزة لله جميعا"

كل ذلك يفتقر إلى القرائن التى تحدد أحد المعنيين دون الآخر وقد تكفلت تلك القرائن فعلا بتحديد معنى الشواهد القرآنية التى سقناها فوصلت بهذا المعنى إلى أمن اللبس وتحقق الفائدة. والمسرح الذى تلتمس فيه القرائن دائما هو المقام فى عمومه وقد يكون هذا المقام سبب نزول أو ملابسات قصص أو عنصر من عناصر السياق إلخ.

أما التحليل على مستوى القرائن اللفظية فهو رهن بشروط التركيب المتعلقة بكل قرينة ولعل شروط التضام[1] (أو قرينة التضام) هى أولى هذه الشروط بالكلام لأن التضام هو رصف الكلام. ان تركيب الجملة فيه يعرف ما يدخل على الكلمة وما يمتنع دخوله عليها وبه يعرف الافتقار والاستغناء وجواز الحذف والزيادة والفصل والقيود التى يتقيد بها سلوك كل هذه الظواهر.

وإذا كان التضام يأتى على صورة التلازم أو التنافى او التوارد فإن "شروط التضام" تشمل كل واحدة من هذه الصور. فإذا نظرنا إلى الظروف "حيث" و "إذ"

---

(١) تمام حسان: اللغة العربية مبناها ص ٢١٦ وما بعدها.

وجدناها جميعا تلزم الإضافة إلى الجملة ولكن الإضافة فى الأوليين مطلقة لأنها يمكن دخولها على الجملة الأسمية وعلى الجملة الفعلية، أما "إذا" فإضافتها إلى الجملة مفيدة لأنها مشروطة بأن تكون الجملة فعلية للفرق بينها وبين إذا الفجائية التى تدخل على الجملة الأسمية. هذا مثال لشروط التلازم. أما مثال شروط التنافى فهو امتناع الإخبار بظرف الزمان عن المبتدأ المادى فيكون بينهما التنافى ولكن ذلك مشروط بعد الإفادة فإذا تحققت هذه الإفادة فلا تنافى ولا امتناع. وأما شروط التوارد أو "قيود التوارد" إن شئت فأساسها الملاءمة المعجمية بين مفردات الجملة بمعنى أن الفعل "قرأ" مثلا يتطلب فاعلا تصح منه القراءة ومفعولا تصدق عليه هذه القراءة. فلا يقال مثلا (قرأ الحجر الطعام) لأن الحجر لا يقرأ ولأن الطعام لا يكون مقروءًا. دعنا نطبق هذا الكلام على ما يأتى(١).

١ - ضرب زيد عمرا

الفعل ضرب له قيود: أ - الفعلية.

ب - التعدية.

ج - فاعل يمكن منه الضرب

د - مفعول يصح أن يقع عليه الضرب

٢ - قد زيد عمرًا

المثال فاسد نحويا لاختلال القيدين (أ، ب)

٣ - جلس زيد عمرا

المثال فاسد نحويا لاختلال القيد (ب)

٤ - أكل زيد عمرا

المثال صواب بالنسبة للنحو ولكن فيه مشكلة من حيث الملاءمة المعجمية لأن زيدا لا يصح أن يأكل عمرا أكلا حقيقيا. غير أن هذه المفارقة المعجمية بين عناصر التركيب يمكن تبريرها على مستوى الأسلوب إذ يمكن القول إن الأكل مجاز فى

---

(١) N. chomsky, Aspects of The Theory of syntax, pp. ١٤٨ – ١٦٣.

غمط الحقوق إذ شبه الغمط بالأكل ثم حذف المشبه وأقام المشبه به مقامه ثم اشتق من الأكل "أكل" بمعنى "غمط الحق" على سبيل الاستعارة التبعية. وقد تكون المفارقة المعجمية على درجة من القوة فى المباينة إلى درجة يستعصى معها تبريرها على مستوى الأسلوب كالذى لاحظناه فى المثال الذى سقناه منذ قليل وهو (قرأ الحجر الطعام) لأن ذلك لا يمكن تأويله بأى مجاز.

وهكذا نرى أن التحليل اللغوى على مستوى الصواب النحوى فقط قد يقنع بصواب (قرأ الحجر الطعام) لتحقيق شروط التضام من الناحية الشكلية ولا يحكم المرء برفض هذا المثال إلا على مستوى الملاءمة المعجمية المطلوب تحققها بين عناصر التركيب، لأن هذا التركيب انتفت منه الملاءمة وحلت محلها المفارقة المعجمية المتمثلة فى تنافر الكلمات بعضها على بعض. وملاحظة هذه المفارقة المعجمية تبدو ذات فائدة كبرى فى معرفة المجاز من الحقيقة، لأن قرينة المجاز دائما هى المفارقة المعجمية فإذا قلت: بنى الأمير المدينة وجدت أن هناك مفارقة معجمية بين "بنى" و "الأمير" تعبر عنها بقولك: "إن الأمير لا يبنى على الحقيقة،ومن ثم يصح التعبير مجازا وكذلك إذا قلت: واسأل القرية لأن القرية لا تسأل على الحقيقة وإنما تسأل على المجاز فقط. ولعل الذى يفرق بين القرينة والعلاقة فى المجاز أن القرينة مفارقة معجمية وأن العلاقة استبدال رابطة فنية بين الدال والمدلول بالرابطة العرفية التى يسمونها المعنى الحقيقى. فالقرينة تلحظ الافتراق بين اللفظين والعلاقة تلحظه بين اللفظ الواحد ومدلوله وإليك البيان:

باعوا آخرتهم بدنياهم

ماد ام المعنى: اطرحوا آخرتهم فى نظير دنياهم

فإن موضع الاستعارة هو اللفظ الذى لحقه التغيير وهو "باعوا" الذى معناه "اطرحوا" وموضع الاستعارة هو مسرح العلاقة بين الدال والمدلول

الدال	المدلول
باعوا	اطرحوا

فإذا عرفنا أن المدلول الحقيقى للفظ "باعوا" هو مضى البيع عرفنا أن العلاقة بين "باعوا" وبين "مضى البيع" علاقة عرفية وضعها المجتمع ومن ثم يصبح علينا أن نفسر العلاقة الأخرى التى فى الاستعارة وهى العلاقة بين "باعوا" وبين "مضى الاطراح" أو بعبارة أخرى "اطرحوا" وسنجد أن هذه العلاقة الأخرى علاقة فنية أنشأ ها المتكلم وحلت محل العلاقة العرفية السابقة. ويفسرون ذلك بقولهم:

"شبه الاطرح بالبيع ثم حذف المشبه (الاطراح) وأقام المشبه به (البيع) مقامه ثم اشتق من البيع "باعوا" بمعنى "اطرحوا" على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.

تلك هى العلاقة وقد أمكن تفسيرها فى حدود اللفظ الواحد وهو "باعوا" أما القرينة فإن الكشف عنها يتحقق بملاحظة المفارقة المعجمية بين لفظين هما "باعوا" و "آخرتهم" لأن الآخرة ليست سلعة فتباع على الحقيقة ومن ثم تصبح المفارقة قرينة على إرادة معنى آخر غير المعنى الحقيقى وذلك هو المعنى المجازى وهكذا يمكن للغة أن تعبر بالمتناهى من الكلمات عن اللامتناهى من المعانى.

هنا نصل إلى التحليل اللغوى للأدب على مستوى الأسلوب. فما المقصود بالأسلوب؟ للإجابة على هذا السؤال أقول إنه إذا اتحد معنى العبارتين وصح تركيبهما النحوى فإن الفرق بينهما هو اختلاف الأسلوب. ذلك بأن اتحاد المعنى أنما هو اتحاد للغاية فلم يبق مجال لاختلافهما إلا فى الوسيلة، والأسلوب وسيلة فردية للتعبير تمثل الاختيار الشخصى للمتكلم لطريقة بعينها من بين عدد من الطرق الممكنة للتعبير. وهنا يقع الفرق بين فردية الأسلوب وعرفية التركيب النحوى (النمط أو الوضع) فأحدهما ذاتى وليد الاختيار والثانى موضوعى يخضع لقواعد الصناعة.

ويبدأ التحليل الأسلوبى عندما ينتهى التحليل النحوى ذلك بأن مجال النحو يمتد من الأصوات ووظائفها إلى الجملة التامة المفيدة ثم يتوقف عند الجملة

الواجدة لا يتعدّاها إلا إلى علاقتها بجملة كبرى تعد هذه الجملة داخلة فى تركيبها كما يحدث فى تركيب الشرط وفى صلة الموصول إلخ أو علاقتها بجملة موازنة لها فيربطهما الحرف كالعطف والاستدراك والإضراب الخ. وأما الأسلوب فإنه يتخطى الجملة إلى عناصر أكبر منها كالفقرة وطريقة الصياغة والعناصر الجمالية وترتيب الأفكار وطريقة العرض ونوع اللجهة المختارة (أسلوب أدبى أو علمى أو سوقى الخ).

وكما يمكن أن يتحقق التركيب النحوى مع العراء المطلق عن الفائدة (فلا يكون للكلمات معنى معجمى ولا التركيب معنى دلالى كما فى:

حنكف المستعصى بسقاحنة فى الكنمط

إذ يمكن لنا أن نعرب الجملةمع عرائها عن الإفادة، أو يتحقق هذا التركيب النحوى مع العراء عن المعنى الدلالى ومع تحقق المعنى المعجمى للكلمات المفردة كقول المجنون بن جنوب:

محكوكة العينين معطاء القفا　　كأنما قدت على متن الصفا

ترنو إلى متن شراك أعجفا　　كأنما ينشر فيه مصحفا

أقول كما يمكن ذلك بالنسبة للتركيب النحوى يمكن للشكل الأسلوبى أن يتحقق والكلام عار عن الفائدة كالذى نراه فيما يلى:

"إن الذى يلمس صوت التاريخ ويتسلق صرح الأحداث وما تنطوى عليه منهجيتها المسطحة لابد أن تبهره أحلامها الواقعية وقواعدها الفلسفية التى تمزج فى أردائها تاريخ الفلسفة بفلسفة التاريخ. ذلك بأن الإنسان فى تطوره الفيزيائى من خلال مورفولجيا الحياة الأسرية كان وما يزال قائما بالقسط بين النية والإرادة سواء فى علاقاته مع الآخرين أو فى استنشاقه لمفردات الظواهر. غير أننا إذا نظرنا إلى المد السكونى فى تاريخ الأسرة فى ضوء الجزر الحركى لفلسفة وجودها علمنا أن لا جديد هناك فى حقلى الملاحظة والتجربة وأيضا أن ما يشير إليه علم الاجتماع من استقامة المحيط وحلزونية القطر ربما أفضى لدى البعض إلى حدس زمكانى الطابع. تلك بعض تهاويل ضوابط الذاتية فى مقابل لبس الموضوعية وتلك لعمرى زمخشة

من الومضات الصاخبة فى أفانين الفكر لا يتذوقها إلا ذوو الضمائر المستوفزة وأصحاب المغامرات التظلمية فى دروب الوعى الثقافى. ولئن صاح العلماء بنجواهم منشدين الحمد لظواهر الطبيعية أن كشفت لهم عن مفاتنها فلن ينكر منكر بعد ذلك أن الأحلام من أقصر الطرق إلى ترقيص قواعد العلم".

هذا أسلوب بلا مضمون ولا جمل مفيدة لأن النص ملئ بالمفارقات المعجمية التى لا يرأ بها التأويل بالمجاز فهى مفارقات من نوع ما سبق من عبارة "قرأ الحجر الطعام" وليست شبيهه بما أشرنا إليه فى عبارة "أكل زيد عمرًا". ومغزى ذلك أننا تمكنا بهذه الطريقة من عزل الأسلوب عما يلابسه من مضمون أو فائدة على نحو ما يعزل العلماء الفيروس عن بيئته الطبيعية بواسطة التحليل المعملى. وكما أمكن أن يعزل الأسلوب يمكن أيضا أن يعزل المضمون ولكن عزل المضمون لا يتم فى نطاق اللغة وإنما يتم فى نطاق السيميولوجيا وفى دائرة ما نطلق عليه أحيانا "لسان الحال" فى مقابل "لسان المقال" . فأحمرار الوجه له مضمون هو الخجل وصفرته لها مضمون هو المرض ولا تتعدد طرق التعبير بالحمرة ولا الصفرة لأنهما لا تخضعان للاختبار الفردى الذى هو أساس الأسلوب ومن ثم فلا أسلوب كذلك يمكن أن يعزل الوزن عن المحيط الشعرى وأن تعزل القافية وأن يعزلا معا دون التراكيب النحوية وأن يعزلا ومعهما التراكيب النحوية دون الإفادة ولا المضمون كما سبق فى بيتى المجنون بن جندب.

وبعد فما الانطباع الذى لدينا حيال هذا الأسلوب الذى تقطعت فيه الوشائج العرفية بين التراكيب ومعانيها على رغم تحققها بين المفردات ودلالاتها. لعل أول انطباع يصل إلى إدراكنا أن هذا الأسلوب يشبه التحول فى فلسفة العلوم الإنسانية من تاريخ إلى فلسفة إلى اجتماع والانطباع الثانى أنه أسلوب أدبى أو متأدب على الأقل.

وهذا الانطباع الثانى يعود إلى ما يشتمل عليه هذا "النص" من إيحاءات الجرس الطبيعية التى هى شبيهة بما أشرنا إليه من قبل من ظاهرتى التأليف والمحاكاة وليست بعيدة الشبه عن النغمة الموسيقية من حيث تأثيرها فى النفس. هى إيحاءات

"تشم ولا تفرك" أو قل إن شئت كما قال اسحق الموصلى "تحيط بها المعرفة ولا تدركها الصفة"(1). ولما كانت الصفة لا تدركها اضطر القدماء إلى أن يغلفوا تصورهم هذه الإيحاءات فى أغلفة المجاز فكانوا إذا أعجبهم أسلوب قالوا فيه: "حسن الديباجة، قوى الأسر، طلى العبارة، محكم النسج... له ماء ورونق" ولقد فقدت هذه الكليشيهات معناها على مر الزمن فاتهمنا القدماء ظلما بالابتذال ولكن الخطأ فى فهمنا نحن لمواقف القدماء وظروفهم.

(١) محمد مندور : النقد المنهجى عند العرب ص ١٠٢.

موقف النقد العربى التراثى

من دلالات ما وراء الصياغة اللغوية

يقصد بالنقد التراثى النقد العربى القديم ويخرج من دائرة هذا القصد ما نقرؤه اليوم من نقد يجرى على المنهج التقليدى الموروث عن القدماء كالصولى والجرجانى والعسكرى وغيرهم. والمقصود بدلالات ما وراء الصياغة اللغوية ظواهر مما نعرفه من قراءتنا للمجازات التى جاء بها القدماء وقد عبر الصولى عن هذه الظواهر بأنها: "تحيط بها المعرفة ولا تدركها الصفة" وشبهها بعضهم بالرائحة العطرية التى تشم ولا تفرك فلقد تكلم الأقدمون عن الألفاظ ذات الجرس والحسنة التأليف كما تكلموا عن جزالة العبارة وسلاسة الأسلوب وحسن الديباجة وقوة السبك وعن الماء والرونق. وما يزال الذين يقرأون النقد المشتمل على هذه المجازات يخرجون مما قرأوا بانطباعات مجردة لا تنم عن شىء محدد فلو طلب اليهم أن يصفوا ما فهموا بعد القراءة فى لغة محددة المصطلحات واضحة المقاصد ما بلغوا من ذلك شيئا على رغم ما وقر فى أنفسهم من انطباع مادام هذا الانطباع لا تدركه الصفة.

ولقد خطر لى أن أشغل نفسى بمحاولة فهم المقصود بهذه المجازات بعد أن هيأ لنا مرّ العصور من أدوات الفهم ما لم يكن مثله ميسرًا للقدماء من السلف ولا سيما ما يستفاد اليوم من تقدم الدراسات اللغوية والأسلوبية من جهة والدراسات النقدية والسيميولوجية من جهة أخرى فخرجت من محاولتى هذه بفهم أرجو أن يكون على صواب فإن لم يكن فأنى أرجو له أن يفتح لغيرى باب التأمل فى هذا الحقل من حقول تراثنا العربى النفيس. ولسوف يرى القارئ أن إيضاح بعض المجازات قد جاء شرحه بواسطة مصطلحات التراث نفسه ولكن ربطه بهذه المصطلحات لم يكن مألوفا لدى النقاد. أما البعض الآخر فقد حاولنا أن نفسره فى ضوء ما قدمه الينا الدرس الحديث وفيما يلى ايضاح لهذه المفاهيم.

١- **الجـرس**:

فرق اللغويون العرب قبل أن يفرق العلماء المحدثون فى دراسة اللغة بين نوعين من الأصوات هما الأصوات المجهورة والأصوات المهموسة وكان الفرق بينهما حضور الأثر السمعى الناتج عن ذبذبة الأوتار الصوتية عند نطق الأصوات المجهورة وعدم حضور ذلك عند نطق الأصوات المهموسة. ومن الواضح أن حضور هذا الأثر السمعى هو الجرس ومن ثم لا ينسب الجرس إلى الأصوات المهموسة. ولا شك أن الأصوات المجهورة تقع من حيث الجرس فى طبقات أعلاها الحركات والمدود وأدناها الأصوات الشداد فليس للباء المشكلة بالسكون مثلا قوة اسماع يعتدّ بها ولو أنك حاولت إطالة النطق بها لحال احتباس هواء النفس وراء الشفتين دون ذلك لعدم إمكان استمرار الإضافة إليه ومن ثم لا يمر هواء جديد بالاوتار الصوتية فلا يحدث جهر ولا جرس بعد ذلك وتصبح الباء مجرد اقفال الشفتين وانحباس الهواء. وترتب طبقات الجرس فى الأصوات المجهورة هكذا:

١- الحركات والمدود: (وأقوى الجرس جرس الألف والفتحة ويلية جرس الياء والواو / الكسرة والضمة).

٢- الأصوات المتوسطة: ر ل م ن و ى (وأقواها جرسا الواو والياء).

٣- الأصوات الرخوة: ذ ز ظ ع غ (ض كما فى النطق السعودى).

٤- الأصوات الشداد: ب ج د (ض كما فى النطق المصرى).

فإذا كانت الكلمة مكونة من حروف قوية الإسماع حسن جرسها وإلا فلا. أضف إلى ذلك أن حسن الجرس يرتبط أيضا بحسن التأليف.

٢- **حسن التأليف**:

إن حسن الجرس لا يتوقف على قوة الإسماع فقط لأن الأصوات إذا قوى إسماعها مع تقارب مخارجها دخل على جرسها القبح من مدخل آخر هو ما عرف باسم تنافر الحروف، أما إذا تباعدت المخارج فإن اللفظ يوصف بحسن التأليف. كما توصف الكلمة حين يتحقق لها الأمران بأنها "شعرية". ولقد حاول المتأخرون

من أمثال السبكى فى كتابه عروس الأفراح أن يضبطوا حالات حسن التأليف ضبطا صوتيا علميا وجماليا. فإذا أريد للكلمة العربية أن تكون فصيحة فى عرفهم فأنها ينبغى لمخارج حروفها أن تكون بحيث لا تتنافر الحروف. ولقد قسم السبكى مخارج الحروف العربية إلى مجموعات ثلاث سماها: **المخارج القصوى** (وهى مخرج الطبق وماوراءه) و**المخارج الدنيا** (وهى الشفوية) و**المخارج الوسطى** وهى ما بين هاتين المجموعتين (من الأسنان إلى الغار) وكان بعض الأقدمين قد رتب على ذلك "أن الحروف إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت" وأنه "إذا تباعدت مخارج الحروف حسن التأليف". ويروى السيوطى عن السبكى اثنى عشر مثالا لتوالى المخارج تتفاوت من حيث الفصاحة وحسن التأليف. وعلى الرغم من أن رؤية السبكى لهذا الموضوع لا تصمد للتمحيص نراها ضوءا كاشفا للراغبين فى بحث هذه الظاهرة التى ترتبط بالذوق العربى فى صياغة المفردات أقوى ارتباط وهى ظاهرة جمالية ذوقية ما تزال تأبى أن تدركها الصفة وأن أحاطت بها المعرفة.

ومما يتصل بذلك كذلك ما نعرفه الآن باسم **المناسبة الصوتية**. هذه المناسبة ترتبط ارتباطا وثيقا بتقدم المخارج وتأخرها سواء كان التقدم والتأخر من صفات الصوامت أم كان من صفات الصوائت ولهذه المناسبة جانب يخضع للتقعيد وجانب آخر يصرفه الذوق. فأما ما ارتبط من ذلك بالتقعيد فمثاله ما نعرفه فى طرق الصياغة اللفظية باسم "طلب الخفة" أى الهرب من التقاء صوتين يأتى عن التقائهما ثقل. وهكذا عرفنا أن الياء والواو عدوتان وأن الدال والزال حين يلتقيان يطعن لتقاؤهما فى عربية الكلمة وكذلك الصاد والجيم، والقاف والجيم وهلم جرا. وكل نواعد التحوّل الصرفى من قبيل طلب الخفة. وأما الجانب الذوقى للمناسبة الصوتية نيبلغ أقصى مداه فى شيوع السجع فى بعض العصور. كما يمكن العثور عليه فى لاختيار الفردى للكلمات الشعرية والمؤشرات الأسلوبية الأخرى.

ـ السلاسة:

إذا كان حسن الجرس وحسن التأليف من صفات الألفاظ المفردة فى الأصل وان بقى ذلك للألفاظ فى النص المتصل أيضا) فإن **السلاسة** وما يليها من

المصطلحات تشير إلى مفاهيم أسلوبية وإلى عناصر لغوية أكبر من اللفظ المفرد فيقال للنص إنه سلس الأسلوب جزل العبارة حسن الديباجة قوى السبك له ماء ورونق. وفى رأيى أن المقصود بالسلاسة أساسا انما هو سهولة الأداء اللفظى. وذلك بخفة النص على اللسان لخلوه من التوعر والحوشية والتنافر والمعاظلة والغرابة. والأصل فى السلاسة ان تكون صفة للقياد فيقال للحيوان أنه سلس القياد إذا لم يكن عصيا ولا نافرا ولا نابيا فإذا وصف الأسلوب بهذا الوصف فأولى به كذلك ألا يكون عصيا فى الأداء النطقى وألا تتنافر فيه الألفاظ وألا تتأبى فيه المعانى على قارئة أو سامعه.

٤ـ الجزالة:

الجزالة صفة إيجاب سواء وصف بها القول أو التكوين والخلقة وعكسها فى القول الرّكة وفى الخلقة الضآلة والقماءة. فالجزالة قوة الكلام التى تبدو فى التفخيم فى مقابل الترفيق، والشدة فى مقابل الرخاوة، والتشديد فى مقابل الإفراد، والطول فى مقابل القصر والتكثير فى مقابل التقليل فمثال التفخيم ما نلاحظه عند مقارنة الفعلين فى قوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا ﴾ (سورة الشمس آية ٦) وقوله: ﴿ وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴾ (سورة النازعات آيى ٣٠) إذ جاء التفخيم مع القسم والترقيق مع مجرد الخبر. ومثال الشدة فى مقابل الرخاوة ما نراه من فارق بين قضم وخضم، إذ جعل الأول لأكل اليابس والثانى لأكل الرطب. ومثال التشديد فى مقابل الإفراد تضعيف السين من كسّر فى مقابل افرادها فى كسر. ومثال الطول فى مقابل القصر فرق ما بين "مفاتح" و "مفاتيح" ومثال التكثير فى مقابل التقليل فرق ما بين قرّ واستقرّ. وينبغى أن نعلم أنه على الرغم من التمثيل بالألفاظ المفردة على نحو ما سبق لابد أن ننسب أثر ذلك إلى الألفاظ فى العبارة لا إلى اللفظ المفرد.

٥ـ الديباجة:

يقال للكاتب إنه دبّج العبارة إذا جعل "الفاظها على قدّ معانيها كالديباجة حين تكون على قدّ لابسها. وحسن الديباجة فى الكلام تناسب ألفاظه ومعانيه ويتطلب ذلك حسن اختيار الألفاظ للمعانى. فلقد يحدث أن تترادف الألفاظ فيدل عدد منها

على معنى واحد ولكن هذا الترادف لن يكون تاما وإلا لنسب العبث والإسراف إلى للغة، ولهذا نجد المترادفات تلتقى على مجمل المعنى وتفترق فى ظلال له إن صح هذا لتعبير، ومن هنا جاءت كتب الفروق فى اللغة لتزيل وهم الترادف التام من لأفهام. فإذا اتحد عموم الدلالة واختلفت ظلالها فى مجموعة ألفاظ مترادفة كان ختيار الظل المناسب من قبيل حسن الديباجة ولا شك أن الاختيار من قبيل لأسلوب والأسلوب مما ينسب إلى النص لا إلى اللفظ المفرد.

وثمة نوع آخر من مناسبة اللفظ للمعنى اصطلح الناس على تسميته "حكاية لصوت للمعنى" أو "الحكاية" على سبيل الاختصار. لقد نسبنا إلى الجزالة منذ لميل أنها تعنى اختيار بعض الخصائص الصوتية فى مقابل البعض الآخر. وهى بهذا لمعنى تقترب كثيرا من معنى الحكاية دون إن تبلغه، لأن الحكاية أكثر من ذلك غراقا فى الإيحاء، حتى إنها لتكاد تبلغ به مرحلة دلالية شبيهة بدلا لة أسماء لأصوات. ففى تكرار راء الخرير أو حاء الفحيح شىء من الايحاء إلى المفهوم بتقليد ثره فى السمع شبيه بما فى لفظ "طق" من دلالة على صوت الكسر والقصف. وفى ل لغة طائفة من الألفاظ ذات الحكاية يستعين بها الناس فى تحسين ديباجة كلامهم لكن ظاهرة الحكاية محدودة لا تكاد تبلغ حد التقعيد والاطراد.

٦ـ السبك:

السبك إحكام علاقات الأجزاء. ووسيلة ذلك إحسان استعمال المناسبة لمعجمية من جهة وقرينة الربط النحوى من جهة أخرى، واستصحاب الرتب لنحوية إلا حين تدعو دواعى الاختيار الأسلوبى، ورعاية الاختصاص والافتقار ى تركيب الجمل. وفيما يلى بيان ذلك:

المقصود بالمناسبة المعجمية تلاقى حقلين من حقول المعجم فى معناهما بحيث جوز للفظ من أحد الحقلين أن يرد فى تركيب واحد مع لفظ من الحقل الآخر وهذا و الذى يقصده البلاغيون عند قولهم: "اسناد الفعل إلى من هو له" أما إذا لم يلتق لحقلان فإن الإسناد يكون إلى غير من هو له. وهذه المناسبة بذاتها شرط من شروط لإفادة التى يتوقف عليها الاعتراف بأن سلسلة منطوقة بعينها كلام أولغو" فإذا

قال قائل "فهم الهواء قميصه" فليس بين كلمات هذا القول مناسبة لأن الفعل "فهم" يتطلب فاعلا عاقلا وليس الهواء كذلك (أى أن الفعل قد أسند إلى غير من هوله) وهذا الفعل نفسه يتطلب مفعولا معقولا غير محسوس ولكن القميص محسوس. أضف إلى ذلك أن الهواء ليس له قميص حتى يمكن أن يتعدى إليه الفعل. هذه المفارقة المعجمية بين عناصر القول هى سبب انتفاء الإفادة، وهذا الانتفاء أقوى مطعن يمكن أن يوجه إلى "السبك".

هذه المفارقة المعجمية التى رأيناها فى التركيب السابق هى عليا درجات المفارقات لأنها لا يمكن معها تبرير التركيب بيانيا، وإن أمكن إعرابه نحويا. إذ يمكن أن يقال: فهم فعل ماض والهواء فاعل الخ. ولكن هناك درجة من المفارقات دون ذلك تخضع للتبرير فينتهى الأمر إلى قبول الجملة بقدر من التأويل البيانى.

ويمكن شرح هذا التأويل كما يلى: المعروف أن المعنى علاقة عرفية تربط الدال بالمدلول وهذا الطابع العرفى للعلاقة شرط لوصف المعنى بأنه لغوى. ومعنى أن العلاقة عرفية أنها موضع اتفاق بين أعضاء المجتمع وأن العنصر اللغوى لا يستحق هذا الوصف إلا إذا تعارف الناس على الربط بينه وبين مدلول معين. وقد يحدث مع بعض المفارقات المعجمية أن يعيد المتكلم إلى استبدال علاقة فنية بالعلاقة العرفية بين الدال والمدلول. هذه العلاقة الفنية لابد لها من قرينة تدل على قصدها وعلى الترخص فى العلاقة العرفية. وهكذا يمكن للمجاز أن ينقذ الجملة من أن تنسب إلى الإحالة وعدم الفائدة. ففى قولنا: "بكت السماء" إسناد للفعل إلى غير من هو له، لأن السماء لا تبكى. ولقد كان ذلك يكفى لوصم الجملة بالإحالة وعدم الفائدة. غير أن التبرير البيانى يأتى لإنقاذ الجملة، فينشئ علاقة فنية هى المشابهة بين نزول المطر والبكاء (أى نزول الدمع) ويجعل لفظ السماء قرينة إرادة التشبيه من حيث إن السماء ليس من طبعها البكاء. وهكذا يقوى سبك الجملة على رغم المفارقة المعجمية.

وتتوقف قوة السبك كذلك على حسن استخدام قرينة الربط وهى تكون باعادة الضمير إلى مرجع ما وبالاشارة وبالموصول وبأل وبالوصف وبالتكرار. فإذا قلت:

"هذا هو الرجل الذى تمزق قميص" فليس بين أجزاء الجملة من سبك إلا أن تضيف القميص إلى ضمير الرجل فتقول: "تمزق قميصه". ويكون الربط بالإشارة إذ توضع الإشارة موضع ضمير الفصل الذى لا محل له من الإعراب فيصبح قوله تعالى: "ولباس التقوى ذلك خير" فى قوة قول القائل "ولباس التقوى هو خير". وكذلك يكون الربط بالموصولات بأنواعها فيكون الموصول صالحا أن يحل محله الضمير، نحو: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ (إبراهيم ١٣) أى لنهلكنهم وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ [الكهف ٣٠] أى أجرهم وقوله: ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ [الأنعام ٣٣] أى ولكنهم وقوله: ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ [الفرقان ٢٢] أى لهم. وقد يكون الربط بأل نحو ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ۝ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ [النازعات ٤٠، ٤١] أى مأواه. وقد يكون بالتكرار نحو ﴿ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران ٧٨] أذ تكرر لفظ الجلالة وموضع التكرار صالح للضمير. وقد يكون الربط بالوصف نحو ﴿ وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُم مِّنۢ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُواْ فِى دِينِكُمْ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ ﴾ [التوبة ١٢] أى فقاتلوهم فالربط بأى من هذه الطرق وسيلة لقوة السبك إذ يأخذ بعض الكلام بحجز بعض، كما يقول عبد القاهر فى دلائل الإعجاز وبدونه تضعف الرابطة بين أجزاء الكلام.

والمعروف أن الرتبة بين عناصر التركيب العربى من نوعين أحدهما الرتبة المحفوظة والثانى الرتبة غير المحفوظة أما الرتبة المحفوظة ففى إهدار حفظها إهدار لقوة السبك فلا وجه لتقديم الصلة على الموصول ولا المجرور على الجار ولا التابع على المتبوع وهلم جرا. ولو قد حدث ذلك لخرج الكلام من حظيرة الاستعمال العربى وأصبح لغوا نائيا عن الأفادة وأصول التركيب العربى النحوى كليهما. أما فى نطاق الرتبة غير المحفوظة فإن الأمر يخضع للاختيار الأسلوبى، ولما يعتقده المتكلم من ظلال المعانى على التقديم والتأخير. ومعنى هذا أن الرتبة غير المحفوظة

قد تخضع لاختيار المتكلم من حيث حفظها وعدمه ثم يبقى السبك قويا فى كلتا الحالتين. وآية ذلك ما نجده من قوة السبك فى قوله تعالى: "أئفكا آلهة دون الله تريدون" [الصفات ٨٦] إذ تقدم المفعول لأجله على المفعول به وصفته وتقدم جميع ذلك على الفعل والفاعل.

وتتوقف قوة السبك على رعاية صورة التضام بين الكلمات، إذ قد تفتقر الكلمة إلى أختها بحسب الأصل كافتقار الجار إلى المجرور، أو بحسب التركيب، كافتقار المضاف إلى المضاف إليه. وقد تختص الكلمة بمدخول معين كاختصاص "لا" النافية للجنس بالنكرة، واختصاص كاد بالمضارع فى خبرها واختصاص "إذ" الظرفية بالدخول على الفعل. ومن ذلك ضرورة الذكر إذا لم يقم دليل على المحذوف وعدم دخول الحرف على الحرف، وعدم وصف الضمير أو جعله مضافا، وعدم الفصل بالأجنبى بين المتلازمين، وغير ذلك من أصول التركيب العربى. فلو أن متكلما ترخص فى أصل من هذه الأصول لصادف إنكارا أو أصاب لبسا أو أهدر معنى ولكان من حقنا أن نتهم قوله بضعف السبك.

٧ـ الماء والرونق:

كثيرا ما نصف الكلام بالجفاف وبخاصة النصوص العلمية الخالصة. وكثيرا ما وصف النحو بهذا الجفاف، لأن نصوصه لا تبعث فى النفس شوقا إليها ولا استمتاعا بها. والمعروف أن الجفاف قله الماء أو عدمه، ومن هنا صح أن يوصف النص الذى يبعث فى النفس استمتاعا به عند القراءة وشوقا إليه بعدها بأن له ماء ورونقا. ولكن الأمر لا ينبغى أن ينتهى بهذا الشرح المجمل الذى يبرر كلمة من خلال استعمال ضدها فمن المعروف أن للكلام فيما وراء صياغته اللغوية صورا من الإيقاع توصف أحيانا بالرشاقة والخفة، وأحيانا أخرى بالثقل والكزازة. وإنك لتقرأ لكاتب فى موضوع يراه الناس مشوقا فيصدك إيقاع كلامه عن القراءة، وتقرأ لكاتب آخر فى تبسيط العلوم (وقد ذكرنا أن النصوص العلمية توصف بالجفاف) فيجذبك إيقاع كلامه إليه، فتلقى إليه قياد نفسك ومجمل حسك، فلا يصرفك عنه إلا انتهاؤك من قراءته. فما المقصود بهذا "الإيقاع" وما بواعثه؟ هذا ما تجيب عنه الأسطر الآتية أن شاء الله.

المدخل إلى الكلام عن ظاهرة الإيقاع إنما يكون بواسطة الكلام فى المقاطع العربية. وينبغى أن نشير منذ البداية إلى أن الإيقاع أعم من الوزن، إذ يمكن أن يتصف الكلام بالإيقاع دون أن يكون موزونا وزن الشعر. وحسبنا فى شرح المقاطع أن نضع قاعدة تعرف بها بداية المقطع ونهايته والمعروف أن سنام المقطع هو الحركة أو المد ولكن تيسير الشرح ربما رخص لنا أن نقول:

* كل متحرك فهو بداية لمقطع (لاحظ أن لفظ متحرك = سابق لحركة أومد) وهكذا نحصل فى اللغة العربية على المقاطع التالية (ص = حرف صحيح، ح = حركة، م = مد):

١- ص ح ٢- ص ح ص

٣- ص م ٤- ص م ص

٥- ص ح ص ص

والمقاطع الثلاثة الأولى هى مقاطع السياق المتصل أما الأخيران فهما لا يكونان إلا عند الوقف أو اغتفار التقاء الساكنين. مثال المقطع الأول ما نجده فى "كتب" مبنيا على الفتح، ومثال الثانى "لم يكتب"، ومثال الثالث" مافيها"، والرابع "قال"، وكذلك أول مقاطع "دابة"، والخامس" قبل "وأول مقاطع "دويبّة". ويمكن دراسة النبر فى اللغة العربية بإحدى وجهتى نظر: أولاهما فى الإفراد، والثانية فى السياق المتصل. والنبر الإفرادى نبر الصيغة الصرفية والسياقى نبر الإيقاع. ولكل من نوعى النبر عدد محدود من القواعد المطردة التى يمكن أن تنضبط بها أجراس المقاطع علوا وانخفاضا. ذلك أن النبر إنما هو وضوح فى السمع لبعض مقاطع الكلمة أو السياق أكثر مما يكون من الإسماع فى المقاطع الأخرى. أرأيت إلى من يقوم خطيبا فيضرب بجمع يده على المنضدة التى أمامه؟ إنه لا يفعل ذلك إلا عند نطق المقاطع التى يقع عليها النبر. ويقع النبر فى لفظ "جدة" على كسرة الجيم، وفى "النادى" على الألف التى بعد النون، وفى "الثقافى" على الألف التى بعد القاف. ولا أجد متسعا من ساحة هذه الأوراق لتفصيل القول فى قواعد النبر، فمن شاء فليرجع إلى كتاب "اللغة العربية ـ معناها ومبناها" لصاحب البحث.

ولقد يضطر المرء أحيانا إلى الكلام عن نبر أولى وآخر ثانوى، فإذا طالت الكلمة العربية فأصبحت بوزان كلمتين قصيرتين ألقى عليها نبران آخرهما أوّلى قوى، وأولهما ثانوى أضعف إسماعا من صاحبه. فإذا نظرنا إلى كلمة مثل "مستقيم" وجدناها تساوى من حيث مطلق الحركات والسكنات كلمتين مثل" خير حال" اذيقع نبر على فتحة الخاء فى "خير"، وآخر على الألف فى "حال". وهكذا تعتمد كلمة مستقيم على قوة الإسماع فى موضعين منها: أولهما ضمة الميم وثانيهما ياء المد. وثانيهما أوضح من أولهما.

وإذا نظرنا إلى السياق العربى وجدنا نوعى النبر المذكورين يقعان دون نظر إلى حدود الكلمات. وسبب ذلك أن السياق يدخل على الكلمات من اللواصق وحروف المعانى والأدوات ما قد يكون فى صورته على حرف واحد، فيبدو كأنه جزء من بنية الكلمة تتغير به البنية، فيدعو إلى تغيير موقع النبر فيها. والمسافات بين نبر فى السياق ونبر آخر هى الأسس الذى يقوم عليه الإيقاع. هذه المسافات قد تتساوى تساويا دقيقا (وهذا نادر) فيبدو إيقاعها قويا أقرب ما يكون إلى طبيعة الوزن نحو "من تأنى نال ما تمنى" إذ يقع النبر على مقطع ويترك مقطعا بانتظام هكذا (يتمثل النبر فى الخط الذى تحت المقطع):

من ت أن نا نا ل ما ت من نا

ولكن المسافة بين النبرين فى الحالات الأخرى قد تكون بطول مقطع واحد، وقد تصل إلى ثلاثة مقاطع كما نرى فى قوله تعالى: "ليلة القدر خير من ألف شهر" إذ تبدو على الصورة التالية:

لى ل تل قد ر خى رن من ال ف شهر

فبين النبر الأول والثانى مقطعان لم يقع عليهما نبر، وبين الثانى والثالث واحد، وبين الثالث والرابع اثنان، وبين الرابع والخامس واحد. ولا يطعن اختلاف المسافات فى الإيقاع كما أن الزحافات والعلل لا تطعن فى وزن الشعر.

هذا عامل من عوامل الإيقاع أما العامل الآخر فهو قصر الجمل وتواليها متساوية الأبعاد مترابطة المعانى من خلال التبعية أو التفسير أو الجواب أو نوع آخر

مما أشرنا إليه تحت الكلام عن السبك. فعندئذ يجد السامع فى السياق من الإيقاع ما يعين على خلق الأثر الوجدانى فى النفس، كالذى نجده فى قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا بَرِقَ ٱلْبَصَرُ ۝ وَخَسَفَ ٱلْقَمَرُ ۝ وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ۝ يَقُولُ ٱلْإِنسَـٰنُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ ۝ كَلَّا لَا وَزَرَ ۝ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمُسْتَقَرُّ ۝ يُنَبَّؤُا۟ ٱلْإِنسَـٰنُ يَوْمَئِذٍۭ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ ﴾ (القيامة ٧-١٣) وهذا النوع من إيقاع الجمل يقف بالكلام فى منتصف الطريق بين النثر البسيط وبين الشعر.

لقد كنا نتكلم عن الماء والرونق. ولقد قلنا إن الماء يذهب بالجفاف ويضفى على الأشياء الرونق. أى أنه حيثما وجد الماء كان الرونق. ومن هنا اطرد الربط بينهما بحرف العطف فى النقد التراثى فقيل للنص إنه "له ماء ورونق" فما الماء المقصود؟ **الذى يبدو لى أن الماء هنا مجاز عن الإيقاع**، سواء كان هذا الإيقاع من خلال مسافات النبر، أم أطوال الجمل. وهكذا يمكن أن نفسر من الظواهر التى وراء الصياغة اللغوية للنص ما عرفه القدماء من خلال الانطباع، ولكنهم لم يستطيعوا تحليله ووصفه. فكان بالنسبة إليهم كما قال الموصلى: "تحيط به المعرفة ولا تدركه الصفة".

إذا ورد لفظ الحداثة فى سياق نص من نصوص التاريخ فهم المرء من هذا اللفظ معنى مرتبطا بحركة الزمن من الماضى البعيد إلى ماضى قريب أو الى الزمن الحاضر - ذلك بأن التاريخ نفسه لا غنى له عن مفهوم الزمن بل أنه ليعد من حيث طابعه العام chronology أو ربطا للأحداث بتتابع الزمن. وإذا كان البحث التاريخى ينصب فى كثير من الحالات على فترة معينة أو زمن معين فإن آخر هذه الفترة أو ذلك الزمن يعتبر حديثا بالنسبة لأوله أو لما سبقه من أحداث هذا العصر نفسه. ومعنى ذلك أن الحداثة فى التاريخ نسبية لا مطلقة. وآية ذلك أن المؤرخين يتكلمون عن آخر العصور الفرعونية تحت عنوان "الدولة الحديثة"، وهى بحسب المعايير المطلقة أقدم من حضارة الاغريق وما جاء بعدها من حضارات. ولو أننا ارتضينا هذا المفهوم التاريخى فى أحوال عالمنا العربى والعالم الثالث بصورة عامة لوجدنا الحداثة بلية نسأل الله أن ينقذنا منها وأن يرد الينا مجد ماضينا الذى عصفت به السنون والأيام.

وإذا ورد لفظ الحداثة نفسه فى نص من نصوص الإصلاح الاجتماعى فإنه سيكون ألصق بفكرة "التغيير" منه بمفهوم الزمن. ذلك بأن الإصلاح الاجتماعى قد يتم بالتطور وقد يتم بالعنف. فإذا تم بالتطور اصبح "التغيير" به أوضح من "الزمن" وإذا تم بالعنف فإن العنف وحده لا يتعدى أن يفتح الطريق أمام التغير الذى لا يتم فجأة كما تم العنف وأنما يمتد على الأيام حتى فى أكثر الثورات حرصا على سرعة الانجاز. وإذا صح أن ينسب العنف أو تنسب القرارات الرسمية إلى لحظة بعينها فإن التطور الاجتماعى الذى يبدأ بسبب هذه العوامل يخضع لتغيير النفوس الإنسانية أكثر مما يخضع لمفاجآت الأمور المادية. ومن هنا ترتبط الحداثة فى عرف المصلحين الاجتماعيين بالتغيير. وحسبنا أن الفرنسين يعدون ثورتهم صانعة

المجتمع الحديث وأن نابليون فى نظرهم جزء من المجتمع الفرنسى القائم. كما أن جورج واشنطون هو بطل المجتمع الأمريكى مثله مثل ابراهام لنكولن.

أما فى عرف المنتجين من الفنانين والباحثين ورجال الصناعة ونحوهم فربما كانت الحداثة مرتبطة بالابتكار سواء أكان الابتكار مذهبا فنيا أم عملا فى حدود هذا المذهب وسواء أكان منهجا علميا أم بحثا فى حدود هذا المنهج وسواء أكان انتاجا مستحدثا أم سلعة من نوع هذا الانتاج. فالمعنى الذى يقصده من يطلق لفظ الحداثة على أى واحد من هذه الأشياء يحمل فى طيه معنى الابتكار. فالذى يتكلم عن القصيدة الحديثة لابد أن يحمّل اللفظ ظلالا من الشكل الشعرى المبتكر الذى لم يكن مقبولا منذ عدد من السنين والذى يحمل فى طيه قدرا من الترخص فى القافية وفى التوازن (إن لم يكن فى الوزن) وفى مقدار المناسبة المعجمية بين المفردات والجرأة النحوية على طرق التركيب. والذى يصف بحثا بالحداثة يغلب أن يقصد بهذا الوصف أن البحث قد تم فى حدود منهج حديث أو أنه ابتكر لنفسه مناهج لم تكن معروفة أو معروضة للتنفيذ منذ وقت قريب ومن ثم فهى ابتكار لم يكن معروفا قبل ذلك الوقت القريب.

أما الحداثة فى عرف رجال الدين فلا مكان لها فى العقائد ولا فى العبادات فهذان الحقلان لا يقبل فيهما إحداث أى شئ إلا مع وصف صاحب الحدث بالمروق والخروج من ربقة الدين. ولكن الأمر فى المعاملات يختلف إلى حد ما وربما قبل "الأمر المحدث" تحت عنوان "البدعة". غير أننا إذا عرفنا أن كل محدثة بدعة فلابد أن نعرف أيضا أن كل بدعة ضلالة وكل ضلالة فى النار وإن دافع بعض الفقهاء عما سموه "البدعة الحسنة" التى تدعو إليها "المصلحة"، لأن "المصالح المرسلة" مصدر من مصادر التشريع فى بعض المذاهب.

أما فى حقل العادات والتقاليد فإن الحداثة مستهجنة كما كانت فى حقل الدين ولكن هذا الحقل يفضل أن يعطى للبدع اسما آخر تبدل فيه العين من دال التقاليد فتصبح الكلمة "التقاليع" والمعنى هنا مرتبط بالغرابة أكثر مما يرتبط بمفهوم الزمن، ويتضح ذلك بصفة خاصة فى الأزياء وطرق السلوك الفردى الذى لا يمس

الآخرين من أبناء المجتمع كاطالة الشعر وحمل جهاز الراديو أثناء المشى واستعمال المشط فى الطريق وهلم جرا.

إذا تأملنا ذلك عرفنا أن مفهوم الحداثة ليس مفهوما متجانسا فى المجالات المختلفة من النشاط الإنسانى وأنها يختلف من مجال ويتسم بالنسبية فى معظم الحالات. وقد عرفنا أن معنى الحداثة فى حقل البحث هو الابتكار ولكن البحث بخصوصه شئ والعلم فى معناه العام شئ آخر ويهمنا هنا أن نعرف ما الذى يتبادر إلى الذهن عندما نسمع عبارة "العلم الحديث". لا شك أن بعض ما يصدق عليه هذا الاصطلاح يقع فى عداد التراث فهو حديث بمعنى أنه لا ينتمى إلى القرون الماضية وأنه ربما كانت بدايته فى نهاية القرن التاسع عشر أو فى العقود الأولى من القرن العشرين إن لم تكن أحدث من ذلك فى الزمن. فالحداثة هنا تبدو مرتبطة بالمنهج العلمى الوضعى الذى ساد فى حقل العلوم الطبيعية أولا ثم اتسع بعد ذلك للعلوم الاجتماعية أى أن الحديث فى العلم هو المنهج والاكتشاف.

فأين تقع الحداثة من اللغة العربية؟ أتقع فى نطاق الزمن أم التغيير أم الابتكار أم البدعة أم التقاليع أم المنهج والاكتشاف؟ الملاحظ أن اللغة تتطور من عصر إلى عصر. ولقد تطورت اللغة العربية الفصحى منذ عصر النحاة الأوائل إذ كانت صورتها على الهيئة التى تحددها كتب النحو وفقه اللغة والمعاجم فوقع لهذه الصورة من التحول فى الأصوات والمفردات وطرق التركيب وأنماط الجمل ما دعانا إلى أن نتكلم فى الوقت الحاضر عن "الفصحى الحديثة". لقد اختفت الضاد العربية التى وصفها سيبويه فى كل المجتمعات العربية المعاصرة وحل محلها صوت الدال المفخمة فى مصر والشام وحلت محلها الظاء فى المجتمعات العربية الأخرى. وكذلك اختفت الطاء التى قال سيبويه إنها لو رققت لصارت دالا كما أن الدال إذا فخمت كانت النتيجة طاء. واختفت لدى المصريين والسوريين الأصوات الإنسانية الثلاثة (ث ، ذ ، ظ) وحلت محلها السين والتاء ثم الدال والزاى ثم زاى مفخمة على الترتيب فأصبحنا نتكل عن الوزن التقيل (بالتاء) والولد السقيل (بالسين) وعن (دكر) ضد أنثى و (وزكر) فعل ماضى بمعنى تذكر أو أورد فى كلامه ذكر شئ ما وقد نتكلم عن (الضلام) بالعامية ونسمى أحد الشوارع بالقاهرة (نور الزلام)

بتفخيم الزاى. والملاحظ فى كل ذلك أن النطق بالصوت الشديد يحمل فى طيه التزاما بالنطق العامى وأن الصوت الرخو يشير إلى نزوع إلى النطق الفصيح.

هذا من حيث ما أصاب الفصحى من تطور صوتى على ألسنة العرب أما فى حقل المفردات فما أكثر ما طرأ عليها من ألفاظ الحضارة والمصطلحات سواءا كان ذلك بواسطة الارتجال أو الاشتقاق أو التعريب وما أكثر ما مات من ألفاظ كانت سارية فى الاستعمال فى القرون الأولى وحسبك أن تنظر فى أى معجم من معاجم اللغة العربية لترى حشود الألفاظ التى بطل استعمالها والألفاظ الأخرى التى لحقها التطور فى دلالاتها فلم تعد تؤدى من المعانى ما كان يقصد بها فى العصور الخالية. كل ذلك إذ لا يدعى لواحدة من هذه المفردات أنها من قبيل الغريب أو الحوشى أو المهجور ودون أن تبطل بقرار أو حكم شرعى كالذى صدر بالنسبة لكلمات أخرى أبطلها القرآن بقوله: ﴿ مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ﴾ (المائدة : ١٠٣).

أما من حيث التراكيب فاقرأ أى واحدة من الصحف العربية وسترى المضارع يدل على الماضى ويقترن بظرف زمان يفيد المضى فيقال مثلا "الزعيم الفلانى يصل أمس فجأة إلى القاهرة ويجرى محادثات مع المسئولين المصريين" وستجد الكاف المشهورة التى لا تفيد تشبيها ولا تعليلا عند قول بعضهم "أنا كأستاذ لمادة كذا أرى كذا" وستجد أيضا عودا للضمير على متأخر فى قول بعضهم: "فى عرضه للموضوع الفلانى قال فلان كذا وكذا". أو إخراجا للفعل عن تعديته أو لزومه إذ يقال: "التقى فلان فلانا". فإذا تأملنا وصف الفصحى بالحداثة هنا فالمعنى ألصق بالتغيير منه بمفهوم الزمن أى أن تغير اللغة أو التغير الذى خضعت له اللغة هو من قبيل التغير الاجتماعى لأنه تطور تدريجى لا يفطن إليه الملاحظون ألا بعد وقوعه فعلا ومن هنا يصعب الربط بينه وبين زحف الزمن. فهو بمصطلح دى سوسير Diachronique ولكنه ليس Historique بالمعنى المألوف.

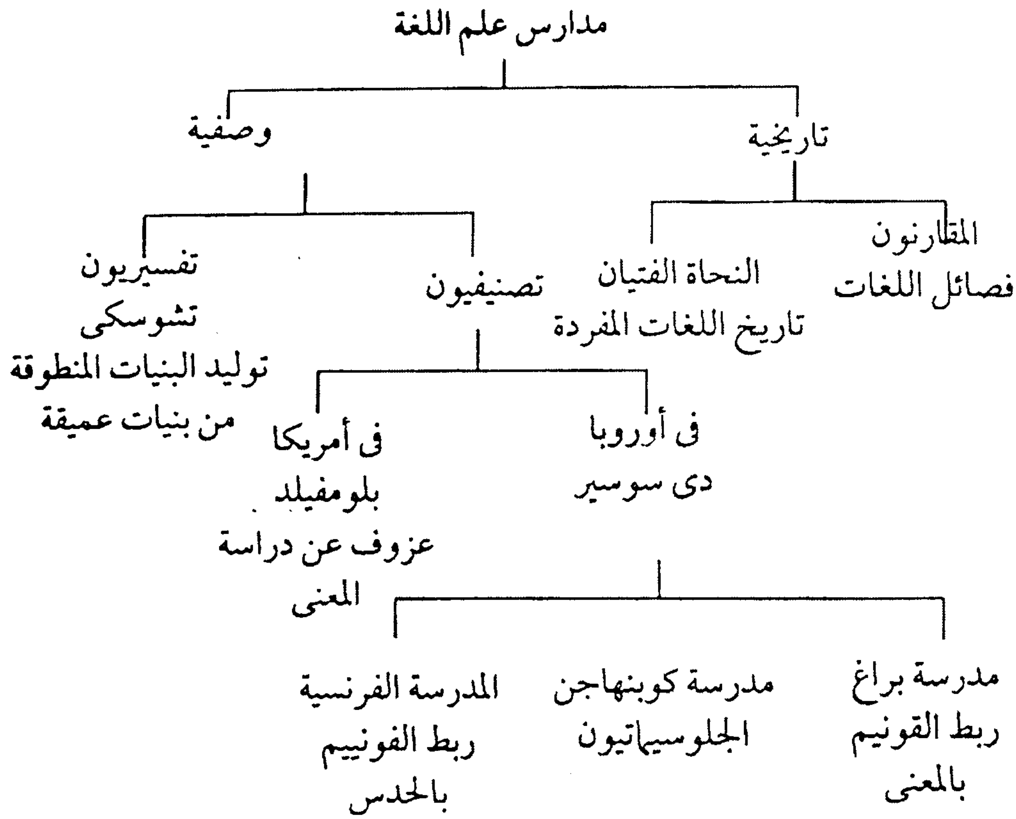
هذا أحد المعانى الممكنة للحداثة حين نعقد نسبة بينها وبين اللغة العربية ولكن هناك معانى أخرى يمكن أن تكون لهذه النسبة أوضحها أن نرى الحداثة مرتبطة

بمناهج النظر فى اللغة فى عمومها. وفى الحق إننا كثيرا ما نقع على عبارة "المنهج الحديث" فتبدو العبارة غامضة أو ملبسة فلو سألت سامعها عما فهم منها لم يستطع أن يعطيك جوابا صحيحا بل إنك لو وجهت هذا الاستفهام إلى قائلها فلربما لمحت منه بعض التردد قبل أن يستجمع قوته ويشحذ ذاكرته ويمدك بالجواب الذى أسعفته به القوة والذاكرة. بل قد يعجز أمام تعدد المناهج الحديثة أن يختار واحدا منها يعينه ليجعله المقصود من عبارة "المنهج الحديث". ذلك أن ما نسميه تجوزا بالمنهج الحديث هو فى الواقع مناهج متعددة تختلف نظرة كل منها إلى المادة اللغوية عن نظرة المنهج الآخر وهى متشعبة الأصول متنوعة الغايات. فلقد كان علم اللغة الحديث عند نشأته خالصا لوجهة النظر التاريخية يقوم على المقارنة بين اللغات حتى إذا تحقق له بعد المقارنة أن ينشئ من اللغات الإنسانية مجموعات متباينة لكل مجموعة منها أصل افتراضى مجرد يسمى اللغة الأم جاء تحويل هذا العلم على أيدى النحاة الفتيان إلى اتجاه تاريخى آخر يرتبط بفرادى اللغات حتى ظهر العالم السويسرى فرديناند دى سوسسير فرأى اللغة نظاما ثابتا وبنية متكاملة لا يمكن وصفها إلا بزعم ثباتها على حالة واحدة وأن التأريخ لها لابد أن يكون رصدا لمراحل متوالية كل مرحلة منها تعد مرحلة نظام ثابت ومن فكرة النزام هذه نشأت دراسة اللغة دراسة وصفية تصنيفية تبدأ بإنشاء النظام الصوتى للغة ومن هنا أصبح من المفضل أن يتجه الدرس إلى اللغات الحية المسموعة لا إلى اللغات القديمة ذوات الآداب المسجلة فى الكتب. ولقد كانت أفكار دى سوسير سببا فى نشأة عدد من المدارس اللغوية ذوات المناهج المختلفة كمدرسة براغ ومدرسة كوبنهاجن والمدرسة الفرنسية. وكانت بداية الدراسات الأوروبية فى ظل لغات قديمة لها آداب مشهورة مدروسة دراسة واسعة وعميقة أما فى أمريكا فقد ارتبطت البداية برغبة الحكومة الأمريكية فى معرفة لغات القبائل الهندية ليتيسر التعامل معها فسخرت لذلك عددا من الباحثين فى الانتروبولوجيا الذين بدأوا البحث فى هذه اللغة من نقطة الصفر إذ لم يكونوا على معرفة بهذه اللغات ومن هنا ارتبطت دراستهم بالبحث فى المبنى دون الخوض فى المعنى بل أنهم رأوا المعنى اقليما غير قابل للاستكشاف على الطرقة الأوروبية فجعلوا معنى كل عنصر تحليلى هو موقعه من

السياق ورأوا أن أفضل طريقة لفهم المعنى الكلى أن يتم من خلال وجهة النظر السلوكية أى بطريقة الربط بين الإثارة والاستجابة. ركز الأمريكيون عنايتهم فى البداية على إنشاء النظم الصوتية لهذه اللغات فى وقت كان الأوربيون فيه لا يحجمون عن اخضاع الدراسات النحوية والاجتماعية اللغوية للمنهج الحديث. وكان الأوروبيون على الطريقة النحوية القديمة يجعلون أبواب النحو وظائف للكلمات المفردة فى السياق ولكن الأمريكيين بعد بلومفيلد لاحظوا أن بناء النحو على المفردات يفتح الباب على مصراعية للبس فقالوا إن التحليل النحوى يجب أن يبنى على المكونات المباشرة للجملة. وإذا كانت الكلمات هى أصغر ما يمكن إفراده عن السياق فإن المكونات المباشرة هى أكبر العناصر التحليلية لما دون الجملة. وقد يكون المكون المباشر كلمة مفردة كما فى ركنى جملة "صديقى قادم" وقد يكون أطول من ذلك نحو " صديقى الذى حدثتك عنه بالأمس قادم الينا ممسكا بشئ لا أعرفه فى يده "فالمكونان فى الحالتين هما الصديق وكل ما يرتبط به ولفظ "قادم" وكل ما يتعلق به أيضا.

ثم جاء العالم الأمريكى تشومسكى فاتهم كلا من الأوروبيين والأمريكيين على السواء بأنهم أكثر عناية بالتصنيف والوصف منهم بالدقة العلمية واقترح أن يبدأ التحليل اللغوى من أساس عقلانى مجرد سماه "البنية العميقة" وهذه البنية العميقة غير صالحة للتعبير اللغوى لأنها لا تنطق وإن صلحت لدى البعض للرمز المنطقى. وقال أن المهم ليس الوصف والتصنيف فقط وأنما ينبغى أن يكون للتحليل إلى جانبها "طاقة تفسيرية" تحدد لم تتحول بنية عميقة معنية إلى واحدة يعينها من مجموعة البنيات السطحية الممكنة للتعبير عنها ثم أكد تشوسكى أن اللبس ما يزال واردا على النحو المبنى على المكونات المباشرة وأن طريقته التى جاء بها (وتسمى النحو التوليدى أو النحو التحويلى) هى بمفردها القادرة على الكشف عن الملبس وغير الملبس من البنيات السطحية وعلى نسبة البنية السطحية الى بنية عميقة بذاتها دون غيرها.

ولعل موقع كل مدرسة ذات منهج من أخواتها تتضح من التخطيط التالى:



يتضح من هذا أن نسبة الحداثة إلى المنهج نسبة ذات أبعاد زمنية مختلفة ولكنها ترتبط ارتباطا محكما بفكرة التغيير. أما إذا وصفنا بالحداثة منهجا من مناهج البحث فى اللغة العربية فأننا يمكن أن نضيف إلى هذا الايضاح ايضاحا آخر يتصل بطبيعة المنهج العربى التقليدى. ذلك بأن مناهج اللغويين العرب من السلف تحمل فى طيها الاستقراء والتصنيف والتجريد والحتمية والوصفية وربط الصوت بالمعنى والمقارنة والتأريخ والمعيارية والتفسير وتحقيق صدق النتائج وغير ذلك اتجاهات المناهج على نحو ما سنوضحه فى الفقرات التالية بإذن الله.

لقد اعتمد النحاة على الاستقراء الناقص وهو عماد المنهج العلمى بالنسبة للعلم المضبوط واعتمد فقهاء اللغة والمعجميون منهم بصورة خاصة على الاستقراء التام حسبما تتطلبه طبيعة موضوعهم يدور حول مفردات اللغة على حين يدور موضوع النحاة حول قواعدها الكلية ولهذا تناول النحاة بالملاحظة نماذج من اللغة أطلقوا

عليها مصطلح "المسموع" وانصرفوا عن بقية المستعمل فاقتصدوا مثلا فى الاعتماد على القرآن لتعدد القراءات وعلى الحديث لجواز الرواية بالمعنى وصرفوا معظم همهم إلى الشعر وكلام العرب. أما اللغويون (أى فقهاء اللغة) فقد كان عليهم أن يحددوا موقف كل مفردة من مفردات اللغة من حيث المعنى الذى ينسبونه إلى الكلمة فى المعجم أو من حيث أصل استعمالها وما إذا كانت عربية أو دخيلة أو معرّبة أو حوشية.. إلخ، ومعنى ذلك أن الاستقراء بنوعيه قد عرفه القدماء واستعلموا كل نوع منه حيث ينبغى أن يستعمل.

أما التصنيف فأننا نعرف كيف نشأت الدراسات اللغوية العربية بتصنيف أقسام لكلم إذ قال على بن أبى طالب لأبى الأسود الدؤلى: "الكلم اسم وفعل وحرف .. لخ"ثم عمد النحاة بعد ذلك إلى تصنيف فروع كل قسم من هذه الأقسام فقالوا فى لفعل: ماض ومضارع وأمر وفى الاسم: اسم علم واسم جنس واسم زمان واسم مكان.. الخ، وفى الحرف: حروف المعانى وحروف الزوائد .. الخ. ثم صنفوا لأبواب النحوية فى داخل الجمل وصنفوا أساليب الجمل بل صنفوا الكلمات إلى جامد ومشتق وإلى مجرد ومزيد وإلى متصرف وغير متصرف وهلم جرا مما جعل من لسهل عليهم أن ينشئوا قواعدهم التى كان يستحيل انشاؤها دون هذا التصنيف.

ولقد جرد النحاة الأصول وجردوا القواعد وجردوا المصطلحات لتسمية لأصناف فكان مما جردوه أصل الوضع وأصل القاعدة وجعلوا كل أصل من ذلك نقطة البداية لفهم المستعمل لأن المستعمل إما أن يتسم بالاستصحاب إذا تطابق مع لأصل المجرد أو بالعدول إذا بدا على صورة مختلفة عن صورة الأصل. وأصل وضع ينسب إليه الصوّت وتنسب إليه الجملة. فلفظ "ينبغى" مثلا ينطق على صورة "يمبغى" ولكن تفسير ذلك أن الأصل هو النون ولكن النون لما سكنت تلتها الباء خرجت من مخرج الباء واحتفظت بغنتها فأصبحت كالميم وذلك طلبا لخفة فى النطق. وكذلك "قال" أصلها "قول" فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها لبت ألفا طلبا للخفة أيضا. وكذلك "إذا السماء أنشقت" أصلها " إذا انشقت سماء انشقت" لأن إذا الظرفية لا تدخل إلا على الجملة الفعلية للتفريق بينها وبين ا الفجائية فلما وقع بعدها الاسم المرفوع لم يعرب مبتدأ وإنما جعل فاعلا لفعل

محذوف يفسره الفعل المذكور بعد الاسم المرفوع. ففى كل واحدة من هذه الحالات عدول عن الأصل وكل شرح جئنا به معه ردّ إلى الأصل المعدول عنه ـ وأما أصل القاعدة فمثاله "المبتدأ معرفة" وقد عبر ابن مالك عن هذه القاعدة بقوله: "ولا يجوز الابتداء بالنكرة" ولكن لهذه القاعدة الأصلية قاعدة أخرى فرعية مستثناة منها عبر عنها ابن مالك أيضا بقوله: "ما لم تفد ..." فإذا أفادت النكرة جاز الابتداء بها وتلك قاعدة فرعية مستثناة من قاعدة أصلية.

إذا كان النحاة قد استعملوا الاستقراء الناقص فى سبيل إنشائهم النحو العربى فإن الاستقراء الناقص لا يستقيم بغير الحتمية. ومعنى ذلك أن الحقائق التى يستخرجها النحاة باستقراء المسموع قاصرة عن أن تصدق على غير المسموع ما لم ينطبق عليها مبدأ الحتمية الذى يعممها على غير المسموع. وهكذا استعمل النحاة مبدأ الحتمية تحت عنوان آخر هو "القياس" أو كما يسميه الأصوليون "قياس الشاهد على الغائب" ويتضح ذلك فى استعمال اسم "النحو" نفسه لأنه مأخوذ مما يروونه من قول على رضى الله عنه لأبى الأسود الدؤلى: "انح هذا النحو يا أبا الأسود" بل إن لفظ القياس يتردد كثيرا فى عبارة يقولها النحاة: وعلى ذلك قس".

ونهج النحاة العرب منهج الوصفية التى يباهى بها المحدثون. وأوضح ما يكون ذلك فى نشاط النحاة الأولين الذين كان يغلب على ألسنتهم أن يقولوا: "العرب تقول كذا" بدلا من قول الآخرين يجب ويجوز . حقا إن ذلك كان أوضح فى اتجاه بعض الأولين منه فى اتجاه بعضهم الآخر فلقد كان أبو عمرو بن العلاء حريصا على هذا الطابع الوصفى عندما سئل عما يفعل بما خالفت فيه العرب قواعد النحاة قال: "أعمل على الأكثر وأسمى ما عداه لغة " كان ذلك منه فى وقت كان فيه عبد الله بن أبى اسحق يطعن على العرب أى يخطئ الفصحاء منهم إذا خالفوا ما استخرجه النحاة من القواعد . ومع ذلك فإن استخراج القواعد نفسه كان عملا وصفيا سواء من هذا النحوى أو من ذاك، لأنه كان تلخيصا للعلاقات النحوية القائمة بين المفردات فى الجمل. وإنا لنجد حتى فى وقتنا هذا فى الغرب من يطعن على أصحاب

لغة فيقول أن النطق الشائع It is me خطأ والصواب أن يقال It is I يحدث ذلك ، ظل المنهج الوصفى القائم.

أما ربط الصوت بالمعنى فيتضح فى أبواب من النحو مثل الوقف (الذى يدل على ام المعنى) وكالتشديد (الذى يدل على التعدية النحوية أو المبالغة الدلالية) وكزيادة لحروف (إذ يكون للزائد معنى) وكبعض لواصق التصريف مثل تاء التأنيث ونون نوكيد وألف الاثنين وواو الجماعة وتاء الخطاب وحروف المضارعة ونون النسوة هلم جرا، وكالفروق النطقية بين الأصوات من حيث المخارج والصفات نحو نفريق بواسطة التفخيم فقط نين الفعلين الماضيين "صام" و "سام" وكذلك بين طاب" و "تاب" وكالتفريق بالجهر والهمس بين "زار" و "سار" وكذلك "ذاب" "ثاب" وقد كان للنحاة الأقدمين محاولات عظيمة فى حقل دراسة الأصوات لغوية وارتباطها بالمعانى على نحو ما ذكرنا وحسبنا أن نعلم أن كتاب العين خليل قد تم ترتيب مداخله على أساس صوتى.

وكان عمل النحاة العرب يشتمل على الكثير من المقارنات بين اللهجات تلحظ لك فى تفريقهم مثلا بين ما الحجازية وما التميمية وبين لهجات تفتح حرف ضارعة وأخرى تكسره كما لاحظ اللغويون فروقا نطقية بين القبائل كالكشكشة لعجعجة والاستنطاء والطمطمانية والتلتلة التى أشرنا اليها عند الكلام عن حركة رف المضارعة . وفرقوا بين العربية الشمالية والجنوبية حتى قال أبو عمر "ما لسان ير بلساننا" وردوا فى ذلك النوادر العديدة التى تدل على وعيهم بالفروق اللغوية ن اللهجات المذكورة.

ويظهر اشتغال الأقدمين بالتأريخ اللغوى فى دراستهم للتعريب والتوليد لدخيل بصفة عامة فلقد كانوا يفرقون بين ما دخل العربية قبل الإسلام وما طرأ يها بعده ولكنهم (والحق أحق أن يتبع) لم تكن لهم حاسة تاريخية دقيقة لا فى اللغة لا فى الأدب فكانوا ينسبون النصوص الى آدم وإلى عاد وثمود وإلى الجن و شياطين وإلى هامات القتلى بل إن ذلك الحرمان من الحس التاريخى ظل يلازمهم

حتى فى نشاطهم المعجمى فلم نر لهم ضبطا تاريخيا لتطور الدلالة من عصر إلى عصر ولا إلى تطور بنية الكلمة من زمان إلى زمان.

ولقد ظهر الاتجاه المعيارى فى النحو بما ذكرنا من أمر ابن أبى اسحق وتصديه للفصحاء من أمثال الفرزدق ولكن هذا الاتجاه قوى فيها بعد عندما انتهى عصر الاستشهاد وعجز النحاة عن ترديد عبارة : "العرب تقول كذا" لأن العرب بعد عصر الاستشهاد" لم يكونوا أولئك الفصحاء الذين يمكن لدراسة لغتهم أن تؤدى إلى خدمة القرآن وهى الغاية الكبرى للنحو، ولما انتهى عصر الاستشهاد فى القرن الثانى الهجرى تحول النحو العربى من طابعه العلمى الذى يقوم على البحث ورصد النتائج وانشاء القواعد أمام التلاميذ وأصبح المطلوب منه أن يقول لهم هذه القاعدة (أو المعيار) وعليكم أن تطبقوا فالتعليم أساسه الطريقة المعيارية.

أما التفسير فله فى النحو العربى مظاهر متعددة ولعل أهم مظهر من مظاهر التفسير فى النحو هو التعليل. فلقد تكفل التعليل فى اللغة بتفسير الظواهر الآتية:

١ ـ كل عدول عن الأصل، ويظهر ذلك بصفة خاصة فى الإعلال والإبدال والنقل والقلب والحذف إذ تصبح العلة نفسها فى صورة قاعدة تبرر العدول عن الأصل بطلب الخفة كما فى:

أ ـ إذا تحركت الواور وانفتح ما قبلها قلبت ألفا نحو قام

ب ـ تنقل حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها نحو إقامة

جـ ـ إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت أحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء نحو طى

د ـ إذا سبقت تاء الافتعال بحرف مطبق قلبت طاء اصطبر

٢ ـ تعليل الأقيسة النحوية سواء أكان بعلة مناسبة أم بالطرد أم بالشبه يعد من قبيل التفسير أيضا كأن يقال:

أ ـ رفع نائب الفاعل حملا له على الفاعل بعلة الاسناد.

ب ـ بنيت ليس لا طراد البناء فى كل فعل غير متصرف.

جـ - أعرب المضارع لشبهه باسم الفاعل فى مطلق الحركات والسكنات وفى اختلاف المعانى عليه. فالأول قياس علة والثانى قياس طرد والثالث قياس شبه وكل ذلك تفسير للظاهرة. فهذه الأنوع من التفسير هى أظهر أنواع التفسير فى النحو العربى.

بقى مما اشتمل عليه النحو العربى ما سميناه تحقيق صدق النتائج. أرأيت إلى المسائل الحسابية والمعادلات الرياضية حين تخضع للاختبار ليعرف ما إذا كانت صادقة أو كاذبة ويجرى اختبارها بطريقة خاصة معروفة كاختبار الضرب بالقسمة والقسمة بالضرب واختبار الجمع بالطرح وبالعكس؟ كذلك كان النحاة العرب يعمدون إلى اختبار النتائج وكأنهم يختبرون صورية الجهاز النحو والصرفى الذى وصلوا إليه. وهكذا نشأ لديهم ما يسمى بالتمارين العملية. فقد يقولون صغ من ضرب على وزن جعفر أو على وزن طيلسان أو على وزن سفرجل وقد يفترضون أن رجلاً تسمى باسم "حتى" أو "فى" أو "لم" ويسألون عن كيفية تثنيته وجمعه وتصغيره والنسب إليه وكانوا أثناء شرحهم لأبواب النحو يوردون التراكيب الممنوعة ويشيرون إلى امتناعها ويعللون ذلك. وكان تطبيق قواعدهم على هذه الفروض المستحيلة وغير المستعملة يقوى اقتناعهم بصدق قواعدهم والنتائج التى وصلوا إليها فى تحديد النظام النحوى للغة العربية.

فما مغزى كل أولئك؟

الجواب أنه ليس من المتصور أن يكون القديم والحديث مختلفين فى كل التفاصيل والدقائق وأن الاختلاف بينهما إنما هو اختلاف فى تركيز الاهتمام على طابع بعينه يعرف به القديم أو الحديث مع عدم خلوه مما عدا هذا الطابع، ولكن وجود طابع ما وجودا عمليا لا نظريا فى المنهج لا يبرر دعواه له إلا بمقدار ما يصح أن ننسب الاشتراكية إلى الاسلام لمجرد أن الإسلام عنى بالعدالة الاجتماعية بطريقته الخاصة. وهكذا لا ينبغى أن ننسب إلى النحو العربى أنه خالص للوصفية أو للمعيارية أو للتأريخ أو للتجريد وإن كان فيه قسط مهم من كل واحد من هذه المناهج التى تميز بعضها عن بعض فى العصر الحديث. هذا ما ينبغى أن يكون واضحا عند

نسبة المنهج إلى الحداثة. فالحداثة فى المنهج مسألة تغيير وإن لم تتبرأ تماما من مفهوم الزمن.

ومن معانى الحداثة حين تنسب إلى اللغة العربية ما يتصل بالنتائج وإذا اتصلت الحداثة بالنتائج فقلنا مثلا: "النتائج الحديثة" أو "نتائج البحوث الحديثة" أو "معطيات البحث الحديث "فإن" الحداثة "عندئذ تنصرف إلى معنى الابتكار فتكون ألصق به منها بمفهوم الزمن. وهنا لابد أن يقوم طباق بين الحداثة والتراث (أى بين الابتكار والتراث) أكثر مما يقوم بين الحداثة المنسوبة إلى المنهج وبين التراث (أى بين التغيير والتراث). لقد استوت الدراسات العربية على سوقها فى القرن الثانى الهجرى وما كادت مطالع القرن الرابع تهل حتى آتت أكلها وبدت ثمراتها ناضجة يانعة إذ أمدتها التربة الطبية برحيق المنابع الإسلامية بعد أن أضيفت إليه عناصر حيوية من ثقافات أخرى أجنبية ولم يكد القرن الرابع ينتهى حتى وقر فى عقول الناس أو الأول لم يترك للآخر شيئا وفاخر أبو العلاء المعرى بأنه سيأتى بما لم تستطعه الأوائل وبدا التراث العربى فى عمومه عصر النقول والشروح والحواشى والتعليقات والكتابة الموسوعية وبدت الحياة فى طابعها الغالب اجترارا لما مضى واعادة لترتيب الأثاث دون إضافة قطعية جديدة إليه. وزعم الزاعمون أن النحو نضج حتى احترق فأصابت عدوى التواكل كل فروع المعروفة العربية. ثم جاءت الطامة الكبرى بتغلب الترك على مقاليد الحكم فى البلاد العربية فقضوا بجهلهم قضاءا مبرما على ما بقى للعرب من طاقة وما كان لهم من ملكة فأقفلوا باب الاجتهاد وانزوت المعارف الإسلامية فى عدد من المساجد (أو قل المتاحف) لا تتعداها كالأزهر والزيتونة والقرويين فكان أقصى ما يصل إليه المرء من علم أن يحسن التحصيل لما يقرأ وأما الإضافة والابتكار فهيهات، لأن الفكر العربى أصبح بركة راكدة آسنة لا تنمو فيها إلا طحالب الجهل والتخلف.

ثم اعتل الرجل المريض (تركيا) ونشطت ذئاب الاستعمار من حوله كل يريد نصيبه من القطيع الذى كان يرعاه فكان الاتصال المباشر لأول مرة بين الولايات التركية وبين الغرب وعرف العرب أن فى الدنيا علوما غير علومهم وأنهم قد تخلفوا

عن الركب وأن بقاءهم مرهون بالتلمذة على المعارف الحديثة فأرسلوا البعوث إلى الغرب تتلقى وتنقل وتغرس البذور الجديدة فى التربة التى طال إهمالها فأنبتت البذور ونما النبات نموا بطيئا ومازال فى دور النمو فلا يظهر من ثمره إلا البواكير وما أقلها.

وما دمنا الآن فى عصر البواكير فإن لنا أن نسأل عن طبيعة ما يمكن أن نصل إليه من النتائج الحديثة. وسنرى عندئذ أن هذه النتائج تقع فى حدود الأنواع الآتية:

١ ـ بواكير عربية نبتت فى أرض التراث.

٢ ـ أفكار أجنبية حديثة وفى التراث ما يشبهها.

٣ ـ فهم عربى حديث يصحح فهما قديما فى التراث.

١ ـ بواكير عربية نبتت فى أرض التراث.

فى التراث العربى أفكار لا تتنافى مع النتائج الحديثة تنافيا تاما ولكنها تختلف عن هذه النتائج ومن ذلك على سبيل المثال.

ا ـ أن أقسام الكلم التى وردت فى التراث لا تتنافى مع التقسيم الحديث للكلم الذى ورد فى كتابى: اللغة العربية معناها ومبناها مثلا إذ ما يزال الاسم أحد أقسام الكلم وكذلك الفعل وما زالت الحروف كلها واقعة تحت عنوان الأداة. ولكن الفارق المهم بين التقسيمين أن النظرة الحديثة كشفت عن عموم فى مفهوم الاسم لدى النحاة شمل أقساما أخرى كالصفات والضمائر والظروف وأن مفهوم الفعل قد اتسع لديهم أيضا حتى شمل بعض الخوالف والنواسخ وأن مفهوم الأداة فى الفهم الحديث يشمل الحروف والنواسخ كما فهمها النحاة.

ب ـ ومن ذلك أيضا ما يتعلق بأصل الاشتقاق. فعلى الرغم من أصرار النحاة البصريين ومنهم الخليل بالطبع على أن أصل الاشتقاق هو المصدر وجدنا الخليل يبنى كتاب العين وهو أول معجم فى العربية على مداخل من الحروف الأصلية الثلاثة و يورد تحت هذه الحروف كل مشتقات المادة مما يدعونا إلى الزعم بأن الخليل قد عد الأصول الثلاثة هى أصل الاشتقاق عملا وأن لم يصرح بذلك،

وأن النظرة التى اشتمل عليها كتاب اللغة العربية المذكور تجعل الأصول الثلاثة هى أصل الاشتقاق وهى أولى بذلك من المصدر الذى قال به البصريون والفعل الماضى الذى قال به الكوفيون.

ج - لقد أنشأ النحاة نظاما كاملا من الصيغ الصرفية للكلمات المشتقة فى اللغة العربية ونسبوا إلى الصيغ المجردة معانى وظيفية كالطلب والمطاوعة والتكلف .. الخ. وتكلموا عن الميزان الصرفى للكلمة وكانوا يعدون الصيغة الصرفية ميزانا للكلمة ورأوا أن الكملة إذا حذف أحد حروفها حذف ما يقابله من صيغتها وجعل الباقى ميزانا لها ففعل الأمر من وعد هو (عد) وما دامت الواو وهى فاء الكلمة فى الفعل قد حذفت من الصيغة فيصير وزنه (عل) بكسر العين وسكون اللام ولكنهم لم يفر قوا تفيقا نظريا بين الصيغة والميزان فرأوا أن "قال" و "رمى" ونحوهما على وزن (فعل(دون مراعاة لما فيها من اعلال. وقد توصلت النظرة الحديثة مع احترامها التام لنظام الصيغ إلى أن هناك فرقا بين الصيغة والميزان لأن الصيغة قالب صرفى والميزان مقياس صوتى بمعنى أن فعل الأمر (عد) ينبغى أن تكون صيغته (افعل) بسكون الفاء وكسر العين ولكن ميزانه (عل) كما سبق. فالصيغة تجعله من باب ضرب والميزان يعترف بالحذف الذى حدث فى الصيغة. والصيغة صرفية والميزان صوتى.

٢ - أفكار أجنبية حديثة وفى التراث ما يشبهها:

ذكرنا منذ قليل أن للتفسير فى النحو العربى مظاهر متعددة أهمها التعليل وعددنا من صور التعليل تعليل الإعلال والابدال والنقل والقلب والحذف وكذلك تعليل الأقيسة النحوية ونضيف هنا ظاهرة أخرى من ظواهر النحو العربى يطلقون عليها التفسير وعلى ركنيها المفسر والمفسر بالكسر والفتح على الترتيب، فهناك أدوات تختص بالدخول على الأفعال مثل "إذا" و "إن" و "لو" ولكن الاعتبارات الأسلوبية قد تقضى أحيانا بأن تأتى هذه الأدوات وبعدها الاسم المرفوع فى مكان بالفعل على عكس ما يقضى به أصل وضع الجملة وهنا يخف النحاة إلى رد الجملة إلى أصلها فيقدرون فعلا تدخل عليه هذه الأدوات ويجعلون الفعل

المذكور بعد ذلك تفسيرا لهذا الفعل المقدر وهذا شبيه بقولهم: "لابد من دليل يدل على المحذوف غير أن الظاهرة هنا ظاهرة إضمار لا حذف.

غير أن تشوسكي يباهي كما سبق بأنه حول البحث اللغوى من منهج وصفى تصنيفى خالص يرد عليه اللبس فى الكثير من الحالات إلى نحو توليدى تحويلى يضم إلى التصنيف عنصرا آخر هو الطاقة التفسيرية بمعنى أن البنية السطحية (المستعملة) إذا تطرق اليها اللبس بتعدد ما يحتمل أن يكون مقصودا بها فإن النحو التوليدى يرجع هذه البنية الاستعمالية السطحية إلى بنية عميقة بعينها فيذهب عنها بقية ما تحتمله من المعانى. هذه الخاصية بعينها موجودة فى النحو العربى ولكنها ترتدى عباءة التأويل وعمامة التقدير ويمكن أن نسوق لذلك الشواهد الآتية:

١ ـ قال تعالى﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَـٰنًا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾ فَٱنقَلَبُواْ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ وَٱتَّبَعُواْ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ ﴿١٧٤﴾ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَـٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ (آل عمران).

فمن الذى يحاول الشيطان أن يخوفه؟ سيقول قائل إن الأمر واضح لأن الشيطان يخوف أولياؤه. ولكن القرائن تحدد بنية عميقة أخرى يحاول الشيطان فيها أن يخوف المسلمين من أوليائه فالتقدير "أنما ذلكم الشيطان يخوفكم أولياؤه" بدليل النهى الموجه إلى المؤمنين ألا يخافوهم بعد أن سمعوا من الشيطان (الناس الأولين) أن الناس (الآخرين) قد جمعوا الجموع لمهاجمتهم.

٢ ـ قال تعالى :﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ (آل عمران: ١٨).

أن بنية الجملة من الناحية النحوية البحتة لا تمنع أن يكون الملائكة وأولو العلم معطوفين على الضمير (هو) فتكون الطائفتان آلهة مع الله (تعالى الله عن ذلك)ولكن القرائن فى الجملة تشير إلى بنية عميقة لها تجعل الطائعتين معطوفتين على لفظ الجلالة (الله) وبذلك تشهدان معه بتفرده بالألوهية والدليل على ذلك إفراد لفظ (قائما) والنص مرة ثانية على أنه "لا إله إلا هو العزيز الحكيم".

٣ ـ قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا وَلَـٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ (يونس: ٤٤).

والتركيب لا يمنع أن تكون أنفسهم توكيدا للناس ولكن النظر فى الآيات الأخرى فى القرآن (وهو يفسر بعضه بعضا) يجعل "أنفسهم" مفعولا متقدما للفعل" يظلمون" بدليل قوله تعالى فى آية أخرى: ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ ﴾ (الأعراف: ١٧٧).

٤ ـ قال تعالى: ﴿ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ﴾ (النمل: ٤٠).

فهل الذى فى الآية من قوله: "آتيك" هو اسم فاعل مضاف إلى الكاف أو فعل مضارع ناصب لمحل الكاف؟ لا يظهر ذلك من البنية السطحية للجملة ولكن البنية العميقة تبين أنه لو كان اسم فاعل مضافا لدل على الماضى ولكن الذى عنده علم من الكتاب يعرض على سليمان أمرا مستقبلا.

٥ ـ قال تعالى: ﴿ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ﴾ (البقرة: ١٠).

فهل قوله تعالى "فزادهم الله مرضا" خبر أو دعاء؟ لو كان ذلك خبرا للزم فى الجملة الأولى أن تضاف اليها" كان" فيقال كان فى قلوبهم مرض. وبذلك يصير المعنى على الدعاء.

٦ ـ قال تعالى: ﴿ لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ إِلَّا كَبَـٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَـٰلِغِهِۦ ﴾ (الرعد: ١٤).

ليس فى التركيب ما يمنع أن يكون الواو فى يدعون راجعة إلى الاسم الموصول (الذين) ولكن البنية العميقة (أى المعنى المراد) يحتم تقدير مفعول به هو ضمير الغائبين ويكون التقدير عندئذ" والذين يدعونهم من دونه" .فيكون الذين لا يستجيبون هم الشركاء المزعومين.

٧ ـ قال تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَعْلَمُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَمَوَٰلِيكُمْ ﴾ (الأحزاب: ٥).

ليس فى التركيب ما يعين ما إذا كان لإخوانهم أو آبائهم ولكن الآباء غير معلومين فلا يمكن أن يكون غير ا لمعلوم أخا فالبنية العميقة (كما نسميها تشوسكى) تجعل الأبناء هم لإخوان فى الدين.

نفهم من هذا أن النحو العربى ليس خلوا من الطاقة التفسيرية ولكنه يسمى مظاهرها أسماء مختلفة يمر بها المرء دون أن يرى شبها بينها وبين مثيلاتها فى نتائج البحث الحديث. ولكنه حين يدقق النظر لابد أن يرى الشبه وبين الشيخ محمد بالعمامة وبنيه وعلى رأسه القبعة.

٣ ـ فهم عربى حديث يصحح فهما قديما فى التراث:

أول ما ينبغى أن نعترف به أن السلف من علمائنا أبلوا بلاء حسنا فى بناء صرح العلوم العربية وأن النتائج التى وصلوا إليها تعد رائعة من جهتين:

أولا: أن نقاد التراث العربى من المستشرقين يعترفون طائعين أو مرغمين بأن العرب إذا كانت لهم فلسفة حقيقية فهذه الفلسفة هى دراساتهم اللغوية وبخاصة النحو بما اشتمل عليه من نظام استدلالى لا يمكن أن تصل إليه إلا عقلية ذات مقدرة فائقة على التجريد.

ثانيا: أن هذه البنية التى أقاموها صمدت للتطبيق منذ القرن الثانى للهجرة حتى هذه اللحظة فإذا كنا نلقى على اللغة أضواء جديدة فنستخرج منها نتائج حديثة فلا شك أن قدرتنا على ذلك نشأت من حسن تحصيلنا لأفكارهم بقدر ما جاءت عن استيعابنا لطرق النظر العلمى الحديث. هذه شهادة يقتضينا الانصاف أن نبدأ بها والا بدا كل شئ نقوله بعد ذلك ضربا من انكار الفضل ومن الوقوع فى شرك الغرور. نعوذ بالله من هذا وذاك. وسنحاول فيما يلى أن نلقى الأضواء على ما يسميه الأقدمون:

أ ـ التوسع ب ـ الزمن.

جـ ـ الربط د ـ طلب الخفة

هـ ـ ظواهر أخرى متفرقة أشاروا اليها سنجمعها تحت عنوان الاستعمال العدولى.

أ ـ التوسع: قد يكون الخروج على القاعدة فى التعبير نادرا أو قليلا أو شاذا أو لغة قوم بعينهم فيسمى كل نوع منه باسمه الذى أوردناه هنا ولكن الخروج عن القاعدة قد يكون كثيرا كذلك. وفى هذه الحالة ينسب إلى التوسع. وفى الأصول العامة للنحاة أو ما أطلقنا عليه فى كتاب "الأصول" اسم "قواعد التوجيه" قاعدة تقول: "يتوسع فى الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسع فى غيرهما" وهكذا ينشئ منهج النحاة قاعدة للخروج على القواعد . وتروى عنهم أحيانًا بعض العبارات التى تنسب هذه المخالفة أو تلك من غير ما ذكرنا إلى التوسع. وقد نظرت فى أنواع الخروج على القاعدة فى اللغة العربية فوجدت ما يلى:

الخروج على القاعدة

باهدار القرينة

- مرفوض: يسمى الخطأ
- مقبول:
  - من صاحب السليقة فقط: يسمى التوسع عندهم وقد سميته الترخص فى كتاب اللغة العربية
  - منه ومن غيره: ظواهر الاستعمال العدولى المذكورة تحت "هـ" منذ قليل فى الصفحة السابقة

والذى يهمنا الآن هو الترخص. والترخص مرتبط بالقرائن النحوية وهى البنية والاعراب والمطابقة والربط والرتبة والتضام والأداة والنغمة وهذه لا وجود لها إلا فى الكلام المنطوق. والترخص له الشروط الآتية:

١ ـ أن يكون من صاحب السليقة ومن ثم لا يجوز منا نحن فى الوقت الحاضر ولهذا يعدّ الترخص من مفاهيم تحليل التراث ولا يصدق على ما بعد عصر الاستشهاد.

٢ ـ من قواعد التوجيه المنهجى لدى النحاة قولهم "الرخصة مرهونة بمحلها" أى أنها لا يقاس عليها فى الاستعمال.

٣ ـ شرط الترخص أمن اللبس أى أن القرينة التى يجرى الترخص فيها لا يمكن أن يتوقف عليها المعنى فلو توقف عليها المعنى امتنع الترخص.

٤ ـ لا يفهم الترخص إلا فى ظل تضافر القرائن ولا يمكن أن تكفى قرينة مفردة أيا كانت لبيان المعنى فالفاعل مثلا يعرف أنه فاعل بالقرائن الآتية:

(١) أنه اسم (وهذه قرينة البنية).

(٢) مرفوع (وهذه قرينة الإعراب).

(٣) سبقه فعل (قرينة الرتبة).

(٤) وهذا الفعل مبنى للمعلوم (وهذه قرينة البنية مرة أخرى).

(٥) ودل على من فعل الفعل أو قام به الفعل (وهذه قرينة الاسناد).

فهذه خمس قرائن تضافرت على بيان المعنى النحوى، فلو اتضح المعنى بأربع منها لأمكن الترخص فى الخامسة لأن المعنى لا يتوقف عليها. وقد حدث الترخص فى التراث فى كل القرائن سواء أكان ذلك فى القرآن أم فى الحديث أم فى الشعر أم فى كلام العرب. وإليك الشواهد على ذلك.

البنية: قال تعالى: ﴿ وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ۝ وَطُورِ سِينِينَ ﴾ (التين: ١ ـ ٢) فترخص فى بنية "سيناء" فصيرها سينين وقد أمن اللبس بإضافة لفظ الطور إليها.

الإعراب: قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (المائدة: ٦٩) فعطف "الصابئون" وهو مرفوع على اسم أن وموضعه نصب. ولا لبس.

المطابقة: قالت تعالى: ﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴾ (الشعراء: ٤) والأعناق توصف بأنها "خاضعة ولا لبس".

الربط: قال تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ والمعنى لا تجزى فيه نفس فحذف الرابط ولا لبس.

الرتبة: قال تعالى: ﴿ وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُوا۟ مِنْهُ ﴾ (البقرة: ٤٨)فجملة" ويصنع الفلك جملة حالية مقترنة بواو الحال متقدمة على صاحب الحال وهو الهاء فى عليه. ولا لبس.

التضام: قال تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَـٰلَهُمْ ﴾ (هود: ١١١)فحذف مدخول "لما" وهو فعل مضارع مبنى للمجهول تقديره "يوفوا ودليل الحذف قوله "ليوفينهم". ولا ليس لوجود دليل الحذف أو أن اللام تكرت بعد زيادة "ما" وإغناء اللام الثانية عن الأولى أو توكيدها لها ومثل ذلك قوله تعالى: "إن كل نفس لّما عليها حافظ"..

الأداة: قال تعالى : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ (الشعراء: ٢٢) والكلام استفهام انكارى حذفت منه الأداة والتقدير "أو تلك نعمة" وقرينة الحذف حالية.

أما فى الشعر فأكثر ه يسمى الضرائر وفى جوائز الرخصة للمحدثين فى الشعر خلاف. ولقد ذهب النحاة شتى المذاهب فى علاج هذه الظاهرة ولكن الجديد فى النظر إليها هو ضم شتاتها تحت عنوان واحد وربط ذلك بتضافر القرائن وتسخير هذا الفهم لتبرير الكثير مما لم يمنحه النحاة جواز المرور ولا سيما من كان من النحاة يطعن على العرب.

ب ـ الزمن : حين تناول النحاة مفهوم الزمن ربطوه بصيغة الفعل فقالوا إن الفعل يدل على الحدث بأصوله الثلاثة ويدل على الزمن بصيغته وجعلوا الأفعال ثلاثة أحدها الماضى وهو عندهم يدل بحكم صيغته وتسميته على ما مضى والآخران هما المضارع والأمر. وجعلوا كلا منهما يدل على الحال أو الاستقبال بحسب القرينة وكان هذا فى عرفهم هو نظام الزمن. ولكن الأفعال كلمات مفردة والنشاط اللغوى ليس كلمات مفردة لا يمكن أن يكشف ظواهر الزمن فى السياق أى أن الزمن الصرفى لا يغنى شيئا عند ارادة فهم الزمن النحوى. من هنا تصدى كتاب اللغة العربية معناها وبناها لدراسة الزمن النحوى فى معترك السياق فخرج من ذلك بالنتائج الآتية:

(١) أنه لابد لدراسة الزمن النحوى من دراسة مفهوم آخر هام هو مفهوم الجهة التى تبين اتصال الحدث وانقطاعه وتجدده واستمراره وقربه وبعده وبساطته ونحو ذلك.

(٢) أن التعبير عن الجهة يتمثل فى عناصر لغوية تصاحب الفعل فى الاستعمال منها:

(أ) النواسخ (كان وأخواتها).

(ب) الجوازم.

(ج) قد والسين وسوف.

(٣) أن المزاوجة بين الفعل والعنصر المعبر عن الجهة ستوضح لنا الفروق الزمنية بين مركبات فعلية (أى أفعال مركبة): مثل: كان فعل، كان قد فعل، كان يفعل، قد فعل، مازال يفعل، ظل يفعل، فعل، كاد يفعل، طفق يفعل، يفعل، سيفعل، سوف يفعل، سيظل يفعل. وكل ذلك فى الجملة المثبت فقط.

(٤) يبدو من ذلك أن الزمن فى اللغة العربية أوسع مما تصوره النحاة وأن النواسخ الفعلية هى فى الحقيقة أدوات للتعبير عن الجهة لأنها لا تشتمل على معنى الحدث.

ج ـ الربط: ومن الأضواء الحديثة على المادة القديمة أيضا ما أراه فى فكرة الربط فى سياق النص العربى. لقد عدّ النحاة من وسائل الربط الأمور الآتية:

١ ـ الضمير ٢ ـ الإشارة

٣ ـ ال ٤ ـ إعادة اللفظ

٥ ـ اعادة المعنى

فالضمير نحو "وظن داود أنما فتناه" والإشارة نحو "ولباس التقوى ذلك خير" أى هو خير والألف واللام نحو "فإن الجنة هى المأوى" أى مأواه واعادة اللفظ نحو: "واتقوا الله ويعلمكم الله" واعادة المعنى نحو: "تحيتهم فيها سلام".

ولكن إعادة النظر فى ظاهرة الربط أوضحت أن هناك ربطا بالموصول (حرفيا كان أم اسميا) وبالوصف وبتكرار صدر الجملة عند طولها أو إرادة تأكيد الصدر.

فمن الربط بال الموصولة (وصلتها لا تكون إلا صفة صريحة) قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلْيَوْمَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ (مريم: ١٩) أي لكنهم وانما أعرض عن الضمير إلى أل وصلتها لارادة وصفهم بالظلم وهذا لا يتحقق بواسطة مجرد الضمير. ومن الربط بالموصول الاسمي (الذين) قوله تعالى ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ وَقَعَدَ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ (التوبة: ٩٠) أي جاءوا وقعدوا ومن الربط بمن الموصولة قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّ فِيهَا لُوطًا ۚ قَالُوا۟ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَن فِيهَا﴾ (العنكبوت: ٣٢) أي نحن أعلم به ومن الربط بالوصف قوله تعالى: ﴿وَإِن نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُم مِّنۢ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا۟ فِي دِينِكُمْ فَقَٰتِلُوٓا۟ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾ (التوبة: ١٢) ومن الربط بتكرار صدر الجملة لطولها قوله تعالى ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ ۚ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ (البقرة: ٨٩) فربط بتكرار "لما جاءهم" وبقوله "على الكافرين" أي عليهم. ومن تكرار صدر الجملة لتأكيده قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَتَفَرَّقُونَ﴾ (الروم: ١٤) أي في هذا اليوم بذاته.

د ـ طلب الخفة: ذكرت منذ قليل أن من مظاهر الطاقة التفسيرية في النحو العربي ظاهرة التعليل لأحكام النحو وأقيسته. ولعل طلب الخفة أن يكون أوسع العلل العربية مجال تطبيق وحسبه أنه يجد اعترافا مؤكدا من علم اللغة الحديث إذ يجد لنفسه مكانا هاما بين مبادئه تحت عنوان: Economy of effect. والذي يبدو لي حين أفكر في أمر اللغة العربية أن الذوق الصياغي العربي يرسم حدودا واضحة لما يعده خفيفا ولما يعده ثقيلا ومن هنا رأينا ظواهر التغيير الصوتي في الدراسات اللغوية العربية بمختلف مستوياتها (الأصوات ـ الصرف ـ النحو ـ المعجم ـ الأسلوب) تقوم على كراهية توالي أمور معية والسماح بتوالي أمور أخرى. وقد أصبحت كراهية التوالي هذه منطلقا لطلب الخفة. ويمكن بصورة عامة أن نقول أن اللغة العربية:

(١) تكره توالي المثلين.

(٢) وتكره توالى المتقاربين.

(٣) وتكره توالى المتنافرين.

ولكنها ترحب بتوالى المتخالفين وتسعى سعيا إلى توالى المتناسبين وإلى الاختصار والتعويض. فأما كراهية توالى المثلين فتظهر فى أمور مثل ادغام المثلين فى فعل مثل ردّ (أصله ردد) وحذف أحدى التائين فى "ولا تنابزوا بالألقاب" وحذف نون الرفع لتوالى ثلاث نونات فى "لتبلون فى أموالكم وأنفسكم" والتخلص من التقاء الساكنين واشباع هاء الغائب بين متحركين للحيلولة دون توالى المتحركات وبناء الفعل الماضى الثلاثى المسند إلى تاء الفاعل على السكون لكراهية توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة نحو "ضربت".

وأما كراهية توالى المتقاربين فتتمثل فى جعل الدال الساكنة والتاء فى "قعدت" على صورة التاء المشددة وهذا ما يعرف باسم ادغام المتقاربين ومنه ادغام اللام الشمسية فيما يليها من حروف خاصة فى أول الاسم الذى دخلت عليه (وهى التاء والثاء والدال والذال والراء والزاى والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والنون وأخيرا تدعم فى اللام من قبيل ما سبق من ادغام المثلين) ومنه اجتماع الحركة مع الواو أو الياء اللينة فى أحد اصول الكلمة عند انفتاح ما قبلهما أذ تقلبان ألفا.

وأما كراهية توالى المتنافرين فمنها بعض ظواهر الإعلال بالقلب فحين تجتمع الواو والياء وتسبق أحداهما بالسكون مثل طىّ وريّان وسيّان والاعلال بالحذف كما فى عد وزن ومنها بعض ظواهر الاعلال بالنقل كما فى إقامة (أصلها اقوام) لأن ما بين الكسرة التى على الهمزة وبين الواو حرف ساكن هو القاف (والحرف الساكن حاجز غير حصين فى منهجهم) فكأن الكسرة والواو قد التقتا وهما متنافرتان. وهكذا تنقل حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها وتقلب الواو ألفا لتحركها أصلا وانفتاح ما قبلها حالا. ومن كراهية التقاء المتنافرين أيضا ما نراه من كراهية تنافر الحروف فى الكلمة والإشارة بحسن التأليف مما كان يعدّ من أمارات فصاحة الكلمة فى دراسة البلاغة العربية وقد ترتب على ذلك تقسيم الكلمات أيضا إلى شعرية تحلو للسمع وغير شعرية. وعيب على المتنبى استعمال لفظ " الجرشى" وكل

تأليف حسن لحروف الكلمة فمرده إلى توالى المتخالفين لأن كل حرفين متواليين يختلفان فى المخرج و فى الصفة أو فيهما فهذا يعطيهما خفة عند النطق لا تكون للمثلين أو المتقاربين أو المتنافرين كما ذكروا فى كلمة مثل "الهعخع" وهو اسم نبات صحراوى.؟

وأما توالى المتناسبين فإننا نعد منه الظواهر الآتية:

أ ـ اعراب الجوار كما فى "حجر ضب خرب" بجر الصفة على الجوار وكذلك قراءة من قرأ " عليهم ثياب سندس خضر" بجر خضر.

ب ـ مراعاة القافية كقول امرئ القيس:

كأن سبيرًا فى عرانين وبله كبير أناس فى بجاد مزمل

بجر "مزمل" وحقها الرفع.

جـ ـ تقدير الحركة الإعرابية لضمان المناسبة الصوتية كما فى هذا كتابى فلفظ "كتابى" مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.

د ـ تفخيم اللام وتفريقها فى لفظ الجلالة بحسب الحركة التى قبلها كما فى : يمين والله ـ والله ـ بالله.

هـ ـ ضم ضمير الغائب المتصل وكسره بحسب ما قبله أيضا نحو:

هذا كتابه ـ وأعطانى كتابه ـ وقرأت فى كتابه.

فعلامة الإعراب التى على الباء حددت "بالمناسبة" حركة الهاء.

و ـ ظواهر الإبدال من تاء الافتعال فإذا سبقت التاء بحرف من حروف الاطباق (ص ص ط ظ) انقلبت "بالمناسبة" إلى طاء ، وإذا سبقها دال أو ذال أو زاى تحولت إلى دال وبذلك يصبح:

اصتبر = اصطبر اضتر = اضطر

اطتلع = اطلع اظتعن = اظطعن

ادتعى = ادّعى   اذتكر = ادّكر

ازنتهر = ازدهر

وهناك ظواهر أخرى للمناسبة لا داعى للاطالة بذكرها.

وأما الاختصار فمن ظواهره فى اللغة العربية العناصر التركيبية لأن كل عنصر منها ينوب عن كلمة أو كلام أطول منه، لاحظ المقابلات الآتية:

رجلان = رجل ورجل   رجال = رجل ورجل ورجل ...

قرشى = منسوب إلى قريش

كتابه = كتاب مذكر غائب مفرد

فمن هذا نجد أن العناصر التركيبية من ضمائر ولواصق وظروف وأدوات الخ هى نوع من الاختصار فى اللغة. ومن ظواهر الاختصار أيضا الحذف لأنك إذا سئلت كيف حالك فإنه يكفى أن تقول: "بخير" أو "أنا بخير" والشرط الوحيد للحذف أن يقوم دليل على المحذوف مخافة اللبس أو الغموض أو عدم تمام المعنى. ومن الاختصار قصر الممدود كما تقول فى "دعاء" "دعا" وفى "بناء" "بنا" . ومنه أيضا اختزال لمد فى بعض المواطن كما فى:

اختزال مد "أنا" فى "أنا قائم".

اختزال مد "الياء" فى "وإذا مرضت فهو يشفين".

اختزال مد "الياء" فى النداء نحو : ربّ، أبت

اختزال مد "ما"   فى "علام" و "الام".

وتكون هذه الظاهرة دائما مقترنة بكثرة الاستعمال.

وأما التعويض فيكون عند بقاء الكلمة على حرف أو حرفين فتعوض لتطول وعند حذف حرف من حروف الكلمة وعند حذف المضاف إليه فى الكلام فالأول نحو "لمه" و "علامه" و "فيه" والثانى نحو "اقامة" و "احالة" و "اطالة" والثالث

نحو وأنتم حينئذ تنظرون إذ جاء التنوين فى حينئذ عوضا عن المضاف إليه وهو جملة مقدرة تفسرها الجملة المذكورة قبلها أى "حين إذ بلغت الحلقوم".

هـ - الاستعمال العدولى: الخوض فى الاستعمال العدولى دراسة أسلوبية خالصة لا علاقة لها بالقواعد إلا أن هذا النوع من الاستعمال عدول عن القواعد. ولقد سبق أن شرحت أنواع الخروج على القاعدة باهدار القرينة النحوية فرددته إلى ثلاثة أنواع هى الخطأ والترخص والاستعمال العدولى وأوردت بعض الشواهد على الترخص ووعدت بالكلام عن الاستعمال العدولى بعد ذلك. وهذا هو المكان لبيان ذلك.

إذا أردنا أن نعرف المقصود بالاستعمال العدولى فإن ذلك يقتضى أن نعرف نقطة البداية التى بعد هذا الاستعمال بعدها عدولا عنها. ونقطة البداية هى الاستعمال الأصولى الذى يحافظ على ما جرده النحاة من أصول وضع أو أصول قاعدة. فلقد كان من أصول النحاة أن كل مبنى له معنى يؤديه بحسب الأصل ويسمى ذلك معناه الأصلى وأن المبنى الواحد يرتبط ارتباطا عرفيا بمعناه فلا يحمل بحسب الأصل وأن المبنى الواحد يرتبط ارتباطا عرفيا بمعناه فلا يحمل بحسب الأصل أى معنى غيره ومن أصولهم أيضا أن لكل باب نحوى حركة إعرابية يعرف بها وأن العنصرين اللغوين إذا ارتبط احدهما بالآخر ارتباط تبعية فى اللفظ أو متابعة فى المعنى وقعت بينهما مطابقة فى بعض المجالات ومن مطابقة الرابط الرتبة وهى الأصل حتى إن كانت غير محفوظة وأن بعض الكلمات تختص بالدخول على كلمات أخرى وأن الأصل فى الاستعمال الذكر والوصل وعدم الزيادة .. الخ. فإذا التزم الاستعمال بهذه الأصول كان استعمالا أصوليا ولكن القرائن النحوية (وهى التى تدور حولها هذه الأصول) ربما شهدت ترخصا فيها كما سبق أن تناولها أصحاب الأساليب الأدبية بالتصرف فيها فعدلوا بها عن أصلها لخلق آثار ذوقية ونفسية معينة يصير بها الأسلوب الأدبى ذا تأثير معين. ولقد سبق أن ذكرنا أن القرائن هى البنية والإعراب والمطابقة والربط والرتبة والتضام والأداة والنغمة فى الكلام المنطوق. ويمكن العدول عن الأصل عدولا أدبيا مقبولا مستحبا فى كل واحدة من

هذه القرائن على الرغم من أن هذا العدول مخالفة لا شك فيها لأصول اللغة. وفيما يلى بيان المقصود بهذا الاستعمال العدولى:

أولاً- بالنسبة لقرينة البنية:

يعدل عن الاستعمال الأصلى لبنية الكلمة بالوسائل الآتية:

١ ـ النقل وقد اعترف به النحاة فى اسم العلم وفى التمييز المتقول وكان ينبغى أن يعترفوا به ظاهرة عامة فى اللغة فالمصدر قد ينقل إلى استعمالات فعل الأمر وبعض الموصولات مثل من وما وأى تنقل إلى معانى الشرط والاستفهام والاسم الجامد قد ينقل إلى استعمال الأوصاف فيصير خبرا نحو "هذا رجل" كما ينقل المصدر إلى استعمال الأوصاف فيأتى حالا نحو "ثم أدعهن يأتينك سعيا" أى ساعيات.

٢ ـ قد ينتقل اللفظ من المعنى الأصلى إلى المعنى المجازى فالمجاز نقل للفظ بحكم تعريفه إذ تنسى العلاقة العرفية التى بين اللفظ ومعناه الأصلى وتحل محلها علاقة فنية هى أساس فكرة المجاز. وهذه العلاقة الفنية قد تكون مشابهة أو زمانا (ما كان وما سيكون) أو مكانا (الحالية والمحلية) أو كمّا (الكلية أو التعويضية) أو علة (السببية والمسببية) والمجاز فى الحالة الأولى "المشابهة" لغوى وفيما يليها مجاز مرسل.

٣ ـ ومن انتقال اللفظ ايضا فكرة التضمين وهى معروفة لدى النحاة فقد يضمن اللازم معنى المتعدى أو المتعدى معنى اللازم أو يضمن اللفظ معنى لفظ آخر غيره نحو" استحبوا الكفر على الايمان" أى فضلوه.

٤ ـ ومن استعمال البنية استعمالا عدوليا تسخير اللفظ لتوليد المعنى الأدبى بواسطة جرسه أو موقعه من الكلام فالمعروف أن كلمة "مثل" كلمة مبهمة لا يكتمل معناها إلا بالإضافة ولكن أبا فراس أعطاها شحنة عاطفية هائلة فى قوله:

نعم أنا مشتاق وعندى لوعة　ولكن مثلى لا يذاع له سر

وقد يكون ذلك بتكرار اللفظ كما فى الحديث الذى سخر لفظ "الأم" لا فهام الأهمية القصوى والإصرار إذ قال رجل للنبى صلى الله عليه وسلم: "من أحق الناس بحسن صحابتى"؟ قال: "أمك" قال: "ثم من؟" قال: "أمك" قال: ثم من؟ "قال "أمك! قال "ثم من؟" قال: "أبوك". ثم أنظر إلى أثر التنكير فى آيات مثل:

﴿مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَىٰٓ أَدْبَارِهَآ﴾ (النساء: ٤٧).

﴿وَلَا تَتَّخِذُوٓاْ أَيْمَـٰنَكُمْ دَخَلًۢا بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌۢ بَعْدَ ثُبُوتِهَا﴾ (النحل: ٩٤).

﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ (محمد: ٩٤).

﴿وَذَكِّرْ بِهِۦٓ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ بِمَا كَسَبَتْ﴾ (الأنعام: ٧٠).

أو فى قول الشاعر:

ضربنا كمو حتى تفرق جمعكم　وطارت أكف منكم وجماجم

وعادت على البيت الحرام عوابس　وأنت على خوف عليه التمائم

وأنى لأغضى عن أمور كثيرة　سترقى بها يوما إليك السلالم

وقد يكون التسخير للاسم الموصول أو المرخم فى النداء أو غير ذلك من وسائل خلق التأثير الأدبى.

ثانيا: بالنسبة للإعراب:

أشهر طرق العدول عن الإعراب ارداة المناسبة الصوتية كما فى إعراب الجوار وكما فى مراعاة القافية على حساب الضبط الإعراب وذلك كما فى قوله تعالى:

﴿إِنَّ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَٰنِ﴾ بتشديد نون إنّ

وكقول الفرزدق:

وعض زمان يابن مروان لم يدع　من المال الا محسنا أو مجلف

وقول امرئ القيس:

كأن يثيرا فى عرانين ويله　كبير أناس فى بجاد مزمل

ثالثا: بالنسبة للمطابقة:

هناك ثلاث طرق للعدول الأدبى عن المطابقة:

١ـ الالتفات كما فى قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَـْٔخِرِينَ ﴿٢٤﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَحْشُرُهُمْ ۚ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ (الحجر: ٢٤ـ ٢٥) لاحظ اختلاف ضمير الخطاب بين الجمع فى "منكم" والأفراد فى "ربك" فهذا نوع من الالتفات.

٢ ـ اختلاف الاعتبار كما فى قولك أحيانا: "العرب تقول كذا" وأحيانا أخرى" العرب يقولون كذا" باعتبارهم فى الأول أمه أو جماعة وفى الثانى قوما أو جمعا.

٣ ـ التغليب كما فى قوله تعالى: ﴿ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا ﴾ (الأسراء: ٢٣) فى الوالدين تغليب معجمى لأن الأب مولود له وليس والدا لأنه لا يلد فالتغليب هنا لمعنى التأنيث أما فى أحدهما أو كلاهما فالتغليب نحوى وهو للتذكير.

رابعا: بالنسبة للربط

يعدل عن الربط بتكرار اللفظ أو بضميره أو بالإشارة إليه إلى الربط بالوصف نحو ﴿ قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ﴾ (التوبة: ١٤)أى "ويشف صدوركم" ويعدل عنه كذلك بعدم المرجع للضمير كما فى قولهم" زعموا أن كذا" وقوله تعالى :﴿ إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً ﴿٣٥﴾ فَجَعَلْنَٰهُنَّ أَبْكَارًا ﴿٣٦﴾ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴾ (الواقعة: ٣٥ ـ ٣٧) مع أنه لم يسبق ذكرهن ومنه أيضا تنويع الضمائر دون ذكر المرجع نحو : ﴿ إِنَّهُۥ ﴾ (أى القرآن) ﴿ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴿٢١﴾ وَمَا صَاحِبُكُم ﴾ (أى محمد) ﴿ بِمَجْنُونٍ ﴿٢٢﴾ وَلَقَدْ رَءَاهُ ﴾ (أى محمد رأى جبريل) ﴿ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ ﴿٢٣﴾ وَمَا هُوَ ﴾ (محمد) ﴿ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴿٢٤﴾ وَمَا هُوَ ﴾ (القرآن) ﴿ بِقَوْلِ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ ﴿٢٥﴾ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴿٢٦﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ (التكوير ١٩ ـ ٢٧). وقد يعود الضمير

إلى أبعد مذكور كما فى ﴿ لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ ۝ إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا ﴾ (يوسف ٧ ـ ٨) فالضمير للاخوة ولكن السائلين أقرب إليه منهم.

خامسا: بالنسبة إلى الرتبة:

العدول عن الرتبة المحفوظة ترخص وليس استعمالا عدوليا أما العدول عن غير المحفوظة فهو موضوع هام من موضوعات البلاغة يسمى "التقديم والتأخير" وهو موضوع هام يسمونه فى علم اللغة الحديث foregrounding ويكون إما لأسباب فنية لاظهار معنى ما بواسطة التقديم وقد يكون لأسباب نفسية أو لتعود الأديب على التقديم حتى حين لا يؤدى التقدم غرضا معينا.

سادسا: بالنسبة إلى التضام

قلنا أن من الأصول التى جردها علماء العربية:

أ ـ الذكر ويكون العدول عنه بالحذف.

ب ـ الوصل ويكون العدول عنه بالفصل أو الاعتراض.

ج ـ أن يوضح لكل لفظ معنى أصلى والعدول عن ذلك يكون بما سبق ايراده تحت البنية.

د ـ عدم الزيادة ويعدل عنه بالزيادة.

هـ ـ الاختصاص نحويا أو معجميا والعدول عن الاختصاص النحوى يكون بتجاهل الاختصاص وعن الاختصاص المعجمى يكون بالمجاز وقد سبق الكلام فى المجاز ويمكن أن يخضع هنا لزيادة بيان.

فالحذف والفصل والاعتراض والنقل والزيادة وتجاهل الاختصاص والمجاز كلها ظواهر يتمثل فيها العدول عن الأصل فى التضام أثناء الاستعمال الأدبى، والحذف قد يكون نحويا وقد يكون بيانيا وشرطهما أمن اللبس بواسطة وجود دليل المحذوف سواء أكان الدليل مقاليا أم حاليا وقد يحذف المبتدأ أو الخبر أو الموصوف أو الصفة أو المضاف إليه أو شطر الجملة أو كلام طويل يقتضيه المقام كما فى قصص الأنبياء فى القرآن ولست أجد المسافة لإيراد الشواهد على كل ذلك فى بحث مختصر

كهذا البحث وأما الفصل فنوعان فصل نحوى بين المتلازمين وفصل بلاغى بمعنى حذف الحروف الرابطة بين جملة وجملة والفرق بين الفصل النحوى والاعتراض أن الفصل يكون بما دون الجملة أو بجملة غير أجنبية ويكون الاعتراض بجملة أجنبية كاملة تسمى الجملة المعترضة أما الزيادة فى نظر النحويين فهى حشو فى الكلام لأنها ليست جزءا من نمط التركيب فى الجملة ولكنها عند البلاغيين وسيلة أسلوبية لافادة التأكيد لأن زيادة المبنى عندهم تدل على زيادة المعنى ومن هنا دخلت الزيادة حظيرة الاستعمال العدولى. وأما تجاهل الاختصاص فالمعروف أن بعض الحروف تختص بالدخول على الإسماء وبعضها يختص بالدخول على الأفعال. وأن بعض الظروف يضاف إلى الجملة الفعلية ولكننا قد نجد تجاهلا لهذا الأسباب أسلوبية فمن ذلك قوله تعالى:﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ (هود: ١١١) فدخل الحرف (لما) على الحرف (اللام) ومن ذلك دخول إذا الظرفية على الاسم المرفوع نحو " إذا السماء انشقت" وكذلك دخول ان الشرطية عليه نحو "وأن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله". وأما تجاهل الاختصاص المعجمى فيتضح إذا عرفنا أن لكل كلمة فى المعجم اختصاصا بقبيل من الكلمات دون قبيل فالفعل "نما" مثلا لا يكون فاعله فى الأصل إلا حيوانا أو نباتا فإذا قلنا "نما شوقى إليك" فذلك تجاهل اختصاص الكلمة معجميا وهو ما يسمى المجاز أى أن المجاز يقوم على المفارقة المعجمية بين اللفظ الذى يحمل المجاز وبين قرينة المجاز لأن لفظ "شوقى" فى هذه الجملة هو القرينة بسبب أنه يدل على عدم إرادة المعنى الأصلى.

هذا ما قصدته بالاستعمال العدولى وهو فهم حديث لمادة قديمة وبهذا يتضح لنا أن معنى الحداثة إذا اتصل بالنتائج فإنه يرتبط أعظم الارتباط بفكرة الابتكار.

هذه نظرة سريعة ألقيتها على قضايا الحداثة بالنسبة للغة العربية انتفعت فيها بجهودى فى بحوث أو كتب لى منشورة ولكن موضوع الاستعمال العدولى بالذات أخذته من كتابى : "التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها" وهو تحت الطبع الآن.

إبداع المعنى فى اللغة العربية من منظور تعدد الحقول المعرفية

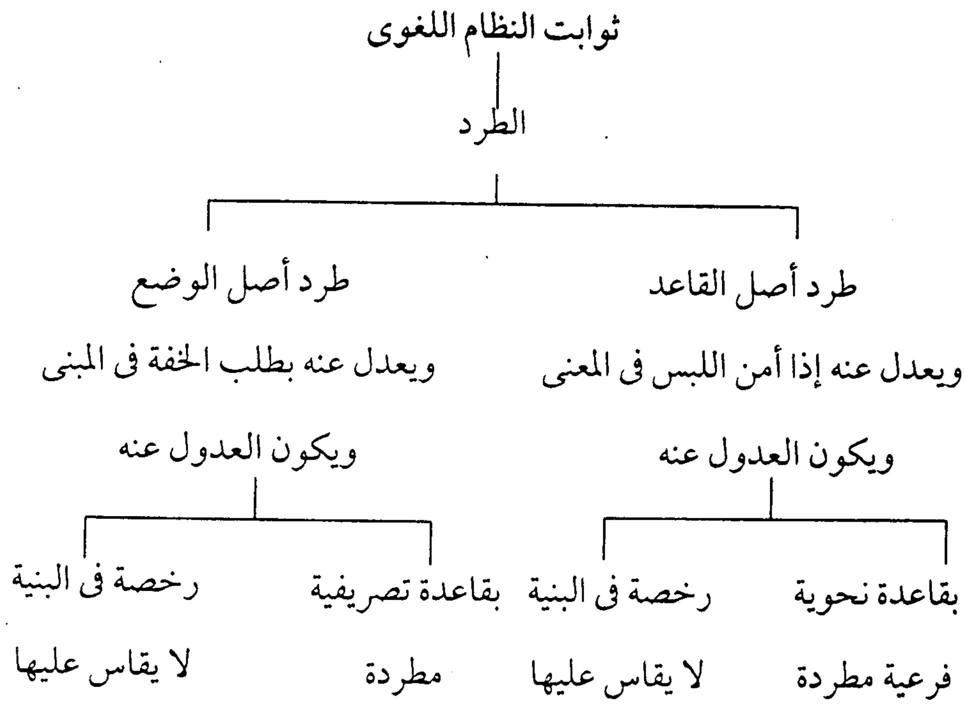
١ـ المعنى العرفى

لعل أهم الجوانب فى دراسة الاتصال اللغوى هو جانب المعنى. ذلك بأن الاتصال يتم بواسطة الإرسال والتلقى، ويسعى المتلقى دائمًا إلى إدراك مقاصد المرسل، وقد تقوم العقبات فى سبيل إدراك هذه المقاصد فيكون ذلك سببا فى فشل مشروع الاتصال. بل إن المرسل نفسه قد يكون سببا فى إفشال هذا المشروع إما عن عمد وإما عن غفلة. فأما العمد فإن اللغة قد تكون وسيلة إلى إخفاء المقاصد الحقيقية لدى المرسل وتضليل المتلقى على نحو ما يحدث أثناء المفاوضات السياسية، أو بواسطة صور أسلوبية خاصة كالإلغاز والتعمية مثلا. وأما الغفلة فقد يأتى خفاء المعنى بسبب ما ينشأ عن بعض التراكيب من اللبس الذى تتعدد به احتمالات المعنى ولا تقوم قرينة على إرادة واحد منها دون غيره كما فى قولنا "زيارة الأصدقاء تسعد النفس" فلا يدرى السامع من الذى زار ومن الذى سعد بالزيارة. ومثل ذلك ما فى قولنا "ترددت على متاحف الآثار المصرية "إذ يصلح الوصف بالمصرية للمتاحف كما يصلح للآثار دون قرينه تفيد قصد أى منهما.

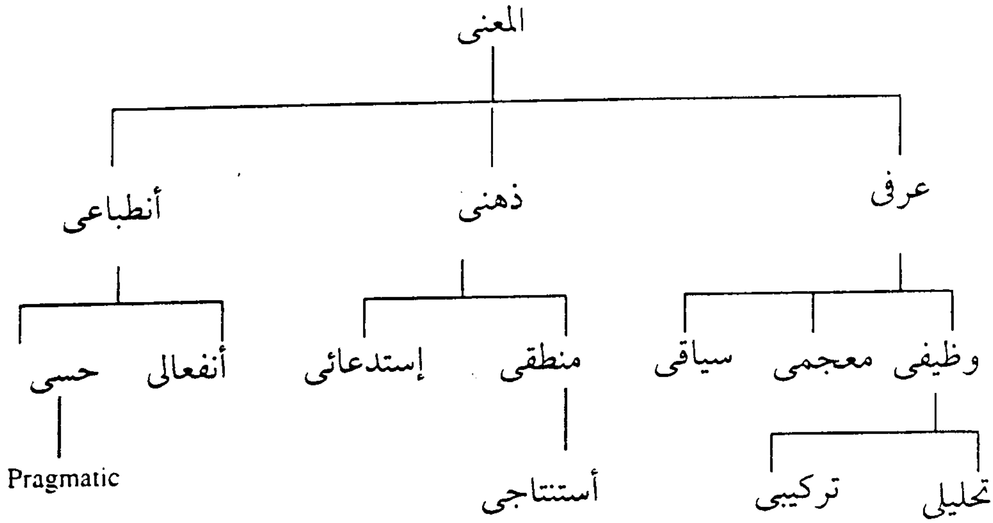
واللغة نظام يربط بوسائله المعينة بين ما يقال وبين طريقة فهمه سواء كان القول سعيا إلى إيضاح القصد أم إلى إخفائه، وكأنى بإظهار المقصود يبدو ألصق بالتزام الطابع العرفى للأداء اللغوى كما يكون إخفاء القصد ألصق بالطابع الأسلوبى الفردى. ويرتبط ذلك من جهة أخرى بدرجة الإعلامية فى النص. فإعلامية النص قد تكون فى الدرجة الدنيا كما فى اتفاق اللفظ فى ركنى الجملة لقولنا: الحق حق والباطل باطل وقول أبى الحسن الأشعرى "من عرفنى فقد عرفنى ومن لم يعرفنى

فأنا أبو الحسن الخ" ثم أعلن الثورة على المعتزلة فهذه الدرجة تحتاج إلى إعلاء يرقى بها إلى الدرجة الوسطى وهى الدرجة الإعلامية السائدة إذ يؤولها المتلقى إلى معنى مقبول أما الدرجة العليا فهى درجة الإلغاز والتعمية وهذه تحتاج إلى خفض يهبط بها إلى مستوى الدرجة التى يسهل فهمها ويكون ذلك بفك شفرتها من قبل المتلقى.

وإذا كانت اللغة نظاما فإن من شأن كل نظام أن يكون مؤلفا من وحدات متكافلة متضافرة فى أداء وظائفها. فشأن كل وحدة فى علاقتها مع الأخرى هو كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم "مثل المؤمن للمؤمن كاليدين تغسل أحداهما الآخرى". ولهذا التكافل والثبات فى تكوين النظام كان الاطراد من ثوابت النظام، بل فى الدرجة العليا بين الثوابت يدعمها ثابتان أخران هما أمن اللبس فى المعنى وطلب الخفة فى المبنى فتبدو العلاقة بين الثوابت الثلاثة كما يلى:



وإذا كان همنا فى هذه العجالة مرتبطا بالمعنى فإننا سنوجه كل جهدنا إلى إدراك كنه هذا المعنى اللغوى وذلك بواسطة ذكر أقسامه وطبيعة كل قسم منها وطرق الإبداع فى حدود كل قسم من هذه الأقسام. وفيما يلى بيان لهذه الأقسام:



دعنا أولاً نلق نظرة على المعنى الوظيفى بقسميه التحليلى والتركيبى. لقد ذكرنا منذ قليل أن اللغة نظام مكون من وحدات نظامية. هذه الوحدات نظم فرعية هى نظام الأصوات ونظام الصرف ونظام النحو. فأما النظام الصوتى فيقوم على اتفاق الأصوات أو أختلافها فى المخارج والصفات وليس للصوت اللغوى فى ذاته معنى ولكنه يتخذ وسيلة للوصول إلى معنى الكلمة فالحركة الإعرابية صوت ونون الرفع صوت والأمر كذلك فى تاء الفاعل وألف الأثنين وواو الجماعة والوصول إلى تعدية الثلاثى اللازم بالهمزة أو بالتضعيف وظواهر أخرى متعددة تتخذ فيها الأصوات وسيلة للتعبير عن وظيفة من وظائف الكلمات. عندئذ يكون الصوت قرينة من قرائن المعنى وأوضح ما نسبت إليه صفة القرينه هوكون الحركة قرينه إعرابية على الفاعلية أو المعقولية إلخ. معنى هذا أن النظام الصوتى لا يقوم لذاته وإنما يقوم على إمداد النظامين الصرفى والنحوى بقرائن المعنى الوظيفى فيهما كما يتخذ وسيلة للتعبير عن المعنى الانطباعى الذى لم يحن موعد الكلام فى شأنه.

أما النظام الصرفى فإن نصيبه من الدلالة على المعنى يتعلق بمواقع المفردات والمقصود أنه يتعلق بالمواقع لا بالمفردات نفسها لأن المفردات تقع فى نطاق المعجم. ومعنى البنيه معنى وظيفى عام أى أنه لا يحدد مدلولا بعينه فأذا قلنا أن صيغة استفعل تدل على الطلب نحو استغفر أى طلب المغفرة فإن الطلب أعم من أن

يخصص بالمغفرة دون غيرها ومن هنا تكون "استفعل" قالبا يمكن أن يصاغ على مثاله عدد لا حد له من الكلمات. كذلك إذا قلنا إن المصدر يدل على الحدث فإن هذا النوع من الكلمات الدالة على الحدث قد يستعصى على الحصر. ومن قبيل ذلك أن كل أسم فاعل يدل على التجدد والحدوث وكل صفة مشبهه تدل على الدوام والثبوات والحال ينبغى أن تكون مشتقة والتمييز ينبغى أن يكون جامدا ولا يصاغ التفضيل والتعجب كلاهما إلا من أصل فعله ثلاثى متصرف دال على التفضيل وهو تام مثبت وليس الوصف منه على وزن أفعل ولا يستوى فيه المذكر والمؤنث.

ولقد جذب انتباه النحاة العرب ما يطرأ من تغير على بنية المفردات فى بئتى الجدول والسياق وما يرتبط بهذا التغير من اختلاف فى الوظيفة التى تؤديها الكلمة المفردة فلاحظوا ما يلى:

١ ـ ارتباط وظيفة الكلمة فى السياق بما يكون من حركات الإعراب على آخرها.

٢ ـ وارتباطها بما تفيده من دلالة على مسمى أو حدث أو زمن أو مجرد علاقة بين عنصرين فى السياق كدلالة حرف العطف على العلاقة بين المتعاطفين.

٣ ـ أو كون الكلمة على قالب صورى بعينه يمنحها معنى عاما إذ تدل على فاعل أو مفعول أو مبالغة أو تفضيل إلخ.

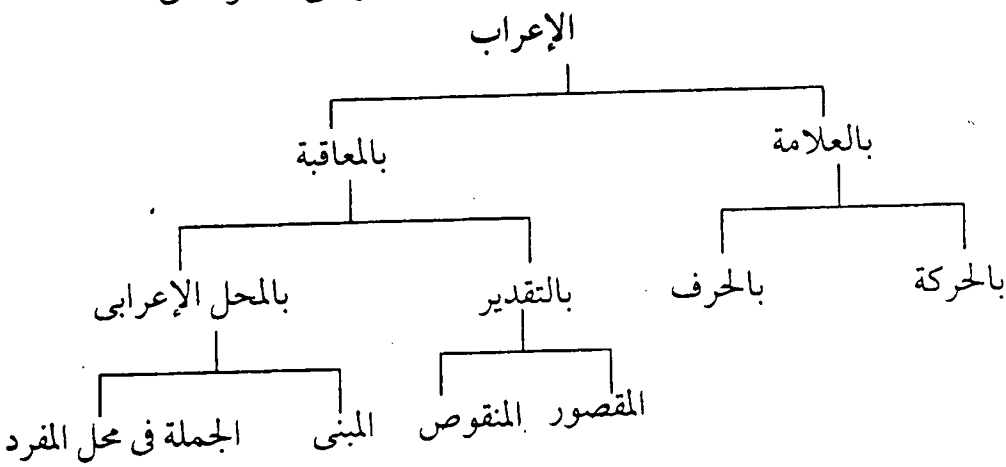
٤ ـ ولاحظ النحاة أن بعض الألفاظ لا يستعمل إلا مقترنا بلفظ آخر وأن ألفاظا تختص بالدخول على قسم بعينه من أقسام الكلمة وأن اللفظ المفرد فى السياق من شأنه نحوياً أن يصاحب ما هو له معجميا.

٥ ـ ولا حظوا أن لأقسام الكلمة فى السياق رتبا بعضها لا يتخلف ولكن يجوز فى البعض الآخر أن يتقدم ما يستحق التأخير والعكس.

٦ ـ ووجدوا أن أواصر العلاقة الرابطة بين كلمة وأخرى فى السياق قد تتحقق بإعادة اللفظ أو المعنى أو بعود الضمير على مذكور سابق ونحو ذلك أو بمطابقة أحد اللفظين للآخر فى التكلم أو فرعيه والإفراد أو فرعية وفى التذكير والتأنيث وفى التعريف والتنكير وفى الإعراب.

٧- ووجدوا أن الألفاظ قد تذكر أو تحذف أو تضمر أو يضمر لها أو يتصيد معناها من السياق. وهكذا فهم النحاة مما لاحظوه أن المعنى النحوى بحاجة إلى قرائن تدل عليه واستخلصوا من فهمهم هذا قرائن مختلفة تدل على المعنى ينتمى كل منها إلى فرع من فروع نظام اللغة.

أ- فالأعراب ينتمى فى جملته إلى النظام الصوتى ولكنه قد تكون له علامة هى عنصر من عناصر الأصوات وقد لا تكون فيبدو الأمر على النحو التالى:



فالإعراب بالحركة للصحيح الآخر والإعراب بالحرف للمثنى والجمع والأسماء الخمسة أما المعاقبة فهى افتراض حلول ما يقع تحتها من أقسام محل الصحيح الآخر والنظر فى ما يستحقه هذا الصحيح من حركة فيكون تقديرها على المقصور أو المنقوص أما المبنى والجملة التى فى محل المفرد فيكون إعرابهما منسوبا إلى محل المفرد الصحيح الآخر أى بموقعه فى الكلام.

ب- والبنية قرينة تنتمى إلى نظام الصرف لتكون فى خدمة النحو بما يكون لها من معنى صرفى كدلالتها على الفاعل أو المفعول أو المبالغة وكونها مشتقة أو جامدة أو دالة على هيئة أو مرة إلخ.

ج- التضام ويقع فى ثلاثة أقسام:

الأول: الافتقار ومعناه ألا يكون اللفظ صالحا للورود بمفرده وإنما يحتاج إلى ضميمة تكمل معناه كافتقار حرف الجر إلى مجرور وحرف العطف إلى متعاطفين والموصول إلى صلة... إلخ، وقد يكون الافتقار للباب لا للفظ كافتقار المضاف

إلى مضاف إليه والمبهم إلى مفسر وهذا الذى يسميه النحاة: افتقارا غير متأصل... إلخ.

الثانى: الاختصاص ومعناه أن يكون العنصر اللغوى مرتبطا فى وروده بعنصر آخر دون غيره من العناصر كاختصاص حروف الجر بالأسماء وحروف الجزم بالأفعال وإختصاص "لم" بالمضارع.

الثالث: المناسبة المعجمية بأن يرتبط اللفظ بما يناسبه من الألفاظ وذلك ما يعبر عنه البلاغيون بقولهم "إسناد الفعل إلى ما هو "فمن شأن الفعل" فهم" مثلا أن يسند إلى عاقل يصح منه الفهم.

د ـ الرتبة: وهى نوعان"

الأول: الرتبة المحفوظة كرتبة الحرف ومدخوله والموصول وصلته والمضاف والمضاف إليه والمبهم والمفسر والفعل والفاعل إلخ.

الثانى: الرتبة غير المحفوظة كرتبة المبتدأ والخبر ورتبة الفعل والمفعول به أو فيه أو له إلخ وهذه الرتبة هى التى أعانت البلاغيين على التنظير للتقديم والتأخير.

هـ ـ الربط: وهو أيضا نوعان:

الأول: الربط بالإحالة وذلك بأن يشير عنصر لاحق إلى عنصر آخر سابق فى النص إذ يعاد ذكر السابق بلفظه أوبمعناه أو يضمر له فيعود الضمير إليه أو يشار إلى السابق.... إلخ

كما يؤدى حرف الجر وظيفة الربط بالمرجع وحرف العطف إلى ربط المعطوف بالمعطوف عليه وأدوات الجمل بما لها من صدارة تربط بين ما يقع فى حيزها من ألفاظ الجملة وهكذا.

الثانى: الربط بالمطابقة بين الألفاظ فى الإفراد وفرعيه والتكلم وفرعيه والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير وفى قرينه الإعراب.

و ـ نغمة الكلام: وذلك أن تتصور تنوع معنى عبارة "ما هذا" بين نغمة الاستفهام وبين الإنكار كما أن عبارة "السلام عليكم" قد تخرج بنغمتها أو مقامها عن أن

تكون تحية إسلامية إلى أن تكون للمغاضبة كما فى قوله تعالى ﴿ وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِي الْجَاهِلِينَ ﴾ (سورة القصص : ٥٥)

ز ـ السياق: كدلالة لفظ "ما" فى قوله تعالى ﴿ لِيَأْكُلُوا مِن ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾ (سورة يس: ٣٥) إذ ينسب بعض المفسرين معناها إلى الموصولية ولكن البعض الآخر رأى أنها نافيه لما يأتى بعدها من عبارة (أفلا يشكرون) لأن الشكر على أكل ما لم تعمله يد الآكل يعد أمرا مستحقا.

فكل القرائن المذكورة فيها عدا الإعراب والبنية تعد نحوية لا صوتية ولا صرفية لأنها تدل على علاقات تقوم بين اللفظ واللفظ. والعلاقات من صلب النحو.

وهناك قرينة مهمة جدا لم ير النحاة ضروريتها لمعنى الجملة ولكنها لا يمكن الاستغناء عنها بالنظر إلى معنى النص وتلك هى قرينة الموقف المتصل بإجراء الأتصال وهى تذكرنا بم درج البلاغيون بتسمية (المقام) غير أن المقام كما يراه البلاغيون من قبيل الحالات الثابتة static ولكن فكرة الموقف عملية Pragmatic ومتحولة dynamic. ومن قبيل الانتفاع بالموقف فى فهم مجرى النص ما نراه من دراسة أسباب النزول لفهم النص القرآنى. وحين نقرأ قوله تعالى ﴿ فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَاءِ أَخِيهِ ﴾ (يوسف : ٧٦) نجد أنه لولا تفاصيل الموقف لكان تصرف يوسف بهذه الطريقة إضرارا لا حدود له بشقيقه الأصغر وانحرافا فى سلوك نبى من أنبياء الله أما الموقف كما يشرحه النص فيدلنا على ما يلى:

١ ـ شوق يوسف إلى أخيه ومطالبة إخوته لأبيه بإحضاره.

٢ ـ رغبته فى استبقاء أخيه عنده عند الحضور.

٣ ـ تدبير مكيدة السرقة المزعومة.

٤ ـ إلصاق تهمة السرقة بأخيه الأصغر.

٥ ـ بعد إثبات التهمة لم يرد أن يطبق العقوبة المصرية على أخيه لأنه (ما كان ليأخذه أخاه فى دين الملك) فسأل إخوته عن العقوبة فى عرفهم فقالوا: (من وجد فى رجله فهو جزاؤه أن يخضع للرق سنة كاملة.

٦ ـ عندئذ قرر يوسف ن يلصق تهمة السرقة بأخيه ليتخذ ذلك خطوة تمهيدية لدوام الاتصال بأسرته واستقدامها إلى مصر. هذا هو فهم النص فى سياق الموقف.

دعنا ننظر الأن فى تطبيق القرائن النحوية التى توضح معنى الجملة قبل أن ننظر فى طرق الإبداع فى النص. نفرض أن عندنا جملة مثل: (ذهب الرجل إلى حال سبيله) وكان علينا أن نوضح (قرائن النحو) فى هذه الجملة: أقول قرائن النحو التى تختلف عن قرائن النص ولكنها تدخل فى مفهومه العام:

١ ـ أول ما نلاحظ فى النص قرينة البنية التى تبدو فى المظاهر التالية:

أ ـ ذهب فعل ماض.

ب ـ الرجل اسم معرفة محلى بأل المفيدة للجنس.

ج ـ "إلى" حرف يستعمل فى إفادة بلوغ الغاية.

د ـ حال اسم.

هـ ـ الهاء ضمير غيبة.

٢ ـ التضام ويبدو فى المظاهر التالية:

أ ـ الفعل يحتاج إلى فاعل وقد تحقق الفاعل بلفظ الرجل.

ب ـ "إلى" حرف يفتقر إلى اسم يلحقه والاسم هو (حال).

ج ـ كلمة (حال) لفظ مبهم يحتاج إلى ما يخصصه من وصف أو تمييز الخ وقد أضيف إلى لفظ (سبيل).

هـ ـ أضيف سبيل إلى ضمير الرجل فأكتسب اللفظان (حال وسبيل) التعريف بالإضافة.

٣ ـ الرتبة وتبدو فيما يلى:

أ ـ تقدم الفعل على الفاعل.

ب ـ تقدم حرف الجر على المجرور.

ج ـ تقدم المرجع (الرجل) على الضمير.

د ـ تقدم المضاف على المضاف إليه.
٤ ـ الربط ويبدو فيما يلي:
أ ـ تعلق الجار والمجرور (الرجل) بالفعل (ذهب).
ب ـ عود الضمير على الرجل.

٥ ـ الإسناد : وهو قرينة معنوية تفيد العلاقة بين الفعل والفاعل أى أن الفعل أسند إلى الفاعل.

٦ ـ الإعراب: وهو يبدو فى رفع الرجل وجر حال وسبيل ومحل الهاء العائد إلى الرجل وبهذه العلامات (أو القرائن) مجتمعة فهمنا المعنى النحوى للجملة ولكننا لم نفهم المعنى النصى من حيث لا نعلم من هو الرجل ولا الظروف التى دعته إلى الذهاب إلى حال سبيله ولا نعمل من المرسل ولا من المتلقى وإن علمنا أن هذه الجملة مثال نحوى وليست شاهدا نصيا، وعندما ذكرنا ثوابت النظام النحوى قلنا إنها ثلاثة هى الطرد أو الاطراد وأمن اللبس فى المعنى وطلب الخفة فى المبنى، ونضيف فى هذا الموضع أن النحاة كانوا يغارون على إطراد قواعدهم ويتضح ذلك مما كان بين عبد الله بن أبى أسحق الحضرمى النحوى وبين الفرزدق الشاعر ومن رد الفرزدق على الحضرمى بقوله (علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا). والواقع أن أمن اللبس وطلب الخفة كانا قيدين على الطرد فإذا كان اللبس مآمونا أو الخفة مطلوبة فإن القواعد لم تحافظ على أطرادها لا نحويا ولا أسلوبيا. فأما نحويا فإننا نستطيع أن نرى عددا من حالات التقعيد فى النحو يتخلى عن الاطراد بسبب أمن اللبس. وحسبنا أن نورد عددا من أبيات ألفية أبن مالك للدلالة على هذه الظاهرة:

١ ـ ولا يكـون اسـم زمـان خـبرا ... عن جثه وإن يفـد فأخـــبرا

٢ ـ ولا يجـوز الابـتدا بالفكـرة ... مـا لم تفـد كعـند زيـد نمـرة

٣ ـ والأصـل فـى الأخـبار أن تؤخـرا ... وجـــوز والـــتقدم إذ لا ضـــررا

٤ ـ وشاع فى ذا الباب إسقاط الخبر ... إذا المـــراد مـــع ســـقوط ظهـــر

٥ ـ والحذف فى نعم الفتاة أستحسنوا لأن قصد الجنس فيه بين

٦ ـ وما بالآ أو باء نما انحصر آخر وقد يسبق إن قصد ظهر

٧ ـ فى باب ظن وأرى المنع اشتهر ولا أرى منعا إذا القصد ظهر

٨ ـ وحذف ما منه تعجب استبح إن كان بعد الحذف معناه يضح

٩ ـ وإن يقدم مشعر به كفى كالعلم نعم المقتنى والمقتفى

١٠ ـ وربما أسقطت الهمزة إن كان خفا بحذفها أمن

فأمن اللبس فى هذه المواضع وغيرها كان سببا فى كسر القاعدة الأصلية بقاعدة فرعية مما يدل على أن القاعدة معيار مقيد default بأمن اللبس.

ليس ذلك فحسب بل إن هناك أمرًا آخر يبيحه أمن اللبس وهو الترخص فى قرائن النحو بأنواعها المختلفة لأن إحدى القرائن فى موضع ما قد تفيض عن حاجة المعنى إليها لا تضاحه بغيرها من القرائن فعندئذ يترخص المرسل فى القرينة ولا يجد المتلقى صعوبة فى فهم المعنى. وقد يكون من المستحسن هنا أن نضرب بعض الأمثلة للترخيص النحوى وإن كان موضع ذلك سيأتى عند الكلام فى طرق الإبداع. قال امرؤ القيس:

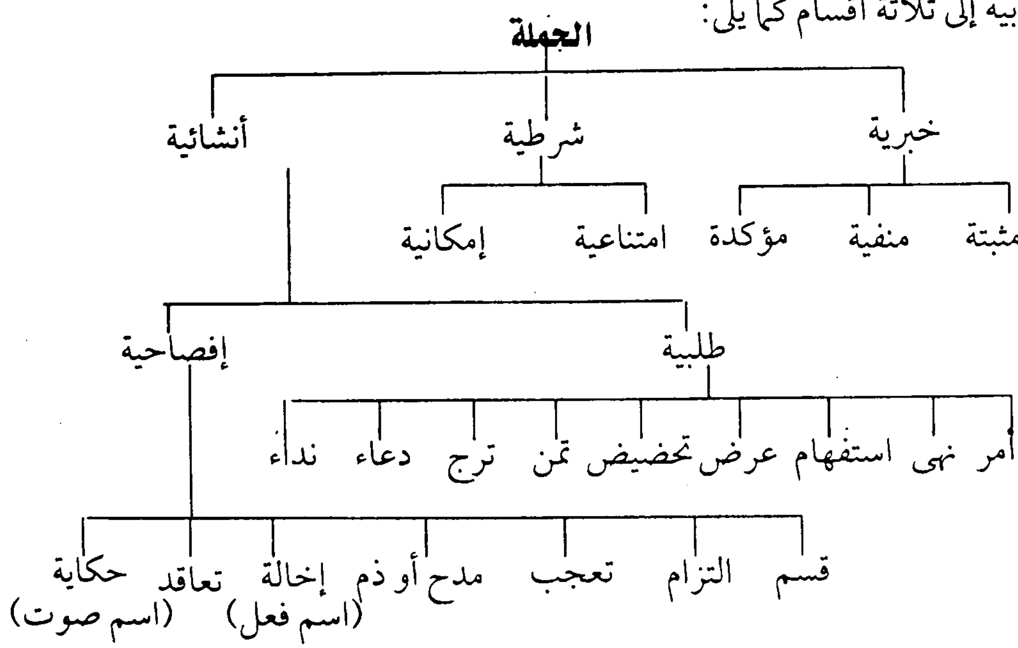
كأن ثبيرا فى عرانين وبله كبيرُ أناس فى بجاد مزمل

فجر لفظ "مزمل" وحقه الرفع لأنه نعت للفظ "كبير". والله تعالى يقول لإبراهيم "﴿ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ﴾ " فسأله إبراهيم ﴿ وَمِن ذُرِّيَّتِي ﴾ بحذف الهمزة (البقرة ١٢٤). ويقول سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُوا۟ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ (فاطر : ٤٥). دون أن يذكر مرجع الضمير فى ظهرها لأن المرجع هو الأرض فالدابة لا تدب إلا عليها.

أما الثابت الثالث وهو ما عرفه النحاه بأسم "طلب الخفة" فإنه يكشف عن الذوق اللغوى العربى فيما يتصل بشروط توالى الأصوات فى النطق. فلقد وجد النحاة من خلال الاستقراء أن الذوق العربى يكره توالى المثلين والمتقاربين مخرجا أو صفة كما يكره توالى الأضداد ولكنه يرحب بتوالى الصوتين المختلفين فى المخرج

والصفة. ومن قبيل ما ساقه اللغويون فى وصف هذا الذوق ما ورد فى كتاب المزهر للسيوطى (ص ١١٩) من وصفه لرتب الفصاحة إذ جعل المخارج أنواعا ثلاثة هى الأقصى والأوسط والأدنى ثم رصد احتمالات تواليها فى النطق حتى جعل أفصح الألفاظ ما توالى فيه الأعلى فالأوسط فالأدنى نحو "عدم" أما عند النحاة فالأمر أكثر تفصيلاً لأنهم بتجريدهم لأصل وضع الكلمة استطاعوا أن يرصدوا الطرق المؤدية إلى الخروج من دائرة التقل وأن يكشفوا عن وسائل اللغة العربية للعدول عن هذا الأصل والوصول بطلب الخفة إلى غايته المنشودة بواسطة قواعد تصريفية على أساس من الإدغام والإعلال والأبدال والنقل والقلب والحذف إلخ فأدغموا المثلين والمتقاربين لكراهية تواليهما ومنعوا توالى الضدين (كالصاء والجيم) وأعلّوا الواو والياء فى مواقع معينة وأبدلوا حرفا من حرف (كإبدال الطاء من تاء الاقتعال بعد الحرف المفخم) ورصدوا انتقال أحد أصول اللفظ من موقعه إلى موقع آخر كما فى لفظ "جاه" وقلب حرف إلى حرف آخر كما فى كساء وبناء وحذف حرف ما لتقل النطق به كما فى حذف الواو "لَتُبْلَوُنَّ" وأخضعوا كل ذلك لقواعد تصريفية سمتها السعى إلى طلب الخفة.

ينبغى عند هذا الحد أن ننتقل من تناول المعنى التحليلى (وهو أحد قسمى المعنى الوظيفى) وأن نتناول المعنى التركيبى وهو معنى الجملة. ينقسم معنى الجملة العربية إلى ثلاثة أقسام كما يلى:



أما لفظيا فهى إما اسمية وإما فعلية وإما مسبوكة من عناصر أخرى.

بقى أن نتناول فى حدود المعنى الوظيفى ظاهرتين يتوقف عليهما الاقتصاد اللغوى هما تعدد المعنى الوظيفى ونقل اللفظ من قسم إلى آخر من أقسام الكلم. وأول ما نلاحظه فى ظاهرة النقل أن (إذ) تنقل من الظرفية التى لها بحكم الأصل إلى المصدرية كما فى قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ (سورة آل عمران: ٨) أى بعد أن هديتنا وإلى التعليل كما فى قوله تعالى ﴿ قَدْ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا ﴾ (سورة النساء: ٧٢) أى لأنى لم أكن معهم. ومثل ذلك نجده فى شأن (ما) الموصولة بحسب الأصل إذ تنقل إلى أستعمال الحروف والأدوات فتكون أستفهامية أو شرطية أو تعجبية أو مصدرية أو زائدة فيتعدد معناها فى نطاق الحرفية وبذا تتحقق بها الظاهرتان معا وهما النقل من المصدرية إلى الحرفية وتعدد المعنى فى نطاق الحرفية.

هذا هو الشأن فى المفردات أما نقل نمط الجملة من معنى إلى معنى آخر فهو أيضا من وسائل الأقتصاد فى اللغة. فلو نظرنا إلى تركيب جملة مكونة من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر لنسبنا التركيب إلى معنى الجملة الخبرية حتى إذا دققنا فى دلالات السياق فربما وجدنا الجملة على معنى الطلب كالأمر فى قوله تعالى : ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ (البقرة : ٢٢٨)أو الدعـاء فى قوله ﴿ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ (هود: ١٨) وقولنا "رعاك الله" أو "بارك الله فيك" كما يستعمل هذا النمط فى دلالة على الشرط كما فى قوله تعالى:﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ (البقرة : ٢٧٤) وقوله: وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا ﴾ (النساء : ١٦) . وكذلك يستعمل هذا النمط فى معنى العرض نحو ﴿ قَالَ يَٰقَوْمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ (هود: ٧٨) وفى معنى الالتزام والتعاقد كقول موسى لشعيب: ﴿ ذَٰلِكَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ ﴾ (القصص : ٢٨) ولإفادة التعجب نحو ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ﴾ (ص: ٥) أما النمط الخبرى المنفى فينتقل إلى الدعاء نحو ﴿ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴾ (البلد: ١١) وإلى النهى نحو: ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ﴾ (البقرة : ١٩٧). وقد يخرج النمط

الشرطى إلى التعجب نحو:﴿ وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ ﴾ (الرعد: ٥) وإلى التمنى نحو: ﴿ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ ﴾ (البقرة: ١٦٧) وإلى التسوية نحو: ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ (الإنسان: ٣) أى سواء كان شاكرا أم كان كفورا وينقل النداء إلى معنى التعجب نحو: ﴿ يَا بُشْرَىٰ هَٰذَا غُلَامٌ ﴾ (يوسف: ١٩) وإلى النُّدبة كما فى قول يعقوب: ﴿ يَا أَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾ (يوسف : ٨٤) وإلى الاختصاص نحو :﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا الضَّالُّونَ الْمُكَذِّبُونَ ۝ لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ﴾ (الواقعة :٥١- ٥٢) وإلى التمنى نحو:﴿ يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ ﴾ (القصص: ٧٩) وينقل الأمر إلى معنى الشرط نحو: ﴿ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ (غافر: ٦٠) وإلى النهى نحو:﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ ﴾(المائدة: ٩٠) أى لا تقربوه وإلى العرض نحو: ﴿ فَخُذْ أَحَدَنَا ﴾ (يوسف ٧٨) وإلى التحدى نحو:﴿ فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسَفًا مِّنَ السَّمَاءِ ﴾ (الشعراء: ١٨٧) وينقل النهى إلى الدعاء نحو:﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا ﴾ (آل عمران: ٨) وإلى الأمر نحو:﴿ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ (آل عمران: ١٠٢)أى تمسكوا بالإسلام حتى الموت كما ينقل النهى أيضا إلى الشرط نحو: ﴿ وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ ﴾ (هود: ١١٣). أما الاستفهام فينقل إلى الإنكار نحو: ﴿ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمِنتُكُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ مِن قَبْلُ ﴾ (يوسف: ٦٤) وإلى التقرير نحو: ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ ﴾ (الضحى: ٦) وإلى النهى نحو : ﴿ أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾ (الشعراء : ١٦٥) وإلى الأمر نحو:﴿ قَالُوا أَوَلَمْ نَنْهَكَ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ (الحجر : ٧٠) بهذا يتبين أن النقل وتعدد المعنى ظاهرتان من ظواهر الاقتصاد اللغوى تعينان على الوصول بالقليل من وسائل التعبير إلى الكثير من المعانى.

والمعروف أن ظاهرة النقل من وسائل الإبداع فى المعنى وبخاصة إذا انتقلنا من الكلام فى المعنى الوظيفى إلى تناول المعنى العجمى فالمعروف أيضا أن المعنى المعجمى يصيبه النقل كما يتصف بالتعدد دعنا أولا ننظر إلى نقل المعنى المعجمى بوصفة وسيلة من وسائل الإبداع فى المعنى. فحين عرف البلاغيون المجاز قالوا إنه: (نقل اللفظ من معناه الأصلى إلى معنى غيره لعلاقة بينهما مع قرينه مانعة من إرادة

المعنى الأصلى) فإذا نظرنا إلى نص هذا التعريف وجدناه يبدأ بكلمة (نقل) فدلنا ذلك على أن النقل وسيلة من وسائل الإبداع فى المعنى اللغوى. وإذا نظرنا أيّة كلمة فى المعجم لم نجد لها معنى واحدا وإنما تتعدد معانى الكلمة بحسب ما ترد فيه من سياق ومن هنا كان الأستشهاد وذكر المثال والصورة الفوتوغرافية وغير ذلك من الوسائل ضروريا لبيان المعنى المعجمى المتعدد للكلمة الواحدة.

أنظر مثلا إلى ما يلى:

لفظ (ضرب) يدل على المعانى الأتية:

١ ـ أوقع الضرب	نحو	ضرب الأب أبنه
٢ ـ ذكر	نحو	ضرب الله مثلا
٣ ـ حدد	نحو	ضرب لصديقه موعدا
٤ ـ أقام	نحو	ضرب لضيفه قبه (أى خيمة)
٥ ـ صاغ	نحو	ضرب العملة
٦ ـ فرض	نحو	ضرب على الناس ضريبة
٧ـ دق	نحو	ضرب الجرس
٨ ـ حسب	نحو	ضرب ٥×٦
٩ ـ ارتبك وتحير	نحو	ضرب أخماسا فى أسداس
١٠ ـ أصاب	نحو	ضربت عليهم الذلة أينما ثقفوا

فهذا التعدد فى المعنى المعجمى يذكرنا بما سبق من تعدد المعنى الوظيفى للظرف (إذ) وللحرف (ما) أى أن ظاهرة تعدد المعنى تشمل المعنى العرفى بقسمية الوظيفى والمعجمى ومثلها ظاهرة النقل فيهما من وسائل الإبداع فى المعنى اللغوى.

وللإبداع فى مجال المعنى العرفى وسائل آخرى غير النقل وتعدد المعنى. ومن هذه الوسائل ما تناوله علم المعانى من الظواهر كالوصل والفصل وكالتقديم والتأخير والحذف والإضمار وكالقصر والإيجاز والإطناب.

وما أشار إليه علم النص من معايير النصية التى يطلب الوفاء بها كالسبك المساوقة والقصد والقبول والتناص ورعاية الموقف والإعلامية ولنا أن نذكر بعض أمثلة من آيات القرآن الكريم لندل بها على بعض هذه الظواهر: إن فصل الجملة عن أختها فى الكلام يوحى بالرغبة فى الوصول إلى إنهاء موقف غير محبوب ومن شواهد ذلك ما نلاحظه من المغاضبة التى توحى بها الآية التالية:

١ - ﴿ وَإِذَا سَمِعُوا۟ ٱللَّغْوَ أَعْرَضُوا۟ عَنْهُ وَقَالُوا۟ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِى ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ (القصص : ٥٥) فظاهرة الفصل هنا حولت التحية إلى مغاضبة ورغبة فى إنهاء الاتصال.

٢ - ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٦٢﴾ قَالَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَغْوَيْنَآ أَغْوَيْنَٰهُمْ كَمَا غَوَيْنَا تَبَرَّأْنَآ إِلَيْكَ مَا كَانُوٓا۟ إِيَّانَا يَعْبُدُونَ ﴾ (القصص : ٦٢ ـ ٦٣).

٣ - ﴿ وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾ (المائدة): ١١٦.

فالفصل فى الآيتين الثانية والثالثة يدل على فزع الكافرين من قوله تعالى ﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ (القصص: ٧٤)وفزع عيسى بن مريم من سؤال الله إياه إن كان طلب من الناس أن يتخذوه وأمه الهين. وفى كل آية منهما سعى من المسئول إلى إنهاء موقف الاتصال إنهاء سريعا.

أما ظاهرة الإبداع بواسطة التقديم فمثالها قوله تعالى: ﴿ أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾(الصافات: ٨٦) فالمعروف أن الترتيب النحوى لهذا الآية يقتضى أن تكون الرتبة " أتريدون آلهة من دون الله إفكا" ولكن ترتيب المفاهيم فى الآية جاء بحسب ترتيب الاعتراض على كل منها فالإفك أولها والشر ثانيها وتأتى إرادة كل منهما أخيرًا لأن من شأن الناس أن يريدوا شيئا ما.

وأما ظاهرة السبك فإن قوامها المحافظة على شروط توالى الكلمات فى النص بما تشتمل عليه هذه الشروط من افتقار وأختصاص ومناسبة ورتبة وربط إلخ. وحسبنا أن ننظر فى بيت شعر قاله المتنبى ولم يراع فيه حسن السبك إذ قال:

فأصبحت بعد خط بهجتها كأن قفرا رسومها قلما

وكان يريد أن يقول: فأصبحت بعد بهجتها قفرا كأن قلما خط رسومها. أما إذا قال لك قائل" إن أبى سمانى محمدا" فقلت: "ولماذا" فإن النص فقد المساوقة لأن الأسماء لا تعلل. ولو تكلم النائم فوعد بشئ لم يلزمه الوفاء به لعدم القصد ولو سمعت إنسانا يقول: (السماء قام زيد) لم تقبل منه ذلك بوصفه نصا ولو سمعت إنسانا يقول لأهل الميت: (عقبى لكم) لرفضت منه ذلك لعدم رعاية الموقف وهلم جرا. وإنما يتحقق الإبداع فى المعنى برعاية كل هذه المعايير النصية وحسن الانتفاع بها وأهمها السبك والمساوقة لأنهما أساس بقية المعايير النصية ولنا الآن أن نلقى نظرة على النوعين الآخرين من أنواع المعنى وهما المعنى الذهنى والمعنى الانطباعى لنرى كيف يكون الإبداع فيهما.

٢ ـ المعنى الذهنى:

إذا كان الوصول إلى المعنى العرفى يتم بواسطة الاستقراء فإن الوصول إلى المعنى الذهنى يتم بواسطة الاستدلال. ذلك أن المعنى العرفى موجود بالقوة فى معهودات الفرد وفى الذاكرة الجماعية للمجتمع ومن هنا كان صالحا للاستقراء. أما المعنى الذهنى فغير موجود لا بالقوة ولا بالفعل ومن ثم افتقر إيجاده إلى الاستدلال الذى قد يصيب فيكشف عن هذا المعنى وقد يخطئ فيظل المعنى فى دائرة العدم مفتقرا إلى استدلال أفضل. والاستدلال قد يكون بواسطة الاستنتاج كما يكون أيضا بواسطة الاستدعاء. وفى كلتا الحالتين يكون الوصول إلى المعنى بحاجة إلى نشاط ذهنى. إذا قلت وأنت طالب بكلية الأداب مثلا: (أنا ذاهب إلى الكلية) علم السامعون من أفراد أسرتك أنك تقصد كلية الأداب دون غيرها وذلك بحكم العهد الذهنى الذى يربط بين المرسل والمتلقى فى هذا الموقف. وإذا قلت: (رأيت اليوم فلانا يصلى

الجمعة) وكان معروفا عن فلان أنه مسافر فهم السامعون بلازم المعنى أنه قدم من السفر. وإذا قال لك رجل معروف بالجبن: (أنت بخيل) فقلت (ولكنى غير جبان) فسوف يعلم من كلامك بمفهوم المخالفة أنك تعيره بالجبن.

فالعهد الذهنى ولازم المعنى والعكس ونحوها مفاهيم ذهنية غير عرفية تومئ إلى المعنى وتلقى على الذهن عبء الوصول إليه بجهد منطقى لا يلزم فيه أن يكون صوريا. فالمنطق إما أن يكون صوريا يفرض على مقدماته أن توضع فى صورة خاصة تصلح معها للوصول إلى نتائج قياسية وإما أن يكون غير صورى كالأمثلة التى قدمناها منذ قليل. وإذا أردنا أن نشرح فكرة الصورية فأقرب شئ إليها صورية المسائل الحسابية التى تفرض على الآحاد أن توضع تحت الآحاد والعشرات تحت العشرات وهلم جرا. كما تسمح عند تساوى كمية فى البسط مع أخرى بالمقام أن تشطبا معا دون أثر على النتيجة فكذلك الأمر فى المنطق الصورى الذى يحتم أن توضع المقدمات وضعا خاصا وأن يستبعد الجزء المشترك بين المقدمتين الصغرى والكبرى وعندئذ يكون الباقى هو النتيجة على النحو التالى:

الإنسان	حيوان ناطق
محمد	إنسان
محمد	حيوان ناطق

فأنظر كيف حكمت صورة القياس بشطب لفظ "الإنسان" من المقدمتين فبقى بعد الشطب ما صلح أن يكون نتيجة القياس وهو: "محمد حيوان ناطق". هذا الترتيب الصورى لا يصلح لاستخراج المعنى اللغوى فى معمعة الاتصال وإنما يصلح فيما يرى المناطقة لنقد صحة ما يقال.

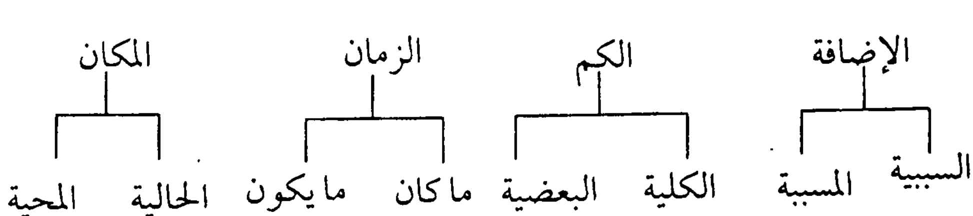
أما فى التعبير اللغوى الحر البرئ من الصورية فأقرب شئ إلى ذلك ما نعرفه فى النحو باسم "الشرط الامتناعى" كما فى قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء: ٢٢) فهذه العبارة يمكن أن يبنى منها قياس شرطى يقول:

لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا
ولكنهما لم تفسدا
إذن ليس فيهما آلهة إلا الله

جملة القول أن المعنى الذهني فى الاتصال اللغوى ليس نتيجة قياس منطقى صورى وإنما هو نتيجة علاقات ذهنية متنوعة تربط المدركات والمفاهيم بما يترتب عليها أو بما تستدعيه إلى ذهن المتلقى.

تصور أن الشرطة علمت بحدوث القتل فى مكان ما فخف رجال المباحث الجنائية إلى المكان المذكور للكشف عن ظروف وقوع الجريمة ومحاولة معرفة الفاعل. إن أول ما يحرص عليه رجال المباحث فى هذه الحال أن يحافظوا على بقاء كل شئ على حالة للمحافظة على مصدر الاستدلال فلعلهم يجدون فى حقائق هذا الوضع ما يصلح قرينة على شئ ما قد ينكشف من دلالة خصلة شعر أو أحد أزرار قميص أو شئ لا قيمة له فى نفسه ملقى على الأرض أو نافذة مفتوحة إلخ. فإذا وجدوا شيئا من ذلك فإما أن يكون وجوده فى رأيهم عرضا وإما أن يجدوا له دلالة ذهنية على أمر ما ولا يزالون يجمعون الأدلة الذهنية حتى يصلوا بها إلى تصور متكامل لما كان عليه الموقف عند وقوع الجريمة. وعندها يسهل مع التحرى أن يعرفوا شخص القاتل. هذه صورة من صور المعنى الذهنى طابعها الاستنتاج.

ومن المعانى الذهنية المعانى الاستدعائية ومنها ما حدده البلاغيون من علاقات الكناية والمجاز المرسل. فأما الكناية فقد جعلوا علاقتها "اللزوم" . فإذا قلت : "فلان طويل النجاد" فإن طول النجاد يلزم عنه (أى يستدعى) طول القامة وإلا اضطر فلان هذا إلى أن يجر سيفه وراءه فلا تكون العبارة مدحا وإنما تنقلب إلى سخرية. وأما علاقات المجاز المرسل فإنها تعود إلى أربع من المقولات العشر هى الإضافة والكم والزمان والمكان وذلك على النحو التالى:



ومن المعانى الاستدعائية ما يأتى فى صورة ظل يفرض على المعنى الأصلى للفظ نتيجة التحول فى العرف فيقال عند ذلك : إن العبارة أشربت معنى كذا" أى أن

اللفظ المفرد فى النص قد يتجاوز المعنى العرفى الذى رصد له المعجم ليتحول إلى معنى آخر منحه إياه سياق خاص. فالمعروف أن كلمة "الوطن" مثلا معناها الرقعة التى ولد فيها المرء ونشأ فيها فلو أن مصريا قال: "وطنى مصر" ما أحس السامع لقوله أكثر من نسبة هذا المتكلم نفسه إلى مصر فهذا فى قوة قوله (أنا من مصر) ولكن نص بيت شوقى الذى يقول:

وطنى لو شغلت بالخلد عنه نازعتنى إليه فى الخلد نفسى

بما فيه من مقارنة بين "الوطن" و (جنة الخلد) أعطت الوطن ظلا من المعنى لم يكن له فى المعجم وإنما جاء بالاستدعاء.

ومن المعانى الاستدعائية المعنى "الانعكاسى" الذى ينعكس بالسلب على لفظ ما فيصير هذا اللفظ غير مستحب فى السمع فمن المعروف مثلا أن لفظ "البيت" لا يسبب حرجا للمرسل ولا للمتلقى فلكل منا بيته الذى يألفه ويحبه وقد يردد كل منا بيتا من الشعر ويتوق إلى زيارة البيت الحرام. وإن "الأدب" من أرقى أنواع التعبير اللغوى وإن أى إنسان ينسب إلى "قله الأدب" لابد أن يغضب غضبا شديدا. ولكننا مع ذلك لو ضممنا أحد اللفظين إلى الآخر على نيه الأضافة فقلنا "بيت الأدب" لأصاب العبارة معنى انعكاسى فجعلها غير مستحبة لأن معناها عندئذ هو مكان قضاء الحاجة. ولو قلت لإنسان ينتسب إلى آباء يتعاطون الأدب: أنك من بيت أدب لغضب لهذه الإهانة.

ومن المعانى الأستدعائية المعنى "البؤرى" الذى يضع اللفظ فى بؤرة الاهتمام. وهذا الذى ينسبه البلاغيون إلى أثر التقديم والتأخير . وقد سبق أن أستشهدنا على هذه الظاهرة يقول تعالى: ﴿ أَإِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾ (الصافات : ٨٦). وقد يأتى هذا الظل البؤرى من المعنى من خلال التكرار بواسطة الربط بأعادة اللفظ نحو: ﴿ وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ (آل عمران). وكما فى الحديث الشريف حين سأل رجل النبى صلى الله عليه وسلم: "من أحق الناس بحسن صحابتى" قال: "أمك"، قال:

"ثم من؟" قال: "أمك" قال: "ثم من؟" قال: "أمك" قال: "ثم من؟" قال: "أبوك".

فأعطى للأم معنى وضعها فى "بؤرة" الانتباه.

أما الوصول إلى الإبداع فى المعنى الذهنى فمرتهن بالنشاط الذهنى أيضا. ففى قوله تعالى ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ لم يذكر من القياس إلا هذه المقدمة ويبقى على الذهن بعد ذلك أن يبنى القضية الثانية وهى "ولكنهما لم تفسدا" وذلك بناء على الإدراك القائم لعدم الفساد ومن ثم يصل إلى النتيجة القائلة: إذا ليس فيهما آلهة إلا الله. وفى عمل رجال المباحث الجنائية كان الوصول إلى شخص القاتل عملا استدلاليا بكل المقاييس. وفى المجاز المرسل كان على الذهن أن يستعين بالمقولات لاستنباط العلاقات وفى الكناية أدراك الذهن لزوم شئ عن شئ آخر وفى أدراك ظلال المعانى كما فى معنى تمجيد الوطن نجد الذهن ينصرف عن المعنى العرفى إلى الاعتزاز وإعلاء القيمة وفى المعنى الانعكاسى أيضا انصراف عن المعنى العرفى إلى معنى آخر ألصقه الذهن باللفظ بناء على ارتباط بين هذا اللفظ وبين أمر آخر غير مستحب. ويبقى مما ذكرنا من المعانى الاستدعائية ما أطلقنا عليه لفظ "المعنى البؤرى" وهذا يعتمد على أمر ذهنى. ليس من قبيل العرف وهو التكرار أو التقديم أو غير ذلك من الوسائل المستعملة فى تسخير اللفظ لتوكيد المعنى بواسطة التصرف فى خصائص هذا اللفظ لإخراجه من نطاق المعنى الذى تعارف عليه المجتمع اللغوى إلى معنى آخر يدركه الذهن ولا يفرضه العرف.

٣ - المعنى الأنطباعى:

إذا سمعت قطعة موسيقية فإنها تترك فى نفسك أثرا طيبا أو سيئا وربما أثارت فى نفسك نشاطا يتناسب مع إيقاعها أو خمولا مناسبا أيضا. وإذا صادفت شخصا تعرفه فنظر إليك بوجه متجهم فهمت من عبوسه أنه غير راض عنك. وإذا صادفت لوحة فى معرض للرسم فوجدت بها منظرا حكمت على هذا المنظر بالجمال أو بالقبح وكل أولئك يعد من قبيل الإنطباع الشخصى الذى لا يخضع لعرف ولا فكر. فقطعة الموسيقى التى أعجبتك قد لا تعجب غيرك وقد يفهم غيرك من العبوس

مرور العابس بتجربة غير سارة فيخف إلى سؤاله عما أصابه. والمنظر الذى أعجبك فى اللوحة المرسومة قد يثير عند غيرك إحساسا عكسيا يجعله ينفر منها والواضح مما تقدم أن هذا المعنى الانطباعى لا يعد من قبيل الفعل بالنسبة لمن يستقبله وإنما هو من قبيل رد الفعل. هذا شأن المتلقى لا شأن المرسل.

هذا المعنى الانطباعى من نوعين أحدهما يأتى من الانفعال والآخر عن التجربة الحية فأما من حيث الانفعال فكلنا يعلم أن الضخامة تولد الهيبة والاحترام ومن الأدلة على ذلك أن أماكن العبادة من المساجد أو الكنائس لا تكتفى من الارتفاع والعلو بما يسود فى المساكن العادية لأن المساكن العادية هى بيوت العباد أما أماكن العبادة فهى بيوت الله فمن دخلها شعر عند دخولها أنه فى مكان يستحق الخشوع والاحترام. ومن المعروف أيضا أن التفخيم فى الأصوات أضخم من الترقيق ومن هنا يمكن من الناحية الأسلوبية أن نستعمل الترقيق فى الجملة الخبرية العادية فإذا أردنا أن ندخل عليها عنصر التأكيد عدلنا عن الترقيق إلى التفخيم كما فى قوله تعالى فى معرض الأخبار عن تكوين الأرض: "والأرض بعد ذلك دحاها" ولكنه سبحانه عندما أراد تأكيد هذا المعنى فى معرض القسم قال: "والأرض وما طحاها" فجعل الطاء فى مكان الدال.

والتكرار أيضا من وسائل المعنى الانطباعى بواسطة توكيد الانفعال ويأتى الانفعال هكذا عند تكرار الصوت فى الكلمة المفردة أو تكرار الكلمة المفردة ذاتها. ففى قوله تعالى : (فكبكبوا فيها هم والغاوون) كان تكرار الكاف والباء إيحاء بأن إسقاطهم فى النار لم يكن مرة واحدة وإنما سقطوا فيها طوائف بعضها يتلو بعضا وأما تكرار الكلمة المفردة فمثاله قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ۝٢١ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ فقد عبرت الآية عن مبدأ التوالى بتكرار كلمتى "دكا" "صفا" فكان المعنى توكيدا لفظيا.

والإيقاع أثر حسى سمعى له معنى انطباعى يحسه (أى يفهمه) من يسمعه سواء أكان هذا الإيقاع فى الموسيقى أم كان إيقاعا لغويا نثريا أم شعريا. ولقد سبق منذ قليل أن أشرنا إلى التكرار الذى قرأناه فى عبارتى: "دكا دكا ... وصفا صفا" ونود

أن نشير الأن إلى ما سبق هاتين من عبارتين أخريين هما: "أكلا لما ... وحبا جما". وما يحسه القارئ فى العبارات الأربع من إيقاع لا يخفى على ذى سمع. أما فى الشعر فالأمر أشهر من أن يبالغ فى شرحه حتى إن بعض ذوى النظر فى أغراض الشعر يربطون بين بحور الشعر فى تباينها وبين أغراضه فيرون أن طوال البحور أولى بالأستعمال للأغراض الجادة وقصارها ألصق بالأغراض المرحة فالطويل والبسيط مثلا يناسبان الفخر والهجاء والمدح والرثاء ونحوها ولكن المتقارب والمتدارك مثلا أولى بالأغراض المستخفة وبين الطائفتين أبحر توزعها الأغراض ومنها الرجز الذى يسمونه "حمار الشعر".

ومن المؤثرات الشخصية حكاية الصوت للمعنى وهى غير ما ذكرناه منذ قليل من أن الضخامة والتفخيم يثيران فى النفس الهيبة أو التأكيد. ذلك أن الصوت هنا لا يوحى فقط بل يحكى المعنى ويقر به إلى الفهم أكثر مما يفعل الإيحاء. أنظر مثلا إلى قوله تعالى : "ما لكم إذا قيل لكم أنفراو فى سبيل الله اثاقلتم إلى الأرض" فستجد أن أصل الفعل "تثاقلتم" وكان يمكن أستعماله على حاله لأداء المعنى العرفى وهو التثاقل . ولكن الآية آثرت أن تحول المعنى العرفى إلى معنى آخر انطباعى فعمدت إلى استعمال حكاية الصوت للمعنى. كان ذلك بواسطة إدغام المتقاربين (التاء والثاء) واجتلاب همزة وصل فى أول الكلمة للتوصل إلى نطق الجزء الأول من التاء المشددة. أين إذا كانت حكاية الصوت للمعنى؟ إن الثاء صوت رخو يعتمد فى نطقه على تسرب الهواء من منطقة المخرج فيبدو فى السمع كأنه إفراغ طاقة محبوسة. أرأيت إلى إطارات عجلات السيارة لو بدأ الهواء يفرغ من داخلها أفتكون السيارة بعد إفراغ عجلاتها قادرة على الحركة أم تبقى حيث هى وقد أخلدت إلى موقعها من الطريق. إن رخاوة الثاء المشددة تحكى إفراغ أطر هذه السيارة وهكذا يبقى هؤلاء المتثاقلون حيث هم فلا يذهبون إلى النفرة فى سبيل الله.مثل هذه الحكاية ما نجده من حكاية الإصرار على الخصومة فى قوله تعالى: "تأخذهم وهم يخصمون"، وحكاية انغلاق القلب عن الهداية فى قوله تعالى: "أمن لا يهدى إلا أن يهدى" إذ يتمثل الأنغلاق فى شديد الدال وحبس الهواء أثناء نطقها.

وثمة نوع آخر من الحكاية يكون بارتجال ألفاظ لا وجود لها فى اللغة. من ذل أن المعروف أن عالمنا هذا الذى نعيش فيه لا يعرف شجرة تسمى شجرة الزقوم. فهى "شجرة تخرج فى أصل الجحيم طلعها كأنه رؤوس الشياطين"وقد ارتجلت الآية هذا الاسم للشجرة المذكورة وجعلت الاسم يحكى أهم خواصها وهى أنها "طعام الأثيم" "يأكل" الضالون المكذبون "من ثمرها فيملأون منه البطون فكيف كانت صياغة اسم الشجرة؟ أول ما يربط هذا الاسم بالطعام اشتمال الأسم على الزاى والقاف ومنهما يتكون الفعل "زق الطائر فرحه" أى أطعمه ثم نلاحظ أن القاف جاءت مشددة فكانت أطول مدة فى نطقها من القاف المفردة مما يحكى بقاء اللقمة دون ابتلاع وهى توشك على ذلك بوجودها فى مخرج القاف. ولو أن طول مكثها دون إساغة اقتصر على طول نطق القاف لهان الأمر ولكن الآية عدلت عن ضم القاف بالضمة القصيرة إلى استعمال واو المد فأطال ذلك من حكاية بقاء اللقمة على وشك الابتلاع. ثم بعد هذه المعاناة تأتى النهاية محكية أيضا وذلك بوجود الميم فى نهاية الاسم. إن المرء يستطيع أن يشرب السوائل بإفراغها فى فم مفتوح وشفتين متباعدتين. ولكنه لا يستطيع ابتلاع اللقمة وهو بذلك الوضع ومن هنا كانت الميم فى نهاية الاسم حكاية لضرورة إقفال الشفتين عند البلع الذى يتم بعد هذه التجربة القاسية.

سبق أن قلنا أن المعنى الانطباعى قد يأتى عن طريق التأثر وقد يكون عن طريق التجربة الحسية pragmatic والمعروف أن التنافس بين الأقران للوصول إلى النجاح أمر مطلوب غير أن أحد المتنافسين قد يبالغ فى اتباع الوسائل المؤدية إلى النجاح حتى يعمل دون قصد على إفشال جهود الآخر عندئذ يكون من المعقول أن يفهم الآخر أن التنافس قد تحول إلى تنافر أو تناجز ثم يتصرف إزاء صاحبه فى ضوء هذا الفهم. وقد يكون بينك وبين أحد صداقة متينة طال عليها العهد حتى أصبحت أقرب إلى مرتبة الإخاء ثم يعرض له المرض ولا تعلم أنت بمرضه ويظل هو يطمع أن تعوده فلا تعوده فيفهم من ذلك أنك تنكرت للصداقة ويقف منك موقفا مناسبا لهذا الفهم. وقد تبحث عن مسكن تسكنه فتصادف حيا نظيفا من أحياء المدينة تكثر فيه المساجد فتبادر إلى سكناه راضيا عنه ثم يتكشف لك بعد قليل أن كثرة المساجد

التى أغرتك بسكنى الحى لها جانب آخر يزهدك فى سكنى هذا الحى فبالمساجد مكبرات للصوت تعمل بأقصى طاقتها وأئمة هذه المساجد يتنافسون فى إلقاء دروس قبل الصلوات أو بعدها ويطيلون فى الخطبة يوم الجمعة.

وقد تتعدد المعانى الانطباعية فى فهم التجربة الواحدة بعينها وكل هذه المعانى صادقة كما فى قوله تعالى فى شأن المنافقين: ﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُولَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ وَإِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلْحَقُّ يَأْتُوٓا۟ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴾ (النور : ٤٩ ـ ٥٠). وواضح من سياق الآيات أن هؤلاء المنافقين يعلنون الإيمان والطاعة ثم يتولون عن الانتظام فى صفوف المؤمنين ثم إنهم إذا دعوا إلى عرض خصوماتهم على النبى صلى الله عليه وسلم أعرضوا إلا أن يكون الحق فى جانبهم فيعلموا أن حكم النبى سيكون فى صالحهم. من هنا يأتى فهم موقفهم على النحو التالى:

١ ـ معنى توليهم عن الإيمان بعد إعلانه أن فى قلوبهم مرض.

٢ ـ ومعنى إعراضهم عن التقاضى أمام النبى أنهم ربما كانوا يرتابون فى حكمه.

٣ ـ إن عدم إيمانهم برسالة النبى يدعوهم إلى الشك فى عدالة شرع الله الذى يطبقه الرسول.

وقد جاء نص ذلك على النحو التالى: "أفى قلوبهم مرض أم ارتابوا أم يخافون أن يحيف الله عليهم ورسوله" ويعقب على ذلك بقوله: "بل أولئك هم الظالمون".

رأينا عند هذا الحد أن المعانى أنواع بعضها يستند إلى العرف ويحدده اتفاق الجماعة اللغوية فاستعماله يتطلب القياس على ما أرتضاه المجتمع فمن أراد الإبداع فسبيله إلى ذلك هو الخروج على العرف بإحدى الوسائل التالية:

١ ـ اللجوء إلى التصرف فى معنى العنصر اللغوى العرفى الواحد بنقله إلى أحد المعانى الأخرى بحيث يحقق للمبدع مؤشرًا أسلوبيا معينًا كاستعمال "إذ" بمعنى المصدرية نحو قوله تعالى : "ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا" أى بعد أن هديتنا.

أو بنقل "إذ" إلى التعليل نحو "وإنه فى الآخرة لمن الصالحين إذ قال له ربه أسلم قال أسلمت لرب العالمين" أى لأنه حين قال له ربه أسلم قال أسلمت.

٢ ـ ومن النقل ايضًا المجاز ولا ضرورة لتفصيل القول فيه لشهرته.

٣ ـ ومنه نقل نمط الجملة من معناه العرفى إلى معنى آخر وقد سبق القول فى ذلك.

٤ ـ اختيار أحد المعانى المتعددة للعنصر الواحد واستعماله بهذا المعنى مع قرينة تمنع إرادة غيره كما فى قوله تعالى: ﴿ لِيَأْكُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾ "فلفظ "ما" صالح هنا للموصولية وللنفى ولكن قرينة قوله تعالى بعد ذلك: ﴿ أَفَلَا يَشْكُرُونَ ﴾ تجعل النفى هو المعنى المطلوب لأن الذى يأكل شيئًا لم تعمله يده أولى أن يشكر من قدمه له.

ومثل ذلك أيضًا إضافة المصدر فى قوله تعالى: ﴿ لَّا تَجْعَلُواْ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا ﴾ فالمصدر "دعاء" يصلح هنا للإضافة إلى فاعله أو إلى مفعول أى أن الرسول إما إن يكون داعيًا وإما أن يكون مدعوّا، ولكن قوله تعالى بعد ذلك: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا ۚ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ يدل على أن الرسول كان هو الذى يدعوهم وأن بعضهم كان يتسلل لعزوفه عن الاستماع لما يقوله الرسول. وقد حذر الله سبحانه هؤلاء المتسللين من الفتنة والرجوع عن الإسلام أو العذاب الأليم فى الآخرة.

ويعزز كون الرسول هو الداعى قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ ثُمَّ ٱنصَرَفُواْ ﴾ .

٥ ـ الترخص فى قرائن المعنى وهى الإعراب والبنية والإداة والتضام والرتبة والربط فكل واحدة من هذا القرائن قد تزيد عن حاجة أمن اللبس فيصبح المعنى واضحًا بدونها وعندئذ يمكن الترخيص فيها بعدم رعايتها فى الكلام ومن ذلك ما يلى:

أ ـ الإعراب: من الترخص فى الإعراب ما يسميه النحاة "إعراب الجوار نحو" جحر ضب خرب" وقولهم: "خرق الثوب المسمار" وقوله تعالى: "ولكن البر

من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والبنين وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفى الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين فى البأساء والضراء وحين الباس".

ب ـ البنية: نحو أمن لا يهدّى إلا أن يهدى: ﴿ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾(البقرة: ١٧٨) ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ﴾ (الصافات: ١٣٠)﴿ وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ۞ وَطُورِ سِينِينَ ﴾ (التين: ١ ـ ٢) ﴿ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا ﴾(النبأ: ٢٨).

ج ـ الأداة: ﴿ هَلْ فِى ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِى حِجْرٍ ﴾ (الفجر: ٥) (المعنى على التعجب) ـ ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۞ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾ (الحاقة: ١ ـ ٢)(تعجب أيضًا) ـ لئلا يعلم أهل الكتاب " (أى ليعلم) ـ ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ (الأنعام : ١٢١)(أى فإنكم).

د ـ التضام: نحو ﴿ أَئِن ذُكِّرْتُم ﴾ (يس:١٦) (أى تطيرتم) ـ ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾ (الواقعة : ٧٥)(أى فأقسم بدليل وإنه لقسم) ـ "وتلك نعمة تمنها على (أى أو تلك نعمة) ـ ﴿ وَإِن قُوتِلْتُمْ لَنَنصُرَنَّكُمْ ﴾ (الحشر: ١١) (أى ولئن قوتلتم).

هـ ـ الرتبة: نحو " ﴿ وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُواْ مِنْهُ ﴾ (هود : ٣٨) (أى سخروا وهو يصنع الفلك) " وهى تجرى بهم فى موج كالجبال ونادى نوح أبنه" (أى نادى نوح ابنه وهى تجرى).

و ـ الربط : ﴿ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ﴾ (البقرة: ٤٠) (أى أنعمت بها) ـ ﴿ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ ﴾ (هود : ٤٤) (الضمير لسفينة لم يرد ذكرها) ـ ﴿ وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ وَجِاْىٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ ﴾ (الزمر: ٦٩) (الضمير فى بينهم ويعود على الخلق كلهم ولم يرد لهم ذكر) ـ ﴿ قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾ (فصلت : ١١)(أى طائعتين).

هذه أمثلة وشواهد قليلة تشهد على ظاهرة واسعة الانتشار هى ظاهرة الترخص عندئذ أمن اللبس وهى صور الإبداع فى الأسلوب أضف إلى ذلك ما يعرض للسياق من فصل أو حذف أو إضمار أو قصرًا وإيجاز أو غير ذلك من طرق الإبداع فى حدود المعنى العرفى.

أما المعنيان الذهنى والانطباعى فليسا مطابقين للاستعمال الاجتماعى وإنما هما نشاط فردى يختلف من فرد إلى آخر ومن ثم يعد كل منهما إبداعا شخصيا.

حضارة كل شعب هى قوام شخصيته، وشارة هويته، ووعاء أفكاره وتجاربه، ومعالم الطريق أمام أجياله. بمقاييسها يكون الانتماء، وبحدودها يمتاز الصواب من الخطأ، وعلى هدى منها يقوم السلوك الفردى والجماعى. ولكل حضارة إطارها الروحى والفكرى ومظهرها المادى. وهذا المظهر المادى من الحضارة يعرف باسم المدنية، على حين يغلب فى العنصر الروحى والفكرى أن يعرف باسم التراث. فالمذهب الفكرى والتجربة الروحية والأداة فى يد الصانع كل أولئك من عناصر الحضارة، ولكن المذهب والتجربة تراث، والأداة والألة من قبيل المدنية. وربما اشتمل الشيء الواحد على الجانب التراثى والجانب الاجتماعى فى وقت معا. أرأيت إلى ما تركه الأجداد من بيمارستان أو سبيل أو حمام، إن الجانب النفعى من كل أولئك مدنى ولكن طراز بنائه تراث إسلامى، وكلا الجانبين ينتهى إلى مفهوم الحضارة.

والمقصود بألفاظ الحضارة ما يعبر به عن عناصر التراث وعناصر المدنية على حد سواء. فما يدور من الفاظ حول الأفكار أو العادات أو التقاليد أو الملابس أو الركائب أو الأثاث أو المشرب والمأكل أو التجميل أو الترفيه أو اللعب والرياضة أو الأنشطة الاجتماعية أو المهن والأدوات أو الأوزان والمكاييل والمساحات والمنشآت ووسائل الإعلام والسياسة والاقتصاد والاجتماع والعلاقات الدولية والاتفاقات والمعاهدات كل ذلك ينتمى إلى ألفاظ الحضارة، لافرق فى ذلك بين الأسماء والأفعال. فقد يكون لاعب الكرة مثلا "سنترهاف" وقد "يسنتر" الكرة و "يشوطها"، والأول وصف للاعب والثانى تعبير عما يفعلة وقد اشتق الثانى من الأول.

وإذا ذكرنا "ألفاظ الحضارة" فأى حضارة نعنى؟ أهى حضارة عربية قامت على مفاهيم عربية خالصة تضرب جذورها فى أعراف المجتمع الجاهلى وتقاليده، ثم يلحقها أو يلحق بها ما أضافه المسلمون العرب إلى التصورات والمسالك الجاهلية وما ألحقوه بها من تعديل؟ قد يفهم بعض الناس ما نمارسه من صور الحضارة هذا الفهم، وبخاصة إذا نظروا إلى الأخيلة الشعرية الحاضرة وإلى معجم الشعراء وديباجة الشعر، أو نظروا إلى ما يسود مجتمعاتنا خارج المدن الكبرى من دعوى الجاهلية والأخذ بالثأر ومن الحمية وقرى الضيف مما لا تجده فى مجتمع آخر معاصر فى هذا العالم. ثم من الغيرة على الأعراض وبخاصة ما يتعلق منها بالنساء، إلى غير ذلك مما يذكره الأدب العربى منسوبا إلى المجتمع الجاهلى. أم هى حضارة متأثرة بالطرق الغربية فى السلوك بكل زخمها المادى ومفاهيمها الجديدة الوافدة التى لم نكن نألفها فيما مضى؟ لقد تعودنا منذ الحملة الفرنسية على مصر أن نجلس من الغرب مجلس التلميذ المنبهر بما لدى أستاذه من علم ومعرفة، وما زلنا نأخذ عنه دون تمييز بين ما ينفع وما لا ينفع. وكذلك فعل أقوام آخرون فى مشارق الأرض، وتقدمت اليابان معتمدة على حضارة الغرب حتى قال البعض إن حضارة الغرب لم تعد غربية كما بدأت وإنما أصبحت حضارة عالمية من حق كل شعب أن يدعى أنه أضاف إليها إضافته الخاصة على نحو ما أضاف الصينيون طب الإبر وأضاف اليابانيون صناعة الإلكترونيات الخ.

وإذا تأملنا القول بعالمية الحضارة واطمأننا إلى أننا أصحاب حضارة عربية ينتمى إليها جميع العرب صادفنا عندئذ صعوبتين إحداهما أن التراث الشعبى العربى ربما اختلف فى بلد عربى عنه فى بلد آخر، وان البيئة العربية ربما تنوعت جغرافيا فجاز تقسيم العرب إلى مجتمعات مختلفة بين وديان الانهار وبين الصحراء، ثم إلى بلاد متوسطية وأخرى موسمية، وبلاد أفريقية ليست من هذه ولا من تلك. وإن الناظر ليسهل عليه أن يلاحظ فيمن ينتسبون إلى العروبة شيئا من الاختلاف فى التصور والسلوك. بل إن بعض هؤلاء فى أطراف الرقعة العربية ربما عرف من السلوك ما

يجعله أقرب إلى جيرانه من غير العرب فى بعض النواحى كما فى الموسيقى السودانية ورقصة الدبكة اللبنانية. فكيف نفرد حضارتنا بوصف يحددها إذن؟ إننا إذا نظرنا إلى تراثنا وإلى حاضرنا وحدنا العنصر الثابت فى حياتنا هو الإسلام أولا ثم لا تأتى العروبة إلا ثانيا. ومع صرف النظر عما إذا كان سلوكنا الفردى مطابقا أو غير مطابق لتعاليم الإسلام، وعما إذا كانت تشريعاتنا إسلامية أو غير إسلامية فإننا لو بحثنا فى ضمير كل منا لوجدنا الانتماء النفسى إلى تراث الإسلام. ومن هنا يصح أن نرى أن حضارتنا المعاصرة حضارة إسلامية الانتماء. وإن ارتضخت فى كل بلد مسلم لكنة محلية مذهبية خاصة بهذا البلد، مثلها فى الوحدة والتعدد مثل اللغة ولهجاتها المتعددة.

كان احتكاك الحضارات فى الماضى يتم بواسطة الحروب أو التجارة أو الدعوة الدينية، وكانت العناصر التى تأخذها حضارة عن أخرى فى الأغلب الأعم أكثر صلة بالجانب المادى منها بالجانب الروحى، لأن المعنيين بالأفكار والمعتقدات عند انتقالها من حضارة إلى آخرى غالبا ما يكونون أفرادا. أما الأدوات والمأكل والمشرب ونحوها فشأنها أن تكون أسرع انتشارا من الأفكار والمعتمدات. كان ذلك فى الماضى، أما الانتقال الحضارى فى زماننا ففرصته أكبر دون شك. إن وسائل الإعلام ومعاهد العلم واتساع شبكة العلاقات الدولية (وبخاصة فى المجال الاقتصادى والثقافى والحياة العامة) جعلت الأرض على اتساعها قرية واحدة تسبح فى الفضاء وتطمح إلى الاتصال بالكواكب الأخرى. من هنا ينتشر التبادل الحضارى وتصير الغلبة والعطاء من نصيب المتقدم ويصير الأخذ والتأثر من نصيب المتخلف. ولقد بدأنا الأخذ عن الحضارة الغربية منذ الحملة الفرنسية وما زلنا نأخذ عن الغرب، وفى أخذنا عن الغرب لم يكن الانتقاء من همنا، وإنما دفعنا الإعجاب الشديد والانبهار العظيم إلى تقبل الطيب والخبيث دون تمييز حتى انتهينا إلى انفصام حضارى آيته أن معاهد التعليم عندنا اصبحت من نوعين أحدهما إسلامى ينتمى إلى حضارتنا والثانى حديث ينتمى إلى علمانية الغرب. ويبلغ بعد الشقة بين

أحدهما والآخر مبلغ عسر التفاهم بين فريقى المتعلمين. وهذا مثال واحد من أمثلة متعددة.

وما نوع الألفاظ التى وفدت علينا من الحضارات الأخرى؟ للإجابة على هذا السؤال نبدأ باستبعاد ألفاظ المصطلحات العلمية لسببين: الأول أنها تقع خارج اهتمامنا فيما نحن بصدده فى موضوعنا الحاضر، والثانى أننا حتى لو وضعنا العلم ضمن عناصر الحضارة (وهذا صحيح) فإن ما يرد على المصطلحات من إجراءات لغوية قد يختلف من حيث المنهج عما يعرض من ذلك لألفاظ الحضارة. وسنجد كذلك أننا مضطرون إلى استبعاد ألفاظ التراث، لأنها مستقرة لا تتغير، ولأن معظمها مصطلحات، يصدق عليها ما صدق على المصطلحات الأخرى من وقوعها خارج دائرة الموضوع. يبقى لنا إذن ألفاظ الجانب المادى، أو ما سميناه المدنية من قبل. ولنا هنا أن نلاحظ أن فى العنوان المقترح للبحث عموما ما يصبح العنوان به مبهما، لأنه يشمل الألفاظ العربية الأصل والألفاظ الوافدة على حضارتنا، ثم لا يبين نوع التصدى لهذه الألفاظ: أيكون الكلام عن طرق انتقالها أم طرق إخضاعها للصياغة العربية... الخ. ومهما يكن من أمر فإن هذه الألفاظ تقع فى طوائف كثيرة نمثل لها بما يلى:

١ - الملابس: جاكت، بنطلون، جزمة، بونتوفل، كرافات، بيريه، بالطو.

٢ - الركائب: أوتوبيس، بيسكيليت، موتوسيكل، نليفريك، أوتوموبيل، لانش.

٣- الأثاث: الكنبة، الفوتى، الشوفينيرة، البوفيه، الطربيزة، التوستر.

٤ - التجميل: سيشوار، لوسيون، ريميل، بروكة، روج، مساج، كريم.

٦ - الرياضة: بينج بونج، تنس، باسكت، تيم، فوتبول، كريكيت، سبورت.

٧- الترفيه: تياترو، سينيما، فيلم، كاسيت، فيديو.

٨- الأنشطة الاجتماعية: دانس، بارتى، فاكس، فيزيت.

٩ - المؤهلات: ليسانس، بالكالوريوس، ماجستير، دكتوراه.

١٠ - المهن: الاوسطى، الجزمجى، الميكانيكى، الكوافير.

١١- الأدوات: الماكينة، الجيربوكس، الفيتيس، البوجيه، السنبك، الطفاشة.

١٢- الاوزان: جرام، كيلو، طن.

١٣- المكاييل: لتر، جالون، برميل.

١٤- الأعداد: مليون، مليار، بليون، تريليون.

١٥- المساحات: إنش، متر، ياردة، كيلو متر، هكتار، فدان.

١٦- المنشآت: تيراس، بلكونة، فيلا، شاليه.

١٧- الإعلام: راديو، تليفزيون، جورنال، مانشيت، كليشيه، بنط.

١٨- سياسة: برلمان، ديمقراطية، فديرالية. كمونويلث، بروتوكول.

١٩- اقتصاد: شيك، بنك، درافت، كامبيو، كومبيالة.

٢٠- اجتماع: فاميليا، سكرتير، دوسيه، بارتى.

٢١- مؤسسات: ناتو، أليكسو، إسيسكو، أوبيك، يونسكو.

وبعد، فما موقفنا من هذه الكلمات الوافدة على لغتنا؟ للإجابة على هذا السؤال يحسن أن نعود إلى ما كان يصنعه السلف من علمائنا بالكلمات التى جائت مع احتكاك المجتمع العربى وعلمائه بالثقافات والشعوب الأخرى وبخاصة حين اشتغلوا بترجمة العلوم عن التراث اليونانى. وحين واجهوا الكلمات الوافدة سألوا أنفسهم مع كل كلمة نوعين من الأسئلة:

- هلى تتفق أصوات هذه الكلمة مع أصوات النطق العربى؟
- هل تتفق صورة هذه الكلمة مع إحدى صيغ الصرف العربية؟

فأما الأجابة على السؤال الأول فالمشهور عنهم أنهم سددوا وقاربوا. فإذا اتفقت الأصوات مع الأصوات فذلك، وإلا بحثوا فى النظام الصوتى العربى عن أقرب طرق النطق إلى ما اشتملت عليه الكلمة الوافدة، وقد وصلوا بذلك إلى شبه معادلات أو مقابلات صوتية مطردة بالنسبة لما لا مقابل له من أصوات العربية على النحو التالى:

١- "g" نقل السلف هذا الصوت إلى العربية فى صورة "غ"، فقالوا مثلا: فيثاغوراس وأخذنا ذلك عنهم فقلنا فونوغراف وجغرافيا ونحو ذلك من الألفاظ المعربة. ويبدو أن الألفاظ التى عربت فى العصر الحديث والمشتملة على هذا الصوت استعملت فى النطق المصرى مع رواج الصحف التى أنشأها المهاجرون اللبنانيون مثل المقطم وغيره. أما بعد مرور هذه الفترة فقد حلت الجيم القاهرية محل الغين، ونشأت ألفاظ مثل: هامبرجر وديجول وجامبيا وجالون ونحو ذلك.

٢- "v" نقل السلف هذا الصوت إلى العربية على صورتين مختلفتين: أولاهما صوت الباء والثانية صوت الواو، حتى إن الكلمة الواحدة ربما احتملت نطقين مختلفين. فالكتاب المقدس عند الزراد شتيين يسمى Avista وقد نقل السلف ذلك مرة بلفظ أوستا ومرة أخرى بلفظ أبستاق. غير أننا فى الحاضر نبدى الكثير من التسامح مع هذا الصوت وبخاصة فى اوساط المثقفين أو نقابله بصوت الفاء كما فى نطق كلمتى تليفزيون وفيديو.

٣- "p" قابل السلف هذا الصوت بمقابلين عربيين أحدهما الباء والآخر الفاء، حتى إن كلمة واحدة يمكن أن تأتينا على صورتين. فالكلمة اللاتينية ponticos تتحول فى العربية إلى صورتين إحداهما "بندق" والأخرى "فندق". أما فى زماننا فنحن أكثر تسامحا مع هذا الصوت، فربما ورد على هيئة نطقه الأصلى على ألسنة المثقفين أو على هيئة الباء فى النطق العام كما فى ألفاظ مثل "باسبورت" و "بور سعيد" و "برنامج" ونحوها.

٤- "j" لا يكاد هذا الصوت يمثل قضية ما فى النطق السورى واللبنانى والمغربى، ولكنه يتحول فى بقية البلاد العربية إلى نطق الجيم الفصيحة كما وصفه المحدثون والمعطشة كما وصفه النحاة والقراء القدماء وهو الذى يبدأ بحبس الهواء فى منطقة الغار ثم بتسريحه على النحو الذى يسمى "التعطيش". فالجيم السورية والمغربية تعطيش خالص، وهى عند البلاد العربية الأخرى كالحجاز

مثلا معطشة. غير أن مثقفينا فى الوقت الحاضر ربما ردوها إلى نطقها الأصلى فى الكلمات المعربة مثل "جورج" و "جيهان". أما كلمة "جاهين" فتبقى كذلك على ألسنة البعض وربما حولها آخرون إلى لفظ "شاهين"، وهو لفظ عربى يعرف به نوع من الطيور الجارحة.

٥- "x" يغلب على هذا الصوت المركب عند نقله إلى العربية أن يبقى على صورة لفظ "كاف ساكنة بعدها سين كما فى لفظ" بكس" بضم الباء. ولكنه ربما صادف قلبا مكانيا كما فى لفظ "الإسكندرية".

٦- "ch" مع أن هذا الصوت لا يعدو أن يكون جيما معطشة مهموسة فإنه يغلب فى نقله إلى العربية أن يحوله البعض إلى تاء ساكنة بعدها شين كما فى لفظ "متش" اى مباراة. ولكن إذا وقعت التاء فى ابتداء الكلام خضعت لعدم حواز النطق بالساكن فتحركت بالكسر كما فى نطق "تشر تشل".

هذا ما كان فى الماضى وما يكون فى زماننا بالنسبة للمقابلات الصوتية. أما بالنسبة للسؤال الثانى عن الموقف من الصيغة الصرفية المناسبة للكلمة الوافدة فقد كان السلف إذا صادفوا الكلمة ذات وزن شبيه بأوزان الكلمات العربية رضوه واستقروا على استعماله كما فعلوا بلفظ "الإلياذة" الذى يشبه مصدر الرباعى الدال على المرة مثل "إطلالة"، أو مؤنث وزن إفعال مثل "إنسانة". أما إذا لم توافق الكلمة وزنا عربياً فإما أن يحولوها إلى وزن عربى كما فى "فلسفة" على وزن "هرولة"، وإما أن يلتمسوا لها أقرب وزن إلى الأوزان العربية كما فى "موسيقى" و "هيولى". فإذا لم يمكن ذلك جاءوا بها على صورتها، وربما أصابها تغيير طفيف فى نبرها أو فى تقصير مدها أو تطويل حركة فيها كالذى تلحظه فى كلمات مثل "أريثماطيقا" و "هرمنيوطيقا"، أو تغيير بنيتها الحركية كما فى "هرقل" و "أرتيون" الذى صحف اسمه إلى أرطبون كما نطق به عمر بن الخطاب رضى الله عنه.

ما الوسائل المتاحة لنا الآن لصياغة ألفاظ الحضارة؟

هناك طرق متعددة لصياغة اللفظ العربى فى التعبير عن المفهوم الحضارى الوافد. من ذلك: ألارتجال ـ وتعديل الدلالة ـ والترجمة ـ والتعريب.

فأما الارتجال فهو أن تنشئ الكلمة إنشاء مع الالتزام بشروط الصياغة العربية من الناحيتين الصوتية والصرفية، والمقصود بالصياغة الصرفية أن تراعى شكل الصيغة (بما فيها من أصول وزوائد وميزان) وكذلك معنى هذه الصيغة. ولو أخذنا الأدوات والآلات مثلا ونظرنا فى كيفية ارتجال ألفاظها فى الوقت الحاضر لوجدنا إقبالا على صيغتى "فعّال و "فعّالة" (بتشديد العين فيهما) خصما من استعمال صيغتى "مفعل" و "مفعلة"، أو "مفعال" و "مفعالة" ذوات الشهرة فى تسمية الآلات. مثال ذلك تسمية ما يعرف فى الإنجليزية باسم master kee على ألسنة المهنيين باسم "طفاشة" كما أخذوا من لفظ powder "بذّارة" (بتشديد الدال) وارتجل العسكريون لفظ "دبابة"، وكذلك كانت الحال فى صيغ أخرى لمعان أخرى، فوجدنا مثلا لفظ "سنبك" و "عجلة" و "كريك" و "شطاف" و "جرّار" الخ.

وعهد الثقافة العربية طويل فيما يتصل بالانتفاع بتعديل الدلالة. ولا يجهل أحد من طلاب التراث ما يصادفه من قولهم فى تعريف مفهوم ما: هو لغة كذا واصطلاحا كذلك، فيستدل المرء من ذلك على ما حدث من تحويل الدلالة اللغوية إلى دلالة أخرى اصطلاحية إما بواسطة توسيعها أو تضييقها أو تغييرها تماما. ومع أننا هنا بصدد الكلام عن ألفاظ الحضارة لا عن المصطلحات ما يزال ما قلناه فى شان تحول الدلالة صادقا، لأن اختيار اللفظ من ألفاظ الحضارة ربما حافظ على رعاية الوظيفة العملية لأصل الدلالة. فلفظ الطيارة مثلا صيغة مبالغة من الطيران تصدق على كل ما يطير، ولكن الدلالة العامة التى يشير إليها لفظ "كل" السابق ضاقت فاختص اللفظ بمفهوم معيّن هو "وسيلة انتقال الإنسان بالارتفاع عن سطح الأرض إذ يحمله الهواء". أما إذا استعمل هذا اللفظ بمعناه العام فإنه يتحول من مصطلح إلى وصف (أى صيغة مبالغة) فقيل مثلا: الحشرات الطيارة، والزيوت

الطيارة الخ. ويمكن أن يقال مثل ذلك فى السيارة والبراد والثلاجة والغسالة وقد يكون لفظ "الدبابة" ايضا من هذا القبيل محولة عن معنى كل ما يدب على الأرض.

أما ترجمة المصطلح من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية فقد شاعت فى الوقت الحاضر وشاع سوء أستعمالها أيضا. وتكمن المخاطر الجسيمة لهذا النوع من النشاط فى أسباب واضحة أهمها أن معظم المترجين للمصطلحات كانوا فى ماضيهم طلابا فى جامعات الغرب يتلقون العلم بواسط المصطلحات الأجنبية، وينشئون اطرهم الفكرية من خلال هذه المصطلحات. وقد يفكر أحدهم فى كيفية التعبير بالعربية عن مفهوم اصطلاحى ما فيصل مستقلا إلى ترجمته دون أن ينظر فى احتمال وجود ترجمة له سابقة قام بها غيره. حتى إذا عاد إلى بلده العربى عاد وفى جعبته عدد من محاولات الترجمة التى تفتقر إلى شرط العرفية الواجبة للمصطلح. وهكذا تختلف محاولات الترجمة للمصطلح الواحد حتى فى حدود المؤسسة العلمية الواحدة. فإذا اخترنا مثالا لهذا التعدد من مجال الدراسات اللغوية الحديثة وجدنا الصور الآتية من الاختلاف:

عند سيبويه	تراثى	مترجم
أصل	حرف (عام	فونيم
فرع.	ـــــ	فونيم
ـــــ	صحيح	ألوفون
ـــــ	صامت	ـــــ
ـــــ	ساكن	ـــــ
ـــــ	علة	صائت

ولكننا فى هذه المرة ايضا غير معنيين بالمصطلحات، بل همنا أن نتناول ألفاظ الحضارة. ومن الواضح أن تسمية المفهوم الحضارى الواحد تختلف من بلد عربى إلى بلد آخر. أنظر كيف تختلف الألفاظ الدالة على مفهوم واحد بين "البسكويت" و "البسكوت" و "البشقيط"، وكيف تختلف أسماء الصحف اليومية بين "الجريدة" و"الجورنال" و "الغازيطة" فتتراوح الأسماء بين الترجمة والتعريب. وإذا نظرنا إلى

أسماء العلوم نظرتنا إلى ألفاظ الحضارة (وهى منها بطبيعتها) لها لنا أن نجد للدراسات اللغوية الحديثة الأسماء التالية:

علم اللغة، اللسانيات، اللسنية (بضم اللام، فقه اللغة، الألسنة، اللسنيات (بضم اللام أيضا.

ولم يستقر الدارسون العرب على أحد هذه الأسماء حتى وقتنا الحاضر.

لاجدال فى أننا نسعى جميعا إلى تنمية اللغة العربية الفصيحة، ونعمل على أن نجعلها لغة علم وفن وثقافة، وأن نرفع من مستوى كفاءتها الأدائية حتى يمكن لها أن تنافس أو تساوى فى الحيوية لغات العالم المتقدم. ولا شك أن طواعية اللغة العربية وطاقتها الهائلة فى توليد الألفاظ ومرونة الأساليب تبشران بوصولها على أقصى درجات الكفاءة إذا توحدت الجهود وتضافرت الوسائل الموصلة إلى هذه الغاية الضرورية للبقاء فى حلبة تنافس الشعوب. ولكن الجهود فى الوقت الحاضر غير موحدة، وقد ضربنا الأمثال لتفرقها منذ قليل بإيراد عدد من الأسماء للمفهوم الواحد. ولعل هذا التشتت يمثل أكبر خطر يواجه مستقبل العربية. كيف يمكن أن تنمو اللغة الفصحى بجهد الناس فى أحد أقاليمها إذا كان الناس فى الأقاليم الأخرى يعرقلون هذه الجهود بإهمال نتائجها واستعمال الفاظ تنافس ما وضعه إخوانهم فى تلك الأقاليم الأخرى؟ إن اختلاف الألفاظ الحضارية فى البيئات العربية المتعددة لابد أن يؤدى إلى إضعاف الروابط العربية، وإلى تشتيت الجهود الرامية إلى المحافظة على وحدة الأمة وحضارتها لئلا تخضع لغزو حضارى اجنبى.

إن وحدة الأمة تعنى وحدة الضمير والإرادة، وهما لا يتحدان إلا إذا اتحد الفكر. وهل يمكن أن يتحد العرب على فكر واحد إذا كانت الألفاظ التى هى وسائل تكوين الفكر وإبرازه تختلف من إقليم عربى إلى إقليم آخر؟ ولا يفولن قائل إن الأقاليم العربية المختلفة قد تتوزع المترادفات الدالة على المفهوم الواحد فيما بينها، كأن يتكلم أحد الأقاليم عن "الزواج" ويتكلم إقليم آخر عن "النكاح" وثالث عن "القرآن" ورابع عن "الإملاك"، لأن الإقليم الذى يستعمل واحدًا دون غيره من

هذه الألفاظ لا يجهل معانى الألفاظ الأخرى المرادفة. أما بالنسبة لألفاظ الحضارة التى تأتى من الخارج فنحن نأذن لها أن تكتسب عرفية محلية فى أحد الأقاليم دون غيره، فالأمر مختلف لأن الناس فى الأقاليم الأخرى يجهلون ما استقر عليه العرف فى الإقليم المتقدم ذكره. وربما اتفقوا على غير هذا اللفظ فأعطوه عرفية محلية أخرى، وهنا تبدأ أعراض الانفصام الحضارى بين الأقاليم العربية المختلفة. وهذا شر الأخطار التى يخشى منها على وحدة الأمة ووحدة الحضارة.

قد تكون المجامع اللغوية العربية هى صاحبة المسئولية عن إصلاح هذا الوضع اللغوى الذى تعانى منه ألفاظ الحضارة. من الصحيح أن المجامع اللغوية لا تملك سلطة تنفيذية تستطيع بواسطتها أن تفرض نتائج جهودها فى مجال الاستعمال اللغوى العام. ذلك عذر لابد من قبوله من المجامع، ولابد من الأسف لعدم قدرة المجامع على وضع نتائج جهودها موضع التنفيذ. ويرى بعض الناس أن موضع الداء هو تعدد المجامع، لأن هذا التعدد يؤدى إلى اختلاف ثمرات الجهود، وليس من حق مجمع منها أن يفرض قراراته على المجامع الأخرى. ورأى هؤلاء وارد إذا لم يكن هناك تعاون بين المجامع المختلفة. والسؤال الآن هو كيف يمكن الوصول إلى هذا التعاون وإلى الانتفاع به؟ هناك ما يسمى "اتحاد المجامع العربية"، وهو هيئة يمكن لها أن تتحول فى اجتماعاتها عن الطابع "البروتوكولى" الذى يقوم فى معظم الاجتماعات على الشكليات والمجاملات والعلاقات العامة. أنا أتصور أن يتحول اتحاد المجامع إلى صورة تشبه جامعة الدول العربية وتصدر توصياتها فى المجال اللغوى باسم المجامع العربية جميعا بعد النظر فى قرارات المجامع المحلية واختيار ما يراه الاتحاد مناسبا ورفض ما عداه.

تلك هى الخطوة الأولى. أما ما يلى هذه الخطوة فهو أن ينشئ الاتحاد علاقات بينه وبين الهيئات الثقافية الأهلية والرسمية من صحافية إلى جمعيات ثقافية إلى إعلامية ونحو ذلك على صورة عضويات مراسلة، ثم يمد الاتحاد هذه الهيئات بقراراته للعمل بها. وسيكون هؤلاء الأعضاء المراسلون عند التزامهم بواجبات العضوية خيرا ألف مرة من قوة تنفيذية يعتمد عليها العمل المجمعى.

النظم والبنية العميقة

حين أتجه النحاة العرب إلى استخراج القواعد بتأمل المسموع من كلام العرب كان اهتمامهم منصبا على الكلام دون التكلم، فلم يشغلوا أنفسهم بالجانب النفسى من التكلم قدر ما شغلوا أنفسهم بالحصيلة النهائية لعملية التكلم وهى الكلام. وكان أكثر أنشغالهم بهذه الحصيلة منصبا على ظاهرة الإعراب، حتى لقد كادت عندهم تصبح النحو كله؛ يصدق ذلك بصفة خاصة على عمل أبى الأسود الدؤلى وزملائه من النحاة القراء. ثم رأى النحاة أن عليهم أن يفرقوا بين أنواع مختلفة من الكلمات فقسموا الكلام إلى اسم وفعل وحرف مع تحديد دلالة كل قسم من هذه الأقسام، فجعلوا الاسم مادل على مسمى وجعلوا الفعل مادل على حدث وزمن وعدّوا دلالة الحروف فى غيرها (أى أنهم جعلوا الحروف دالة على الربط والعلاقات بين القسمين الآخرين). وكان الانتفاع بهذه الدلالات قاصرا على تمييز كل قسم عن غيره دون إدماج للدلالات المذكورة فى خطة عامة لبرمجة صياغات الجمل. وكان لابد للأمور أن تشير مع هذا النحو فى ظل القول بهذه الدلالات. ذلك بأن ما سموه "الاسم" كان يشتمل على عناصر لا تدل على "مسمى". فالوصف (اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة الخ) يدل على موصوف بالحدث، والضمير يدل على غيبة أو حضور مطلقين والمبهمات لا يتحدد مدلولها إلا باضافة أو تمييز، وهلم جرا. أضف إلى ذلك أن بعض ما أطلقوا عليه "الفعل" لاحظ له من معنى الحدث والزمن كليس ونعم وبئس والتعجب أو من معنى الحدث مع دلالته على الزمن كبقية النواسخ الفعلية. وهكذا كانت معانى الأقسام بصورتها هذه لا تعبر عن حقيقة الأمور.

ثم جاءت دراسة الصرف فأدخلت على هذا التقسيم بعض التفصيل، وأنشأت لصياغة الكلمات قوالب وصيغا مجردة ونسبت إلى كل صيغة ما يمكن أن يكون لها

من المعانى الوظيفية (أى التى تبين وظيفتها فى السياق) كالطلب والمطاوعة الخ وحددوا شروط الصياغة الصرفية للأبواب النحوية كشرط الجمود للتمييز والاشتقاق للنعت الخ. ولكن اهتمامهم كان فى كل الأحوال منصبا على المبنى إذ يجعله نقطة البداية التى لا يعرف المعنى إلا بعد تأملها.

معنى ذلك أن النحو العربى كان فى خدمة السامع قبل أن يكون فى خدمة المتكلم. ولعل مرجع ذلك إلى أن النحاة وجدوا المسموع حاضرا بين أيديهم فلم يسألوا أنفسهم عن دور المتكلم فى الصياغة.

ثم جاء عبد القاهر الجرجانى وكان أشعرى المذهب فى حقل الإلهيات. وكان الأشاعرة يقولون بقدم القرآن ويفرقون بين النص المكتوب وبين الكلام من حيث هو صفة من صفات الله تعالى. ولبيان جدوى هذا التفريق قالوا إن الكلام الذى هو صفة قديمة من صفات الله هو "كلام نفسى". وهكذا استوحى عبد القاهر من الكلام النفسى فكرته عن إنتاج الكلام راجعا بالنحو لأول مرة إلى العناية بما يدور فى نفس المتكلم، آملا أن يكون فى ذلك ما يقرب إلى الأفهام فكرة "الكلام النفسى" التى قال بها الأشاعرة. وهكذا جاءت فكرة النظم".

يمر إنتاج الكلام عند عبد القاهر بأربع مراحل: النظم ـ البناء ـ الترتيب ـ التعليق. ولكل مرحلة من هذه طرقها ووظيفتها وهى تتم بهذا الترتيب بمعنى أن المتكلم يبدأ بالنظم وينتهى بالتعليق مارًّا بمرحلتى البناء فالترتيب. فما المقصود بكل من هذه المراحل؟

أولا: النظم:

يرى عبد القاهر أن المقصود بالنظم إنما هو نظم المعانى النحوية فى النفس. فما هى هذه المعانى النحوية؟ إن المعانى النحوية تقع فى طوائف منها ما يلى:

١- معانى أقسام الكلم كالحدث والزمن والاسمية والكنية والاستعلاء وابتداء الغاية والعطف والاستدراك إلخ.

٢- معانى الصيغ كالطلب والصيرورة والاتخاذ والمطاوعة إلخ.

٣- معانى أبواب النحو كالإسناد والتعدية والظرفية والغائية والملابسة والنسبة إلخ.

٤- معانى أساليب الجمل كالخبر والتأكيد والشرط والإنشاء والطلب والتعجب إلخ.

ومعنى النظم أن يعمد المتكلم إلى اختيار ما يناسب غرضه من هذه المعانى إذ يوردها على خاطره قبل أن يبنى لها الكلمات (فكرة البناء) أو يرتب هذه الكلمات (فكرة الترتيب) أو ينشى بينها العلاقات بواسطة الربط والمطابقة إلخ (فكرة التعليق). فالنظم إذا هو إيراد المعانى المتعلقة بغرض المتكلم على خاطره استعداد للدخول فيما يتلو ذلك من المراحل. وواضح أن هذه المرحلة نفسية خالصة لا توصف بمفردات الكلمات ولا برصفها فى سياق مستمر، ولا تقبل الدخول فى أداء نطقى. إذ لا يمكن أن يتم الكلام بقولنا: (حدث + زمن + ك ت ب) بدل أن نقول: "كَتَبَ" لأن سرد المعانى النحوية السابقة من قبيل النظم و"كتب" من قبيل البناء.

ثانيا: البناء:

عندما يحدد المتكلم المعانى النحوية التى يريد التعبير عنها ويتم نظمها فى نفسه يبدأ فى تأليف طوائف المعانى فى صورة مجموعات تنتمى كل مجموعة منها إلى كلمة واحدة وذلك كالجمع بين المعنيين (حدث + زمن) الدالين على الفعل فيضم إليهما ما يصحبهما فى نطاق النظم من أصل اشتقاق ليصوغ من الجميع فعلاً مشتقا من الأصل الاشتقاقى المذكور. ويفعل ذلك ببقية كلمات الجملة على غير ترتيب ثم يبدأ هذه الكلمات:

ثالثا: الترتيب:

من المعروف أن الكلام لا يتوالى بصورة جزافية فلا يقال مثلا: على ركب حصانه الفارس

وهى مجموعة من الكلمات تم لها "البناء" ولم يتناولها "الترتيب" ولو بقيت على هذه الصورة من صور التوالى ما اعتُد بها فى قبيل الجملة. ويلزمها لتتحول إلى جملة

أن يصيبها الترتيب لتصحيح " ركب الفارس على حصانه" لأن رتبة الفعل قبل رتبة الفاعل ورتبة الحرف قبل مدخوله غير أن مرحلة الترتيب لا تشتمل على التعليق الذى نلاحظه فى الجملة المذكورة والذى يتمثل فى وجود ضمير يعود على الفارس. فمرحلة الترتيب لا ينظر فيها إلى الروابط.

رابعًا: التعليق:

بعد أن يتم بناء الكلمات كل على حدة دون نظر إلى ترتيبها ثم بعد أن ترتب هذه الكلمات على صورتها التى بنيت عليها دون الربط بينها فى نطاق الجملة تأتى مرحلة التعليق.

وتتمثل هذه المرحلة فى أمور مثل المطابقة وحروف الربط التى تؤدى إلى توثيق الأواصر بين عناصر الجملة على صورة تتحدى الفصل والاعتراض والاستتار والحذف الخ. مما يجعل المعنى الكلى للكلام واضحا ولا سيما إذا أعانت القرائن السياقية والخارجية على هذا الوضوح.

دعنا نضرب مثلا لهذه الخطوات بجملة مثل: جاء الرجل راكبا:

١ ـ مرحلة النظم:

حدث + زمن ماضى	ملابسة	(ج ى ء)
حدث+ وصف		(ر ك ب)
اسناد [اسمية + رفع]		(ر ج ل)

معنى هذا العرض أن النظم يشتمل على معان نحوية هى الحدث والزمن الماضى والوصف بالحدث وأن بين الحدثين ملابسة فى الوقوع إذ وقعا معا وأن الحدثين قام بهما مسند إليه واحد يحدده معنيان هما الأسمية والرفع. أما على يسار العرض فهناك أصول اشتقاق يناسب كل منها الحدث الماثل بإزائه وواضح أن المعانى النحوية هنا ثابتة لخصوص هذه الجملة: أما أصول الاشتقاق فصالحة للاستبدال فى نطاق مبدأ

الترادف أى أنه يمكن أن نستعمل "أتى" بدلا من "جاء" و "محمولا" بدل "راكبا" الخ المهم أن مرحلة النظم لا تتعدى طبيعة هذا العرض ولا تصلح للأداء النطقى.

ولقد يرد على البال سؤال عن السبب الذى دعا عبد القاهر إلى العناية بالتكلم الذى لم يجد من النحاة اهتماما يجلى جوانبه الكيفية والتفسية. ولعل السبب يكمن فى الموضوع الذى تصدى عبد القاهر لسبر أغوراه ذلك أن الإعجاز لا يكون من جانب السامع وإنما يكون من جانب المتكلم وكان عبد القاهر معنيا بالمتكلم يريد أن يضرب من خلاله مثلا يلقى ضوءأ ما على ما قال به الأشاعرة من مفهوم "الكلام النفسى". ﴿ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ (سورة إبراهيم الآية: ٢٥).

٢ ـ مرحلة البناء:

كان المتكلم فى مرحلة النظم يؤلف يبدو المعانى (أى ينظمها) على صورة مجموعات يلتقى أفراد كل مجموعة منها بما يكون بين هذه الأفراد من تكامل. فلولا هذا التكامل بين أفراد كل مجموعة من المعانى ما وصل الأمر إلى مرحلة البناء. فلا يعين على البناء مثلا أن يؤلف المتكلم بين (حدث + ملابسة) لأن الملابسة تقتضى حدثين أثنين يحدثان فى وقت معا. أما حدث واحد بمفرده فلا يوصف بأنه داخل علاقة ملابسة.

ولكن المتكلم إذا ألف بين (حدث + زمن) فإنه يستطيع أن يبنى بهما "فعلا" متسعينا بأصول الاشتقاق الملائمة. والأمر كذلك إذا وقع التناقض بين المعنيين فلا يجوز بناء كلمة بواسطة الجمع بين (اثبات + نفى) أو بين (تعدية + لزوم) ومعنى ذلك أن مرحلة البناء تقتضى أن يسبقها نظم يخضع لحدود نفسية ومعنوية لولاها ما سمى الجمع بين المعانى نظما.

ويقتصر عمل المتكلم فى هذه المرحلة (فيما يبدومن كلام عبد القاهر) على بناء كلمات غير مترتبة بحسب شروط الصياغة النحوية فمثلها مثل ما أوردناه من قبل من مجموعة الكلمات غير المرتبة فى :

على + ركب + حصان + ال + هـ + فارس

التى إن صدق عليها مفهوم البناء (بمعنى أنها تتمثل فيها أبينة الحرف والفعل والاسم وأداة التعريف والضمير) فإنها لم تتحقق لها بنية الجملة العربية التى تتطلب ترتيب هذه العناصر اللفظية حسب شروط قرينة الرتبة فى صياغة الجملة العربية.

٣ ـ مرحلة الترتيب:

وهذه العبارة الأخيرة (ترتيب العناصر اللفظية حسب شروط قرينة الرتبة). هى ملخص ما تتطلبه مرحلة الترتيب عند عبد القاهر. فهنا ينبغى أن يتقدم الحرف على مدخوله وأن يتقدم الفعل على الفاعل والمضاف على المضاف إليه كما أن الأصل فى الفاعل أن يتقدم على المفعول به. ولو أننا نظرنا إلى مجموعة الكلمات التى سبق ذكرها لوجدنا بعض هذه الرتب قد تحقق دون أن تتحول مجموعة الكلمات إلى جملة:

فالحرف (على) تقدم على مدخوله (حصان)

والفعل (ركب) تقدم على فاعله (فارس)

والمضاف (حصان) تقدم على المضاف إليه (هـ)

ومع تحقق هذه الرتب ما تزال مجموعة الكلمات أبعد ما تكون عن صياغة الجملة العربية ومعنى ذلك أن ثمة مطلبا آخر من مطالب الصياغة لابد أن يتحقق حتى يمكن لهذه المجموعة من الكلمات أن تبدو فى صورة الجملة العربية:

٤ ـ مرحلة التعليق:

ويتحقق التعليق بالتضام والربط والمطابقة. أما التضام فله صور ثلاث: أ ـ التلازم ، ب ـ التوارد ، جـ ـ التنافى . والتلازم إما أن يكون على طريق الافتقار كما فى افتقار الحرف إلى مدخوله، وإما أن يكون على طريق الاختصاص كاختصاص حروف الجر بالأسماء. والتوارد ذو جانبين أحدهما نحوى كجواز تعدية الفعل بهذا الحرف أو ذاك أو بدونهما نحو شكره وشكر له ورغب عنه ورغب إليه والثانى معجمى مداره حول ما يعرف بالمناسبة المعجمية بين الألفاظ إذ يجوز أن نقول فهم التلميذ الدرس ولا يجوز أن نقول فهم الحجر الطعام. ومن هنا جاءت العبارة الشهيرة فى تعريف المجاز بأنه إسناد الفعل إلى غير من هو له، أى إلى لفظ تقوم بينه وبينه علاقة المفارقة المعجمية والصورة الثالثة من صور التضام هى صورة التنافى وهى التى يسميها النحاة "الامتناع".

وبحسب هذا الجانب من جوانب التضام يمتنع الفصل بين المتلازمين بأجنبى كما يمتنع نعت الضمير وإضافته الخ. أما الربط فيكون بإعادة الذكر وعود الضمير وبالإشارة وأل والموصول وأحيانا بالوصف. تأمل ما يلى:

١ - ﴿ وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ (آل عمران الآية:٧٨) (إعادة الذكر)

٢ - ﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ﴾ (سورة لقمان الآية: ١٣) (عود الضمير على لقمان وعلى ابنه).

٣ - ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ (سورة الأعراف: الآية٢٦) (أى: وملابسة التقوى هى خير).

٤ - ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ۝ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ (النازعات الآيات ٤٠، ٤١) (أى مآواه).

٥ - ﴿ وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ وَقَعَدَ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾ (التوبة الآية: ٩٠) (أى وقعدوا).

٦ - ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ (الكهف الآية:٣٠) (أى أجرهم).

٧ - ﴿ وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُم مِّنۢ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُواْ فِى دِينِكُمْ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ ﴾ (التوبة الآية: ١٢) (أى فقاتلوهم).

وأما فائدة المطابقة فى التعليق فحسبك أن تنظر إلى تفكك عناصر الألفاظ فى نحو:

الرجلان الفاضلات يفعلون الخير

بدلا من الرجلان الفاضلان يفعلان الخير.

وهكذا يتضح بعد بيان وسائل التعليق أنه ينبغى للجملة أن تمر بالأمور الآتية:

١ - إسناد الفعل ركب إلى فاعل مفرد غائب (ليس فى الجملة مثنى ولا مجموع).

٢ ـ ولا يمكن للحصان أن يكون هو الفاعل بحكم ما ذكرناه بالنسبة للتوارد.

٣ ـ فينفرد لفظ (فارس) هنا بقبول الإسناد إليه.

٤ ـ تفتقر أداة التعريف إلى اسم تعرفه وهى بلفظ (فارس) أولى منها بلفظ (حصان) لأننا لو جعلنا (ال) للفظ حصان لامتنعت إضافته إلى الهاء ولاحتلمت الهاء إذ تصبح الجملة: "ركب فارسه على الحصان" وذلك مخالف للاستعمال الجيد.

٥ ـ بالنظر إلى حرف الجر (على) نجد أنه يفيد الاستعلاء ويفتقر إلى مستعلًى عليه ولما كان من غير المعقول أن يستعلى الحصان على الرجل أتضح أن مدخول (على) لابد أن يكون هو الحصان.

٦ ـ بقيت الهاء وقد عرفنا أنها أضيف إليها الحصان وقد قامت المطابقة بينها وبين مرجعها وهو (الفارس) لتكون وسيلة من وسائل التعليق فى الجملة.

هذا هو رأى عبد القاهر (فيما رأى) بالنسبة إلى ما يقوم به المتكلم نظما ثم بناء ثم ترتيبا ثم تعليقا فإذا تحقق ذلك استوفت صياغة الكلام شروطها. وواضح مما سبق أن النظم نفسى وأن البناء والترتيب والتعليق نشاط لغوى.

هكذا تصبح الجملة بعد تفرق كلماتها محكمة النسج على صورة: "ركب الفارس على حصانه" ولكن هذا النسج ليس هو الصورة الوحيدة التى يمكن أن تأتى عما سبق من نظم المعانى فى النفس إذ يمكن أن يتم التغيير عن هذا النظم نفسه بصور نسجية أخرى مثل:

على حصانه ركب الفارس

الفارس ركب على حصانه

ركب على حصانه الفارس (بعود الضمير على متقدم فى الرتبة)

الفارس على حصانه ركب

ويعود تعدد صور التركيب إلى الترتيب والتعليق إذ بهما ومن خلالهما تصبح هذه لصور المتعددة ذات دلالة نحوية على رغم اختلاف رصف الكلمات فى كل منها عنه فى الأخرى وذلك يرجع إلى وحدة النظم.

ما أشبه الليلة بالبارحة . قلنا إن النحاة العرب وجهوا عنايتهم إلى الكلام أكثر مما وجهوها إلى المتكلم. وكان حظ المتكلم من عنايتهم أن ينسبوا صورة معينة من

صور الكلام إلى قبيلة بعينها أو قوم من قبيلة أو حى من أحياء العرب. هذا ولم يشغلوا أنفسهم وراء ذلك إلا بطائفة من العلل قالوا إن العرب كانت تدركها وتراعيها فى كلامها مما يعدّ أقصى حد بلغوه فى قربهم مما يجرى فى ذهن المتكلم عند الكلام وإن كانت هذه العلل نفسها قد وجدت من الخليل ما يدل على أنها ليست من الثوابت التى لا فكاك منها إذ قال إنه يعلل بها عنده ويترك لغيره أن يعلل بغير ما علل هو به. كان هذا هو الوضع فى حقل النحو العربى قبل عبد القاهر فلما برزت فكرة النظم عند عبد القاهر وقف النحو وعلم النفس يدًا بِيَد.

والصورة شبيهة بذلك فى البنيوية الأمريكية مع اختلاف فى بعض التفاصيل. ولنا هنا أن نبادر برصد بعض الاختلاف فى ظروف النشأة بين البنيوية الأوربية والبنيوية الأمريكية. لقد نشأت البنيوية الأوربية فى ظل تطور الدرس النظرى للغة ابتداء من المنهج التاريخى إلى المنهج المقارن التى أبرز فكرة القوانين الصوتية بما فيها من معيارية صارخة ثم ظهور مذهب سوسير ومدرسة براغ وما دَعَوَا إليه من إحلال الوصفية محل المعيارية ثم نشأت البنيوية فى أحضان هذه الدعوة. فالبداية نظرية خالصة. أما البنيوية الأمركيية فقد نشأت فى جو تطبيقى. لقد وجد الأمريكيون أنفسهم وجها لوجه أمام عدد عظيم من لغات الهنود الحمر. وكان الأمريكيون لا يعرفون هذه اللغاتِ، ومن ثم لا يدركون معنى ما يسمونه من أصواتها وجملها. فكان عليهم أن يبدأوا بتأمل كلام لا يفهمون معناه لاستنباط قواعد صياغته فحسب دون دخول فى مضايق تحليل المعانى التى لم يكن لهم سبيل إلى معرفتها.

كان المذهب السلوكى فى ذلك الوقت فى عنفوان قوته. وكان اعتداده بالإثارة والاستجابة فى تفسير السلوك الإنسانى متكأ لفهم معين من جهة اللغويين الأمريكيين لفكرة المعنى فقالوا إن المعنى هو الاستجابة ذاتها، وسدّوا الذرائع بهذه المقولة مطرحين وراءهم كل تفكير فى المعنى وشاغلين أنفسهم بالصياغات اللفظية فقط. وتعددت اتجاهات نظرهم إلى طريقة تناول هذه الصياغات حتى انتهوا إلى فكرة المكونات المباشرة immediate constituent وهى التى تهبط من مستوى الجملة إلى مستوى المركبات phrases ثم من مستوى المركبات إلى ما دونها من ألفاظ وذلك الذى أطلقوا عليه: immedite constituent analysis أى تحليل المكونات المباشرة.

كانت هذه التحليلات هى نقطة البداية عند تشومسكى . فلقد لاحظ أن اللغويين يعنون بالشكل دون المضمون، وأن فى ذلك على حد تعبيره "عناية بالدقة على حساب الصدق". وهكذا اتجه بفكره إلى إدماج عنصر المعنى فى عملية صياغة الجملة. لاحظ تشومسكى أنه يمكن أن تتعدد صور الجملة (أى طرق الصياغة) ثم لا يتغير المضمون . فيمكن مثلا عند إرادة التعبير عند مجىء الرجل راكبا أن يقال:

جاء الرجل راكبا ـ جاء الرجل يركب. جاء الرجل وهو راكب ـ جاء الرجل وهو يركب ـ راكبا جاء الرجل ـ الرجل جاء راكبا الخ.

فاهتدى بتعدد الصياغات ووحدة المضمون إلى أن الذى بين أيدينا من هذه الصياغات المتعددة ليست أكثر من بنيات سطحية مما تعود البنيويون أن يركزوا عليه انتباههم، وأن وحدة المضمون لابد أن تدل على أن هناك بنية عميقة هى أصل ذهنى مشترك بين هذه البنيات السطحية المتعددة، وأنها لا تنطق ولكنها يرمز لها فهى أشبه شئ بعلاقة دلالية تربط بيبن البنيات السطحية المتعددة، ولكونها علاقة فهى كسائر العلاقات لا تنطق.

كان ذلك سببا فى احتفاء المشتغلين بعلم النفس من الأمريكيين برأى تشومسكى فيما يختص بالبنية العميقة وكان كذلك سببا فى اعتراض بعض زملائه على رأيه أن التوليد من العميقة إلى السطحية عمل نحوى صرف فاتجهوا إلى إنشاء دراسة تسمى "الدلالة التوليدية" أو generative Semahnties. ولكن مشروع تشومسكى كمشروع عبد القاهر الجرجانى كان جهدا نظريا شامخا ولكنه لم يكن ذا نفع كبير فى مجال التعليم وذلك لسبب بسط هو انك لا تستطيع أن تتكلم إلى التلاميذ المبتدئين عن أمور موغلة فى التجريد كالنظم أو كالبنية العميقة. ومن هنا درج المعلمون على الاكتفاء فى الدروس بالتحويل من بنية سطحية إلى أخرى سطحية دون أن يقتربوا من البنية العميقة فاقتصر درس النحو على أن يكون تحويليا transfarmative دون أن يكون توليديا generative. وكذلك كانت الحال من قبل مع تعليم النحو العربى إذ رأينا النحاة يتكلمون عن التمييز المحول عن الفاعل أو عن المفعول وعن الجملة التى تحولت من أسمية إلى منسوخة وعن الفاعل والحال اللذين سدا مسد الخبر

وعن تأويل المصدر وعن واجبات الحذف وهلم جرا مما يعد من قبيل تحويل البنية السطحية إلى بنية سطحية أخرى. أما الانتقال من نظم المعانى فى النفس إلى صياغة الجملة فلم يعرفه معلموا النحو العربى فى أى عصر من تاريخ التراث.

ما سرّ هذا التلاقى شبه التام بين رأى عبد القاهر فى النظم ثم ما يترتب عليه من بناء وترتيب وتعليق وبين رأى تشومسكى فى البنية العميقة وما يتولد عنها من بنيات سطحية. هل كان ذلك منهما مجرد توارد خواطر، أو كان تأثرا من ناحية تشومسكى بفكر عبد القاهر؟ وإذا كان ذلك تأثرا فكيف وصل الأثر إلى تشومسكى مع اختلاف الدار والعصر واللغة والثقافة، ثم مع ما يصادفه التراث العربى والإسلامى فى الغرب من تجاهل متعمد حينا ومن انتقاص وتهجم حينا آخر حتى لقد وصل الأمر إلى إنكار فضل العرب فى حقل الدراسات اللغوية بنسبة التأثير إلي الهند فى حقل الأصوات والصين فى حقل المعجم واليونان فى حقل النحو. ثم لم يبقوا للعرب إلا مقعد التلميذ من هذه الأمم.

ولست أحب أن أنسب إلى تشومسكى تهمة النقل عن عبد القاهر على رغم درجة القرب بين الفكرتين. ولكننى أشير فقط إلى بعض القرائن التى تدل على التأثر دون النقل. فالذى بلغنى عن تشومسكى أن أباه من رجال الدين اليهود الذين يعرفون العربية معرفة جيدة ويعرف أن نحو اللغة العبرية قد تمت صياغته لأول مرة فى الأندلس الإسلامية على غرار نحو العربية. ومن هنا لابد أن يكون له إلمام بكتب النحو العربى. وإذا كان الأمر كذلك لم يكن من الغريب أن يكون الابن المحب للاستطلاع العلمى قد سأل أباه أن يترجم له أو أن يمكنه على نحو ما من معرفة بعض آراء النحاة العرب التى تأثر بها النحو العبرى أو أى شئ من هذا القبيل ثم أن تكون فكرة النظم كما قررها عبد القاهر قد جرى ذكرها أو الإشارة إليها. وليس ببعيد أن تكون فكرة النظم مصدر الإيحاء بفكرة البنية العميقة أيا كانت الظروف التى صيرتها مصدرا للإيحاء والتأثر.

مباني التقسيم	فروع الأقسام	مباني التصريف																																			
		مبني حضور																		مبني غيبة						مبني ظهور											
		تكلمي						خطابي						إشاري						غائب / موصول						المفرد				المثنى				المجموع			
		المفرد		المثنى		المجموع		المفرد		المثنى		المجموع		المفرد		المثنى		المجموع		المفرد		المثنى		المجموع		المذكر		المؤنث		المذكر		المؤنث		المذكر		المؤنث	
		المذكر	المؤنث	المذكر	المؤنث	المذكر	المؤنث	المذكر	المؤنث	المذكر	المؤنث	المذكر	المؤنث	المذكر	المؤنث	المذكر	المؤنث	المذكر	المؤنث	المذكر	المؤنث	المذكر	المؤنث	المذكر	المؤنث	المعرفة	النكرة	المعرفة	النكرة	المعرفة	النكرة	المعرفة	النكرة	المعرفة	النكرة	المعرفة	النكرة
الاسم	ذات	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×												
	معنى	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×					×	×	×	×	×	×	×	×
	جنس	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×					×	×	×	×	×	×	×	×
	ميميات	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×												
الصفة	فاعل	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×												
	مفعول	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×												
	مشبهة	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×												
	مبالغة	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×												
	تفصيل	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×												
الفعل	ماض													×	×	×	×	×	×							×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
	مضارع													×	×	×	×	×	×							×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
	أمر	×	×	×	×	×	×							×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
الخالفة	إخالة	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
	صوت	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
	تعجب	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
	مدح	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
الضمير	شخص													×	×	×	×	×	×							×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
	إشارة	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×							×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
	موصول	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×							×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
الظرف	زمان	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
	مكان	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
الأداة	أصيلة	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
	محولة	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×

× تعني عدم الامكان في النظام والمسافة البيضاء تعني الامكان.

العلاقات السياقية (أي القرائن المعنوية)	الفروع التي تتفرع إليها هذه العلاقات	معاني أساليب الجمل																								
		الخبر						الإنشاء																		الجملة المختصرة
		الإثبات		النفي		التوكيد		طلب										شرط		إفصاح						
		اسمية	فعلية	اسمية	فعلية	اسمية	فعلية	أمر		نهي	استفهام	دعاء	عرض	تحضيض	تمن	ترج	نداء	امتناعي	إمكاني	قسم	التزام	تعجب	مدح أو ذم	إخالة	صوت	
								بالصيغة	بالادارة																	
الإسناد	المسند إليه المسند																									
التخصيص	التعدية الغائية المعية الظرفية التأكيد والتحديد الملابسة الإخراج التفسير																									
النسبة	معاني الحروف الإضافة																									
التبعية	النعت العطف التوكيد الإبدال																									
المخالفة																										

الزمن	الجهة	الخبر – الإثبات: فعل	يفعل	افعل	الخبر – النفي: فعل	يفعل	افعل	الخبر – التأكيد: فعل	يفعل	افعل
الماضي	البعيد المتقطع	كان فعل				لم يكن فعل		لقد كان فعل		
-	القريب المتقطع	كان قد فعل				لم يكن فعل		إنه كان قد فعل		
-	المتجدد	كان يفعل				لم يكن فعل		لقد كان يفعل		
-	المنهي بالحاضر	قد فعل			ما فعل			لقد فعل		
-	المتصل بالحاضر	مازال يفعل				لما يفعل		إنه مازال يفعل		
-	المستمر	ظل يفعل				لم يفعل		لقد ظل يفعل		
-	البسيط	فعل				لم يفعل		انه فعل		
-	المقارني	كاد يفعل				لم يكد يفعل		لقد كاد يفعل		
-	الشروعي	طفق يفعل				ليس يفعل		لقد طفق يفعل		
الحال	العادي		يفعل			ما يفعل			انه يفعل	
-	التجددي		يفعل			ما يفعل			انه يفعل	
-	الاستمراري		يفعل			ما يفعل			انه يفعل	
المستقبل	البسيط		يفعل			لا يفعل			ليفعلن	
-	القريب		سيفعل			لن يفعل			ليفعلن	
-	البعيد		سوف يفعل			لن يفعل			لسوف يفعل	
-	الاستمراري		سيظل يفعل			لن يفعل			لسوف يظل يفعل	

الزمن	الجهة	الإنشاء – الأمر: فعل	يفعل	افعل	النهي: فعل	يفعل	افعل	الاستفهام: فعل	يفعل	افعل	العرض: فعل	يفعل	افعل
الماضي	البعيد المتقطع							هل كان فعل	ألم يكن فعل				
-	القريب المتقطع							هل كان قد فعل	ألم يكن قد فعل				
-	المتجدد							هل كان يفعل	ألم يكن يفعل				
-	المنهي بالحاضر							أقد فعل	أما فعل				
-	المتصل بالحاضر							أما زال يفعل	ألما فعل				
-	المستمر							هل ظل يفعل	ألم فعل				
-	البسيط							هل يفعل	ألم يفعل				
-	المقارني							هل كاد يفعل	ألم يكد يفعل				
-	الشروعي							هل طفق	أليس يفعل				
الحال	العادي		ليفعل	افعل		لا تفعل		هل يفعل	أما يفعل			ألا تفعل	
-	التجددي		ليفعل	افعل		لا تفعل		هل يفعل	أما يفعل			ألا تفعل	
-	الاستمراري		ليفعل	افعل		لا تفعل		هل يفعل	أما يفعل			ألا تفعل	
المستقبل	البسيط		ليفعل	افعل		لا تفعل		هل يفعل	ألا يفعل			ألا تفعل	
-	القريب		ليفعل	افعل		لا تفعل		أسيفعل	ألن يفعل			ألا تفعل	
-	البعيد		ليفعل	افعل		لا تفعل		أسوف يفعل	ألن يفعل			ألا تفعل	
-	الاستمراري		ليفعل	افعل		لا تفعل		أسيظل يفعل	ألن يفعل			ألا تفعل	

الزمن	الجهة	التحضيض: فعل	يفعل	افعل	التمني: فعل	يفعل	افعل	الترجي: فعل	يفعل	افعل	الدعاء: فعل	يفعل	افعل	الشرط: فعل	يفعل	افعل	الصفات: اسم الفاعل	اسم المفعول	المبالغة
الماضي	البعيد المتقطع																حسب القرينة	حسب القرينة	حسب القرينة
-	القريب المتقطع																		
-	المتجدد																		
-	المنهي بالحاضر																		
-	المتصل بالحاضر																		
-	المستمر																		
-	البسيط																		
-	المقارني																		
-	الشروعي																		
الحال	العادي				تمنيت	اتمنى		عسى ان يفعل	لعله يفعل										
-	التجددي				تمنيت	اتمنى		عسى ان يفعل	لعله يفعل										
-	الاستمراري				تمنيت	اتمنى		عسى ان يفعل	لعله يفعل										
المستقبل	البسيط	هلا فعلت			تمنيت ان لو فعل	اتمنى ان يفعل		عسى ان يفعل	لعله يفعل		فعل	يفعل	افعل	إن فعل	إن يفعل				
-	القريب	لولا فعلت			ليته فعل	ليته يفعل		عسى ان يفعل	لعله يفعل		فعل	يفعل	افعل	إن فعل	إن يفعل				
-	البعيد	لو ما فعلت			تمنيت	اتمنى		عسى ان يفعل	لعله يفعل		فعل	يفعل	افعل	إن فعل	إن يفعل				
-	الاستمراري	ألا فعلت			تمنيت	اتمنى		عسى ان يفعل	لعله يفعل		فعل	يفعل	افعل	إن فعل	إن يفعل				

يلاحظ ما يأتي

١ - الأزمنة ثلاثة والفروق فروق الجهة

٢ - [illegible] ... لا في الحمل بالقاعدة والاستشهاد

٣ - استعمال يفعل بمعنى الماضي انما يكون في النفي

٤ - استعمال فعل بمعنى [illegible] الاستقبال [illegible] في التحضيض والتمني والدعاء والشرط

٥ - تأتي تعبيرات الجهة المعدلة للزمن عن طريق الأدوات ومنها النواسخ.

٦ - تلعب الظروف دورها في التخصيص الزمني عندما [illegible]

٧ - [illegible] القرينة الحالية دورها في دور المعلومات الخارجية كالتاريخ والجغرافيا وهلم جرا.

١ اختلاف دلالة الزمن بين الحال والاستقبال في صيغة الأمر والنهي [illegible]



مؤلفات الأستاذ الدكتور

تمّام حسّان

مقالات في اللغة والأدب

الجزء الثاني

عالم الكتب

ISBN 977-232-495-4

9 789772 324958

www.alamalkotob.com